جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا

كليـــــــة الأداب

قسم العلوم السياسية

أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي

The effect of the Internal Challenges On The Arab Regional System

إعداد الطالب

عباس محمود المحارمة

إشراف

الأستاذ الدكتور : أمين مشاقبة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

تخصص العلوم السياسية

1430 هــ/ 2010

تفويض

أنا الطالب عباس محمود عويد المحارمة أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الإسم : عباس محمود عويد المحارمه

التاريخ : ٩/١١/٢٠١٠

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " أثر التحديات الداخلية على النظام الأقليمي العربي " ، وأجيزت بتاريخ :

أعضاء لجنة المناقشة :

1 .الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة مشرفاً .

2. الدكتور سعد السعد رئيس اللجنة

3. الدكتور محمود خلف ممتحناً خارجياً

شكر وتقدير

الحمدلله أولاً والشكر على ما أعطى ، وأود إبتداءً بعد الحمد والثناءعلى الله عز وجل ، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ممثلة برئاسة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس وكل من يستحق الشكر ، كما أتقدم بالشكر الجزيل والإعتراف بالفضل إلى معالي الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة على قبوله الأشراف على رسالتي ، حيث سهل الطريق وأحاطني بكل عناية لكي أصل إلى المعلومة أياً كانت ، كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور محمد عوض الهزايمة " فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله " ، والشكر موصول لكل من أساتذتي : الأستاذ الدكتور عبد المجيد العزام والدكتور سعد السعد ، وذلك على ما قدموه لي من علم وخبرة وأنا في طريق إعداد رسالتي هذه ، كما أتقدم بالشكر الكبير لكل من أسدى لي نصيحة ، أو ساعدني بالحصول على المعلومة من أجل إتمام مشروعي البحثي هذا ، أما أساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة ، فإني أثمن وأقدر وقتهم وجهدهم الذي بذلوه في قراءة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم حول ما كتب ، والتي ستثري البحث وستزيده عمقاً ، وإنني أتضرع للخالق عز وجل أن يكسب الجميع رضا الخالق وتقدير الخلق ..

هذا والحمدلله رب العالمين

الإهداء

إلى والدي الذي إنتظر هذه اللحظات ، قبل أن يلاقي وجه ربه فابشر يا والدي سنكمل الطريق برغم العقبات والصعوبات ، فنم قرير العين فلقد أتممت الرسالة معنا جميعاً فكنت نعم الأب والأخ والصديق ... وبلا أدنى شك فإني أفتقدك يا والدي مثل ما افتقدك الكثيرون ..جزاك الله عنا خير الجزاء .

إلى الذين مضوا شهداءً مغتربين في بلاد الحرمين شقيقتي هيام وأبنائها طارق وزيد وحمزة وإسراء ، فابشري أختي فبرغم جرحي ولوعة الفراق ، إلا أنني أعلم أنك تحبين النجاح .. وحسبنا الله ونعم الوكيل .. وإنا لله وإنا إليه راجعون .

إلى والدتي الصابرة المحتسبة .. جزاك الله عنا خير الجزاء وجعلنا بلسم شفاء لجرحك العميق .. فكلنا أمي على هذا الدرب سائرون .

إلى أخوتي حسين وحمزة وحسن وأسامة وعويد وزهير وزيد وإلى جميع الشقيقات .. فلقد عشتم المعاناة بكل تفاصيلها .

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية.. أقدر صبرك وتحملك للكثير الكثير .

إلى فلذات كبدي عامر وعمر وعون وعلي ، بارك الله في عمركم وجعلكم من الذرية الصالحة إن شاءالله .

إلى سحاب .. سحاب العذية ، يا من علمتني كيف أكون ، فأنا وأنت على نهج الملك الهاشمي وبعون الله سائرون .

أقدم لكم جميعاً جهد نهاري وسهر الليالي .

فهرس المحتويات

التحديات الداخلية وآثارها على النظام الأقليمي العربي

الباحث : عباس محمود المحارمه

إشراف : الأستاذ الدكتور / أمين مشاقبة

الملخص

إستهدفت هده الدراسة بيان أهم التحديات الداخلية التي تواجه النظام الإقليمي العربي وآثارها على مسيرة هذا النظام ومستقبله ، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية وهي : أن هنالك أثاراً سلبية لعدد من التحديات الداخلية تكاد تعصف بالنظام الإقليمي العربي ، وتؤدي في نهاية الأمر إلى تفكيكه أو إلغاء وجوده ، وللتحقق من صحة الفرضية ، فقد تم إستخدام المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي ، وهذه المناهج تستخدم لأغراض البحث العلمي وتتفق مع أساليبه ، وإن هذه الدراسة أوصلتني إلى صحة الفرضية التي قام عليها البحث ، وخلصت إلى عدة إستنتاجات أهمها : أن دول النظام الاقليمي العربي ممثلة بجامعة الدول العربية باتت غير قادرة حتى على مواجهة التحديات سواءً الداخلية منها أو الخارجية والتي من الممكن أن تحدق بدول النظام ، كما إن التحدي الأكبر هو التهديد الذي يشكله الغرب وفي مقدمته أمريكا على دول النظام العربي طمعاً بأراضيها وثرواتها ، ومن الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة : أن المواطن العربي قد أوصلته أنظمته إلى درجة عالية من القهر والإحباط نظراً لتهميشه وعدم إفساح المجال له للمشاركة السياسية في صنع القرار السياسي مما رسخ وجود أنظمة دكتاتورية واستبدادية تخدم مصالح الغرب بدلاً من خدمة دولهم وأقليمهم العربي ، وإن الإستنتاجات تلك تطلبت عدة توصيات أهمها : التوصية بإعادة هيكلة وإصلاح جامعة الدول العربية من الداخل ، على أن تلتزم جميع دول الجامعة بقرارات الجامعة ولينمو الحس القومي متسامياً عن النظرة القطرية البحتة ، ويتوجب قيام الانظمة العربية بعملية إصلاحات ديمقراطية عربية داخلية لدولهم ، بعيداً عن الفئوية والتهميش من أجل الوصول إلى الحكم الرشيد الذي ينشده معظم شعوب دول النظام ، والعمل على إحياء مفاهيم التكامل الإقتصادي العربي للابتعاد عن شبح التبعية الإقتصادية والغذائية للغرب ، والتي تتولد منها باقي التبعيات الأخرى كالتبعية السياسية وغيرها ، ولا يعني ما تقدم الانعزال عن الغرب قطعياً ، بل على العكس التفاعل مع أي جهة تخدم مصالح النظام الاقليمي العربي ، حيث ستتعامل هذه الدول ككتلة قوية واحدة ، والبحث عن المصالح العربية والمشتركة .

Internal challenges and their effects on the Arab Regional
Researcher: Abbas Mahmoud Maharmeh
Supervision: Prof. Dr. / Amin Mashaqba

Abstract

This study aimes at describing the most important challenges and the effects that replace the system of regional Arab and where they can go to these challenges in this system, The study on the premise of a key: that there are negative effects of a number of internal challenges, almost rocking the system of regional Arab and eventually lead to the dismantling and termination or cancellation of its existence, and to verify the validity of the hypothesis, two approaches have been used historical, descriptive and analytical, and these approaches are used for scientific research purposes and in accordance with the methods.

This study led us to the hypothesis underlying the research, and found us to several conclusions, including: that the States of the Arab regional representative of the League of Arab States are unable even to meet the challenges, whether internal or external, which can beset the countries of the system, as the biggest challenge is the threat posed by the West and in the introduction, America on the countries of the Arab system hope to their lands and wealth, and to protect her newborn illegal in the region, "Israel," One of the conclusions that the Arab citizen had fulfilled its systems to a high degree of oppression and frustration due to being sidelined and not allow him to participate in the political in political decision-making, which promoted the dictatorial regimes and totalitarian serves its interests rather than serving their respective countries and their region's Arab, and the conclusions that required the following recommendations: Recommendation restructuring and reforming the Arab League, from the inside, to be bound by all states of the League resolutions of the Whole and growing sense of nationalism High outlook on the country pure, and must do the Arab regimes in the process of democratic reforms Arab interior of their countries, away from the factional and marginalization in order to achieve good governance that is desired by most of the peoples of the system, and work to revive the concepts of Arab economic integration to stay away from the specter of economic dependence and nutritional status of the West, which is generated of them remaining political and other dependencies, does not mean the above isolation from the West categorically, on the contrary, interaction with any entity serving the interests of the Arab regional order will deal with these countries as a bloc and a strong one, and the search for Arab interests and shared objectives.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

يرى الكثير من الباحثين في مجال العلاقات الدولية والإقليمية ، أن هنالك صعوبة في تحديد معنى للنظام الإقليمي أو تعريف شامل له ، وبشكل عام فان بعض أهل الاختصاص اتفقوا على القول أن النظام الإقليمي عبارة عن دولة أو دولتين أو أكثر متجاورة ، ومتفاعلة وتملك بعض الروابط الدينية، واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة ، وليس بينها دولة عظمى ويزداد فيها الشعور بالهوية أحيانا بسبب أعمال ومواقف الدول الغريبة عن النظام ، وبناء على هذا فقد لاحظت أن المنطقة العربية هي أكثر تأهيلا لاكتساب صفة النظام الإقليمي، فهي تزخر بالخصائص التي تعمل علي تقريب مكوناتها ،فعلاوة على الشعور بالانتماء إلى القومية العربية ،هناك عوامل مادية تكرس هذا الواقع من بينها الامتداد الجغرافي ، واللغة ، ودرجة التفاعلات تزداد كلما تعرضت المنطقة لتحد خارجي ، كما هو الشأن بالنسبة لإسرائيل ، كما أن هناك عدة تحديات تهدد النظام الإقليمي العربي وتراهن على مستقبله في ظل التحولات الدولية والداخلية ، وعند دراستي لنشأة النظام الإقليمي العربي ، أجد أن نشأته تختلف عن نشأة غيره من النظم الإقليمية في أكثر من مجال ، فالنظام العربي لم ينشأ فقط لأن الدول السبع المستقلة سنة 1945 قررت إنشاء جامعة الدول العربية ، أو أن هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافيا وسياسيا ، وتتقارب في مراحل نموها وتطلعاتها ، أو لأن التهديد الصهيوني فرض عليها التجمع والتفاعل ، أو لأن القوى الدولية المهيمنة آنذاك كانت تحبذ إنشاء منظمة إقليميةعربية (فهمي ، 1999 : 30) ، وهناك من يضيف بأن النظام الإقليمي العربي قد نشأ نتيجة تفاعل عديد من العوامل ، كثير منها لم يوجد أصلا عند قيام نظم إقليمية أخرى ، فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة علي أرضها مئات السنين ، تتحدث اللغة نفسها ، وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها ، وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام الحكم نفسه ، و بالتالي فإن اختلاف الشعوب وتفاعلها وتوحدها ، سبق قرار الدول السبع أن تتفاعل في شكل منظمة إقليمية ، وعلى الرغم من تعدد ظروف وعوامل النشأة ، فإن عاملا رئيسيا يشكل أساس النظام العربي وهو عنصر القومية ، فالمنطقة عاشت مرحلة سادت فيها فكرة القومية ، أفرزت مفكرين وسياسيين بعضهم اعتنقها وبعضهم من لم يستطع تجاهلها ، ولقد بدأت الحركة القومية في المنطقة العربية في شكل تيار سياسي في وقت كانت معظم الهياكل الفوقية تخضع للحكم العثماني أو الاحتلال الغربي(محمودي ،2001: 45)، حيث كان وقتئذ يستهدف العرب كقومية عربية ولا يستهدف دولاً بذاتها ، فقد نظر إلى مكونات النظام الإقليمي العربي بأنها تمثل أضعف الأمم ، بالرغم مما لديهم من ثروات وامكانيات والتي بالتالي شكلت مطمعاً رئيسيا للإستعمار الغربي والأوروبي ، وإذا كان لكل نظام إقليمي ما يميزه ويُعرف به ، فإن أهم ما يميز النظام العربي كونه يبدو حالة فريدة يجتمع فيها ميل إلى التفكك ونزعة إلى التماسك في آن معاً فقد نشأ هذا النظام في غمار نضال دول النظام الإقليمي العربي ، من أجل الاستقلال والتحرر الوطني وما اقترن بذلك من بناء الدولة الوطنية ،

في مجتمعات عانى معظمها من انقسامات شتى ، وتزامن ذلك مع إتجاه قومي عربي استهدف بناء وحدة بين هذه الدول ، التي اعتبرها كيانات قطرية مصنوعة وأحدث التناقض بين متطلبات بنـــاء الدولـــة الوطنيـــة المستقلة ، وتطلعات تجاوز هذه الدولة باتجاه وحدة شاملة ، ارتباكاً انعكس على النظام الاقليمي العربـــي ، وأدى اقتران هذا التناقض المربك بالصراع العربي الإسرائيلي من ناحية والخلافات على طبيعة العلاقة مع الغرب أو الشرق من ناحية أخرى، إلى أزمات متوالية بدا فيها النظام الإقليمي العربي مفككاً لكـــن دون أن يتفكك ، فقد تمكن من الحفاظ على تماسكه في أصعب الظروف ، ومقاومة عوامل التفكيك ، لذلك فهو يتميز بقدرة بالغة على البقاء في ظل أخطر التهديدات (عبد المجيد، 2007: 23) ، كما إن النظام الإقليمي العربي شأن أي نظام إقليمي آخر، لا يستطيع أحد الإدعاء في أحسن الظروف بأنه يعيش بمعزل عـــن المتغيـــرات الإقليمية والدولية ، فهو يتأثر بأحداث العالم ومتغيراته بصورة أو بأخرى ، فلا انفكاك للخصوصية العربية عما يقع في العالم . إلا أن النظام الإقليمي العربي له طابع خاص قد لا يتوافر في تجمعات إقليمية أخرى ، فهو نظام إقليمي يستند إلى دعوة قومية تنبع بدورها من حقيقة وجود ثقافة مشتركة يفترض أنها تحول دون عملية إعادة إنتاج نمط الأزمات التي يشهدها ، وتأثير روابط القربى ، والمصالح المـــشتركة ، ومكونـــات الهويةالعربية.

فبالرغم من تراجع فكرة القومية العربية فما زال تأثيرها قائماً ، فهي تعبير عن وعي ملهم ، وتشكيل ثقافي تاريخي عميق ، يجعل منها وتصير معه انتماءً ووجوداً ، وليس مجرد توجه أو أيديولوجيا قابلة للتبدل أو الزوال ، أما التجسيد السياسي لها : فهو قضية قابلة للاجتهاد المستمر بقصد التجديد لا النفـــي (ســـالم، 2006: 94) ، والملاحظ انه ومنذ فترة يواجه النظام الإقليمي العربي تحديات خطيرة تجعل قدرتـــه علـــى الاستمرار في البقاء محل اختبار حقيقي ، وقد أصبحت النظرة السائدة تجاه النظام الإقليمي العربي لدى أكثر أوساط الرأي العام في المنطقة نظرة سلبية ، ولا تتوقع منه الكثير ، وهذا المناخ لم تتسبب فيـــه حكومـــات النظام الإقليمي العربي وحدها فحسب ، بل ساهمت في صنعه أطراف متعددة داخلية وخارجيـــة ، إقليميـــة ودولية ، ولا شك أن الحال التي وصل إليها النظام الإقليمي العربي ليست وليدة فراغ ، بل هي نتاج تفاعل ذلك النظام مع المعطيات والمتغيرات البيئية الداخلية منها والخارجية(حـــرب ، 1978 : 23) ، فالنظـــام الإقليمي العربي يواجه العديد من التحديات الخارجية والداخلية التي تؤثر على فاعليته ، وإذا كانت معظـــم الدراسات حول النظام الإقليمي العربي قد ركزت على التحديات الخارجية ، فإن التحديات الداخلية لا تقـــل أهمية عن التحديات الخارجية وهذا ما يؤدي إلى تشكيل دوافع لدراسة مثل هذه التحديات .

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول معرفة التحديات الداخلية التي تؤثر سلبيا على النظام الإقليمي العربي والأثر الذي تتركه على كينونة هذا النظام واستمراريته .

أسئلة الدراسة :

إن مشكلة الدراسة استوجبت عدة أسئلة وهي :

1. ما هو النظام الإقليمي العربي ؟
2. ما هي أهم التحديات الداخلية التي تعصف بالنظام الإقليمي العربي ؟
3. ما الآثار التي تتركها هذه التحديات الداخلية على كينونة النظام الإقليمي العربي وإستمراريته؟

فرضية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها : أن هناك أثاراً سلبية لعدد من التحديات الداخلية تكــاد تعصف بالنظام الإقليمي العربي وتؤدي في نهاية الأمر إلى تفكيكه وأنهائه أو الغاء وجوده .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح مفهوم النظام الإقليمي العربي.
2. بيان أهم التحديات الداخلية التي تواجه النظام الإقليمي العربي .
3. إبراز آثار التحديات الداخلية على واقع النظام الإقليمي العربي . وصولاً إلى معرفة السلبيات والإيجابيات لوضع الحلول المناسبة .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من كون النظام الإقليمي العربي يواجه تحديات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وهذا الموضوع غاية في الأهمية في ظل التحديات الدولية المتزايدة التي تواجه النظام الإقليمي العربي ، والتي جعلت هذا النظام في حالة ضعف ، وغدا في حالة عجز عن التصدي للازمات الكبرى التي تواجهه ، وتتبع أهمية الدراسة من كونها ليست قائمة على دراسة ماضي وحاضر النظام الإقليمي العربي وما واجهه ويواجهه من تحديات فحسب ، فهي تسعى لتصور الغد وإدراكه والتعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات وآفاق ومخاطر ، وذلك من خلال استخلاص القواعد أو الاتجاهات العامة التي تحكم الظاهرة السياسية ، وتوظيف تلك القواعد أو الاتجاهات بهدف التخطيط لنظام إقليمي عربي متماسك ، أضف إلى ذلك أن أهمية الدراسة تنبع من كونها تقدم تصورا عن واقع النظام الإقليمي العربي ، لصناع القرار في دول الإقليم لاتخاذ ما يرونه مناسبا مما يصنع من هذه التحديات أسباب قوة لهذا النظام .

حدود الدراسة :

إن هذه الدراسة تحدد بالأبعاد التالية :

الحدود الزمانية : 2000 – 2010 م.

الحدود المكانية: الوطن العربي الكبير بحدوده المعروفة.

الحدود الديموغرافية : الأمة العربية التي تسكن الوطن العربي الكبير .

مصطلحات الدراسة :

هناك عدد من المصطلحات سنقوم بتعريفها لتكون بوابة الدخول لهذه الدراسة في حين سيتم إستعراضها في ثنايا البحث ، وهذه المصطلحات هي :

النظام الإقليمي العربي : يشير هذا المفهوم :" إلى منظومة الدول العربية الممتدة من موريتانيا إلى الخليج ، والتي يربط بين أعضائها عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية ، مع وجود تفاعلات بين أعضائها وإن كانت متفاوتة ". (مطر وهلال: 1983، 17)، وسأقوم بتعريف هذا المصطلح وبالتفصيل في فصل الدراسة الأول ، لكونه يشكل صلب الدراسة وعمودها الفقري .

التحديات الداخلية : يشير هذا المفهوم إلى : " تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية الداخلية تعوق تحقيق المصالح الحيوية ، أو تؤثر في مكانة النظام الإقليمي العربي ودوره الفاعل على الساحة الدولية " (العزام والهزايمة : 2004 ، 17) ، كما يشير إلى : " مجموعة من المحددات التي تقف في مواجهة النظام الأقليمي العربي وتعمل على إتخاذ سبل لا تحقق أهدافه التي برنو إليها " (مطر وهلال ،1983 : 35) . في حين يرى الباحث بأنه : " مجموع المحددات والمشكلات النابعة من داخل النظام الأقليمي العربي وخارجه ، ولا تعمل على عدم تحقيق أهدافه فحسب ، بل تعمل إلى جانب ذلك إلى تفكيكه وإلغاء وجوده .

الأثر : يشير هذا المصطلح إلى : " ما تتركه التحديات الداخلية من سلبيات وايجابيات تقع على النظام الإقليمي العربي " (غليون ، 2006 : 2) كما عرف لغوياً على أنه : " ما بقي من رسم الشيء نتيجة تعرضه لمؤثر ، بمعنى الحال الذي غدا عليها " (فرسوني ، 2009 : 14) ، ويرى الباحث بالأثر بأنه : " نتاج التحديات الداخلية والتي تترك بصماتها على خريطة النظام الأقليمي العربي"

الإطار النظري والدراسات السابقة :

1-الإطار النظري للدراسة : إن مفهوم النظام بمعناه العلمي ، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية ، هو مفهوم حديث لم يتداول في الدراسات إلا في الستينات والسبعينات ، وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد ، حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ، وهناك من يرى إن إقامة تنظيمات إقليمية هو الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين ، ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية ، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية وأكثر

قدرة على الحركة بالمقارنة إلى التنظيمات الدولية الأخرى ، (Yalem , 1965 : 23)، وعند عرض الأفكار المتعلقة بتعريف النظم الإقليمية لا بد من التمييز بين ثلاثة اتجاهات تدور حول معيار تعريف النظام الإقليمي: أول هذه الاتجاهات يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي ، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية ، أما الاتجاه الثاني فيركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الإقتصادية ، في حين الإتجاه الثالث ينتقد كلا الإتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون علاقات وثيقة فيما بينها ، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية بين الدول وبعضها البعض (موسوعة الشباب السياسية ، دون تاريخ) وإذا ما تناولنا تعريف النظام الإقليمي ومكوناته ، فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي: أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة ، أنه يشمل ثلاث دول على الأقل ، أنه لا وجود لأي من الدول العظمى بين الوحدات المكونة لها ، وأن وحدات النظام الداخلي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام (هلال ومطر ، 1983 :20 – 21) .

كما إن منطقة النظام الإقليمي العربي تعتبر من أكثر المناطق في العالم المؤهلة لاكتساب صفة النظام الإقليمي ، فمن الناحية السلوكية يمكن وصف المنطقة العربية بأنها نظام إقليمي ، ترتبط الدول المختلفة في ظله ضمن تفاعلات متصارعة أو متعاونة ، فمفهوم النظام الإقليمي العربي يشير إلى "منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج ، والتي يربط بين أعضائها عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية مع وجود تفاعلات بين أعضائها وإن كانت متفاوتة "(مصالحة ، 1984 : 26) ، ومن هذا المفهوم فإن النظام الإقليمي العربي تنطبق عليه العناصر الثلاثة الرئيسية في تعريف النظام الإقليمي :هو مجموعة العلاقات المنسجمة والمتكاملة بين عدد من الدول ، المتجاورة في إقليم جغرافي محدد ، فمن الناحية الجغرافية تمثل المنطقة العربية إقليماً ، ومن ناحية التماثل تتمتع دول النظام الاقليمي العربي بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية الاجتماعية ، ومن ناحية التفاعلات فإن هذه تشهد دفعا مستمرا للتفاعلات فيما بينها .

ورغم عدم الاتفاق على تاريخ نشأة النظام الإقليمي العربي ، فإن التوجه العام لدى الباحثين يربط نشأة النظام الإقليمي العربي بنشأة جامعة الدول العربية ، وقد عكس ميثاق هذه الجامعة صورة النظام الإقليمي العربي ، وطبيعة العلاقات بين الدول العربية المتمسكة بسيادتها الإقليمية من جهة وإصرارها على تعزيز آليات العمل العربي المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للوطن العربي من جهة أخرى (مصالحة ، 1984 : 27) وعلى الصعيد العملي فقد شهد العمل العربي المشترك شبكة من العلاقات والاتفاقيات في مختلف جوانب الحياة ، وتشكيل عشرات المنظمات العربية تحت مظلة هذه الجامعة ، إضافة إلى عشرات المنظمات العربية غير الحكومية ، لكن كل ذلك لم يمنع بقاء النظام الإقليمي العربي

ضعيفاً بل متخلفاً ، تجاه ما يحدث في محيطه الاقليمي وفي العالم من تطورات ، حتى أن الأنظمة الإقليمية في العالم التي نشأت بعده سبقته وتقدمت عليه بالعديد من المنجزات لمناطقها ، وربما يعود ذلك إلى أن بعض دول النظام الإقليمي العربي ، لا زالت تصر على التعامل والتصرف إزاء أي أمر أو تحد بصورة فردية ، وتهتم بدولتها على أساس القطرية ، دون الأخذ بالإعتبار المصلحة القومية ، وهذا الذي يريده الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها إسرائيل والتي تستهدف النظام الاقليمي العربي في كيانه البشري وليس نفطاً في ارضه وسيادته ، فهي تريد تفتيت اقطار هذة الامة طائفياً ومذهبياً ،الى دويلات متنافرة فيما بينها ولتكون جميعا تحت السطوة الاسرائيلية ، في محاولة لتحقيق " الامن المطلق " لها بما يعنيه من انعدام الامن تماماً لكل دول الجوار (الحسن بن طلال ، 1986: 13 –14)، مما أوصل النظام الإقليمي العربي لما هو عليه الآن من ضعف وتشتت وخلافات حتى وصل الأمر إلى حد تهميشه .

إن التحديات التي تعصف بالنظام الإقليمي العربي تتنوع فيما بينها فاختلاف الأنظمة العربية فيما بينها واختلاف توجهاتها ، وغياب الديمقراطية والتقلبات السياسية المستمرة في بعض الأنظمة وسيطرة القيادات العسكرية أو الأنظمة الشمولية ، والتأثيرات الدولية جعلت من الخلافات والصراعات وحتى التآمر والتخندق في أكثر من محور ، كل ذلك شكل تحديات للنظام الإقليمي العربي ، وأصبحت سمات بارزة لهذا النظام الإقليمي الذي غدا محشورا بين تيارين على طرفي نقيض : أحدهما وحدوي يريد دفع العمل العربي المشترك في اتجاه الحد الأقصى ، أي قيام دولة فدرالية موحدة ، والآخر قطري يريد جذب العمل العربي المشترك في اتجاه الحد الأدنى واختزاله ليكون مجرد آلة للتنسيق بين حكومات مستقلة ذات سيادة ، فالتيار الوحدوي نظر إلى الدولة القطرية على أنها عقبة رئيسية في طريق الوحدة ، يتعين إزالتها وبناء دولة الوحدة على أنقاضها ، والتيار القطري نظر إلى التيار الوحدوي باعتباره مشروعا شخصانيا لزعامات قطرية ، تتخفى وراء شعارات قومية من أجل تحقيق طموحاتها في التوسع والهيمنة (نافعة، 2009: 23)

ويمر النظام الإقليمي العربي في أزمة سياسية بالغة الدقة: تمزق وتنافر، خلافات بينية، ضعف وترهل بلغ في بعض دوله حد الإنهاك وفي أخرى حد الدول الفاشلة ، ولقد قادت الهشاشة والضعف البنيوي إلى انهيار شبه كامل، حيث غاب التفاعل، وضرب بعرض الحائط بالعلاقات البينية ، وبالمشتركات الثقافية والتاريخية التي تميز النظام الأقليمي العربي، وبلغ التفكك والتنافر في السياسات والمصالح درجة غير مسبوقة، تقلص معها العمل العربي المشترك إلى حدوده الدنيا ، وبدأ التركيز على مصلحة الأنظمة الخاصة (العبدالله ، 2007 : 6) ، ولا شك أن وصول النظام الإقليمي العربي لهذه الحالة لم يكن وليد فراغ ، بل هو ناتج عن تحديات داخلية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها ، كما أنه ناتج عن تحديات أخرى فرضها النظام العالمي الجديد بكل أبعاده ومصالحه ، وقد أدت هذه المتغيرات والتحديات إلى العديد من النتائج السلبية على أداء النظام الإقليمي العربي ، كبروز محاور جديدة وأنظمة إقليمية داخل النظام الإقليمي العربي، كل ذلك أدى إلى انهيار التنسيق والتعاون بين دول الاقليم وبالتالي شل النظام الإقليمي العربي بشكل

عام ، الأمر الذي أدى إلى ضعف الروابط السياسية والاقتصادية بين دول النظام ، بل إلى تقاطعها في بعض الأحيان ، كما لعبت الثروة النفطية دوراً محورياً في تغذية هذه التوجهات مما أدى إلى خلق التناقضات داخل هذا النظام وانجرار دوله الفقيرة إلى جانب الدول النفطية الغنية ، سواء كان موقفها ضد النظام الإقليمي العربي أو معه ، مما يجعل الدراسة التي تعنى بالتحديات الداخلية والآثار المترتبة عليها ذات قيمة ، تجيب على كثير من التساؤلات التي تطرح لكون ترتيب البيت من الداخل يأخذ الأولوية على غيره من البيوت ، والمنطقة العربية التي يغطيها ما نسميه النظام الأقليمي ما هي إلا بيت لكل عربي من المحيط إلى الخليج .

2- الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب من النظام الإقليمي العربي نورد فيما يلي أهمها:

دراسة (مطر ، 1992) والموسومة ب : (مستقبل النظام الإقليمي العربي) هدفت للإجابة عن ثلاثة أسئلة تشغل بال المهتمين بتطور النظام الداخلي العربي وهذه الأسئلة هي : لماذا قام نظام داخلي عربي ، ولم يقم نظام شرق أوسطي منذ البداية ؟ لماذا استمر النظام العربي أربعين أو خمسين سنة ؟ ولماذا يتوقع أو ينتظر الكثيرون قيام نظام شرق أوسطي جديد في المنطقة خلال المستقبل القريب ؟ . كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النظام العربي نشأ عندما كانت الشعوب العربية تمر في مرحلة تتسم بالفورية والحماسة أمالها كبار وكانت تحلم ، وكانت راغبة في التميز والانتماء إلى هوية محددة هي العروبة ، كما أن النظام الإقليمي العربي نشأ عندما كانت إمكانيات دوله شبه المستقلة متقاربة لا توجد بينها فروق صارخة ولا فجوات واسعة في أنماط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكشفت الدراسة أن الغزوة الصهيونية كانت مصدرا من مصادر التحدي للوجود العربي الناشئ وحافزا لسرعة تحقيق انتماء مستقل وبناء نظام داخلي قادر على مواجهة هذه الغزو ، واستوجبت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها : وضع حد للخلافات العربية العقيمة ، وأن يتجه كل طرف عربي إلى التفكير بعقل الطرف العربي الآخر ، و ضرورة أن يتوافر "العامل الذاتي" المتمثل في قدرة الأطراف العربية على الالتئام معاً حول صيغة للتأقلم الإيجابي مع المتغيرات الإقليمية والدولية ، واستعدادهم معاً لاستثمار جهد مشترك للسير على الطرق المؤدية إلى أهداف جوهرية لهم .

دراسة (أحمد ، 1994) والموسومة ب :(العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي) هدفت للمساهمة في النقاش الدائر حول طبيعة ومضمون تحديات النظام الشرق أوسطي وكيفية مواجهتها ، وذلك من خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية هي : ما حقيقة وجود النظام العربي؟ وما حاضر النظام الشرق أوسطي ؟ وما مستقبل النظام الشرق أوسطي ؟ وانتهت الدراسة لعدة نتائج أهمها : أنه لا شك أن النظام الشرق أوسطي يبنى حالياً مستنداً إلى معادلة دولية معينة تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية – على وظيفة القيادة

في النظام العالمي حيث بينت الدراسة بأن هذه الهيمنة المنفردة مؤقتة بالمعنى التاريخي ، أي أنها قد لا تدوم لأبعد من بداية القرن المقبل كما إن النظرة الموضوعية المدعمة بشواهد من الواقع تشير إلى أن الإحساس بالهوية العربية والتصرف طبقا لها ما زال حتى الآن يمثل حال المواطن العربي العادي حتى في تلك المناطق التي يقال بحق إن العروبة تتعرض فيها لخطر التراجع ، في مواجهة انتماءات أو ولاءات أخرى أضيق منها أو أوسع ، كما أنه من الصعوبة بمكان أيضا أن يقبل المرء ذلك التبشير المغالي في تبسيطه للأمور بذوبان فوري للعداءات التاريخية على حساب الهوية العربية . واستوجبت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها : ضرورة أن ينتبه العرب إلى التحديات الكبيرة التي يمثلها النظام الشرق أوسطي على مستقبل دول النظام الإقليمي العربي وتطورها الاقتصادي ، وضرورة وعي الشعب العربي ومنظماته وتصديه لهذا التحدي الخطير والعمل الجدي لتعزيز العمل العربي المشترك وتحقيق السوق العربية المشتركة.

دراسة (المشاقبة والهزايمة ، 2001) والموسومة ب : (الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي) بهدف الكشف عن إدراك طلبة جامعة العلوم التطبيقية الأهلية لأبعاد التمزق القومي العربي ، وأثر الخصائص الديمغرافية على الإدراك السياسي للعينة ، وتوصلت الدراسة لنتائج عدة يتمثل أهمها فيما يلي : أولا النتائج السلبية والتي تمثلت في عدة أمور منها : " ضياع هوية الأمة العربية، إبقاء المنطقة العربية مفتوحة للتدخلات الأجنبية و إفراغ الأنظمة العربية من محتواها " ، ثانيا النتائج الإيجابية والتي تمثلت في تحقيق الوحدة العربية وتحقيق التعاون والتكامل العربيين ، وتحرير الإدارة العربية واختفاء مشاكل الحدود ، وتسهيل عمليات عبور من وإلى دول النظام الإقليمي العربي ، والاحترام المتبادل والقائم على أساس حسن الجوار بين الأقطار العربية. وإستوجبت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها : نشر الوعي السياسي بين الطلبة بخصوص الوحدة العربية وأهميتها ، والعمل على تعميق العلاقات العربية– العربية ومواجهة الخلافات والمشاكل الحدودية بين الدول العربية ، وتفعيل دور جامعة الدول العربية.

دراسة(غليون ، 2004)والموسومة بـ :(نهاية النظام الإقليمي العربي)،إستهدفت دراسة السيناريوهات المحتملة لمصير ومستقبل النظام الإقليمي العربي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العالم العربي لم يعرف الاستقرار في أي حقبة من تاريخه الحديث ، فبعد مرحلة طويلة من الحروب المتعاقبة والهزائم التي شهدها ، وخاصة عندما كان يشكل حتى مطلع القرن العشرين جزءا من الإمبراطورية العثمانية ،جاء عصر الاستعمار بأسمائه المختلفة من إستعمار تقليدي إلى إنتداب وإلى وصاية وحماية أممية ليفتح صفحة جديدة في تاريخ الصراعات الشرق أوسطية .وخلصت الدراسة إلى أن تغيير النظام الإقليمي الذي ورثه العرب من حقبة ما بعد الاستقلال مباشرة ، والذي حاولت الجامعة العربية بخواء دورها وانعدام وزنها أن تجسده بصدق،ليس ممكنا من دون تغيير النظام الوطني في هذه البلاد واستعادة الجمهور العربي الواسع للسلطة التي انتزعت منه،من قبل نخب كرست نفسها وصية على الشعوب وحامية

لها في الوقت نفسه ، فمأساة العرب نابعة من النظم التي لم يختاروها بأنفسهم ، ولكنها فرضت عليهم بالقوة أو بالكذب والخداع والتزوير، وما لم تتغير قاعدة العمل والسلوك داخل دول النظام الإقليمي العربي ، فلن تتغير أيضا قواعد العمل التي تحكم العلاقات العربية – العربية. وستظل حساسيات بعض الزعماء ، والتي أجهزت على كل محاولات التعاون والتكتل والعمل الجماعي العربي في الماضي ، ستظل تتحكم بأمن الشعوب ومصيرها ومستقبلها ، إذا كان لا يزال هناك مجال للحديث عن مستقبل . واستوجبت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها : ضرورة التغلب على المصالح والخلافات الشخصية في العلاقات العربية ، وأهمية نشر الممارسات الديمقراطية والمشاركة السياسية الفاعلة ، وتفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية.

دراسة (تركماني ، 2007) والموسومة بـ (النظام الإقليمي العربي إلى أين) إستهدفت الدراسة البحث عن كيفية التعاطي المجدي مع التحديات الكبرى التي تواجه الأمة العربية ، وجوهر هذه المعضلة هو الجمع بين مركزية موقعها وهشاشة قدراتها ، مما يجعل المنطقة عرضة للتأثيرات الخارجية المستمرة ، وإنّ النظم الإقليمية الجديدة في عالم اليوم تختلف عن إقليمية الستينيات ، في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح إقليمية فحسب ، بل هي استجابة للتطورات العالمية. فإذا كان المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي قد حكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية ، فإنّ المحتوى الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي على وجه الخصوص ، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الإقليمية الجديدة . وأيا كان نوع الاختيار ودرجة تكيّف الدول والنظم الإقليمية مع التكتلات والشراكات الإقليمية والعالمية الجديدة ، فإنها مطالبة بإجراء مراجعات دقيقة لأهدافها وهيكليتها وطبيعة علاقاتها مع بيئة عالمية جديدة. وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج نذكر أهمها : أنّ النظام الإقليمي العربي الجديد لابد أن يستند إلى أنظمة سياسية عربية تنهي الاستبداد ، وتجعل من الشعب وحده مصدرا للشرعية عبر انتخابات حرة ونزيهة ودورية ، وتفرض التداول السلمي على السلطة ، وتضمن الحريات الفردية والجماعية ، وترسي استقلالية القضاء ، وتقبل بالتعددية الفكرية والسياسية ، وتطلق حرية الخلق والإبداع ، وتبني أسس النظام الإقليمي العربي الجديد ، وكلها الشروط الدنيا لعودة الكرامة للإنسان العربي والفعالية للمجتمع والاستقلال للأمة ، وإذا ما تم كل ذلك داخل كل قطر عربي ، يمكن أن تكون الجامعة العربية منظمة إقليمية لها أهدافها ورؤيتها ، وتمتلك آليات تنفيذ قراراتها ، وتتمكن من إيجاد توازن من نوع جديد بين دول النظام الإقليمي العربي وإسرائيل مما قد يمكّن من فرض تسوية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي ونقل الصراع إلى مواجهة حضارية تتماشى مع قواعد النظام الدولي الجديد.

دراسة(عباس ، 2009)والموسومة ب :(إشكاليات العالم العربي المعاصر وأبعادها القومية والدولية) إستهدفت الدراسة معرفة إلى أي مدى استفادت الأنظمة السياسية العربية من النظام الإقليمي العربي بما يكفل استمرارها وطبيعة علاقاتها الخارجية؟ وهل أنَّ سلوكها السياسي سيظل محكوماً بأزماتها الداخلية بما

في ذلك علاقاتها بمحيطها؟. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها : إنّ اعتماد مفهوم النظام العربي وتأكيد طابعه القومي فيما يتعلق بالانتماء إليه ، وحدوده ، وعمله الداخلي ، إنّما يعني أنّه نظام قومي مقفل ، أي أنَّ دول الجوار لا يجوز لها أن تصبح أعضاء فيه ، أو أن يكون لها أسبقية في تفاعله الداخلي ، كما أنَّ منطق المصالح القومية يفترض أنّ التفاعل مع أية دولة أو قوة خارجية ، لاسيما دول الجوار المهمة هو تفاعل من منطلق قومي ، بمعنى الالتزام بالمصالح القومية العليا. نجد أنَّ النظام الإقليمي العربي هو نظام مفتوح مع النظم الإقليمية الأخرى ، لأنّه بحكم فلسفته وتراثه لا يمكن أن تكون عقيدته عنصرية ، وتبعاً لذلك لا يستطيع أن يعزل نفسه سياسياً أو اقتصادياً ، وبحكم الديانة فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعالم الإسلامي ، فضلاً عن كون الإسلام من أهم ركائز القومية العربية ، وبسبب هذين المكونين: الانغلاق القومي للنظام وانفتاحه الدولي ، كانت وما تزال خطورة هذا التناقض تفعل فعلها ، ومن هنا تجلت خطورة القومية العربية ، وهو تناقض محكوم بطبيعة العلاقة القائمة في القوة التي يولدها الانتماء القومي من جهة ، وخضوعه للإرادة الدولية من جهة ثانية ، لذلك تركزت سياسات الدول الكبرى على وضع الخطط والأساليب لمواجهة التيار القومي ، سواء عبر احتوائه أو ضربه ، أو عن طريق الانقلابات وإثارة النزاعات المحلية ، والنعرات الطائفية والحروب الأهلية ، وإفشال خطط التنمية ، كما إنَّ السياسة الاستعمارية اعترفت صراحة بالإطار القومي للنظام العربي وحاولت إجهاضه ، وحين فشلت عملت على تحجيمه ، ثم عمدت إلى استخدام مفاهيم جيوبوليتيكية متعددة تُجنبها التسليم بالمحتوى القومي العربي للنظام العربي...ولعل مشروع "الشرق الأوسط الكبير" هو أكثرها دلالة ، وذلك لاستهدافه البعدين العربي والإسلامي من خلال طرحه كبديل عنهما ، فالمقصود بالنظام العربي ، هو النظام الإقليمي للوطن العربي وأعضاؤه الدول العربية ، وإطاره جامعة الدول العربية . وأخيراً لقد قام هذا النظام حين تأسس على أربعة أركان كانت بمثابة قواعده الثابتة : الركن الأول هو انتماء أعضائه إلى العروبة وتبنيهم أهداف الأمة باعتبارها الإطار المرجعي ، أما الثاني: فهو توافق الأعضاء على الالتزام بمواثيق وقعوا عليها تنظم عمل الدول ، ويقوم الركن الثالث على تعاهد الأعضاء على العمل معاً لدفع أخطار الغزو الصهيوني ، والعمل على تحرير فلسطين ، بينما يُحدد الركن الرابع الدور الخاص لكل عضو وفقاً لوزنه ، وبالشكل الذي يتكامل مع بقية الأدوار. وهي الأركان التي لم تتكامل في رؤية عملية وصيغة استراتيجية واضحة المعالم وملزمة للجميع ، لكنها شكّلت مع ذلك الإطار العام لمواجهة العالم العربي لإشكاليات النظام الدولي الجديد وتحدياته في مختلف الميادين، وبالأخص ضمن إطار العلاقات الدولية الجديدة.

دراسة (قويسي ، 2009) والموسومة ب (مفهوم النظام الرسمي العربي .. رؤية نقدية تحليلية)

واستهدفت الدراسة تناول "النظام الرسمي العربي" من زاوية "معرفية" محددة هي "البناء المفاهيمي العلمي" الدال عليه ، والذي يتم من خلاله : توصيفه والتعريف به، وتحليل تطوراته وتفسير أزماته ، وتحديد مآلاته ، ورسم سيناريوهاته المستقبلية عبر مفهوم "النظام الإقليمي العربي" ، الذي عرفته الدوائر الأكاديمية

العربية منذ ثلاثة عقود تقريبا ، ومازال حتى الآن صالحاً للتداول، ويحظى بالقبول من هذه الدوائر ، لدرجة التماهي معه ومع ظواهره المستجدة وأنماط تفاعلاته وأزماته واختراقاته ، وتناولت الدراسة هذا الموضوع عبر أربعة متغيرات ترسم الصورة الكلية الأول: النظام العربي واقعه ومصطلحه – علاقة الدال بالمدلول وأما الثاني: صلاحية توصيف مفهوم "النظام الإقليمي" لواقع "النظام الرسمي العربي" وأما الثالث: القدرة التفسيرية والتحليلية للمفهوم في مقاربة "النظام الرسمي العربي" فيما كان الرابع: مستقبل النظام الرسمي العربي: صلاحية المفهوم في رسم السيناريوهات المستقبلية . وتوصلت الدراسة الى النتيجة التالية: إن تغيير "النظام العربي" المنهار والموروث من حقبة ما بعد الاستقلال مباشرة ،ليس في الإمكان اقناعه بأهمية التغيير وضرورته دون تغيير "الأنظمة الداخلية الوطنية" في هذه البلدان ، إن مأساة الشعوب العربية تأتي من "الأنظمة" التي فرضت عليها بقوة "الانقلابات العسكرية" فترة ، ثم بتزوير إرادتها فترة أخرى ، وإذا أريد تغيير القواعد الحاكمة للعلاقات العربية–العربية فلا بد بداية من تغيير قواعد السلوك السياسي الداخلي ، ودون ذلك فإن الحسابات المحدودة والرؤى الشخصية والضيقة لبعض القيادات من الكبار والصغار ستظل تتحكم في مصائر أمتنا ، ومن ثم فلا مجال لحديث عن مستقبل للنظام العربي .

دراسة (نافع ، 2002) والموسومة ب (النظام الاقليمي العربي .. التحدي والإستجابة) واستهدفت الدراسة معالجة قضية النظام الإقليمى العربي ، من خلال تناوله لمجموعة التحديات الرئيسية التى تواجه هذا النظام ، كما حاولت من ناحية أخرى تحديد مجموعة من الأولويات لتطوير هذا النظام ، خاصة على خلفية أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما ترتب عليها من تحولات هامة فى العلاقات الدولية ، والتي ستترك آثارها على النظم الإقليمية والتفاعلات الإقليمية وعلى رأسها النظام الإقليمى العربى . وتبدأ الدراسة باستعراض الاشكالات الخاصة بفهم النظام الإقليمى العربي الجديد خاصة تلك المتعلقة بالتناقض بين الروابط العربية التقليدية وواقع العلاقات العربية على المستويات السياسية والاقتصادية ، وانتشار ظاهرة إختراق الدولة العربية وبالاعتماد على واقع النظام الإقليمى العربى ، وحددت الدراسة مجموعة من الأولويات لإقامة نظام عربى جديد ، تمثل أهمها فى وجود دولة عربية قائدة تلعب دور القائد غير المتسلط ، وإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى ، والسماح بمزيد من التفاعلات بين النخب السياسية الرسمية وغير الرسمية وتطوير النظم التعليمية ، ونقل التكنولوجيا والتنمية السياسية ، وإصلاح الهيكل المؤسسي للنظام الإقليمى ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج وبدائل على النظام الإقليمي العربي أن يتبعها ومن أهمها البديل الأول : ضرورة صياغة استراتيجية عربية وبرامج تنفيذية فى ضوء الهدف الاستراتيجي الذى تتفق عليه الإرادة العربية ، وأما البديل الثاني : فإنه لا بد من التركيز على تحقيق الانسجام بين المواقف العربية كحد أدنى فى هذه المرحلة ، على أن يتم الانتقال إلى البديل الأول فى حالة تحسن الظروف الدولية والإقليمية.

إن ما يميز هذه الرسالة عن الدراسات السابقة ما يلي :

- إن الدراسات السابقة لم تتناول واقع النظام الداخلي العربي بقصد تشخيص التحديات الداخلية التي تواجه النظام الإقليمي العربي .

- إن الدراسات السابقة كانت انتقائية في معالجة التحديات التي تؤثر على النظام العربي .
- إن الدراسات السابقة أعطت أهمية للتحديات الخارجية وأهملت الى حد كبير التحديات الداخلية قياسا بالاهتمام بالدراسات الخارجية .

الطرق والأجراءت

منهجية الدراسة :

إن منهجية الدراسة تتعلق بالمنهج الذي سيتبع في تحقيق أغراض الدراسة ، من اجابة على تساؤلاتها وبلوغ الأهداف التي رسمت لها ، ففي هذا الصدد فإني سأعتمد في هذه الدراسة على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي ، لأنهما منهجان مناسبان لتحقيق أهداف الدراسة، ومنسجمان مع طبيعتها ، فالمنهج التاريخي يركز على دراسة الماضي لأجل فهم الحاضر والتمكن من استقراءالمستقبل ، كما يهتم بدراسة الحاضر من خلال تفسير أحداثه وظواهره بالرجوع للماضي لمعرفة أصول هذه الظواهر والأحداث التي تتمحور على شكل تحديات للنظام الإقليمي العربي ، ومتابعة ودراسة تطور فكرة النظام الاقليمي العربي عبر الفترات الزمنية المختلفة ، أما المنهج الوصفي التحليلي فهو يعنى بتحليل الأسس والمرتكزات والمباديء التي يقوم عليها النظام الاقليمي العربي ، من خلال الرجوع إلى الوثائق والاوراق الرسمية المتعلقة بهذا المفهوم وبهذه الفكرة ، للوصول لنتائج تساعد في فهم الواقع الراهن ليتم تطويره مستقبلاً وهذا ما يرتجى من المنهج عند تطبيقه على ضوء واقع التحديات الداخلية التي تعصف بالوطن العربي .

الفصل الثاني

الإطار العام للنظام الإقليمي العربي

إن النظام الإقليمي أحد المفاهيم المتداولة في علم السياسة والذي يشكل في واحدة من جوانبه النظام الدولي ، ويشكل النظام الإقليمي إذا ما تناولنا موقعه في التنظيم الدولي جانباً فرعياً من عدة جوانب تتصل بالتنظيم الأعم والأشمل والموسوم بالنظام الدولي ، كما أن النظام الإقليمي العربي يتصف بخاصية تكاد أن تكون فريدة من نوعها ولا توجد في أي نظام أخر من النظم الإقليمية في العالم ، وهذه الخاصية تكمن بأن هذا النظام يتعدى شرط إقامة علاقات مختلفة بين مجموعة من الدول المتجاورة ، تقوم على أساس التعاون وحسن الجوار ، إلى كون الدول التي تنتمي إلى هذا النظام ترتبط برباط قومي أساسه الانتماء إلى أمة واحدة ألا وهي الأمة العربية ، والمتطلع إلى التسمية الخاصة بالنظام ، ومن خلال نظرة تمعن في الأنظمة الإقليمية الأخرى ، مقارنة بالنظام الإقليمي العربي ، كنظام جنوب شرق آسيا أو النظام الإقليمي الإفريقي يجد الفرق الشاسع بين خصوصية النظام الإقليمي العربي وتلك الأنظمة . فخصوصية النظام الإقليمي العربي تتجلى بوجود منظومة من القيم السياسية التي تربط بين أعضاء النظام والتي هي مجموع الدول القطرية العربية وما يربطها من قيم بالشعور المشترك لحجم التحديات التي تحول دون تحقيق الآمال المتطلعة للوحدة العربية ،إلا إن النظام الإقليمي العربي اليوم في وضع مترد جداً ، يقف موقف الدفاع هاجسه المحاولات الرامية إلى تفكيكه والذهاب بهيكليته ، وقيام نظم أخرى بدلاً منه، وكما يروج لها في الدوائر الاستعمارية كنظام الشرق الأوسط وغيرها ، ومما لا شك فيه بأن التهديد الغربي لهذا النظام كان منذ زمن بعيد أي عند إعلان قيام جامعة الدول العربية عام 1945 ، تحت الاشراف البريطاني برئاسة وزير خارجية بريطانيا أنذاك " أيدن " ، وقد شجع البريطانيون إنشاء الجامعة ، وذلك للقضاء على التوجه القومي والتحرري أنذاك والذي أزعج بدوره الغرب ، وسعياً منا وراء تحقيق أهداف هذا الفصل فإننا والحالة هذه سنتناول في الإطار العام للنظام الأقليمي العربي الذي سيكون بمثابة الواجهة الدفاعية لهذا النظام وذلك من خلال مبحثين رئيسيين هما :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنظام الإقليمي العربي

المبحث الثاني : إطار الرابطة القومية للنظام الإقليمي العربي

المبحث الأول :

الإطار المفاهيمي للنظام الإقليمي العربي

يتلخص الإطار المفاهيمي في موضوع محدد هو إعطاء فهم صحيح للنظام الإقليمي العربي ، بمعنى العودة إلى المراجع والمصادر والإطلاع على ما كتبه أهل الإختصاص على إختلاف تخصصاتهم في موضوع النظام الإقليمي العربي ، لكون الفهم الصحيح يدفع نحو الإتجاه الصحيح الذي ترقد فيه العولمة في بطون الكتب والمراجع ، وإن فهم النظام الإقليمي العربي من مختلف الجوانب أمرُ هام وخصوصاً في الدراسات المتخصصة ، لكونها تصبح فيما بعد مراجع يهتدي بها الدارسون من ذوي الإختصاص والإهتمام في دراسة النظام الإقليمي العربي ، وإن حالة التعرض للنظام الإقليمي العربي مع عدم إعطاء الفهم الصحيح للنظام يؤدي إلى سلبيات في جدار النظام الإقليمي العربي ، وهذا ما لا نريده في هذه الدراسة ، فإن أهمية التعريف بالنظام الإقليمي العربي ضرورة هامة قبل الدخول في أي جانب من جوانبها ليكون الدارس قد أحاط بما يعنيه مصطلح النظام الإقليمي العربي ،كما أحاط الباحث في المعايير المتوفرة والتي تميز النظام الإقليمي العربي ، وتدل على مناطقه الجغرافية والتي تشمل الوطن العربي ، ووجود عناصر التماثل لهذه المعايير بين دول النظام ، والشعور الواحد بالانتماء القومي الواحد للقومية الواحدة وهي القومية العربية ، وتميزت شعوب هذا النظام بوحدة التاريخ الذي أصبح يمثل وحدة المشاعر ووحدة الآلام والطموحات والأمال ، وحتى تكون دراسته ذات لون تخصصي ولا يشغل الدارس نفسه بتجميع المعلومات التي لا تخدم غرض الدراسة ولا تحقق في النهاية ما أراد تحقيقه ، كما أن هذا له انعكاساته على فهم وتصور كل من يعنى بمثل هذه الدراسات ووفقاً لهذه الرؤية فإنني سأتناول هذا المبحث للتعريف بمفهوم النظام الإقليمي العربي ونشأته . وذلك في مطلبين أساسين هما :

المطلب الأول : مفهوم النظام الإقليمي و دلالاته

المطلب الثاني : نشأة النظام الإقليمي العربي وخصائصه .

المطلب الأول :

مفهوم النظام الإقليمي العربي ودلالاته

رغم العديد من الدراسات التي تناولت النظام الإقليمي العربي ، وعرجت في الكثير من مضامينها إلى التعريف بالنظام بشكل عام ، فالملاحظ أنها جميعاً ارتبطت من حيث فهمها للنظام بالنظرية العضوية ، إلا أنني بصدد دراسة هذا النظام الذي تشكل عناصره الوحدات السياسية ، والتي تتداخل مع بعضها البعض في علاقات عملية تفاعلية متصلة ومستمرة، وبغض النظر أن هذه العلاقات حكمها الطابع التنافسي، الذي يقود أحياناً إلى صراع خفي أو مكشوف ، كما وقد يكون حكمها الطابع التعاوني القائم على حسن النوايا والجوار الحسن . وإن الدراسة العلمية الهادفة ينبغي أن تبدأ بتحديد المفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة التي سنستخدمها، وإذا أراد الباحث التعريف بالنظام الإقليمي العربي ، فلا بد من الإحاطة الشمولية بهذا النظام، وفي اعتقادنا أن تحقيق هذه الشمولية لا تتم إلا من خلال التعريف بالنظام الإقليمي العربي ودلالاته ، ونشأة هذا النظام وخصائصه التي يتفرد بها عن غيره من الأنظمة المثيلة له ، وتحقيقاً لإغراض هذا المطلب فإني سأتناول ذلك من خلال المبحثين التاليين وهما :

أولا : مفهوم النظام الإقليمي العربي

ثانياً : معايير النظام الإقليمي العربي

أولاً – مفهوم النظام الإقليمي العربي : هنالك العديد من التعريفات لمفهوم النظام في الأدبيات السياسية ، وهذا سببه إختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها القائمون على تبيان مفهوم النظام، من وجهة نظرهم ، بالإضافة إلى الخلفية الثقافية التي تحتل جزءاً في عقلية أولئك المفكرين، وفي مجال الحديث عن مفهوم النظام الإقليمي العربي من الناحية العلمية ، فهو مفهوم حديث ، حيث أن مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ، ودار جدل طويل بين الإقليمية وما سمي بالعالمية ، وأي المنهجين سيتبع لتنظيم المجتمع الدولي وإحلال السلام بين الدول ، وهناك من اقترح تنظيماً عالمياً ، وهم أنصار العالمية ، بينما رأي الطرف الآخر أن إقامة تنظيمات إقليمية ، هو الطريق الأفضل لتحقيق السلم والأمن الدوليين ، وذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية فهي أكثر فاعلية ، وأكثر قدرة ومرونة في الحركة مقارنه بالتنظيمات الدولية ، وان الإقليمية يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيق العالمية وليس بديلاً لها ، كما وان العامل الحيوي في أي نظام إقليمي يعبر عن مدى وجود تفاعلات سياسيه واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض (مطر هلال ، 1983 : 20) ، وتوفرت شروط الإقليم في الوطن العربي وميزته عن غيره من الأقاليم الأخرى ، ويرتكز مفهوم النظام على عناصر لابد من توافرها وهي التي تعطى للنظام صفته الديناميكيـــة من خلال التفاعل القائم بينها ، وتضم هذه الوحـــدات دولاً أو منظمات دولية ، لأن النشاط السياسي لا يقتصر على الدولة القومية ، بل أن أجزاء منه ترتبط أيضاً بالمنظمات

الدولية التي تمارس اختصاصات وظيفية متعددة الأغراض، ومتنوعة المضامين تمتد على نطاق واسع ، فضلاً عن أنها تمثل إحدى أدوات الضبط والتكييف لحالات التوتر والاضطراب التي تعتري النظام الدولي وتساهم في تعزيز السياسات والأنشطة التعاونية وترسيخها في ميادين عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية (فهمي، 1999 : 17) ، وعند الحديث عن تعريف النظام الإقليمي ، فإن هناك عدداً كبيراً من الذين قد عرفوا هذا النظام ولا يمكننا بأي حال من الأحوال حصر تلك التعريفات التي جاءوا بها ، ويمكننا في هذا التوجه استعراض عدد منها للوقوف على ما يعنيه النظام الإقليمي بما يخدم أهداف الدراسة فقد عُرف بأنه : " شبكة معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين أجزاء ظاهرة ما, بالإضافة إلى العمليات التي تنشأ من استمرار هذه العلاقة وانتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به " (علوي, 1979: 68) ، كما عرف بأنـــه : " مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية معروفة " (كايلن ، 1962 : 12) وذهب البعض إلى القول بأنه : " تجمع يضم الوحدات السياسية المستقلة(الدول ، المدن , الإمبراطوريات) ، ويكون التفاعل بينهما كبيرا ومتواصلا وطبقا لعمليات منظمة " (هولتي ، 1967: 9) " ، والبعض الآخر قال في النظام الإقليمي بأنه: " يعتمد المبدأ الذي يحدد العلاقة بين أجزاء معينة أساسا لتحديد ماهية النظام فيكون أنه المجموع الذي يعمل لترسيخ الاعتماد المتبادل بين الأجزاء وهو ما يمكن تسميته بالنظام" (دورتي ، 1985: 99) ، كما عرف بأنه : " عبارة عن دولة أو دولتين أو أكثر متجاورة ومتفاعلة وتملك بعض الروابط الأثنية واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة ويزداد فيها الشعور بالهوية أحياناً بسبب أعمال ومواقف الدول الغربية من النظام " (كانتوري وسبيغل ، 1970) ، وبناءً على ما سبق فإن النظام الإقليمي في أي منطقة يستجمع فيه العناصر التالية(مطر وهلال ، 1983 : 18) :

أ- وجود منطقة جغرافية معينة .

ب - أنه يضم على الأقل ثلاث دول أو أكثر .

جـ- وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالنظام .

ويرجح الباحث بأن هذه العناصر لا تتمتع بها منطقة في العالم أكثر من المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج وهي الرقعة الجغرافية التي يتشكل منها الوطن العربي جغرافياً كما يلاحظ أن : " مجموعة من الدول العربية الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً وحتى الخليج العربي شرقاً ، والتي تمتلك عدة روابط منها الدينية واللغوية والأجتماعية والثقافية والمصالح المشتركة ، وليس بينها دولة عظمى " ، ومن خلال ما سبق فإن الباحث يدرك بأن النظام الإقليمي العربي يضم : " الرقعة الجغرافية الواقعة بين المحيط والخليج المتمثلة فيها كل عناصر القومية العربية ناهيك عن استجماع العناصر المكونة للنظام الإقليمي فيه " .

ثانياً – معايير النظام الإقليمي العربي : هناك عدة معايير تدل على المنطقة الواقعة بين المحيط والخليج والتي تشمل كافة رقعة الوطن العربي تتمتع بخصائص النظام الإقليمي ، وفقاً لكل التعريفات والمعايير التي ذهب اليها من اعملوا فكرهم في وضع تعريف للنظام الإقليمي وهذه المعايير تتمثل بالنقاط الرئيسية التالية :

1 – **المعيار الجغرافي:** حيث أن المراد بالمعيار الجغرافي هو الحيز أو المجال الذي يضم مجموعة وحدات سياسية " دول " تلتقي عند معايير تفرض عليها ، وبحكم أن تقاربها الجغرافي ليس محددا ، فقد تتقارب دول مع دول أخرى حتى يصبح العالم كله إقليما واحداً (شبلي ، 1986 : 17) ، فالإقليم العربي يتكون من رقعة ارض واحدة يقيم عليها العرب إقليما جغرافيا واحدا متصلا ، يمتد من الخليج العربي شرقا ، إلى المحيط الأطلسي غربا ومن حدود تركيا الجنوبية شمالا إلى البحر العربي وهضبة الحبشة والصحراء الأفريقية الكبرى جنوبا ، وهذا المجال الجغرافي تفصله عن غيره حدود طبيعية ، في حين لا يفصل بين أجزائه الداخلية أي حدود طبيعية ، وبذلك يكون العرب ضمن إقليم جغرافي واحد متصل ومتكامل .

2 – **معيار التماثل :** ويرتكز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما ومن معظم الأوجه (فهمي ، 1999 : 23) ، فالشعب العربي على الرغم من اختلاف وتعدد النظم السياسية المكونة للإقليم العربي يتمتع بخاصية التماثل والتجانس الثقافي والفكري والاجتماعي النادر , وقد لعبت اللغة العربية والمصالح المشتركة دورا بارزا في التماثل بين أطرافه, ويأتي هذا التماثل من النواحي التالية (فهمي ، 1999 : 27) :

أ . **الانتماء القومي :** ان الشعب العربي من المحيط الى الخليج يعلوه شعور بالانتماء القومي الواحد, حيث يعبر عن هوية قومية متميزة هي القومية العربية تحدد طبيعة ولائه وانتمائه وتعزز هذا التماثل بجوانبه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. حيث أن الشعوب العربية تعبر عن رأي واحد ، وما يصيب أي شعب من الشعوب العربية ، تشعر به باقي الشعوب العربية ، لأن رابط الانتماء للامة العربية يربط بين هذه الشعوب جمعاء ، فالذي يجمعها أكثر بكثير من الذي يفرقها ، وهذا يعتبر من الميزات الرئيسية التي تفتقدها الأقاليم الأخرى .

ب . **التاريخ المشترك :** لقد تميز الشعب العربي بوحدة التاريخ , تلك الوحدة التي عززت ضرورة استمرار التماثل ووحدة الانتماء ، فقد شكل الوطن العربي على مدى التاريخ وحدة متكاملة متفاعلة في ظل مختلف الظروف ، مما خلق أواصر تاريخية وثقافية وتراثية ، منح التماثل بعدا حتميا في التكوين الذاتي للشعب العربي ، حيث أصبح التاريخ يمثل "وحدة المشاعر ووحدة الآلام والآمال " (الحصري ، 34:1964) ، في حين يرى البعض بأن ذلك هو " الديمومة التي تنشط فيها حياة المجتمع وهي ماضي الأمة وحاضرها وإمكانات المستقبل المستترة فيها" (فرج، 1973 :229) ولما سبق فان النظام الاقليمي العربي بما يمثله من دول عربية يمتلك قوة اقليمية فريدة من نوعها ، فتاريخ هذه الامة واحد وتطلعاتها

واحدة مما جعل هذا الاقليم مميزاً عن غيره من اقاليم العالم الاخرى ، التي لا تملك مثل هذه الخـــصائص ، ولكنها تنهض وتتطور عكس النظام الاقليمي العربي

جـــ . وحدة اللغة : لقد جسدت اللغة العربية حالة حية من التكوين الفكري والقيمي والعقائدي للأمة العربية وكانت وسيلة التعبير عن الوجود العربي بجوانبه الفكرية والثقافية والإنسانية ، وقد كان للإسلام دور لتعزيز هذه الرابطة وحفظها من التشويه أو اللحن ، فكانت دليلاً أو مقوماً أزلياً لوحدة تكوين الأمة وانتمائها الواحد وهويتها المميزة (الحصري، 1964 : 30) ، فقد اكرم الله تعالى الامة العربية بأن انزل القـــران بلـــسان عربي مبين ، إذ قال تعالى " إنا أنزلناه قرأناً عربياً لعلكم تعقلون " (سورة يوسف ، أية رقم 2) ، ويكفي هذه الامة ان تفتخر بذلك وان تعمل على وحدة الصف ، لا التشرذم الذي يريده اعداء هذه الامـــة لتفتيـــت اواصرها نظرا لما تتمتع به من قوة وألق يريب باقي الامم الاخرى.

3 – **معيار التفاعل:** وهو العامل الحيوي في أي نظام إقليمي ، وهو يكمن في مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول أو بعضها البعض ، وبهذا يكون الإقليم العربي وحـــدة ديمغرافيـــة وجغرافية واقتصادية متفاعلة متكاملة ، يفرضها الواقع الإقليمي المستند إلى عمق الأواصر العربيـــة علـــى مختلف الصعد (هـــلال ومطر, 1983 : 20) .

والناظر في معيار التفاعل هذا يجد طبيعة موقع النظام الإقليمي العربي ، وكأنه وجـــد مهيئـــاً ليكـــون التفاعل سمة مميزة من سمات وخصائص هذا الأقليم ، وعلى ضوء ما تقدم فإن وصف النظـــام الإقليمـــي بكونه عربياً يطلق للدلالة على الذات القومية ووحدة الانتماء والتجانس الثقافي وعمق التاريخ الحضاري ، للأطراف التي يشتمل عليها هذا الإقليم ، وبعبارة أخرى فإن مفهوم النظام الإقليمي العربي يظـــل أقـــرب لتوصيف الواقع الفعلي أو الجغرافي ، في حين وصفه بكونه عربياً فإنه يراد به تحديد خصوصية الوحدات السياسية المكونة لهذا النظام الإقليمي ، وعلى هذا فإن مصطلح "النظام الإقليمي العربي" يستخدم للدلالة على ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلة أو متقاربة في النواحي الثقافيـــة والاجتماعيـــة والاقتـــصادية والتاريخية ، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين ، وبعبارة أكثر دقـــة فـــإن مصطلح النظام الإقليمي العربي ليس إشارة إلى اقليم جغرافي فحسب ، وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهاً سياسياً نظامياً يستند إلى تجانس ثقافي فريد ذي عمق حضاري ، وبذلك يبدو المفهوم أكثر حيوية " لتصفية التجزيء إلى دول مستقلة ذات سيادة ". ولاستبعاد دول أخرى في المنطقة من الدخول في النظـــام الـــذي يمكن أن يوجد في هذه البقعة من الأرض (ياسين ، 1985 : 51) .

ويرى الباحث بأن الاقليم العربي يمتلك من الخصائص التي تجمعه اكثر بكثير من التي قـــد تفرقـــه ممـــا يستوجب على هذا الإقليم أن لا يقبل أي تسوية أو إضافات اخرى ، كما يريدها الغرب ، فيكفي هذه الأمة ما حصل لها ، ويجب على الجميع شعوباً وانظمة العمل على نهضة هذه الأمة ، فعلى الحكام أن يعودوا الـــى قواعدهم وشعوبهم ، ليتمكنوا من تحقيق ذلك .

كما إن الأنظمة الإقليمية يمكن أن تنجز وظائف متعددة المضامين ، منها الوظيفة الدفاعيـــة الأمنيـــة ، وهي التي تبرز عندما تشعر الوحدات المكونة للنظام الإقليمي ، بأن ثمة تحديات مـــشتركة تـــشكل تهديـــداً لأمنها ، وبما يفرض عليها أن تتصدى لها على نحو مشترك ، أو أنها قد تنجز وظيفة سياسية اقتـــصادية ، تهدف إلى تحقيق حدود مقبولة من الاتفاق حول قضايا سياسية أو تنشيط التعاون ، توحيد السياسات ودعـــم الروابط بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي (فهمي، 1999: 29) ، وفي إعتقادنا ان كل ماســـبق ماهو الا دافع ومحفز للنظام الاقليمي العربي بأن يتحمل مسئولياته ويواجه تحدياته ، لأنه إذا لـــم يـــستجب النظام الإقليمي لهذا الدافع والمحفز فإنه لن يقوى على دفع التحديات التي تهدف إلى النيل منـــه ، وبالتـــالي إشتداد التحديات التي قد تؤدي فيما بعد إلى نتائج وخيمة تحل بالنظام الإقليمي العربي .

المطلب الثاني :

نشأة وخصائص النظام الإقليمي العربي

يعتقد البعض أن قيام النظام الإقليمي ارتبط بقيام جامعة الدول العربية عام 1945 ، وحجتهم في ذلك " أن هذه المرحلة أرست قواعد وسلوك أعضاء النظام ، كما ويعتقد أن النظام الإقليمي العربي يمثل حقيقة تاريخية موضوعية ، سبقت في وجودها جامعة الدول العربية وان هذا البناء المؤسسي ما وجد إلا بإرادة الدول المنشئة، بقصد تنظيم التعاون وأنماط التفاعل وصولاً إلى أهداف ومصالح مشتركة. ومن خلال ذلك نجد أن وحدات النظام الإقليمي العربي وجدت قبل وجود الجامعة العربية ، فالنظام العربي هو حقيقة أعم وأشمل من الجامعة العربية ، بل أن بعضاً من أهم الأحداث والتفاعلات السياسية العربية تمت في خارجها ومع ذلك تبقى الجامعة العربية من الناحية التنظيمية جزءاً من النظام ، حيث أنها التنظيم الإقليمي الذي يضم كافة الأقطار أعضاء النظام ، وحيث كونها تعكس سياسات وتطلعات ومصالح هذه البلدان ، فضلاً عن هذا فالجامعة العربية ، تمثل الرمز القومي وأهداف الأمة العربية على الرغم من كل المحاولات ومن بينها محاولات الآباء المؤسسين لحرمانها هذه الصفة ، ولما كنت قد عرفت النظام الإقليمي العربي ، فلا بد من الخطوة التالية لتتم الإحاطة بكل جوانب النظام الإقليمي العربي قبل الحديث عن التحديات التي تواجه هذا النظام والأثار التي تتركها ، وذلك في الفقرتين التاليتين :

أولا : نشأة النظام الإقليمي العربي .

ثانياً : خصائص النظام الإقليمي العربي .

أولاً : نشأة النظام الإقليمي العربي : لقد نشأ النظام العربي ، نتيجة تفاعل عديد من العوامل ، كثير منها لم يكن قد يوجد أصلاً عند قيام نظم إقليمية أخرى ، فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة على أرضها مئات السنين ، تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام الحكم نفسه ، وبالتالي فإن اختلاف الشعوب وتفاعلها وتوحدها ، سبق قرار الدول السبع أن تتفاعل على شكل منظمة اقليمية (فهمي، 1999 : 30) ، وعلى الرغم من تعدد ظروف وعوامل النشأة ، فإن عاملاً رئيسياً يشكل أساس النظام العربي وهو عنصر القومية ، فالمنطقة عاشت مرحلة سادت فيها فكرة القومية والتي بدت على شكل تيار سياسي في وقت كانت معظم الهياكل الفوقية تخضع للإمبراطورية العثمانية أو الاحتلال الغربي، ولقد شكل الخطاب السياسي لرجال الفكر القومي منطلقاً عقائدياً بنيت عليه الدعوات التي تؤكد الذات العربية والخصوصية القومية لمنطقة تربط أبناءها كل عوامل التوحيد، وبالرغم من هذه الأفكار القومية وشيوعها إلا أنها لم تبلور معالم نظام إقليمي على نحو واضح المعالم (نسيبة ، 1959: 48)،وهناك من يذهب حتى الى اعتبار اعلان قيام جامعة الدول العربية أثر تصريح " إيدن " وزير

خارجية بريطانيا عام 1942 ، والتحاق ما تبقى من الدول العربية بهذه المؤسسة بعد حصولها على استقلالها السياسي كانت محاولة من قبل الغرب لتأييد وضع التجزئة والتفتيت ، وليس كما يزعم الغرب أنذاك بأن هدفه الوحدة العربية ، وتبين كذب إدعائهم فيما بعد ، فالنظام الإقليمي العربي نشأ مع التغيرات التي شهدها النظام الاستعماري بتنازله عن الحضور المباشر واستعداده إعلان استقلال بعض الدول العربية مع الحفاظ على واقع التبعية، فتأسست جامعة الدول العربية بمباركة غربية ، وهكذا تم تأجيل مشروع الدولة القومية في الوطن العربي (نور ، 2004 : 31) ، أما الظروف التي صاحبت نشأة هذا النظام فقد بدت مع عملية التوسع الاستعماري في نهاية القرن الثامن عشر تدفعها رغبته في السيطرة الاقتصادية على كل الثروات فإنه ما كان لها أن تحقق هذا التوسع دون محاولة تدمير المقومات الحضارية والثقافية للعديد من الدول العربية حتى تسهل له عملية السيطرة عليها ، ولا بد من بيان العوامل التي أدت إلى قيام النظام الإقليمي العربي فهي على النحو التالي :

أ – **العوامل الجغرافية :** إن النظام الإقليمي العربي يتمتع بظروف طبيعية متشابهة في الدول العربية ، فقد تمتع بخاصية جديدة تضاف إلى خواصه بأنه يضم مجموعة من الدول ذات تقارب جغرافي وهذا يساعد على بناء تنظيم قوي لأن عنصر المكان لا يتغير بعكس الزمان ، حيث لا يوجد أي أقليم أخر يتمتع بهذه العوامل التي من المفترض أن تقويه وتزيده صلابة لمواجهة أي تحد سواءً خارجياً أو داخليا ، وهذه العوامل الجغرافية لها من الخصائص القادرة على بناء النظام الاقليمي وعلى أرضية صلبة ، غير منقوصة، فالذي يصيب دولةً ما في الأقليم يؤثر على الدول الأخرى المجاورة ، وهذه الخصائص هي (فهمي ، 1999 :26) :

1 – لا توجد هناك من الموانع الطبيعية بين ثنايا المنطقة الجغرافية التي تشكل النظام الإقليمي العربي ، وذلك ما يشكل عقبة لا يمكن تجاوزها للقادم من شرق الوطن العربي إلى غربه والعكس، فهذا ما يجعل التنقل يسيراً للمسافر إلى أي جهة يريد ، كما يلاحظ أن النظام الإقليمي العربي يشمل منطقة جغرافية متصلة ، تحده حدود طبيعية واضحة المعالم ، فمن جهة الشرق تحده الهضبة الإيرانية ، ومن جهة الغرب المحيط الأطلسي ، بينما يمتد في شماله البحر المتوسط من مضيق جبل طارق ، حتى خليج مرسين ، حيث تفصل جبال طورورس – الوطن العربي عن بلاد الأنضول وآسيا الصغرى ، ويشكل المحيط الهندي حداً طبيعياً من الجنوب الشرقي ، والصحراء الكبرى من الجنوب ، وهذه الحدود ليست مجرد خيوط علي الخرائط ، بل تجسد معالم وجود طبيعي ، وثقافي وحضاري ساهمت في صنعه عوامل متعددة علي امتداد 14 قرنا .

2 – إن المناخ الذي يسود هذا النظام متنوع ما بين المعتدل ومرتفع الحرارة وبين الجاف والرطب على السواحل الممتدة في شماله وشرقه وغربه ، كما أنه يتمتع بظروف طبيعية متشابهة في الدول العربية ،وذلك ما يساعد على تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء لكل من يسكن بين أصقاع هذا النظام .

3 – الموارد الوفيرة داخل باطن أراضي الإقليم وعلى ظهرها ، ما يجعل هذه المنطقة تتفوق على غيرها من مناطق العالم . ويلاحظ مما سبق بأن النظام العربي قوي بمميزاته والعوامل الفريدة التي يمتلكها ، ولكن من يوظف هذه العوامل لتكون الأمة العربية لها اليد الطولى في العالم كما كانت في السابق ؟ وهذا السؤال لن يستطيع أي طرف عربي منفرداً الإجابة عنه ، فلا بد من الوحدة أولاً ثم التنفيذ ، وذلك ليس بمستحيل على أمة تحمل هذه العوامل و الخصائص الفريدة .

ب –العوامل البشرية : وتتمثل هذه العوامل في عاملين رئيسين هما (بوزيدي ، 2009 : 6) :

1ـــ العامل السكاني: إن أهمية السكان في قوة الدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية و نقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة النظام الاقليمي العربي ولذلك يجب مراعاة العوامل الكمية والكيفية في العامل الديمغرافي وذلك على النحو التالي :

أ أ ـــ **العوامل الكمية** : تتجلى أهمية العامل السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة للحرب كما أن بعض الدول الاستعمارية حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القدرات البشرية اللازمة لآلتها العسكرية ، كذلك تؤثر الكثافة السكانية على الأهمية العسكرية من حيث أن الدول ذات الكثافة الضئيلة هي موضوع مطامع خارجية أما الدول ذات الكثافة العالية هي مؤمنة لحد ما من هذه الأطماع ، تتجلى أيضا أهمية التعداد السكاني في المستوى الاقتصادي حيث أن العامل البشري عنصر أساسي في عملية الإنتاج كما أن السوق الاستهلاكية هي الضمان الأكيد لازدهار الإنتاج الوطني ، و من جهة أخرى يشكل الضغط السكاني عاملا فعالا من عوامل النزاع الدولي بل كثيرا ما يحاول المحللون رد أسباب التوتر الاجتماعي بشتى صوره إلى الضغط الكمي للسكان

بـــ بـــ ـــ **العوامل الكيفية** : قد يؤثر في قيمة الكم السكاني كارتفاع نسبة الإناث بالنسبة للذكوروكذلك الحال بالنسبة لسلم الأعمار فقد يتوافق تباين نسبة الشباب الذكور من العدد الكلي للسكان مع درجات القوة الاقتصادية للدولة و كذا مع درجات القوة الإستراتيجية كذلك.

2 – درجة التجانس الاجتماعي لعناصر الكم البشري: أي أن تحقيق الوحدة الداخلية يرتبط بدرجات التجانس الاجتماعي والتقدم الثقافي والاجتماعي : فالسكان المثقفون و المتقدمون تكنولوجيا قادرون على تحمل مسؤوليات الدولة ، وهناك تجانس فريد ولحمة متماسكة بين شرائح المجتمعات العربية تمكنها من بناء أرضية صلبة يعتمد ويقوم عليها النظام الاقليمي العربي ، ولهذا فإن العوامل البشرية العربية تعتبر من الأعمدة الرئيسة التي قام عليها النظام الاقليمي العربي وهي نفسها العوامل التي يحتاجها أي نظام في العالم لكي تسير أموره بالشكل السليم ، مستنداً على ركائز مهمة تدعمه حين يواجه الهزات والتحديات المختلفة التي قد تحدق به .

جـ – الاتجاهات القومية" عناصر القومية" : إن هذه الإتجاهات لها قدر من الأهمية في تحديد مفهوم النظام الإقليمي ، إذ بدونها لا يمكن الحديث عن النظام الإقليمي ، وحظي هذا الرأي بموافقة الكثير من المفكرين السياسيين ، وهذه الاتجاهات أو ما يسمى عناصر النظام الإقليمي هي كالتالي (حتمي ، 1982 : 34) : -

1 – وجود بقعة جغرافية معينة لهذا الإقليم : أي أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة ، وحتى أولئك الباحثين الذين إنطلقوا من معيار التفاعل وصلوا إلى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا ، عادة ما يكون أكبر وأكثر كثافة بين تلك غيرالمتجاورة ، ويستثنى من ذلك الدول الكبرى التي قد تتفاعل مع دول بعيدة عنها وذلك لإعتبارات إستيراتيجية سواء عسكرية كانت ، أو إقتصادية .

2 – أنه يشمل ثلاث دول على الأقل : ويستثنى من هذه الدول الدولة العظمى ، أي يشترط بأن لا تكون الدولة العظمى من بين وحدات النظام الإقليمي ، وذلك لأن وجود إحداها يربطها بالنظام الدولي مباشرة ، وهذا يعني أن دول القمة الدولية قد تمارس ضغوطاً أو نفوذاً على النظام الإقليمي ، من خلال التفاعلات الإقتصادية أو العسكرية مع دوله .

3 – **وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام :** والتي تملك ديناميتها الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات بإستقلال عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى ، ولا يتضمن ذلك بالطبع إفتراض الإستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما (مطر وهلال ، 1983 : 21) ، وخاصة بأن العالم يشهد ثورة الاتصالات والتكنولوجيا وإعتبارات الاستيراتيجية الدولية وإن هذه العوامل الثلاث السابقة الذكر أدت إلى ما يلي :

أ – تشكيل وحدة سياسية في البقعة الممتدة من المحيط إلى الخليج ، إلا إن الدول الاستعمارية جعلت منها عدة دول ، وذلك في مؤتمر هنري بنرمان أو مؤتمر لندن " 1905 – 1907 " الذي دعا إليه حزب المحافظين البريطاني سرا في عام 1905 واستمرت مناقشات المؤتمر الذي ضم الدول الاستعمارية في ذاك الوقت وهي: بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، اسبانيا، إيطاليا، حتى عام 1907 وفي نهاية المؤتمر خرج المؤتمرون بوثيقة سرية سموها " وثيقة كامبل" نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل وتوصلوا إلى نتيجة مفادها : "إن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار! لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والأفريقية وملتقى طرق العالم ، وأيضا هو مهد الأديان والحضارات" والإشكالية في هذا الشريان هو أنه كما ذكر في الوثيقة : " ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللسان".أبرز ما جاء في توصيات هذا المؤتمر والذي شارك فيه سياسيون ومفكرون وباحثون والذي استمر لمدة عامين هي كالأتي (سويد ، 1992 : 25) :

1 – إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة جاهلة متأخرة ، وعلى هذا الأساس قاموا بتقسيم دول العالم بالنسبة إليهم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى : دول الحضارة الغربية المسيحية " دول أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا" والواجب تجاه هذه الدول هو دعم هذه الدول ماديا وتقنيا لتصل إلى مستوى متقدم عن تلك الدول .

الفئة الثانية : دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ولكن لا يوجد تصادم حضاري معها ولا تشكل تهديدا عليها " كدول أمريكا الجنوبية واليابان وكوريا وغيرها " ، والواجب تجاه هذه الدول هو احتواؤها وإمكانية دعمها بالقدر الذي لا يشكل تهديدا عليها وعلى تفوقها .

الفئة الثالثة: دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ويوجد تصادم حضاري معها وتشكل تهديدا لتفوقها "وهي بالتحديد الدول العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام " والواجب تجاه تلك الدول هو حرمانها من الدعم ومن اكتساب العلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها في هذا المجال ومحاربة أي اتجاه من هذه الدول لامتلاك العلوم التقنية .

2. محاربة أي توجه وحدوي فيها ، ولتحقيق ذلك دعا المؤتمر إلى إقامة دولة إسرائيل في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادي يفصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن القسم الآسيوي والذي يحول دون تحقيق وحدة هذه الشعوب الا وهي دولة إسرائيل واعتبار قناة السويس قوة صديقة للتدخل الأجنبي وأداة معادية لسكان المنطقة ، وفصل عرب آسيا عن عرب أفريقيا ليس فقط فصلاً مادياً عبر الدولة الإسرائيلية ، وإنما اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، مما يبقي العرب في حالة من الضعف. واستمرار تجزئة النظام الاقليمي العربي وإفشال جميع التوجهات الوحدوية إما بإسقاطها أو تفريغها من محتواها ، ولا يعني هذا الأمر بالضرورة تدخلاً إسرائيلياً وإنما هو مصلحلة لوجود إسرائيل من جهة ، وللتعاون بينها وبين القوى الخارجية الطامعة بالعرب من جهة ثانية ، وأدت الأتفاقية إلى الحد من نهوض العرب ومنعهم من التقدم وامتلاك العلم والمعرفة وذلك من خلال سياسات الدول المتقدمة التي تمنع عن العرب وسائل ولوج العلم وامتلاك إمكانية تطويره والمساهمة في إنتاج المعرفة. إن من أسباب حالات العداء والمنازعات الرئيسة بين الدول العربية الصراع مع إسرائيل والموقف من هذا الصراع ودور القوى الخارجية في دفع هذه الدولة أو تلك لاتباع سياسات تتعارض مع مواقف دول أخرى، مما يشكل سبباً جوهرياً للتوترات العربية. وحتى مشاكل الحدود بين بعض الأقطار العربية يمكن أن تعزى إلى العامل الخارجي في معظمها ، وبناءً على ما تقدم فإن العنصر الأول من عناصر قيام النظام الاقليمي قد تشكل في بقعة جغرافية محددة.

ب ب – الناظر في الدول التي رسمها الغرب في المنطقة لا يجد بينها دولة عظمى وبهذا تحقق العنصر الثاني من عناصر النظام الاقليمي .

جـ – التجانس بين سكان دول المنطقة أدى إلى التفاعل النشط بين أجزاء دول الأقليم ، إلا أن الأستعمار يعمل جاهداً على الحد من هذا التفاعل ، لإيجاد خلل في هذا النظام وبذلك تستطيع القول أن النظام الإقليمي العربي إذا نظر إليه من ناحية الواقع الجغرافي فهو مشكل قبل دخول الاستعمار إلى الأرض العربية لكون طبيعة الموقع الجغرافية هي مؤهلة ليقام على ثراها نظام إقليمي، وإذا ما نظرنا إليه من ناحية التنظيمات السياسية التي تعيش على أرضه فإن الاستعمار هو الذي قام بتجزئة الوطن العربي الواحد الواقع بين المحيط والخليج، فقد شكل على أرضه اليوم " 22 " دولة عربية بعد أن احتل الفرنسيون الجزائر عام 1830 ، وتونس عام1881 ، ومراكش 1912م ، وامتد الاستعمار الايطالي إلى ليبيا عام 1911م وبالمقابل فرض الانتداب على الدول العربية الشرقية ، وقد إنتهى الإنتداب بإستقلال دول قطرية كسوريا والأردن ولبنان والعراق وغيرها (هزايمة ، 2009 : 6) ، وهذه كلها عربية ، إمعاناً في التجزئة فقد أوجد في ثناياها وعلى مقربة من قناة السويس دولة غريبة " إسرائيل " همها الوحيد فصل خطى النظام الإقليمي أرضاً وسكاناً إلى قسمين يعيش أحدهما في آسيا العربية والآخر في قارة أفريقيا العربية .

ثانياً : خصائص النظام الإقليمي العربي : يمكن أن نعرف النظم الإقليمية بأنها مجموعة من الدول تسعى إلى تحقيق وحدة إقليمية وفق مؤسسات قانونية وبظروف خاصة بها متغيرة ولكنها متقاربة إلى حد كبير ومنها الظروف التكوينية والحضارية والاقتصادية والسياسية فضلاً عن العامل الجغرافي الذي يلعب دوراً حيويا في بقاء التنظيم أكثر تماسكاً ، لذلك فإن هيكلية التنظيم الإقليمي تعتمد على ظروف داخلية موحدة ومتوفرة لدى الدول الراغبة بالانضمام إلى التنظيم ، فضلاً عن الظروف الخارجية التي تشكل سبباً مضافاً إلى أسباب التنظيم ومنها الخطر الخارجي أو العدو المشترك أو المصالح الخاصة التي تهدف الدول أن تجدها في تنظيمها بغية الوقوف بوجه العدو الخارجي في المنطقة الإقليمية ، لذلك لا بد من الرجوع إلى مقومات أو عناصر التنظيم الإقليمي العربي من خلال النظر إلى الكثير من العوامل المشتركة والخاصة فهي مشتركة لأنها تدخل في أي تنظيم اقليمي عالمي وهي خاصة لأن التنظيم الإقليمي العربي ينفرد بها عن غيره في البعض منها ولا يتشابه مع كل التنظيمات الأخرى في الكل منها (النعيمي ، 2009 : 3 – 6) ، ولا تملك أمة من أمم الأرض على مر الدهور وكل العصور من عوامل الاتحاد بل الاندماج كما تملك أمتنا العربية، فكل عناصر الاتحاد متوافرة لهذه الأمة من عقيدة واحدة وتاريخ وماضٍ مشترك، بل ومستقبل واحد، كما أن عناصر القوة أيضاً متوافرة من موقع استراتيجي، وثروات طبيعية أهمها البترول "هواء العولمة وماء ا لمستقبل " ، والعمق التاريخي ، والثقل الثقافي المعزز بالموقع الاستراتيجي الفريد ، والتجانس الديموغرافي والإثني والعقائدي ، وانخفاض سقف الحاجات المعيشية الضاغطة للشعوب على الحكومات ، ونتيجة لما سبق فإن المنطقة العربية وبالتالي النظام الإقليمي العربي يتمتع بالخصائص التالية(سعيد ، 1992 : 28 – 30) :

أ – يستند النظام الإقليمي العربي إلى تجانس ثقافي فريد، وتوجه سياسي متحد ومتقد، أكثر من استناده على فكرة الجوار الإقليمي وهذا ما يشكل أرضية صلبة وقوية للنظام الإقليمي العربي ، فالعرب يتكلمــون لغة واحدة وثقافتهم واحدة (الراعي ، 2009 : 16) ، حتى إن ما يقارب 93% من سكانه من المسلمين ، وذلك ما يؤهل هذا النظام ليكون ، في طليعة النظم السياسية المتعددة فهو يملك من الركائز ما لا يملكه الآخرون ، لذا فالعلة ليست بمكونات النظام ، ولكن كيفية إدارة هذا النظام ولمصلحة من ، وخاصة بأن بعض الأنظمة العربية تقدم مصالح القوى العظمى على مصالح دول النظام الاقليمي العربي .

ب – إن النظام الإقليمي العربي يتسم بالاتفاق والاتحاد في وجهة النظر إلى القضايا المصيرية، مما كون شرعية إقليمية فريدة في المفهوم والمضمون ، فتعتبر القضية الفلسطينية جوهر وأهم القضايا والتحديات التي تواجه هذا الإقليم بكل دوله فهي فعلاً قضية مصيرية للعرب جميعا وهذه من القضايا الرئيسية التي تجمع الأنظمة العربية على عدالتها ، ولهذا سيبقى هذا الرابط يقوي من عزيمة هذه الأنظمة وشعوبها حتى تتكلل جهودهم بإسترجاع الحقوق والأراضي المغتصبة ، وهذا ما أعطى الانظمة العربية الشرعية في التعامل مع هذه القضية وبشكل وحدوي عربي فالقضية ليست محصورة على الفلسطينيين ولكنها كانت وستبقى قضية العرب الأولى لا بل إنها تشكل قضية المسلمين الأولى ، فالمقدسات الأسلامية وقبة الصخرة المشرفة لا زالت مغتصبة .

جـ – إن النظام الإقليمي العربي يقوم على دول ذات سيادة مما جعله يتصف بأقصى درجات المرونة.

د – إن النظام الإقليمي العربي عقائدي الفطرة ، متدين المنهج ، إسلامي الاستراتيجية ، مما أعطاه قدرة كبيرة على الصمود والتصدي لمحاولات الاستئصال والإبادة والتنكيل التي تعرض لها عبر تاريخه الطويل ، وهذه الخصائص لم تكن على مستوى واحد عبر القرون ولكنها تراوحت بين الزيادة والنقصان وتغليب عنصر على عنصر، وتبعاً لفترات الانتصار والانكسار التي مرت بها الأمة العربية طوال تاريخها.ومن أجل ذلك تكاثرت التحديات وتكالبت عليها خصوصاً من الخارج وهي مستمرة لم تنقطع في دهر أو عصر ، فتتكالب على الأمة العربية الأزمات وتداهمها التحديات والأخطار الداخلية والخارجية ، وتعيش هذه الأمة واقع التفسخ والتجزئة والضعف والهوان وواقع التبعية الاقتصادية والسياسية والتعرض للهيمنة الأجنبية السياسية والاقتصادية والثقافية ، مع ذلك لا تحشد الموارد الفكرية والتنظيمية والمادية والسياسية الكافية للدفاع عن الأمة العربية ومواجهة التحديات التي لا تهدد المستقبل فقط بل تهدد الوجود ذاته(التير ، 2005 : 5) وستبقى هذه الأمة مطمعا للغرب لأنها تتمتع بالصفات والخصائص المذكورة ، وبالتالي فإنها ستشكل خطورة في ما لو إتحدت ، وهذا ما يبرر التدخلات الغربية وبإستمرار في الشأن العربي .

ونجد من خلال ما سبق بأن دول النظام العربي مستهدفة ومنذ أمد بعيد ، وقد نجحت الدول الغربية بالاطاحة بفكر المواطن العربي وعقله ، وذلك بعد ان كانت قد سيطرت على نخبة الساسة العرب ممن يتولون الحكم ، والذين قدموا خدمات جليلة للغرب وعلى رأسه أمريكا في سبيل إستمرارهم على سدة الحكم

وأياً كان الحكم ، وحتى لو كان حكماً صورياً منقوص السيادة فلا يهم ذلك ، فقط المهم الرئاسة والسلطة والتنكيل بالشعب العربي وارضاخه للقرارات التي من شأنها خدمة الغرب الطامع بالارض وبالثروات العربية ، ونجد ذلك جلياً في الحال الذي وصلت له دول النظام العربي ، فهناك من الانظمة من تواطأ مع الدول الغربية للإطاحة بنظام عربي بتهمة تهديد اسرائيل ، وهناك أيضاً من الانظمة من حاصرت شعوباً عربية من ابناء جلدتنا ، وقدمت التسهيلات للغرب في سبيل انهاء الحركات المقاومة للإحتلال المفروض على بعض دول النظام العربي ، وتناسى هؤلاء الحكام أو تجاهلوا بأن القانون الدولي قد كفل لشعوب الدول المحتلة أن تقاوم المحتل ، لإستعادة الارض المحتلة من نير المستعمرين ، فهل بعض حكام الانظمة العربية أحرص من مواد القانون الدولي ، والذي من المفترض تطبيقه على كل دول العالم وبدون استثناء ؟ لذا فإن مواجهة التحديات التي تواجه دول النظام العربي تتطلب اصلاحاً داخلياً لدول النظام بعد ان تعود الانظمة الحاكمة لشعوبها ، وعندئذ ستكون التحديات الأخرى أقل تأثيراً ومن الممكن مواجهتها ، لأن الانظمة حينئذ ستصبح قوية بشعبها ، بعد أن تتعامل معه بكل ديمقراطية وشفافية ، وتجعله جزءاً من العملية السياسية ، عندها سيقوم المواطن العربي بواجبه وعلى أكمل وجه لأنه بات جزءاً من المعادلة ، عندها ستنحسر الفجوة بين النخب الحاكمة وباقي افراد الشعب ، مما سيعطي النظام المزيد من القوة لمواجهة أية تهديدات محتملة .

ومن خلال القراءة السابقة لمفهوم النظام الإقليمي العربي والخصائص والمزايا الفريدة التي يحملها والتي تميزه عن الانظمة العالمية الأخرى ، نجد المبرر الغربي من التخوف من هذا النظام العربي ، ولتبديد هذا التخوف عملت هذه الانظمة الغربية ، ومنذ زمن ليس بقريب على إجهاض هذا النظام وإنهاء طموحات شعبه العربي الذي كان يؤمن بالفكر القومي التحرري لإستعادة ما سلب من أراضيه على يد المستعمر الغربي ، ولهذا يتوجب على الانظمة السياسية العربية أن تشعر بنفسها وتثق بقدرة شعوبها ، وذلك يتطلب الفهم الحقيقي للنوايا الغربية ، وفي الوقت نفسه لا بد من الاصلاحات الداخلية في كل قطر عربي وهدم الفجوة بين النخب الحاكمة وشعوبها، ويتطلب ذلك تفعيل مباديء التشاركية والتعددية السياسية والتداول على السلطة وغيرها ، فقوة الشعوب لا تضاهيها قوة في العالم ، وأما قوة الشعوب العربية فستكون مضاعفة عن باقي الشعوب الاخرى وذلك لما تحمله من ميزات وخصائص فريدة تشد من أزره وترفع معنوياته .

المبحث الثاني :

الرابطة القومية للنظام الإقليمي العربي

ان الانظمة السياسية سواء كانت نظام دول او نظاماً اقليمياً يضم مجموعة من الدول ، لا بد له من رابطة ، وتكون الأنظمة السياسية بمثابة حلقات مرتبطة مع بعضها البعض ، ولكنها تنقاد لتلك الرابطة وتصبح عندها الرابطة بمثابة المرجعية لهذه الدول ، وتقوم على الحفاظ عليها وتدفع عنها الشرور وتضخم لها المنافع ، والنظام الاقليمي العربي واحد من هذه الانظمة الذي لا بد له من مرجعية سياسية وعقائدية ، فاذا كان النظام الاقليمي العربي اتخذ من القومية العربية مرجعية عقائديه له ، حيث تعني القومية إقامة دولة موحدة عربية على أساس من رابطة الدم واللغة والتاريخ ، وهي تدل على سكان الارض العربية بحدودها الجغرافية المعروفة من المحيط إلى الخليج ، كما يعني الامن القومي : قدرة الامة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد على حماية الكيان الذاتي العربي ، ونظام القيم العربية التاريخية ، المادية ، والمعنوية ، من خلال منظومة الوسائل الإقتصادية والسياسية والعسكرية ، وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود بدءاً من التخلف وحالات التبعية انتهاءً بالتهديد الإسرائيلي ،وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة الهزيمةوالانكسار العربي ، تمثلت مظاهره في فقدان الارادة العربية لإستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية ، وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها ، وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي (سيد أحمد ، 1984 : 82) ، ولما سبق كان لا بد لهذا النظام من مرجعية ذات كيان قائم يسعى الى تحقيق هذه الغاية والتي تتمحور حول الحفاظ على النظام الإقليمي العربي من التفكك ، فكانت الجامعة العربية هي ذلك الكيان، والتي انضوت الاقطار العربية تحت لوائها بعد الاستقلال ، لذا فالجامعة العربية لها مهمة كبيرة جدا، هذه المهمة تتبلور من جهة الجامعة أنها الرمز القائد للنظام الإقليمي العربي ، فهي التي تحمل على عاتقها إعلاء شأن هذا النظام على كل الأصعدة الإقليمية والدولية ، وأما من جهة رؤية الشعوب العربية لها فإنها رمز الوحدة، وهذه الوحدة هي التي تتوق اليها الجماهير العربية من المحيط الى الخليج ، لذا ونحن بصدد تناول الجامعة العربية كرابطة قومية للنظام الاقليمي العربي لا بد من تناولها من خلال مطلبين اساسيين كل منهما يصب في توجه الآخر وهما:

المطلب الاول : جامعة الدول العربية كرابطة قومية

المطلب الثاني : نشاط الجامعة في الاطار القومي

المطلب الاول :

جامعة الدول العربية كرابطة قومية

تعد جامعة الدول العربية من أول المنظمات الاقليمية التي نشأت في النصف الثاني من القرن المنصرم ، وهي منذ نشأتها والى اليوم تواجه صراع التوازن بين ثلاث من الارادات السياسية المتناقضة وهي ارادة الفكر القومي وارادة القطرية وارادات البيئة الدولية أو القوى الدولية التي تسعى الى منع قيام أي اتحاد عربي يمس مصالحها المتشعبة في المنطقة ، و بلغت المجتمعات السياسية تطوراً كبيراً اتخذت فيه شكل الدول الحديثة التي لم تعد تقتصر على وضعها في ميدان التنظيم السياسي ، بل أخذت تبحث عن الانتماء الى مجتمعات سياسية أوسع نطاقا من الدولة تربط بين عدد من الدول وتخضعها جميعا الى سلطة عليا ، وجاء ذلك بعد ان اتضح ان نظام الدولة لا يكفي لمواجهة التحديات والظروف السياسية الطارئة ، فحاجة الشعوب الى الأمن والسلام لا يكفي لتحقيقها في الوقت الحاضر الاعتماد على الدولة بمفردها ، فيلزم ظهور سلطات دولية وإقليمية لها اختصاص المحافظة على الامن وقمع العدوان ، كما ان ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لا يكفي للتفاعل معها من خلال عمل الدولة فحسب ، بل وجب وجود سلطات اكبر تعمل على ادارة هذا التطور وتنظيمه بطريقة قانونية ضمن اطار مجموعة من الدول (غانم ،1965: 5–6) ، وعند الحديث عن إطار الرابطة القومية للنظام الاقليمي العربى ، فإننا سنتناول ذلك فى فقرتين رئيسيتين هما :

اولا : نشأة جامعة الدول العربية

ثانيا : أجهزة جامعة الدول العربية ومهامها

أولا– نشأة الجامعة العربية : يرى البعض أن فكرة إنشاء الجامعة ترجع إلى كتابات إثنين من المفكرين العرب اللذين دعوا إلى ضرورة الإتحاد والتنظيم بين الدول وهما "ابو نصرالفارابى، وعبدالرحمن الكواكبى" ، وأما بداية العمل العربي المنظم فبدأت اول القرن الماضى عام 1908 حيث نظم العرب صفوفهم فى جمعيات واحزاب منها السري والعلني، وتكونت جمعية الاخاء العربى ونشأ حزب الكتلة النيابية العربية للدفاع عن حقوق العرب فى مختلف انحاء الدولة العثمانية وتوالت التنظمات والجمعيات العربية حيث عقد فى عام 1913 المؤتمر العربى الأول وكان مقرة باريس وتعددت الاتصالات والمؤتمرات التى تزعمتها مصر حينئذ حتى أصبحت فكرة تكوين اتحاد الدول العربية محل رغبة القائمين بأمر هذه الدول من زمن ، يمكن القول بأن بريطانيا كانت هي القوة الدولية الكبرى التي اضطلعت بدور مهم في مجال الإعداد لإنشاء جامعة الدول العربية ، وذلك تحقيقا لأهداف سياستها –أي بريطانيا– في المنطقة وقتئذ ، فقد كانت تصريحات المسؤولين البريطانيين حول مسألة الوحدة العربية والمشاريع التي كانت مطروحة في أوائل

الأربعينيات من القرن العشرين بقصد تحقيق هذه الوحدة بمثابة الضوء الأخضر للعديد من القيادات العربية لبدء سلسلة من الاتصالات الثنائية والجماعية ولتنظيم عدد من المشاورات لدراسة فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل الأقطار العربية ، وقد عرفت الاتصالات العربية التي جرت في هذا الشأن بالمباحثات التمهيدية (الرشيدي ،2004 : 6) ، لكن كانت تعترض طريق تنفيذها بعض صعوبات سياسية مرجعها وقوع عدد من هذه الدول تحت النفوذ الأجنبي ، فلما قامت الحرب العالمية الثانية وترافق أثناءها لبعض هذه الدول الأخيرة استكمال استقلالها وتهيأت لها بذلك أسباب الدخول فى الحياة الدوليه العامه ، أمكن اخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ ، وتم للدول العربيه تحقيق رغبتها فى جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى ما فيه خير للبلاد العربية جمعياً(أبو هيف ، 1979 : 685 – 686) .

وقد بدأ تنفيذ الفكرة المذكورة بعقد مؤتمرعربى عام فى مدينة الاسكندريه بين 25 سبتمبر و17 اكتوبر سنة 1944 وساهمت فيه سبع دول عربية هي سوريا والأردن والعراق والمملكه العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن ، وقام هذا المؤتمر بمهمة اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية ، فوضع الأسس التى رؤى أن تقوم عليها الجامعة وبين الغرض من تكوينها ، وسجل ذلك فى بروتوكول الاسكندرية فى 17 اكتوبر سنهة 1944 ، وفى شهر مارس من السنة التالية اجتمعت الدول السبعة من جديد فى القاهرة ووقعت الميثاق النهائى للجامعة بتاريخ 22 مارس سنه 1945 وبذلك قامت جامعة الدول العربية (القاق ، 1983 : 457) ، ونلاحظ مما سبق مدى اللحمة والتماسك العربي والإرادة على العمل والتوحد ، مع قناعة حكام دول الإقليم بأنهم لن يستطيعوا مواجهة أي تحد إلا بأن يكونوا موحدين ، فالدول الغربية إجتمعت على معاداة النظام الاقليمي العربي ولإسباب معروفة من أهمها الرغبة بالإستيلاء على خيرات العرب ومكتسباتهم التي وهبهم الله إياها، والتي فيما لو أستغلت لصالح هذه الأمة وبشكل عام ، فإن الغرب سيلهث لبناء علاقات مع دول النظام الاقليمي العربي ، لأنه حينئذ " النظام العربي " سيتعامل مع الغير بمنطق القوة وليس الضعف والهوان ، ومما لا شك فيه أن جامعة الدول العربية شأنها في ذلك شأن كل منظمة دولية قد أنشئت من أجل دعم الروابط وتحقيق المصالح المشتركة بين أعضائها ، إن الجامعة ليست مجرد منظمة دولية عادية ، إذ إنها منظمة ذات طابع قومي قبل أن تكون منظمة دولية إقليمية بالمعنى الفني الدقيق للمفهوم ، لذا فقد كان من الطبيعي أن يحرص واضعو هذا الميثاق ، على تضمينه العديد من الأهداف والأفكار النابعة من الطبيعة القومية وتنسيق السياسات ، لمواجهة التحديات التي تحدق به وذلك بإطار قومي واحد وإلا فإنه لن يقوى على النهوض والتقدم .

ثانياً : أجهزة الجامعة : يمكن تقسيم أجهزة الجامعة إلى قسمين ، أجهزة رئيسية وأجهزة تابعة وهي على النحو التالي :

1 – أجهزة الجامعة الرئيسية :

أ – **مجلس الجامعة :** يعد هذا المجلس أعلى سلطة داخل الجامعة، ويتألف من ممثلى جميع الدول الاعضاء بما فيهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينيه ، ويكون لكل دولة عضو صوت واحد مهما بلغ عدد ممثليها في المجلس ، ويحق للدول الأعضاء تحديد مستوى التمثيل الذى قد يرقى إلى مستوى رؤسائها أو يقل عنه ، دون أن يغير ذلك من طبيعة المجلس ، ويختص المجلس بحسب المادة الثالثة من الميثاق بتحقيق الأمور التالية مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الاعضاء من اتفاقيات فى مختلف المجالات، اتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان الفعلى أو المحتمل الذى قد يقع على إحدى الدول الاعضاء، فض المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية مثل الوساطة والتحكيم ، وتحديد وسائل التعاون مع الهيئات الدولية وبما يحفظ السلم والامن الدوليين، تعيين أمين عام الجامعة ، تحديد حصص الدول الأعضاء فى ميزانية الجامعة وإقرارها ، وضع النظام الداخلى الخاص بالمجلس ، وباللجان الدائمة ، وبالأمانة العامة ، ويتضح مما سبق مدى الآمال التي كانت معقودة من قبل مجلس الجامعة في سبيل وحدة الصف، وترتيب البيت الداخلي ، ومنع ونبذ الخلافات العربية لتقدر بعدها مواجهة المعضلات الخارجية التي تنخر في الجسد العربي كل يوم، حتى أصبح هذا الجسد مريضاً وهزيلاً لا يقوى حتى القيام على خدمة نفسه ، ولكن وفي الوقت نفسه فإن شفاء هذا الجسد مرهون بأنظمته وشعوبه وهذه مهمة ليست مستحيلة .

ب – **اللجان الدائمة :** ينص الميثاق فى المادة الرابعة على تشكيل عدد من اللجان الدائمة المعنية بمختلف مجالات التعاون بين الدول الأعضاء وتوثيق الصلات والروابط فيما بين الدول العربية المختلفة ، وهي اللجان التي ظهر فيما بعد أنها غير كافية وبحاجة لاستحداث المزيد منها لمواجهة مستجدات العلاقات بين الدول العربية الأعضاء ، كما كان الحال بالنسبة للجنة السياسية التى أنشأتها الممارسة العملية ولم تنشأ بنص صريح من الميثاق ، ويمثل كل دولة مندوب واحد فى كل لجنة من اللجان الدائمة ، ويكون له صوت واحد، ويعين مجلس الجامعة رؤساء اللجان لمدة عامين قابلة للتجديد ، وتصدر قرارات اللجان بأغلبية أصوات الدول الاعضاء علما بأن اجتماعاتها لا تصح إلا بحضور اغلبية الدول الاعضاء (شهاب ، 1974 : 452)، وتتمتع هذه اللجان بحق تشكيل لجان فرعية تعنى بالشئون الفنية المتخصصة ، كما يحق لها أن توصى بدعوة خبراء من الدول الأعضاء فى الجامعة عند الحاجة للاستفادة من خبراتهم أو ليسهموا فى تقويم أداء هذه اللجان، ومن بين الاتفاقات التي وصلت لها تلك اللجان اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، واتفاقية الاتحاد العربى ، واتفاقية تسليم المطلوبين وبروتوكول معاملة الفلسطينيين فى الدول العربية.

ج – **الامانة العامة :** تنظم المادة الثانية عشرة من الميثاق وضع الأمانة العامة للجامعة التى تضم أمينا عاما وأمناء مساعدين وعدد من الموظفين. وتنص المادة على أن مجلس الجامعة هو صاحب صلاحية تعيين

الأمين العام بأغلبية الثلثين ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، فيما يتولى الأمين العام – بموافقة المجلس – تعيين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة.

2–الأجهزة التابعة: إلى جانب هذه الفروع أنشأت الجامعة أجهزة تلت توقيع معاهدة الدفاع العربى والتعاون الاقتصادي المشترك التى أُبرمت فى عام 1950، فقد أنشأت الجامعة عقب التوقيع على الاتفاقية أربعة أجهزة فى مجال الأمن الجماعي (أبو هيف ، 1975 : 687) وهي:

أأ – مجلس الدفاع المشترك ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع فى الدول الأعضاء أو من ينوبون عنهم.

ب ب – اللجنة العسكرية من ممثلى أركان جيوش الدول الأعضاء لتنسيق خطط الدفاع المشترك.

جـــ جـــ– الهيئة الاستشارية العسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الموحدة برئاسة الدولة التى تكون قواتها المشتركة أكثر عتادا ورجالا، ما لم توافق حكومات الدول العربية بالاجماع على اختيار دولة أخرى.

د د– من ناحية أخرى تطرقت المعاهدة إلى الجانب الاقتصادي ، ودعت فى إطار ذلك إلى توثيق العلاقات الاقتصادية العربية وإلى تقنينها، وتبنت من تلك الزاوية فكرة تأسيس مجلس اقتصادى يكون له دور استشاري ، من خلال تقديم مقترحاته لحكومات دول النظام الإقليمي العربي حول ما يراه كفيلا بتعزيز التعاون الاقتصادى العربي ، ورغم محاولتها التركيز على الجانب الاقتصادي وهو ما تمثل في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بخصوص اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي فى عام 1953، وتوقيع اتفاقيه الوحدة العربية فى عام 1957، ثم صدور قرار انشاء السوق العربية المشتركه فى عام 1964 ، إلا أن تلك الاهتمامات لم تغادر الأوراق التي كتبت عليها (المنذر ، 1999 : 12) ، كما أنشأت مجموعة أجهزة بمقتضى قرارات صدرت عن مجلس جامعة الدول العربية من قبيل هيئة استغلال مياه نهر الاردن وروافده ، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومعهد الغابات العربى.. الخ ، كما أنشأت الجامعة أو شجعت على إنشاء منظمات متخصصة بهدف تجميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية على أسس فنية وتخليصها ، بدرجة أو بأخرى ، من التعقيدات السياسية كما تقول أدبيات الجامعة ، غير أن تلك المجالس ظلت حبيسة ردهات الجامعة ودبلوماسييها ولا يشعر بها المواطن العربي عادة .

كما أنشأت الجامعة مجموعة مجالس وزارية معنية بشئون الصحة والسياحة والأمن ، كما فرض ميثاق الجامعة على الدول الاعضاء بعض واجبات تقتضيها ضرورة تحقيق الغرض الذى نشأت من اجله الجامعة ، ففرض عليها اولاً ان تحترم كل منها نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الاخرى وأن تعتبرة حقآ من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لاتقوم بعمل يرمي إلى تغير ذلك النظام فيها ، وفرض عليها ثانيا الا تلجأ إلى القوة لفض النزاعات بينها وان تلتزم بما يقرره المجلس إذا لجأت إلى تحكيمه فى خلاف لا يتعلق بأستقلالها او سيادتها او سلامة اراضيها، وفرض عليها ثالثا أن تقوم بتنفيذ القرارات التى يتخذها المجلس

بالإجماع فى اى شأن من الشؤون وكذلك القرارات التى يتخذها بالاغلبيه إذا كانت ضمن الأغلبيه، كما يجب على الدول الآعضاء ان تودع للامانة العامة نسخآ من جميع المعاهدات والاتفاقيات التى عقدتها او تعقدها مع اى دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها، وذلك حتى تكون الجامعة على علم بمدى إلتزامات كل من اعضائها حيال الدول الأخرى. وإذا رغبت احدى الدول الأعضاء فى الإنسحاب من الجامعة فعليها إبلاغ المجلس عزمها على الإنسحاب قبل تنفيذه بسنه ، وللمجلس أن يعتبر اى دولة لا تقوم بواجبات ميثاق الجامعة منفصله عنها وذلك بقرار يصدر بإجماع الدول الأعضاء عدا الدولة المشار إليها (ابو هيف ، 1975 : 688) .

ولا بد وفي نهاية هذه القراءة أن نقر بأنه ومنذ أنشئت الجامعة العربية قد تغير كل شيء في الوطن العربي إلا الجامعة العربية ، فقد بقيت على حالها الذي نشأت فيه يوم كانت الأمة العربية فاقدة السيادة الوطنية يسودها الفقر والتخلف والغياب عن الساحة الدولية. وإذا كانت كل الظروف العربية والدولية تدعو إلى تغيير جذري شامل وكامل للجامعة العربية فإن الواجب يلح بأن يكون هذا التغيير مدروساً دراسة علمية حتى تصبح الجامعة العربية أداة أفضل وأقدر على تحقيق آمال العرب في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها الأمة العربية وخاصة أن الأمة العربية تواجه هذه الأيام أخطاراً أشد مما كان قائماً في الوطن العربي في المرحلة التي تأسست في غضونها الجامعة العربية في أواسط الأربعينات ، ولكن لا بد من الاشارة إلى الإهتمام الذي كانت تبذله الجامعة في لم الشمل العربي وخاصة في بدايات انشائها ، ومحاولتها وبجدية النظر إلى التحديات التي تواجه الأمة ككل ضمن الإطار القومي وليس القطري .

المطلب الثاني :

نشاط الجامعة في الاطار القومي

ومنذ البداية كان هذا النظام العربي الحديث حاملا لتناقضات هيكلية ، ومنبعا لتناقضات متجددة لا حل لها ، فهناك تناقضات بين مطلب السيادة للدولة ومطلب التعاون للوصول إلى تنمية إقليمية ، وبين منطق الانتماء العربي الشامل الذي رسخته عقود الكفاح الطويلة ضد الحكم الاستعماري ، ومنطق الولاء الحصري للدولة ، وأدى ذلك إلى بناء وطنيات محلية ضيقة وغير فعالة، وحاولت الدول العربية تجاوز هذه التناقضات الهيكلية بإنشاء جامعة الدول العربية. حيث كانت مهام هذه الجامعة مزدوجة: أولا إرضاء مشاعر الانتماء العربي مع المحافظة على السيادة المطلقة للدول الأعضاء فيها والدفاع عنها وثانيا : امتصاص الصدمات المتوقعة بين الدول واستدراكها، وهذا جعل للجامعة العربية وظيفة قائمة على التعبير الرمزي عن الانتماء الثقافي والتاريخي الواحد للأمة العربية ، ولم يصمد هذا النظام طويلا للتحديات التي واجهته بسرعة. وكان إعلان الدولة اليهودية من جانب واحد وطرد الفلسطينيين من بلادهم أول هذه التحديات وأهمها ، والتي كانت في هاجس العرب للعمل على استقلال باقي الدول الاعضاء في الجامعة (الغنيمي ، 1974 : 74) ، لذا فإننا بهذا المطلب سنعمل على تحقيق الاهداف من حيث بيان مهام جامعة الدول العربية والأنشطة التي قامت بها ، وهي ساعية للحفاظ على النظام الإقليمي العربي وذلك من خلال الفقرتين التاليتين :

أولا : مهام الجامعة في الإطار القومي

ثانيا : انشطة الجامعة وتحدياتها

اولاً : مهام الجامعة في الإطار القومي : لعل أبرز المهام التي أنيطت بالجامعة للحفاظ علىالدول العربية التي بمجموعها تشكل النظام هي (أبو هيف ، 1975 : 975 – 982) :

أ – توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها : وهذا يؤدي إلى عدة نتائج إيجابية في واحدة منها شد دول النظام الاقليمي العربي إلى بعضها بعضاً ، وهذا بدوره يؤدي إلى قوة ومنعة للدول نفسها، وكذلك لا تجعل أفضلية لدولة عربية على أية دولة عربية أخرى .

ب – تنسيق خطط الدول الأعضاء السياسية : وهذا بدوره يجعل جامعة الدول العربية متصدرة للنظام الإقليمي العربي ، تتلقى السياسات من الدول الأعضاء ، وتعمل على صهر السياسات المتعددة في سياسة واحدة وهذا هو عنوان الوحدة السياسية ، والتي ترضي توجه الجماهير العربية .

جـ جـ – تحقيق أعلى درجات التعاون بين دول النظام الاقليمي العربي : وفي جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، وهذا التعاون من الناحية الإقتصادية رفع درجة التجارة البينية مع دول النظام ، ومن الناحية الإجتماعية تحقيق التكامل الإجتماعي بين الدول العربية ، وأما من الناحية الثقافية فيتم عن طريق تبادل الخبرات وغيرها ..الخ .

د د – صيانة إستقلال الدول الأعضاء وتحقيق سيادتها : وذلك من خلال وضع حد للتدخل في الشؤون القطرية للدول العربية ، وكذلك نقل القضايا الخاصة بالإعتداءات إلى المنابر والمؤتمرات الدولية ، وحل المشاكل العربية عربياً ، ووضع حد لتدويل الأزمات العربية .

ه ه – النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها: أي النظر للأمور بنظرة عربية عامة وليس بنظرة قطرية ضيقة لا تؤدي بالنهاية إلا للفشل ، عندها ينظر إلى مصلحة النظام العربي في أي شأن كان ، سواء في العلاقات الدولية ، أو العربية العربية ، وبالتالي المقدرة على التعامل مع أية متغيرات دولية ، أو حتى مواجهة أية تحديات تمر على الأمة العربية سواء أكانت خارجية أو داخلية .

وو – النظر في شؤون الجنسية والجوازات : حيث إن جامعة الدول العربية تعنى وبواسطة أجهزتها المتعددة بأمور التجنس بين أفراد الدول العربية ، وإقرار قوانين تتعلق بذلك ، وتكون هذه القوانين أو التعليمات صيغة مشتركة بين الدول الأعضاء ، كما وتبحث أمور التأشيرات بين الدول الأعضاء ضمن الإطار السابق نفسه أي بتفاهم وتواصل مستمرين ، وعقد اللقاءات المتعلقة بهذا الخصوص .

زز – تنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين : ويلقى هذا البند إهتماماً بالغاً من قبل الدول الأعضاء ، حيث تعقد اللقاءات والمؤتمرات على مستوى ممثلين عن الدول العربية ، كمؤتمر وزراء الداخلية العرب ، الذي يناقش كافة الأمور المتعلقة بتسليم المطلوبين أو المجرمين ضمن آليات وأجهزة متبعة لهذه الغاية .

ثانياً : أنشطة الجامعة وتحدياتها في الإطار القومي : إن جامعة الدول العربية قامت بعدة أنشطة في إطار النظام الإقليمي العربي ، وذلك لإبقاء لحمة النظام الإقليمي العربي متماسكة في الداخل ، ولإفشال كل التحديات الخارجية التي تعمل بلا كلل لتقويض أركان النظام العربي ، لذا ومن اليوم الأول الذي قامت به الجامعة العربية أولت النظام الإقليمي العربي جل اهتمامها ، فقامت بعدة أنشطة ذات علاقة ، وقابل هذه الأنشطة تحديات وقفت عائقاً أمام الجامعة وهي ساعية لإبقاء لحمة النظام متماسكة وسنبين ذلك في فقرتين فرعيتين هما :

1 – أنشطة الجامعة لضمان تماسك النظام العربي
2 – تحديات الجامعة في الإطار القومي

1 -أنشطة الجامعة لضمان تماسك النظام العربي : ويمكننا تلخيص بعض هذه الأنشطة وعلى النحو التالي:

أ – إتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الإقتصادي : حيث وافق مجلس الجامعة في جلسته المنعقدة في 13 أبريل/نيسان 1950 على إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لسد الثغرات التي ظهرت في الميثاق، وخاصة في المجالين الدفاعي والاقتصادي.فالميثاق نص في مادته السادسة على أنه ".. من اختصاص مجلس الجامعة اتخاذ التدابير عند وقوع عدوان أو خشية وقوعه على إحدى الدول الأعضاء.." ولكن الميثاق لم يحدد نوع هذه التدابير وحجمها وكيفية تنفيذها ، الأمر الذي جعل قمع العدوان يفتقد الآليات العملية لتنفيذه ، لذلك رأت الدول الأعضاء معالجة هذا القصور وإبرام معاهدة الدفاع المشترك بإنشاء هيئات جديدة تتولى تنفيذ ما جاء في المعاهدة، وتتضمن المعاهدة أحكاما تتعلق بفض المنازعات بين الأعضاء بالطرق السلمية كما تتضمن أحكاما أخرى تتعلق بمواجهة العدوان المسلح ،واعتبرت المعاهدة أي اعتداء على دولة هو اعتداء على بقية الدول الأعضاء ، وأقرت عملا بمبدأ الدفاع عن النفس اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما فيها استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلم ، كما نصت المعاهدة على إنشاء قيادة عسكرية موحدة دائمة تتكون من ممثلي أركان الجيوش العربية ، ولم تظهر هذه الهيئة إلا عام 1964(الحمصي ، 1983 : 16) ، وتأثرت معاهدة الدفاع العربي المشترك أساسا بتوقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل ، مع إعطائها أولوية على غيرها من الاتفاقات ، وأدى هذا أولا إلى حل الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية ، وتشكيل إدارة عسكرية ، ثم حل هذه الإدارة ، وطبيعي في مثل هذه الظروف أن تحل اللجنة العسكرية الدائمة التي شكلت بموجب المعاهدة والتي كانت بمثابة المطبخ الدفاعي للمعاهدة ومجلس الدفاع المشترك. وتوقفت منذ عام 1984اجتماعات مجلس الدفاع المشترك الذي كان يجمع وزراء خارجية ووزراء دفاع الدول العربية والذي من حقه إصدار قرارات ملزمة بأغلبية الثلثين. كذلك توقفت اجتماعات الهيئة الاستشارية العسكرية التي كانت تشكل من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية والتي كان من واجبها تقديم التوصيات إلى مجلس الدفاع المشترك. كذلك فقد انحلت القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية التي شكلت بقرار من مؤتمر القمة العربية الأول في أوائل عام 1964 (مسلم ، 2008 : 7) وأصبح العمل العسكري العربي الميداني المشترك يفتقر إلى القيادة التي يمكنها قيادة أعمال الجيوش العربية، وكذلك فإن قرارات مجلس الدفاع المشترك بتشكيل قيادة عامة للقوات المسلحة العربية لم تنفذ وفقدت فرصتها للتنفيذ .

ب – التعاون الإقتصادي : اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بالتعاون الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية ،وتم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعاون الاقتصادي العربي الذي يهدف إلى (مجلة أخبار البترول والصناعة ، 1988 : 17) :

1. تطوير أشكال التعاون الاقتصادي وإرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون وذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية وتوظيفها في خدمة عملية التطور والنمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن .

2. تطوير أشكال التبادل التجاري بين أقطار الوطن العربي و زيادة مساهمة دول النظام العربي في حجم التجارة الدولية ، والتخلص من تبعية الدول العربية وارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى ، عن طريق التصدير والاستيراد ويتم هذا عن طريق المبادلات التجارية بين أقطار الوطن العربي أو مع بقية الدول النامية .

3. ومن أجل تحقيق الهدفين الأول والثاني لا بد من عقد اتفاقيات بين أقطار الوطن العربي, تنظم طرق وأشكال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات : الزراعة والصناعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. لا بد أيضاً من تأسيس الهيئات والمؤسسات التي تعمل على تحقيق الأهداف التي تسعى لأجلها أقطار الوطن العربي في موضوع الوحدة الاقتصادية .

كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنشئ تنفيذاً لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة عام 1950. وقد تعدل مسماه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مارس 1977، وأصبح يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عنهم . ومهمة هذا المجلس تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة.وعلى غرار مجالس متخصصة أخرى في الجامعة ، يعاني المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدم الفاعلية وشل الدول الأعضاء للأهداف المنوط به القيام بتحقيقها بدعوى عدم المساس بمبدأ سيادة الدولة وقوانينها الداخلية، ومشروعاتها الاقتصادية (ابو زيد ، 2010 : 6) .

وإن الجهود التي بذلت من الجامعة العربية وخاصة من ناحية التعاون الإقتصادي ، كان من شأنها لو نفذت أو اكتملت رؤيتها ، النهوض بالنظام العربي ليصبح العرب في مقدمة الأمم ، وخاصة إن الظروف والمناخات والإمكانات الإقتصادية كانت متوفرة ، ولكن ذلك هو نفس السبب وراء التدخلات الأجنبية الساعية وبكل ما أوتيت من قوة إلى إفشال مثل هذه المشاريع الوحدوية العربية .

جـ –عقد الإتفاقيات المختلفة : وقد تم في نطاق الجامعة العربية إنجاز العديد من الأعمال الجماعية التي تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي ، و كان من أبرز الأعمال المبكرة في هذا المضمار عقد " اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية " للعام 1953

و"اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال في العام ذاته " واتفاق بشأن اتخاذ جدول موحد للتعرفة الجمركية ، ومن تلك الأعمال ما تم في السنين اللاحقة من عقد اتفاقات عديدة بخصوص إنشاء مشروعات عربية مشتركة ، كان أولها مشروع شركة البوتاس العربية(لم ينفذ)، والشركة العربية لناقلات البترول والمؤسسة العربية للإنماء ،(حل مكانها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) ، ومن الأعمال الجماعية أيضاً اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (الحمصي ، 1983 : 23)، ولكن ومع تقدم عمل الجامعة عبر السنين الي تلت تأسيسها ، ظهرت بعض النوازع القطرية بدل القومية مما جعل دول الاقليم الآن وأكثر من أي وقت مضى بحاجة للاتحاد و الوحدة الاقتصادية و السياسية ولأسباب بات يعرفها الجميع ، فالتدخل الأجنبي سواءً المباشر كالإستعمار المادي أو غير المباشر المتمثل في الأنظمة التي تمثله وتعمل على تنفيذ سياساته ، كل ذلك وقف حائلاً دون تنفيذ أية أتفاقات ، من شأنها تقوية الأواصر الوحدوية العربية ، وبالتالي القدرة على مواجهة التحديات التي تتربص بها .

د – الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة : وفي 3 يونيو عام 1957م وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع لجامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودخلت حيز التنفيذ في 30 أبريل عام 1964م، وتعد من أبرز محاولات التكامل الاقتصادي العربي ، وأقرت هذه الاتفاقية بعد الإشارة لمجموعة من الحقائق من قبل لجنة الخبراء وهي (الحمصي ، 1983 : 29) :

1 – تعتبر الوحدة الاقتصادية أحد جانبي الوحدة العربية الشاملة يكملها الجانب الآخر وهو الوحدة السياسية, وكل منها يؤثر ويتأثر بالجانب الآخر .

2 – الوحدة العربية هي إحدى الحقائق الكبرى في التاريخ العربي .

3 – إن حالة التجزئة التي تعيشها دول النظام الإقليمي العربي حالياً ، كانت نتيجة لأطماع خارجية استعمارية لم تكن استجابة لرغبات أهلها أو لعوامل جوهرية أدت إلى تفكك المجتمع العربي .

4 – إن التخلف الاقتصادي الذي ساد دول النظام الاقليمي العربي ، نتيجة انقسامها إلى دول صغيرة على النحو الذي نراه الآن ، ذلك يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف القوة العسكرية مما أدى إلى هزيمتها في فلسطين و قيام الكيان الصهيوني .

5ـــ لقد ألحق تقسيم دول النظام الإقليمي العربي إلى دول صغيرة و كبيرة ضرراً اقتصادياً كبيراً و تحولت دول النظام الإقليمي العربي إلى وحدات اقتصادية صغيرة لا تقوى على الإنتاج المطلوب .

وبلغ عدد الدول المنضم لهذه الاتفاقية 13 فقط من أصل 22 دولة، هي: مصر، الكويت العراق، سورية، الأردن، اليمن ، السودان ، الإمارات ، سلطنة عمان ، الصومال ، ليبيا، موريتانيا، وفلسطين " لتشكل ما يزيد قليلاً عن نصف حجم سكان العالم العربي ، أي أنها سوق كبرى إذا أحسن استغلالها ، غير أن دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان انسحبتا بحجة تعارض هذه العضوية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونتج عن تلك الاتفاقية إنشاء «سوق عربية مشتركة» تبنى إقامتها في البداية أربع دول هي مصر، سورية، العراق، الأردن في 23 أغسطس 1964م ، كمجرد رد فعل لقيام السوق الأوروبية المشتركة في إطار معاهدة روما في 25 مارس 1957م، وفي شهر يونية 1996م جاء قرار القمة العربية التي عقدت في القاهرة بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم لإقامة منطقة تجارة حرة تضم كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، فكان إعلان «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» هو خطوة أخرى في محاولات التكامل الاقتصادي العربي المشترك، وإن اعتبرها البعض خطوة إلى الوراء وانتكاسة لجهود التكامل ، باعتبار أنه جاء بعد مضي نصف قرن على قيام جامعة الدول العربية والإعلان عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقيام السوق العربية المشتركة في عقد الستينات من القرن الماضي (استيراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، 1982 :6) .

وقد أعتبر هذا القرار اعترافاً ضمنياً بفشل كافة جهود التكامل الاقتصادي العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، والعودة مرة أخرى إلى نقطة الصفر، خاصة أن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية هو أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي . ولقد مرت سنوات عديدة قبل أن يبدأ مجلس الوحدة الاقتصادية بالبحث عن مجالات أخرى إلى جانب مدخل تحرير التبادل التجاري , في سياق مساعيه الرامية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية فبعد حوالي عشر سنوات من صدور قرار السوق المشتركة اتخذ المجلس القرار رقم 634 لعام 1973 بشأن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي يدعو الدول العربية إلى ضرورة حشد الموارد وتنسيق السياسات الاقتصادية وخطط التنمية وتنسيق الهياكل الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي، وقرر مجلس الوحدة العربية الاقتصادية في عام 1964 إنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق (الحمصي ، 1983 : 35) :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين أقطار الوطن العربي.

- حرية تبادل البضائع والمنتجات .

- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

هـ – مؤتمرات القمة العربية : كانت المرحلة الأولى مرحلة التأسيس لمؤسسة القمة العربية , حيث نشأت فكرة عقد قمة تجمع رؤساء وملوك الدول العربية بعيد إنشاء الجامعة العربية عام 1945 ومع بداية حصول الدول العربية على استقلالها, حيث كانت المؤتمرات الأولى بمثابة اجتماع يعقده رؤساء وملوك الدول العربية ، للرد على التحديات التي تواجه الأمة فكان مؤتمر القمة الأول في أنشاص مصر 28-29 أيار 1946 للرد على المخطط الصهيوني في فلسطين والرد على محاولات التقسيم ، ومؤتمر القمة الثاني في لبنان 13-14 تشرين الأول 1956 لمناصرة مصر خلال العدوان الثلاثي " الفرنسي البريطاني الإسرائيلي" عام 1956، وأما المرحلة الثانية فقد بدأت بعد مؤتمر بيروت حيث تم الاتفاق على إنشاء مؤسسة القمة العربية كأعلى سلطة في جامعة الدول العربية ، واتفق الملوك والرؤساء العرب على ضرورة الاجتماع بشكل دوري فكانت القمم العربية العادية ، فيما كانت المرحلة الثالثة ، لم يتم فيها تحديد موعد ومكان انعقاد القمة العربية العادية التالية بعد مؤتمر قمة فاس ، مما أدى إلى دخول مؤسسة القمة العربية في حالة من عدم الاستقرار التنظيمي، حيث لم تعد القمة العربية تنعقد بشكل دوري أو منتظم بل بشكل استثنائي أو طارئ وأما المرحلة الرابعة فكانت في القمة الطارئة التي انعقدت في القاهرة عام 2000 والاتفاق على إعادة تفعيل مؤسسة القمة العربية ووضع الأسس والقواعد لضمان انعقادها بشكل دوري كل عام حيث اتفق القادة العرب على وضع مؤسسة القمة العربية ضمن اجتماعات مجلس الجامعة العربية وإطلاق اسم " الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة " ، على أن ترأسها الدول العربية بحسب الترتيب الأبجدي وتستضيفها على أرضها أو في دولة المقر بحسب رغبتها ، ويكون رئيس كل قمة هو رئيس مجلس الجامعة لحين انعقاد الدورة التالية (مازن ، 2007 : 3) .

إن القمم العربية المتلاحقة أسفرت عن نتائج ايجابية كثيرة ساهمت في تهدئة الصراعات والخلافات العربية–العربية وضبطها، وإن لم تتمكن من حسم موجبات ومقتضيات التضامن العربي حول القضايا الجوهرية العالقة، أو لجهة تفعيل المستويات الاستراتيجية للتنسيق والتعاون، فضلاً عن تحديات العلاقة بين النظام العربي الإقليمي والأنظمة الإقليمية المجاورة ، أو التجمعات والمنظمات الإقليمية والدولية ، ففي تشرين الأول/اكتوبر من عام 2000 ، تكرست دبلوماسية القمة كإطار للعمل العربي المشترك، في قمة القاهرة ، إذ تمت الموافقة على إضافة ملحق لميثاق الجامعة ، حول الانعقاد الدوري لمجلسها على مستوى القمة بصفته أعلى سلطة فيها حيث نصت المادة الأولى من هذا الملحق على أن ينعقد مجلس الجامعة على مستويات : ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية أو من ينوب عنهم على مستوى القمة ، وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم، المندوبون الدائمون ، وركزت القمم العربية أعمالها بشكل رئيسي حول استحقاقات النظام الإقليمي الأمني العربي ، ومحاورها في سياق تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وصلتها بتطورات الأحداث الإقليمية وتبقى مؤسسة القمة العربية رغم جميع المصاعب والانتقادات التي تعرضت لها أعلى سلطة عربية مشتركة ،تبقى الرمز الأكبر إلى جانب جامعة الدول

العربية لرغبة الشعوب العربية في التضامن في وجه التحديات والعمل المشترك من أجل تحسين الواقع العربي, ويبقى انعقاد دورات هذه المؤسسة بشكل دوري عاملاً يثير التفاؤل في مستقبل العمل العربي المشترك والتضامن لما فيه مصلحة الشعوب العربية في مجالات السياسة والاقتصاد والبيئة والثقافة والاجتماع (حسين ، 2009 : 11) .

إن الشعوب العربية ، لا زالت تنظر إلى مؤسسة القمة العربية ولو ببصيص من الأمل ، وبرغم الإخفاقات المتتالية في المقدرة على خدمة شعوب دول النظام الإقليمي العربي ، ولكنها أي الجامعة العربية تبقى تمثل رمزا قومياً للشعوب العربية ، وهي كأي مؤسسة في العالم قد تصيب وقد تخطيء ، كما إن عليها القيام بالإصلاحات اللازمة ، لإعادة الروح لهذه الجامعة ولتمشي قدماً في جمع الشمل العربي ووحدة الصف ، فالآمال المعقودة عليها كبيرة جدا .

2 – تحديات الجامعة في الإطار القومي : على الرغم من نجاح جامعة الدول العربية في بعض من أنشطتها، والتي تعود لصالح النظام الإقليمي العربي مثل :

تأييد قضايا الإستقلال الوطنى للشعوب العربية : لايوجد ثمة خلاف لدى جمهور الباحثين العرب حول حقيقة أن جامعة الدول العربية قد اضطلعت بدور كبير ومهم فى مجال تقديم كل عون ممكن لمساعدة البلاد العربية فى صراعها ضد الأستعمار ، وذلك على إمتداد الوطن العربى. ومن ثم فلم يكن غريباً ان يحفل تاريخ الجامعة بنشاط واسع سواء على صعيد المنطقة العربية أو فى اروقة المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة الأمم المتحدة لدعم نضال الشعوب العربية التى كانت ترزخ تحت نيرالإستعمار ، ومنها على وجه الخصوص الشعب العربي فى كل من تونس والمغرب والجزائر واليمن وفلسطين ، ولقد نجحت جامعة الدول العربية من خلال إنعقاد مؤتمر القمة العربي عام 1990 في لم شمل الدولة اليمنية بعد أن كانت مجزأة إلى اليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، حيث تم توحيد الدولة تحت مسمى الجمهورية اليمنية ، وتنازل البيض لعلي عبدالله صالح عن رئاسة الجمهورية (الرشيدي ، 2001 : 17) ، كما نجحت جامعة الدول العربية في إيجاد علاقة قوية بين الدول الأعضاء في مجال التعاون بين الدول العربية وخاصة في مجالات التعاون الأمني المشترك ، بما في ذلك عقد إجتماعات لوزراء الداخلية العرب وتبادل المعلومات والخبرات الأمنية ، وذلك لإبقاء الداخل العربي خالياً من الجريمة المنظمة ومن جرائم المخدرات، وحتى لا تكون الدول العربية ممراً للإتجار بهذه السموم " المخدرات " أو سوقا لها ، كما أصبحت عملية مكافحة ما يسمى الإرهاب هي الشغل الشاغل لوزراء الداخلية العرب ، لذلك فإن هناك إهتماماً كبيراً بهذه الأمور لما لها من تأثير سيء على الأوضاع الداخلية العربية ، فيما لو تمكنت هذه المجموعات الارهابية من نخر الداخل العربي لا قدر الله ، فإن ذلك سيؤثر بلا شك على إستقرار هذه الأنظمة (الغاوي ، 2005 : 5) ، إلا إن

هناك عدد أخر من التحديات فشلت جامعة الدول العربية على تخطيها ، وهي كثيرة ويمكن الإشارة إلى أهمها :

أ – **تدويل الأزمة العراقية الكويتية** : دخلت القضية العراقية مرحلة التدويل منذ غزو القوات العراقية للكويت عام 1990 ، بل انها كانت على قدر من التدويل منذ الحرب العراقية– الايرانية، التي دامت ثمان سنوات 1980–1988 ، وقد طغت أزمة الخليج والحرب التي أعقبتها على غيرها من الاهتمامات والمشكلات السياسية ، التي كانت تشغل المنطقة بعد وقف الحرب العراقية الايرانية ، إذ أن هناك أربع مشكلات رئيسية برزت بعد الحرب العراقية الايرانية ، وعلى نحو متداخل ومتزامن أحياناً ، كان يراد لها أن تكون وجهاً جديداً ومستديماً للصراع في المنطقة وكان لها دور بارز،ويمكن إدراجها ضمن العناوين التالية:

العنوان الاول: بدأ بحملة صاخبة ضد امتلاك العرب ناصية العلم والتكنولوجيا وكانت اليافطة " السلاح الكيماوي" المحرّم دولياً ، وهو ما يسمى " بسلاح الفقراء النووي" ، حيث عملت الولايات المتحدة الامريكية على تسويق ما من الممكن أن يشكله العراق من خطر على المنطقة وعلى الدول المجاورة للعراق وعلى إسرائيل والعام بأجمع (الحمد ، 1995 : 62 – 64) ، ومن المعروف بأن هذا السلاح قد جرى تصنيعه وتطويره في الدول العظمى ، وفي حين يجري غضّ الطرف عن امتلاك اسرائيل ليس السلاح الكيماوي فحسب ، بل السلاح النووي أيضاً إلا أن الضجة لم تكن بمعزل عن أهداف سياسية خاصة وان كانت " كلمات حق يراد بها باطل"!

العنوان الثاني: هو التأثير على سوق النفط بحيث تتم زيادة الانتاج وخصوصاً من دول الخليج، التي رفعت انتاجها بعد وقف الحرب العراقية– الايرانية، مما أدى الى إغراق السوق وبالتالي انخفاض الاسعار، وقد انعكس ذلك على نحو مباشر على العراق، مما ضاعف في مشكلاته السياسية المستعصية وازماته الاقتصادية المتفاقمة الناجمة عن الحرب والمتزايدة بسبب الديون المرهقة فضلاً عن طبيعة نظامه القائم ونقص الحريات ومعاناة الشعب داخليا. في ظل تلك الاوضاع العربية والاقليمية والشرق أوسطية ، جاء الاجتياح العراقي للكويت ومن ثم إعلان ضمها مفاجأة خارج السياق وفوق حدود الاحتمالات، خصوصاً في خضم تطورات دولية وميزان قوى عالمي جديد، وقد استثمرت الولايات المتحدة الاجتياح العراقي للكويت ، فأقدمت فوراً على إرسال قواتها الى المنطقة مستغلة الوضع الدولي الجديد (نورد ، 1991 ، 85) ، الذي توّجها قوة أعظم لا منازع لها ، إضافة الى إمكاناتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، فحاولت الإرتكاز على "الشرعية الدولية"، التي رفضت منطق الغزو والاحتلال والضم القسري ، واستغلت الولايات المتحدة الوضع الدولي الجديد الى أقصى حد ، فشنت حملة شعواء تحت يافطة " تحرير" الكويت وبغطاء رسمي عربي أحياناً مكدسة قواتها وقوات حلفائها في أراضي المملكة العربية السعودية ومياه الخليج العربي ، واستهدفت

الولايات المتحدة لا إكراه العراق على الانسحاب من الكويت فحسب، بل بسط سيطرتها واحكام نفوذها على المنطقة، حتى بانت الأهداف الأمريكية بعد حرب تحرير الكويت المزعومة ، حيث إن مجلس الامن المسيطر عليه من الولايات المتحدة الأمريكية أصدر العديد من القرارات في الشأن العراقي ، منها القرار 661 في 6 آب 1990 والذي فرض حظراً على صادرات العراق وخاصة صادرات النفط والتي تشكل 98% من مجموع صادراته ، ثم توالت القرارات فخلال المدة من 12 آب 1990 و 29 تشرين الثاني 1990 اصدر مجلس الامن "12" قراراً ضد العراق وحتى شباط 1992 اصبح عدد القرارات"24"(العلاف ، جريدة الثورة 1 تشرين الاول ، 2000) ومما سبق يلخص البعض تدويل أزمة العراق وبعض الإستنتاجات على النحو الآتي (حاتم ، 2001 : 8) :

أولاً: يفضي استمرار تدويل الأزمة العراقية إلى تعميق وتخريب مستلزمات العمل الوطني الديمقراطي المعارض وذلك من خلال استمرار تهميش قواه الاجتماعية الحاملة للمشروع والمناهضة للدكتاتورية ، وما يشترطه ذلك من إعادة إنتاج الآليات الاقتصادية السياسية الضامنة لمواصلة احتكار السلطة السياسية وما يعنيه من استمرار أزمة البلاد السياسية.

ثانياً: يشكل الإبقاء على ركائز تدويل الأزمة العراقية عاملاً أساسيا من عوامل تفجير الأمن الإقليمي وما ينتج عن ذلك من اصطفافات إقليمية ومحاور عسكرية الأمر الذي يبقي منطقة الخليج والشرق الأوسط في دوامة التسلح وترسيخ الهيمنة الأمريكية.

ثالثاً: تأسيساً على ما سبق ، فإن إنضاج مستلزمات التغييرفي التشكيلة الوطنية يشترط العمل على تفكيك ركائز تدويل الأزمة العراقية ، مما سيساعد على تفجير أزمة البلاد السياسية وحلها لصالح الديمقراطية والأمن الإقليمي.

ب – الإحتلال الأمريكي للعراق : لقد فشلت الجامعة العربية في قمة القاهرة في منع الاعتداء الامريكي على العراق ، وقد شهدت القمة حالة من الاستقطاب الشديد بين الدول العربية المؤيدة للتدخل الامريكي والغربي، وبين الدول الرافضة بيد أن الامر حسم مع نهاية الحرب العراقية وانتصار دول التحالف ، وكل هذا وذاك كان يشكل بداية عملية اجراء صياغة استراتيجية جديدة للمنطقة. وما كانت حرب الخليج الثانية الا انعكاساً جانبياً لحجم التغيير في النظام العالمي بل ولكثير من النظريات والمعطيات السياسية السابقة ، ولم يقف سؤال الشرعية عند حدود النظام الاقليمي، بل مس جوهر النظم القطرية القائمة ، وبدت معالم الضعف والهزال تصيب هذه النظم مع ظهور عجزها امام التدخل الخارجي ، وفقدانها كل عناصر الممانعة والمقاومة، وكثيرا ما اريق ماء حيائهاعلى عتبة البيت الابيض الى درجة ربط بها وزير الخارجية القطري العلاقات العربية مع الولايات المتحدة بعامل " التوسل " ولم يبق من حجم الشرعية التي تتمسك بها هذه

الانظمة سوى شرعية " العصا والجزرة " على المستوى الداخلي واما على المستوى الخارجي فقد استمدت مشروعيتها من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية . (سليمان ، 2004 : 6) ، ودخل العراقيون حلبة مقاومة أشرس احتلال عرفه تاريخ بلادهم وأشده خبثاً ، و بعد تلك السنين من الاحتلال الامريكي ، بما حملته من ضحايا ودمار، فان شعب العراق وقواه الوطنية كانت محقة في رفضها له ، ومن كان على اعتقاد بوهم آخر مخادع ، فقد انتبه إلى الخديعة وضاق كثيرا نطاق الذين ظلوا أسراها ، لكن ما كان يفتقر إليه العراقيون في مأثرتهم المبكرة لمقاومة الاحتلال ، ومن أجل الخلاص الوطني ، إنهم لم يستطيعوا خوض هذه المعركة المصيرية تحت قيادة واحدة يلتف حولها الجميع ، ورغم أن مقاومتهم كانت ومازالت مقاومة شعب يعي ما يريد ويثق بالنصر، إلا أن قواه الواعية تدرك إن افتقادها القيادة الموحدة ، أو كحد أدنى العمل المشترك الذي من شأنه أن يزيد من تكاليف النضال من اجل التحرير، ويوفر فرصاً مجانية خدمت وتخدم مشاريع العدو ، ولقد ورثت قوى النضال ضد الاحتلال ، ومن اجل التحرر سواءً كانت أحزاباً عريقة أم تيارات جديدة ، قدراً كبيراً من خلافات الماضي وحتى من عداواته ، وإعترفت الولايات المتحدة بأنها اصبحت تواجه مشكلة في العراق ، هي انها صارت وجها لوجه امام عمليات مقاومة وطنية واسلامية ليس من الممكن والسهولة اخضاعها (العلاف ، 2004 : 7 – 23) .

وبعد انتهاء الحرب على العراق وإحتلاله صرح الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية جورج بوش قائلاً "فاننا خلقنا عراقاً حراً ديموقراطياً مزدهرا .. " وكانت الحملة على العراق رائعة ، اذ تم انجازها ، كما قال " بول ولفويتز " نائب وزير الدفاع الامريكي الأسبق ، بأقل قدر من الخسائر البشرية الامريكية ، كما ان الحرب جرت دون تدخل اسرائيلي ، ولم يتم استخدام اسلحة دمار شامل ، ولم يحدث تدمير لحقول النفط العراقية ، ولم يحدث تدخل خارجي من قبل ايران او تركيا ، ولم تقع اضطرابات عرقية.. هذا هو الجانب الايجابي من الحرب ضد العراق.. ان الحرية هي طموح انساني في العالم كله "(مجلة المصور القاهرية ، 2004 : 34 – 36) .

وهناك من يرى أنه وقبل الغزو الأمريكي للعراق كان واضحا إن واشنطن تسعى إلى إقامة نظام إقليمي جديد يستند برمته إلى طرفين حصريين اثنين: الإمبراطورية العالمية الأمريكية والإمبراطورية الإقليمية الإسرائيلية ، إذ أن تعثر مشروع الاحتلال الأمريكي في العراق دفع واشنطن إلى توسيع هذا النظام لجذب أوروبا إليه بهدف مساعدته على تحمل الاكلاف الاقتصادية والسياسية والأمنية لمشروعه الإقليمي ، ومنذ مطلع 2004 بدأ يتضح رويداً رويداً إن الأمور تتجه إلى صفقة سايكس_بيكو جديدة لتقاسم النفوذ والمسؤوليات في الشرق الأوسط بين أوروبا وأمريكا (الغزي ، 2009 : 7) ، ويضيف أحدهم بأن قرار شن الحرب على العراق كان قرارا أميركيا خالصا اتخذته الإدارة الأميركية لأسباب تتعلق بإستراتيجيتها الكونية ، تجاه المنطقة والعالم ودون تشاور مع أحد ، إلا في الحدود اللازمة لتوفير البدائل المناسبة لتنفيذ وإنجاح الخطط والسيناريوهات الموضوعة لهذه الحرب ، وإذا كانت بعض الدول قد قررت طوعا أو كرها

تقديم تسهيلات لإنجاح هذه الخطط أو لاعتراض طريقها ، فإن ذلك لا يعني أنها لعبت دورا حاسما أو فاعلا في التأثير على مسارها في أي مرحلة من مراحل صياغتها أو وضعها موضع التطبيق ، كما إن الدول العربية المجاورة للعراق اشتركت مع دول غير عربية مجاورة أيضا في دعم الموقف الأميركي من الحرب بل وراهنت عليه ، وفي نفس الوقت فإن دولا عربية وغير عربية مجاورة للعراق ، اشتركت في رفض الحرب والاحتلال الأميركي للعراق من منطلق أنهما يشكلان مصدر تهديد لأمنها الوطني ، ومع ذلك فإن التمييز بين الدول العربية وغير العربية له ما يبرره في هذا السياق ، فالأزمة التي أدت إلى الحرب ثم إلى الاحتلال الأميركي للعراق ، هي أساسا أزمة عربية تسبب ضعف النظام الاقليمي العربي في استمرارها بعد أن عجز عن حلها، فضلا عن أن تفاقمها ساعد بدوره على إضعاف النظام بطريقة أخطر وأشد وأن العدوان الأمريكى الأخير على العراق والذى انتهى باحتلاله عسكريا كارثة حقيقية للنظام الاقليمي العربى تهدد بقاءه فعلاً لا قولاً ، لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يواجه النظام الاقليمي العربى فيها تحديا جسيمًا ومخاطر فادحة ، غير أنها دون شك تمثل أخطر أزمة تعرض لها هذا النظام منذ نشأته الرسمية فى 1945، ولذلك فإن إمعان النظر مطلوب فى الأزمة الراهنة، غير أنه مطلوب بالدرجة نفسها فى دلالات الخبرة الماضية لهذا النظام فى مواجهته للأزمات الخطيرة التى تعرض لها ، فمن تلك الدلالات ومن إدخال متغيرات الحاضر عليها نستطيع أن نجرى محاولة لاستشراف المستقبل. لخبرة النظام العربى فى مواجهة أخطر أزماته الماضية(نافعة ، 2004 : 8) .

وهناك من يحمل النظام العربي الرسمي خطيئة الإحتلال الامريكي للعراق ، حيث يتمثل النظام الرسمي العربي بالجامعة العربية وهي الإطار القومي الرسمي الجامع الذي يفترض أن يتخذ الإجراءات السياسية والعسكرية للتصدي وردع العدوان ضد أي بلد عربي واتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة لتطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك , وهو الآن في اوهن أحواله وتعصف به الاختلافات والخلافات وقد أنهت دوره الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية وجعلته قواعد لوجستية بدلا من أن يكون اللاعب السادس استراتيجيا ، وابتعد عن تحقيق أمنه القومي وفقد عناصر القدرة الاستراتيجية التي تجعل منه لاعباً جيواستراتيجيا في العالم ، بل واكتفى كل بلد بأمنه الوطني الذي لا يصمد أمام المحاور الجيواستراتيجية العالمية ، وكان النظام العربي يمتلك إمكانيات وعناصر تؤهله ليكون مؤثراً ولاعباً جيواستيراتيجياً دولياً وفقده عندما استسلم لإرادة أمريكا بغزو العراق وتصفية القضية الفلسطينية إضافة إلى السودان والصومال..الخ ، وارتكب بذلك خطيئة استراتيجية تجاه العراق وبذلك فقدت قضية العراق " أزمة احتلال العراق " أهم وأقوى دعم وإسناد عربي ذي المنحى القانوني الذي يحقق الشرعية العربية والدولية في إزالة العدوان ، ودعم حركات التحرر العراقية وتحقيق الاستقلال والسيادة (العزاوي ، 2009 : 10) .

ويرى الباحث بأن موقف النظام الرسمي العربي والمتمثل بالجامعة العربية ، لم يكن بالموقف المشرف الذي يتمناه أي عربي غيور على أمته ، إلا أننا لن نقطع شعرة الأمل بأن يعود هذا النظام متجاوزاً كل

العثرات التي مر بها، فالتحديات لا زالت وستبقى ، لإن هذه الأمة أمة الخيرات وذلك ما جعلها هدفاً للاستباحة من قبل الأخرين ، فالجامعة العربية تعتبر الإطار المناسب للوحدة العربية فما يجمع هذه الامة اكثر بكثير مما قد يفرقها .

جـــ-أزمة دارفور : إن أزمة دارفور إندلعت قبل الغزو الامريكي للعراق2003 لأسباب داخلية تتعلق بمطالب أهالي الاقليم لدي الحكومة السودانية ، لوضع خطط تنموية لسد العجز الفادح في الخدمات الذي يعانيه الاقليم ، إلي جانب الصراع حول أماكن الكلأ والعشب ومصادر المياه بين القبائل الرعوية ، والتي تشكل في معظمها قبائل عربية من شمال دارفور وبعض المزارعين من قبائل أفريقية في جنوب دارفور ، وقد حاولت الولايات المتحدة والدول الغربية وعلي رأسها بريطانيا وألمانيا وفرنسا تصعيد الأزمة ودعم حركات التمرد ضد حكومة الخرطوم, واستصدرت قرارات من الكونجرس ومجلس الأمن الدولي وصلت إلي ما يقرب من الثلاثين قرارا منذ عام2004 م حتي عام2008 ضد الرئيس السوداني ، ورفع الأمر إلي المحكمة الجنائية الدولية لاصدار قرار بتوقيف عمر البشير – رئيس جمهورية السودان ، حتى وصلت الأزمة إلي المستوي الذي أصبحت تمثل فيه تهديداً خطيراً لوحدة السودان وسلامة أراضيه (مرعي ، 2006 : 46 – 47) .

ولقد فشلت الجامعه العربية ومنذ سنوات عديدة فى إيجاد حل لأزمه دارفور فى السودان ، فهى تارة تعرب عن قلقها من العنف فى إقليم دارفور ، ولكنها وعلى غرار أعضائها فى الدول العربية فشلت فى حل هذه الازمة وفشلت فى دعم تحرك دولى لحماية المواطنين السودانيين فى دارفور ، وعلى الرغم من الحدود الضيقة التى تغطى من خلالها ازمة دارفور فى وسائل الأعلام العربية ، فأن اخبار العنف والقتلى بدأت تتناهى إلى مسامع الجمهور العربى بحلول نهايه العام 2003 ، وفى العام 2004 حيث أدانت لجنة تحقيق تابعة للجامعة العربية فى دارفور علنآ الإعتداءات على المدنيين باعتبارها إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، غير أن البيان سحب وازيل لاحقاً من موقع الجامعة العربية الألكترونى، ولاحقاً دعت الجامعة العربية الأسرة الدولية مراراً إلى ضرورة التحلى بالصبر فى التعاطى مع الخرطوم على رغم موت الكثيرين وتشرد الآلاف (الاهرام القاهرية ، 20 – 4 2007) .

والحقيقة أن الولايات المتحدة مندفعة للتدخل في شئون السودان لأسباب متعددة سياسية واقتصادية ليست خافية علي المتابعين لأحداث دارفور المتلاحقة, حيث تهدف أمريكا إلي تحقيق استراتيجية عالمية للسيطرة علي العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام1991 م عن طريق السيطرة علي مناطق منابع النفط التي ظهرت بكميات كبيرة جنوب السودان ، وإبعاد الشركات الصينية والماليزية والهندية من السيطرة علي بترول الاقليم ، إذ تسعى لتقسيم السودان وفصل جنوبه عنه بدولة مستقلة ، إلى جانب تحقيق مصالح الأجندة الاسرائيلية المرتبطة بالمصالح الأمريكية بالسيطرة علي قلب العالم القديم وإفريقيا ، عن طريق

التحكم والسيطرة علي مصادر المياه ومنابع النيل بالشكل الذي يخدم المصالح الاسرائيلية ، كذلك إبعاد رؤوس الأموال العربية من الاستثمار في السودان، وإعلاء مكانة الثقافة الافريقية والمسيحية علي حساب الثقافة الاسلامية والوجود العربي (الرياض السعودية ، 4 نوفمبر 2009)، ولهذا فان على الجامعة العربية اثبات أنها جديرة بحل أزمات دولها ، وهذا لن يتم الا من خلال الحياد التام والابقاء على مسافة واحدة من كل الدول الاعضاء ودراسة الازمة من جميع جوانبها والنظر الى مسبباتها من زاوية انها أزمة سياسية وليست صراعاً حول الرعي والماء أو الصراع بين الرحل والمزارعين ولكن هناك ازمة حقيقية وداخلية بين شرائح المجتمع في دارفور، وإلا فإنه أصلاً يراد تفتيت السودان واخراجه من عروبته وتقسيمه بحيث تفقد الامة العربية دولة، والطريق طويل وممتليء، وعلى الأنظمة العربية أن تعي ذلك جيداً ، لأن الأطماع الغربية أكبر من السودان ، فلقد أمتدت الأطماع الغربية لتصل اليمن والسعودية بإثارة ما يسمى مشكلة الحوثيين في اليمن والتي سنذكرها لاحقاً ، إذ أن الاتجاهات العامة للسياسات الدولية تهدف إلى تفتيت دول النظام العربي وبناء كيانات عرقية أو إثنية أو دينية صغيرة ومستقلة ، لذا فإنه لا سبيل لهذه الأنظمة من التخلص من هذه التدخلات الأجنبية إلا بالوحدة العربية وبناء الثقة بين الأنظمة السياسية ، لتقوى على مواجهة هذه التدخلات والتحديات الخارجية .

د –الخلافات الفلسطينية الداخلية على أثر الصراع العربي الإسرائيلي : أما الصراع العربي الإسرائيلي فقد أخذ أشكالا وصورا كثيرة ، وإن كان أخطرها تلك الخطوة التى اتخذتها القيادة الفلسطينية بالتفاوض مع إسرائيل فى بداية التسعينيات ، حيث تركت الدول العربية للقيادة الفلسطينية كامل حقها فى أن تتفاوض مع إسرائيل ، خاصة أن زعيم المقاومة الفلسطينية ياسر عرفات كان صاحب القرار فى هذه الخطوة الجريئة ، وكان من الصعب أن يتدخل طرف عربى أيا كان فى هذه المفاوضات أمام إجماع فلسطينى على ضرورة المضى فى طريق السلام ، ومضت سنوات طويلة ولم يصل الفلسطينيون إلى شيء، وأدى ذلك فى نهاية الأمر إلى انقسام الصف الفلسطينى ، خاصة بعد رحيل اثنين من رموز نضاله هما ياسرعرفات والشيخ أحمد ياسين .

ولقد جاء الصراع بين حماس وفتح نتيجة طبيعية لفشل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، وكان موقف الحكومات العربية موقفـــا غريبا ومريبا من الانتخابات الفلسطينية التى جاءت بحماس ولكن رد الفعل العربى كان متوقعا أمام الرفض الأمريكى الإسرائيلي مجرد الحديث مع حماس ، ولقد غابت الجامعة العربية عن كل هذه الأحداث فى الساحة الفلسطينية حتى جاءت المبادرة العربية لتساند الموقف الفلسطينى ضد إسرائيل وتضع خطة السلام القادم ، ولم تعترف إسرائيل بما تم بينها وبين الفلسطينيين من اتفاقيات ولم تعمل إسرائيل من أجل نجاح مبادرة السلام العربية التى صدرت فى قمة بيروت ، ولم تتردد إسرائيل فى إعلان الحرب على غزة من أجل القضاء على كل صور وأشكال المقاومة الفلسطينية خاصة حماس التى أصبحت الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى من خلال صناديق الانتخابات وليس بقوة السلاح ،

ورغم أن المبادرة العربية خرجت من الجامعة العربية إلا أن المبادرة دخلت أرشيف التاريخ أمام التعنت الإسرائيلى ورفض كل محاولات السلام ، وكان من الصعب جدا أن يكون للجامعة العربية دور واضح وصريح فى ظل هذا المناخ " احتلال للأراضى العربية ، حروب أهلية فى أكثر من دولة وصراعات بين ممثلى الشعب الفلسطينى أطاحت بكل ثوابت قضيته ، صراعات بين الحكام العرب للبحث عن أدوار ، وقبل هذا كله إصرار الإدارة الأمريكية وإسرائيل على تحجيم القدرات العربية وشل إرادتها فى كل المجالات "(هويدة ، 2010 : 6) .

كما كان من الطبيعي جدا أن تشهد الساحة العربية انقسامات حادة بل إن الحروب الأهلية كانت من أخطر نتائج الصراع فى هذه المنطقة ، وبجانب هذا كانت إسرائيل تمارس كل ألوان الإرهاب ضد الشعب الفلسطينى أمام تأييد أمريكي كامل وسلبية غير مسبوقة فى الموقف العربي ، فى ظل مؤامرة دولية لمنع كل فرص التقدم والازدهار فى العالم العربى ، ولا شك أن الفرص الضائعة كانت نتيجة طبيعية لتراكمات كثيرة فى دائرة القرار العربى اتسمت بالعجز والترهل وقله الحيلة.. فى ظل هذا الانقسام بدأت بعض الدول العربية تعيد حساباتها على أساس من التمرد على ما يسمى الإجماع فلم يعد أحد حريصا على هذه النغمة النشاز ، وبدأت كل دولة تبحث عن مصالحها حتى مع الأعداء، وخرجت دول أخرى من منظومة الاتفاق العربي لتبحث عن دعم مع دول أخرى ، كما حدث بين سوريا وإيران والسلطة فى غزة وتركيا أو إيران ، وكان التشرذم العربي هو النهاية الواضحة والصريحة لحالة الترهل التى أصابت جامعة الدول العربية ، والتي عجزت وفشلت في تحقيق المصالحة بين حركتي حماس وفتح ، فهاهو جزء من امتنا يحترق بنار الاحتلال وعلى مراى منا جميعا في غزَة ولم تقف الجامعة العربية عند هذا الحد ، لكن بعض دولها لم يكن لها حياد حتى في النزاع الفلسطيني الفلسطيني ، مما جعلها تغض الطرف عن العدوان الاسرائيلي على غزة ولاهداف معروفة تطمح اليها هذه الدول ، والتي همها الوحيد مصالحها المشتركة مع امريكا حيث ان هاجسها الخوف على عروش حكامها وعدم استبدالها بانظمة تعادي امريكا والغرب .

ولقد فقدت الجامعة العربية فرصتها في تعزيز وحدة الصف العربي وانعدمت الثقة بين اعضائها واصبحوا يراهنون على الآخرين بما في ذلك الهيئات والمؤسسات الدولية التي تعتبر أصلاً اداة امريكية، وإنه ليس من الصحيح ان دول النظام الإقليمي العربي لاتملك وسائل ضغط كافية لاجبار اسرائيل على مراجعة حساباتها ، كما إن دول النظام الاقليمي العربي فشلت في السابق في إيقاف المجازر والاعتداءات التي حدثت بحق الشعب الفلسطيني (ميعاري ، 1992 : 40 – 60) ، والمشكلة القائمة الآن ليست مشكلة الفلسطينيين وحدهم بل هي مشكلة العرب ومشكلة المسلمين إذا كنا لا نزال نعتبر فلسطين أرضاً عربية إسلامية ، والمفروض أن تتدخل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للضغط على كل الأطراف لتقديم التنازلات الممكنة التي تخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية بدلاً من الضغط على طرف واحد وسوقه إلى الانضمام إلى قافلة المطبعين وإحراق كرت يمكن أن يكون ورقة مهمة في مواجهة اسرائيل ، وليس

عيباً التعلم من العدو وهو يتنقل من تكتيك إلى آخر لحل خلافاته دون المساس بمصلحة الاحتلال ، فهم يجتمعون على باطلهم ويتفرق العرب حول حقهم ، وهناك إصرار عجيب من قبل البعض على الاستمرار بتتبع الخط الامريكي الواعد بالدولة الفلسطينية ، وقد أخلفت الإدارة الامريكية وعدها أكثر من ثلاث مرات.. وإذا كان المؤمن لايلدغ من جحر مرتين فقد لُدغ المراهنون على الحل الامريكي أكثر من مرتين ، فعليهم أن لا ينتظروا لدغات أخرى ، والحل يمكن أولاً في وحدة الصف الفلسطيني وهذه مسئولية فتح وحماس بنفس القدر وبالنسبة نفسها كما هي مسئولية الدول العربية ممثلة بالجامعة العربية ويجب أن يكون التدخل العربي جزءاً من الحل لا أصلاً للمشكلة كما يحدث اليوم ، ويجب على الجامعة العربية والتي تعتبر المرجعية للعرب جميعاً ، بأن تنهي الانقسام الفلسطيني الفلسطيني لأنه إن بقي كذلك سيضعف المواقف العربية إجمالاً ، وسيفقد ثقة الشعوب العربية بحكامها ، مما قد يولد حالة من عدم الاستقرار تشهدها معظم دول النظام الاقليمي العربي (صحيفة الجمهورية ، بتاريخ 12 – تشرين الثاني – 2008) ، ومن خلال ما تقدم نكاد نجزم ونقر بضعف جامعة الدول العربية في مسألة الاصلاح الداخلي ، وذلك من باب أولى الأولويات ، فكيف لها أن تواجه التحديات الأخرى التي من الممكن أن تحدق بها .

ه – أزمة الحوثيين في اليمن : وتأتي الحرب الأخيرة مع الحوثيين بعد خمس حروب لم تستطع الدولة اليمنية سابقا حسمها لصالحها، ولكنها هذه المرة أعلنت عزمها على المضي قدما في معركتها حتى استئصال الحوثيين، بعد أن أصبحت الظاهرة الحوثية تشكل خطراً على الحكم اليمني، بل تجاوزته وتجاوزت البعد المحلي لتصبح معضلة إقليمية ، فالظاهرة الحوثية تمثل في بعض وجوهها إحدى الأوراق الإيرانية في المنطقة للضغط على السعودية من جهة الجنوب، كما أن تدهور الأوضاع في اليمن نتيجة الأزمات العميقة التي تعصف بالبلد سواء في الجنوب أو الشمال من شأنها أن تؤدي لتفكك الدولة ، بما يجعل اليمن ملاذاً آمنا لتنظيم القاعدة مع كل ما يمثله من خطر على الرياض ومصالح واشنطن في المنطقة (ناصر ، 2009 : 10) ، وأماعن نهاية الحرب ونتائجها فليس من المتوقع أن تنتهي الحركة الحوثية تحت وطأة الخيار العسكري ، لأنها ذات جذور اجتماعية ودينية قوية ، ولأن السلطة في اليمن لا تسيطر سيطرة تامة على أراضيها ، كما أن هناك قوى محلية لها مصلحة باستمرار الحرب لإضعاف النظام ، فضلا عن أن تضاريس المنطقة وعرة يصعب على الجيش اليمني التغلب عليها ، ولم يعد أمر أزمة الحوثيين يخفى على أحد ، ما عدا الذين يعملون لصالح إيران ، فإيران تشن حرباً ضروساً ، لا على إسرائيل ولكن على العرب ، فالتمرد الحوثي حرب إيرانية معلنة ، وعدوان سافر على بلدين عربيين شقيقين ، بدأت بالأول واستهدفت الثاني بشكل أكبر ، إلا إن لإيران مصلحة في إثارة هذه الأزمة تتمثل فيما يلي (الشرق الاوسط ، في 3 ديسمبر 2009) :

1 – لها مصلحة كبرى في إرباك بلد عربي كبير ، وقف بكل وضوح وأسهم في دعم أشقائه العرب .

2 – تهدف إيران إلى الدفع بأتباع المذهب الزيدي في اليمن إلى الإحتماء بها من نار الحرب التي أشعلتها إيران بنفسها ، مع رغبة إيران إلى ادكاء الروح الطائفية في الدول العربية الكبرى .

3 – تريد إيران إظهار العرب على أنهم أعداء آل البيت ، وأنهم إمتداد للنواصب والأمويين .

4 – تريد إرسال رسائل واضحة لصنعاء والرياض والقاهرة ، وغيرها من عواصم " الممانعة " العربية للتدخل الإيراني ، وإن اليد الإيرانية طويلة وممتدة إلى حيث يمكن أن تصل صواريخها .

5 – تقسيم اليمن ، وإقامة كيان موال لها في المنطقة الشمالية ، ليكون مدخلاً لها للطعن بالخاصرة السعودية الجنوبية .

إن المواقف المتراخية لدول النظام الاقليمي العربي في التعاطي مع الشأن اليمني ، دعت المراقبين لطرح أكثر من تساؤل عن تفسير هذه المواقف الصامتة على المساعي الإيرانية لإيجاد موطئ قدم لها في جنوب الخليج ، والوصول إلى باب المندب ومنافذ نقل الطاقة العالمية ، رغم خطورتها على أمن واستقرار اليمن ، وتكرار نفس السيناريو مع المملكة العربية السعودية والتي لن تقبل أبدًا بسيطرة الحوثيين على مناطق التماس في حدودها مع اليمن ومخاطر الأمر على هوية العديد من دول الاقليم "السنية" المنزعجة بشدة من تمدد النفوذ الإيراني ، ولا يبدو حتى الآن واضحًا وجود تفسير للمواقف العربية ، اللهم إلا رفض الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران ، قد تكون لها تداعياتها السلبية على الأوضاع في أكثر من دولة عربية وحرص تلك الدول على بقاء التوتر في محطته الأولى ، وقد يكون الأمر محصورًا في مراهنة دول المنطقة على قدرة الجيش اليمني على حسم المعركة في النهاية ، وتركيزها على توفير الدعم السياسي للحكومة اليمنية وتكثيف التحركات لتجفيف منابع وصول الدعم الإيراني لقوى التمرد، لاسيما من منطقة القرن الإفريقي ، لما له من تداعيات خطيرة على النظام الاقليمي العربي، وأيًّا كانت التفسيرات فإن الأوضاع في اليمن تبدو شديدة التعقيد والخطورة ، ولا تتوقف تداعياتها على اليمن ووحدته فقط ، فربما يتوسع ميدان المعركة في ظل تقارير أمريكية تتحدث عن بداية مواجهة بين إيران وبعض دول النظام الاقليمي العربي المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية في تكرار أكثر عنفًا لما حدث في لبنان وفلسطين ، وتصاعد احتمالات تحقيق طهران لأرضية جديدة في المنطقة قد تعيد رسم خريطة جديدة لمنطقة الخليج العربي لتحويله إلى برميل بارود تهدد حِمَمُهُ الجميعَ في حالة استمرار الصمت (أبو عوف ، 2009 :6).

وأما جوهر الأزمة فإنه يتركز في سيطرة الأسرة الحاكمة على المؤسسة العسكرية، وتحويل اليمن إلى تركة قابلة للتوريث، فاستلاب المشروع الوطني من قبل مشروع التوريث هو جذر وجوهر الأزمة ، كما أن ضعف المعارضة وعدم قدرتها على مواجهة النظام بمشروع مضاد ، بالرغم من أنها تملك مثل هذا المشروع ، قد أضعف وغيب البديل الوطني الذي يمكن الرهان عليه في مقاومة المشروع الأسري (ناصر ، 2009 : 14).

وأخيراً فإن ازمة الحوثيين ما زالت تحصد القتلى وتشرد الآلاف، دون ان يكون هناك تدخل حقيقي لجامعة الدول العربية في حل هذه الازمة ، مما أدى الى توتير العلاقات اليمنية الليبية وذلك على أثر الاتهامات الموجهة الى ليبيا وايران بالتآمر على اليمن،وأمتد النزاع وكما هو مخطط له ايرانيا ليمس السيادة السعودية ، وذلك بتسلل الحوثيين للاراضي الحدودية السعودية وحصول مناوشات بين الطرفين ، والغريب في الامر ان الانظمة العربية لا تحرك ساكناً بل تجعل المجال مفتوحاً لدول اقليمية للعب دور فاعل في الازمة وبالتالي تعقيد الازمة وليس حلها ، حيث أن إيران تدعم الحوثيين ، والانظمةالعربية تشاهد وتراقب فقط الى اين تصل هذه الازمة المتصاعدة ولا نلوم الأنظمة العربية على ذلك ففاقد الشيء لا يعطيه ، لذا فإنه يتوجب على كل الأنظمة العربية بأن يكون لها دور في حل مثل هذه الأزمات ، فالطريق طويل وهذه الأزمات هي البداية فقط ، فماذا تنتظر جامعة الدول العربية ؟ والى اين يتجه النظام الإقليمي العربي ؟ .

و – الأزمة اللبنانية بعد مقتل الحريري : أن اغتيال الرئيس الحريري ، ومن ثم الانسحاب السوري العسكري الكامل من لبنان، فرض تباعداً جديداً بين دمشق من جهة والرياض والقاهرة من جهة أخرى ، ولكن المهم أن سياسة دمشق وما تبقى من حلفائها في لبنان أصبحت في جهة وسياسة الرياض وحلفائها أصبحت في جهة أخرى ، وكان واضحاً أن القاهرة تقف إلى جانب الرياض وليس إلى جانب دمشق ، ليس ذلك وحسب بل إن حلفاء الرياض في لبنان كانوا في أغلبهم ممن ترتكز إليهم السياسة الأميركية الفرنسية المعادية لدمشق ، وما إن فازت حماس في الانتخابات الفلسطينية ولجأت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى مقاطعة الحكومة الفلسطينية ، حتى أضيف عامل جديد إلى عوامل التباعد بين دمشق والقاهرة في هذه الحالة ، فبعد أن كانت القاهرة مرجع الشرعية ودمشق مقر المعارضة الفلسطينية ، أصبحت دمشق بوجود قيادة حماس في ربوعها شريكاً في الشرعية الفلسطينية ، وإن واقع الحال العربي الآن هو أن سياسة دمشق وما تبقى من حلفائها في لبنان أصبحت في جهة وسياسة الرياض وحلفائها أصبحت في جهة أخرى" (نافع ، 2006 : 5) ، وعندما وجدت دمشق نفسها تحت ضغط شديد مرشح للتصاعد بدءاً من منتصف عام 2004 ، حاولت أن تستبق تشديد هذا الضغط، فلجأت إلى إجراءات خلقت فجوة بينها وبين حلفاء السعودية في لبنان ، فعندما اعترض الحريري على إصرار سوريا على التمديد للرئيس لحود ، ثم أُرغم على القبول بذلك، كانت هذه نقطة تحول في العلاقة بين الدولتين الإقليميتين اللتين حافظتا على استمرار الوضع في لبنان منذ تسوية الطائف ، والأرجح أن دمشق التي هالها حينئذ ما كان ينتظرها من جانب واشنطن وباريس، أرادت الإبقاء على لحود ليس فقط لولائه لها ، ولكن لأن الوضع لم يكن يتحمل انتخاب رئيس جديد لا يملك خبرة كافية لمساعدتها حتى ولو كان أكثر ولاءً لها من لحود ، ووضعت دمشق نفسها في هذا السياق بتحالفها مع آل الحريري وتيارهم العريض – في أوساط اللبنانيين السُنَّة ، مما أدى إلى تعطيل الجسر الذي ربط نفوذها القوي في لبنان بالمصالح السعودية فيها ، وجاء اغتيال الحريري بعد ذلك

مباشرة ، فنسف هذا الجسر وأعاد ترتيب التحالفات في داخل لبنان وفي المنطقة على النحو الذي خلق الأزمة التي هددت بإعادة إنتاج الحرب الأهلية ، قبل أن يحقق اتفاق الدوحة هدنة يصعب أن تتحول إلى حل سياسي بدون حوار سوري– سعودي ، وهذه هي الحلقة المفقودة إلى الآن في الجهود المبذولة لتثبيت اتفاق الدوحة حتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة ،على نحو يتيح الانتقال من الهدنة إلي حالة تسمح بالتقدم في اتجاه حل الأزمة (عبد المجيد ، 2010 : 6) ويتساءل أحدهم عما اذا كانت مهمته ترقيع الحل ريثما تأتي كلمة السر من الخارج لتسوية اقليمية للمواضيع الخلافية ، قال عمرو موسى : «هناك موضوعات لم يتم التفاهم حولها ، وأنا افهم ان هناك تأثيرات لبعض القوى الصديقة او غيرها لأن العالم متداخل الآن ، والاعتبارات الوطنية والمحلية والاقليمية والدولية كلها اصبحت مطروحة في كل المنازعات وكل الموضوعات ، انما هناك ديناميكية اقليمية وبالذات عربية اصبحت الآن تلعب دورها بالتواصل مع زعماء لبنان ولديها القدرة على التواصل مع كل القوى الاقليمية الموجودة وذات العلاقة وذات الاهتمام بالوضع في لبنان ، وهذا ما نعمله ونحرص على التواصل مع مختلف هذه القوى. وهذه الديناميكية مسخرة لمصلحة التوصل الى حل لهذه المشكلة ، وحول صعوبة الخروج من الازمة قبل التوصل الى تسوية اقليمية قال موسى: «اريد ان اطمئن ان لبنان لوحده لديه عناصر ايجابية تستطيع ان تحل المشكلة المطروحة والمسببة لهذا الانزعاج ، واريد ان اطمئن الساحة اللبنانية الى ان المبادرة التي نقوم بها مبادرة مستمرة ومبادرة لن نقطعها ومطلوب استمرارها (عباس ، 2006 : 6) .

ومما سبق نلحظ البعد الأقليمي الذي تتركه الأزمة اللبنانية ، فالتوجهات الإيرانية واضحة في هذا الشأن بدعمها اللامحدود لحزب الله ، ونجحت في إيجاد كيان لها في لبنان ، بحيث يستغل هذا الكيان في الاوقات التي تريدها إيران فيما لو شعرت بالحرج من الضغوطات العالمية التي تمارس عليها ، بخصوص الأزمة النووية ، عندها ستنتجح إيران بخلط وبعثرة الأوراق سواءً العربية أوالاقليمية ، وهي سائرة بنفس الإتجاه في أزمة الحوثيين أيضاً ، وكذلك الجانب السوري فهو يعاني من ضغوطات غربية ، وحتى عربية ، ولذلك نراه يحاول إقناع دول النظام الاقليمي العربي أنه مع أي توجه وحدوي عربي ، بالرغم من علاقاته الجيدة بإيران ، وبالمقاومة الاسلامية " حماس"، فهو يحتفظ بهذه الأوراق لإستخدامها في أي تفاعلات أو تغيرات مستقبلية ، كل ذلك والنظام الاقليمي العربي والمتمثل بجامعة الدول العربية يعيش حالة من التخبط واليأس والضعف لا تبشر بمستقبل جيد ، ولا شك بأن ذلك يشكل هاجساً من الخوف من قبل الشعوب العربية بالنظر إلى مستقبلها الذي بات مظلماً ومجهولاً .

ز – الخلاف القطري السعودي : وقع خلاف بين قطر والسعودية حول منطقة "دوحة سلوى" جنوب قطر، هو نزاع بدأ منذ 1965م وتوصل فيه الطرفان إلى تفاهم عينت بموجبه الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وقُسمت منطقة النزاع "دوحة سلوى" مناصفةً بينهما ، وأصبح "جبل نخش" تابع لقطر، في مقابل بقاء هجرتي

السكك وأنباك للسعودية، إضافةً إلى حصولها على اعتراف قطري بتبعية خور العديد لها ، وعاد الخلاف للظهور في عام 1992م ، بسبب عدم تثبيت الخط الحدودي الجديد على الأرض ، ووقعت بعض المناوشات الحدودية المؤسفة تأزمت خلالها العلاقات بين البلدين، وقامت مصر بجهود وساطة ناجحة أدَّت إلى مفاوضات بين الطرفين تمخضت عنها تسوية مقبولة ، وقامت شركة فرنسية متخصصة بترسيم الحدود بين البلدين في 1996م، ووقعت اتفاقية تسوية نهائية بين البلدين في 21 مارس 2001 (محروس ، 1995 : 266) ، ونلاحظ مما سبق بأن مصر كانت تلعب دور الدولة القائد في حل النزاعات العربية العربية ، من دون أن يكون للجامعة وما تحتويه من دول عربية القدرة على ذلك .

ح – الخلاف القطري البحريني : ويعود تاريخ الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين إلى عام 1971م بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي، واستمر النزاع الحدودي بينهما لأكثر من ثلاثين عامًا ؛ حيث انهي بصدور حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي في 16 مارس2001م " معروف أن أحكام المحكمة الدولية غير ملزمة للأعضاء ، إلا أنها تكتسب ثقلاً أدبيًا في الساحة الدولية) ، وكان الخلاف القطري البحريني قد شهد قبيل تسويته تطورًا خطيرًا حينما استولت مجموعة قطرية مسلحة على جزيرة مرجانية تسمى" فشت الديبل"، واعتقلت 29 عاملاً تابعين لشركة "بلاست نيدام" السويدية إلا أنَّ الوساطة السعودية حالت دون تفاقم الموقف ، اتفق الطرفان على رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بعد فشل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية في حلها خلال العقدين الماضيين، وبصدور حكم محكمة العدل الدولية ، فقد أسدل الستار على النزاع بين البلدين ، يُذكر أن حكم المحكمة الدولية أرفق بخرائط تفصيلية لرسم الحدود بين البلدين حتى لا يقع نزاع في المستقبل حول تفسير بنوده (القباع ، 1992 : 189) .

ويلاحظ بأن دول النظام الاقليمي العربي قد فقدت الثقة في بعضها البعض ، وها هي تثق بمحكمة العدل الدولية ، ومهما كان قرارها سواءً كان لصالح قطر أو البحرين ، وهذا يدل على عدم قدرة الجامعة وفشلها في فض النزاعات بين دولها ، حتى أن قراراتها غير ملزمة ، وحقيقة إن النزاع القطري البحريني لم يكن نتاجًا لفكرة الدول الحديثة والسيادة على الأرض، وإنما هو نزاع على الموارد الاقتصادية وتحديدًا النفط، ولم يعرف النزاع إلا عندما رفعت قطر دعوى رسمية إلى محكمة العدل الدولية، تطلب حسم النزاع الحدوي مع البحرين.

ونستطيع أن نخلص إلى نتيجة تؤكد بشكل عام أن العامل الاقتصادي كان له الدور الأكبر في المنازعات الحدودية بين دول الخليج إذ ترغب كل دولة في امتلاك المزيد من الأراضي التي تكتنز بالنفط والغاز الطبيعي والثروات الطبيعية الأخرى (باخشب ، 2001 : 204 – 205) ، ويلاحظ مما سبق وجود عدم ثقة بين دول جامعة الدول العربية ، وتصل درجة عدم الثقة حتى في قرارات الجامعة ، والتي يبدو أنها

أصبحت غير ملزمة لأحد ، مما يجعل بعض الدول تلجأ إلى المحاكم الدولية لتسوية النزاعات فيما بينها ، والملفت للإنتباه بأن ثقة هذه الدول بالمحاكم الغربية تكاد تكون مطلقة .

ط - نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر : تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من المشكلات المعقدة في المغرب العربي ، وترجع جذور المشكلة إلى عام 1965م، وتطورت عقب انسحاب القوات الأسبانية منها ، وقيام المغرب بضمها إلى أراضيه في عام 1976م ، ظهرت جبهة البوليساريو في 27 فبراير عام 1976م ، بهدف إعلان دولة مستقلة عن المغرب باسم شعب الصحراء الغربية ، ولقيت مساندة من الجزائر في هذا المسعى ، وعرضت القضية على مجلس الأمن منذ 1975م ، ولم ينفذ ما اتفق عليه من قرارات ، ساهمت المشكلة في توتر العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر ، حيث تتهم المغرب الجزائر بأنها وراء هذا النزاع المفتعل، وذلك من خلال إيواء عناصر جبهة البوليساريو وآلاف اللاجئين في الأراضي الجزائرية، وهو ما يعتبره المغرب مخالفاً لميثاق الاتحاد المغربي ، بينما ترى الجزائر أنها تدعم البوليساريو إيماناً منها بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتعد مشكلة الصحراء من أهم العوائق أمام تفعيل الاتحاد المغربي، وكانت سببًا في إفشال القمة المغربية في يونيو من عام 2002م ، حيث بقيت جامعة الدول العربية عاجزة عن حل هذا الخلاف بين دولتين من دول النظام الاقليمي العربي (أحمد ، 2002 : 126 – 129) ، وفيما يتعلق بفشل الجامعة في تسوية المنازعات العربية ، يرى الباحث أن جامعة الدول العربية تبقى عاجزة عن تسوية ما قد يثور بين أعضائها من منازعات وذلك لعدة أسباب ، فإلى جانب قصور الميثاق فيما يتعلق بالوساطة و التحكيم ، هناك أسباب أخرى قد تكون من أسباب فشل الجامعة العربية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1 - فشل مشروع إنشاء محكمة عدل عربية : فالميثاق لم ينشئ جهازا خاصا ليقوم بوظيفة التسوية السلمية للمنازعات في إطار الجامعة، فيما عدا ما تشير إليه المادة 19 بشأن إنشاء محكمة عدل عربية ، فرغم أن هذا المشروع كان موضوع قرارات كثيرة و اجتماعات عديدة، و رغم ما يتداول حاليا عن ضرورة الإسراع بإنشاء هذا الجهاز، فإننا نظن أن ذلك لن يحدث ، على اعتبار أن الأسباب التي منعت إنشاءه طوال الخمسين سنة الماضية(غالي ، 1982 : 187 – 189) ، هي نفس الأسباب التي تمنع إنشاءه حاليا ، فدول النظام الاقليمي العربي لم تصل إلى درجة من النمو السياسي و الاجتماعي ، و لم يتبلور بعد تضامنها و شعورها بالانتماء إلى أسرة دولية واحدة، و ذلك كله لم يؤهلها لأن تستريح لحكم القاضي الدولي لتسوية منازعاتها حتى و لو كان هذا القاضي عربيا ، و بمعنى آخر لا يرجع الأمر إلى عدم اطمئنان دول النظام الاقليمي العربي إلى قدرة الجهاز القضائي العربي المزمع إقامته على إصدار حكم موضوعي ، و لكن الأمر يرجع إلى عدم اطمئنان هذه الدول إلى الحكم القضائي كوسيلة لتسوية النزاع ، لاعتقادها أن هذا الحكم القضائي إذا صدر ضدها فسيكون ماسا بكرامتها ، في حين أن التسوية الدبلوماسية تخفي تنازلات أطراف النزاع في ثوب سياسي يجعلها لا تتأثر به ، و لا تشعر بما يمس كرامتها وتعمل

على التلاعب والتحايل إلى أن تتهرب وتعمل على تدويل القضية ليتم التباحث فيها مستقبلا بعد تفكيك هذه القرارات والتخفيف من حدتها، فلماذا يقبل العرب الخضوع إلى المحاكم الدولية والالتزام بقراراتها من دون حتى مناقشة القرار أو إستئنافه وكأنه قرار مقدس ، وفي المقابل يماطلون ويرفضون محكمة عربية خالصة همها الوحيد رفعة شأن دول النظام الاقليمي العربي .

2 – بطء التحرك الدبلوماسي العربي من أجل تسوية المنازعات الإقليمية : و يشكل هذا البطء في التحرك الدبلوماسي إحدى العوامل التي تساهم في إضعاف قدرة الجامعة على تسوية منازعاتها وعدم حصرها في نطاق إقليمي، إذ غالبا ما تكون هيئة الأمم المتحدة من يتخذ قرارات بشأن هذه النزاعات ، و للخروج من هذا المأزق يستحسن أن تعمل الجامعة على التدخل أو على الأقل الاجتماع مع البوادر الأولى للنزاع و عدم انتظار تطوره إلى إغلاق للحدود أو عمل مسلح و ما إلى ذلك(ذهبي ، 2006 : 22) ، كما نلاحظ بان استمرار الانتكاسة للجامعة العربية فتح المجال للتدخلات الاقليمية الاخرى، فهاهي تركيا وبرئاسة اردوغان باتت تلعب الدور الذي من المفترض أن تقوم به الدول العربية وخاصة الكبرى ، فهي أي تركيا تقف مواقف شجاعة ضد اسرائيل في حربها على غزة حيث تمنى المواطن العربي بان تكون تركيا احدى الدول العربية ، في حين تهاونت بعض الدول العربية الحقيقية في القيام بواجبها وخدشت شعور الملايين من العرب ، في حين أصرت هذه الدول العربية بالرغم من ذلك – على سياسة الحياد بين الدولة الفلسطينية وبين إسرائيل ، ولقي هدا الحياد قبولاً من قبل السياسة الغربية الأمريكية .

وفي النهاية فإن التحديات التى يواجهها النظام الاقليمي العربي بعد خمسة وستين عاماً من تأسيس جامعة الدول العربية التى ترهلت قدراتها وتآكلت اهدافها القومية ، فأصبحت هماً من هموم العرب ، إن هذة التحديات خطيرة ولا ينبغى إلا التصدى لها على كافة المستويات القومية ، وهى مسؤلية تاريخية امام الأجيال العربية ، لأنهاء تفرق الأنظمة العربية وإصلاح هذه المؤسسة إنقاذا للواقع العربي وتوجيهها وتسييرهها فى مسار قومي قبل أن تفقد مبررات وجودها ، كما إن جامعة الدول العربية فهي التي تعكس بصدق صورة الواقع العربى المتردي على كافة الصعد وما لم يتحسن هذا الواقع فإن الأوضاع ستظل على ماهى عليه ، ولن تجدى نفعاً كل الشروخات والتشوهات التى اصابتها فى الصميم أي تجميل فى مظهرها ومع انحسار المشروع القومي العربي عادت الحكومات العربية إلى إحياء الجامعة العربية منذ بداية السبعينات من القرن العشرين ، كغطاء لنظام الدولة القطرية ومن ورائه لنظام التجزئة والتبعية والتدخل الخارجي وفرض الأمر الواقع ، لكن الوهم كان قد كسر ولم تعد الجامعة قادرة على أن تبلور من حولها وترضي مشاعر الانتماء العربي الثقافي الواحد ، ولا أن تكون صمام أمان أو وسيلة لنزع فتيل النزاعات العربية العربية ، فهي استقبلت النخب الرسمية العربية الالفية الثالثة لا تملك تصوراً استراتيجياً واضحاً حيث ان هنالك جملة من العوائق تحف بالنظام الإقليمي العربي أهمها (الغربانى ، 2008 : 3) :

1 – إن النظام الإقليمي العربي أوقع نفسه في شراك نصبها له الآخرون بوعي ، ونصبها لنفسه من دون وعي ، ووقع بسبب ذلك اسيراً لتناقضات لا يظهر لها حل : وهي تناقض بين الدين والعلم وبين العروبة والإسلام وبين الوطنية والقومية وبين الأصالة والحداثة وبين الحاضر والماضي. حتى ان التناقض وصل إلى أن الأمة أصبحت مولعة بالبحث عما يفرقها أكثر مما يجمعها.

2 –أن النظام الاقليمي العربي فقد الأحساس بهويته وتملكته نزعات القبائل المتحاربة، ونتيجة لذلك فقد ضاع منه جامعه المشترك ومواقفه المشتركة وهدفه المشترك ، ويعيش في حالة احتضار.
3 – هناك أزمة شرعية أي أن الأنظمة تحكم بقوة الأمر الواقع وتشكل واقعاً مأساويا ًاستبدادياً . 4– يعيش النظام الإقليمي العربي بأكبر حشد من القوانين مثل " قوانين ضد حماية الأمن القومي ضد إسرائيل وضد العرب– قوانين ضد الإرهاب وغيرها " ، ايضا قوانين ضد الشعوب.

5 – السلام الذي يجري صنعه في الوطن العربي لا يبدو سلاماً حقيقياً قادراً على الأزدهار أنه سلام يقوم على امتلاك إسرائيل لسلاح نووي كتهديد للمنطقة العربية ، وأن هناك خريطة سياسية واقتصادية ترسم من جديد للمنطقة وهي أهم وأخطر من خريطة "سايكس– بيكو" القديمة ، وإن لم يتحقق ذلك فتصفية القضية الفلسطينية على أطراف الجوار أمر وارد وعلى حساب الحقوق المشروعة.

6 – هناك اختراق خارجي للنظام الاقليمي العربي لا أظن أن له سابقه في حجمه طوال التاريخ العربي، وهو اختراق من كل الاتجاهات متعدد في إشكاله وألوانه فهو اختراق لجوهر النظام

7– النظام الإقليمي العربي يعيش حالة تعويم في المعلومات يصعب قبولها في عصر قنوات الفضاء ولهذا فهو متلقٍ للمعلومات بمختلف أنواعها وليس مرسلا ، ويمكننا القول أن النظام الإقليمي العربي أصبح في وضع يستدعي عمل أهل الإصلاح كل ما في وسعهم لإصلاح ما تم تقويضه في جدار النظام الإقليمي العربي ، وترميم ما هو آيل للسقوط قبل أن تستشري به الآفة فيسقط ، وعندها تقع الطامة التي تلحق بالنظام الإقليمي العربي.

8 – إن تغيير النظام الإقليمي الذي ورثه العرب من حقبة ما بعد الاستقلال مباشرة والذي حاولت الجامعة العربية بخواء دورها وانعدام وزنها أن تجسده بصدق، ليس ممكنا من دون تغيير النظام الوطني في هذه البلاد واستعادة الجمهور العربي الواسع للسلطة التي انتزعت منه من قبل نخب كرست نفسها وصية على الشعوب وحامية لها في الوقت نفسه ، فمأساة العرب نابعة من النظم التي لم يختاروها بأنفسهم ، ولكنها فرضت عليهم ، وما لم تتغير قاعدة العمل والسلوك داخل البلدان العربية فلن تتغير أيضا قواعد العمل التي تحكم العلاقات العربية العربية.

وهناك من يرى بأن إنّ إعادة هيكلة جامعة الدول العربية قد تنعكس إيجابيا على العرب اليوم فيما إذا اتجهت نحو : استكمال سياسة الإصلاح الهيكلي ودمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية العربية في كل قطر عربي ، والعمل المؤسساتي من أجل نجاح الإصلاح وإعادة الهيكلة في واقع اقتصادي واجتماعي عربي متأخر ، وإعادة صياغة العمل العربي المشترك وفقا لمنظومات عربية وظيفية مرنة : أمنية واقتصادية وثقافية وسياسية ، والتوازن في العلاقات مع الأطراف الدولية المختلفة ، لأن النظام الاقليمي العربي بحاجة إلى صياغة سياسية جديدة معاصرة وواعية لواقع العرب كما لظروف العالم والتحولات الخطيرة التي غيّرته وستغيّره أكثر، لكنّ الخروج من العروبة أو عليها ليس حلا أو ضمانا للنجاة . إنّ كل دولة حاولت الخروج عليها خسرت وحدتها الداخلية، بداية، قبل أن تخسر قيمتها العربية والدولية . لقد اختلف الزمان، والعروبة تواجه اليوم تحديات هي الأخطر منذ انطلاق دعوتها كبشارة للوعي بالذات والانطلاق على طريق بناء الغد الموعود للشعوب العربية (تركماني ، 2005 : 5) ، وهناك من يرى وجوبية تعديل الميثاق والتشريعات والمؤسسات وآليات عمل جامعة الدول العربية ، وهناك مبادرات من جمعيات حقوقية ومن دول عربية بعينها مثل المبادرة اليمنية ، تهدف إلى إصلاح جامعة الدول العربية من الناحية البنيوية ، وهناك من أضاف بأنه لا بد من تغيير جوهري في الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية حول ثلاثة محاور أساسية (نافعة ، 2010 : 7) :

الأول : يتعلق بضرورة إيجاد آليات جديدة في مجال التسوية السلمية للنزاعات العربية. وهنا يتعين الاعتراف بأن الآليات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للجامعة العربية تبدو في هذا السياق ضعيفة جداً وثبت عجزها عن العمل بكفاءة وانضباط خصوصاً في فترات الأزمات الحادة. لذا يمكن القول إن الجامعة العربية باتت في أمس الحاجة إلى:

1- آلية دبلوماسية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية في صورة هيئة حكماء تتكون من رؤساء الدول للقمم العربية الثلاث السابقة والحالية واللاحقة.

2- آلية قضائية للفصل في النزاعات ذات الصبغة القانونية في صورة محكمة عدل عربية تتمتع باختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات ذات الصبغة القانونية.

3- مجلس أمن عربي يتولى فرض العقوبات على الدول الأعضاء التي تنتهك الالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب ميثاق الجامعة وتوضع تحت تصرفه قوات دائمة تتولى حفظ السلام .

المحورالثاني : يتعلق بإيجاد آليات جديدة للأمن الجماعي العربي ومواجهة مصادر التهديد الخارجي خصوصاً عند وقوع عدوان على إحدى الدول الأعضاء. وهنا يتعين الاعتراف أيضاً بأن اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة عام 1950 استنفدت أغراضها ولم تعد قابلة للتطبيق، خصوصاً بعد إقدام دول عربية على إبرام معاهدات سلام منفصل مع إسرائيل، فضلاً عن أنها، من ناحية أخرى ، لم تعد كافية

لمواجهة مصادر تهديد جديدة تطرحها العولمة وما نجم عنها من تطورات تعكس نفسها بشدة على بنية وعلاقات القوة في النظام الدولي.

المحور الثالث : يتعلق بإيجاد آليات جديدة تسمح بمشاركة حقيقية من جانب البرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار في الجامعة العربية ، ويتعين الاعتراف أخيراً بأن الآليات التي تم استحداثها خلال السنوات العشر الأخيرة وأدت إلى ظهور برلمان ومفوضيات عربية بدت شكلية بحتة وغلب عليها الطابع المظهري الناجم عن التقليد الأعمى لبعض السمات الظاهرة للتجربة الأوروبية من دون النفاذ إلى جوهرها ، فإن مواجهة هذه التحديات الكبرى وما تتطلبه من ضرورة إيجاد آليات جديدة ومبتكرة تفترض وجود نظام عربي لديه ما يكفي من الإرادة والوعي. ولأن تلك هي الفريضة التي لا تزال غائبة في النظام العربي .

الفصل الثالث

التحديات السياسية و النظام الإقليمي العربي

يبدو النظام الإقليمى العربى فى حالة متردية ، إذ بات عاجزاً عن التعاطى المجدى مع التحديات الكبرى التى تواجه الأمة العربية ، وجوهر المعضلة أن مساحة النظام الإقليمي العربي تزخر بالثروات الوفيرة ، مما يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية المستمرة ، كما ان النظم الإقليمية الجديدة ، فى عالم اليوم ، مختلفه عن تلك التي كانت في عقد الستينيات لكونها جاءت إستجابة للتطورات العالمية ، فإذا كان المضمون السياسى والعسكرى الإستراتيجى قد حكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية ، فإن العامل الإقتصادى والإجتماعى والثقافي على الخصوص ، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات السياسية ، لذا فإن النظام الاقليمي العربي مطالب بإجراء مراجعات دقيقة وشاملة لأهدافه وهيكليته وطبيعة علاقاته مع بيئة النظام الدولي الجديد ، والذي ظهر منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي. وازاء ذلك تبدو الحاجة ماسة الآن لإعادة صياغة النظام الإقليمى العربى ، بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة التى فرضتها التفاعلات والتغيرات الجديدة والمستمرة فى المنطقة والعالم ويستند إلى دول عربية يجب أن تطرح خلافاتها البينية جانبا ، لتستخدم عناصر القوة الكامنة لديها ومن ثم تفعيلها لما يخدم الأهداف القومية المشتركة للأمة العربية، كما تتشابه وتتفاوت التحديات الداخلية في معظم الأنظمة السياسية العربية ، ويبدو ذلك لأن معظمها تتسم بعدد من السمات المشتركة ومؤشر سلبي في مسيرتها ، والتي أصبحت معروفة ومشخصة بدقة لدى أعداء الأمة العربية أكثر من أبنائها . حيث يقصد هؤلأء إبقاء السمات السلبية والأزمات الداخلية فى النظام العربي ليبقى هذا النظام هزيلاً ، غير قادر على مواجهة التحديات ، وبالتالى غير قادر على مساعدة نفسه كنظام ، لأنه بعيد كل البعدعن شعبه ومجتمعه ، ولمعرفة واقع هذه التحديات ، فإننا سنتناولها فى مبحثين ، الأول يتعلق بتحد مزمن فحواه أزمة الشرعية السياسية والتي بغيابها أورثت تحد ثان يكمن في غياب الحكم الرشيد والنظم الديمقراطية ، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : أزمة الشرعية السياسية ودول النظام

المبحث الثاني : أزمة الحكم الرشيد ودول النظام

المبحث الأول :

أزمة الشرعية السياسية ودول النظام

إن المقصود بالشرعية السياسية ، هو إعتقاد المحكومين بأن مؤسسات النظام السياسي القائم في مجتمعهم أفضل ما يمكن تكوينه ، بمعنى أن هذه المؤسسات هي الأكثر ملاءمة وصلاحية للمجتمع ، كما إنها تعني " تطابق قيم النظم السياسية مع قيم المكونات الإجتماعية ، وإن الشرعية بهذا القصد تشكل إحدى أبرز إشكاليات ومعضلات الحكم في دول النظام الإقليمي العربي ، وهي التي تفسر إلى حد كبير الطابع التسلطي للأنظمة السياسية ، خصوصاً الشعور بالتهديد والخوف من التغيير والرغبة في الهيمنة واحتكار السلطة، وعدم إعطاء الفرصة للآخرين للتعبير وللمشاركة.

وبقدر ما ينطبق ذلك على السلطة، فإنه ينطبق على معارضتها أحياناً، لإفتقادها للشرعية ، أو لانتهاجها أساليب تؤدي إلى إقصاء الأخر ، وإن العلاقة غير السليمة بين الحاكم والمحكوم ، وتربص البعض بالآخر ، يشكلان جوهر عدم استقرار الأنظمة الحاكمة، ويجعلها بالتالي عرضة للتشدد إزاء الداخل ، وأما علاقتها مع الخارج فتمتاز بالخضوع له ، وتقديم التنازلات السياسية والاقتصادية والعسكرية له ، تلك التي من الممكن أن تنتقص من السيادة ، وذلك تعويضاً عن ضعف أو غياب الشرعية ، ولربما ترتجى منها الحماية في مقابلة شعوبها .

وتعد أزمة الشرعية من اهم وأخطر الأزمات التى تعانى منها الدولة العربية المعاصرة على طول منطقة النظام الإقليمي العربي ، والسبب يعود فى ذلك إلى أن الشرعية تعدت النظام السياسي إلى فكرة الدولة ذاتها ، مما جعل من اشكالية الشرعية اشكالية سياسية مركبة ، وذلك لما للدولة من اهمية جوهرية لتثبيت قيم الشرعية من جهة ، وتفعيلها فى الوعى الاجتماعى والقانون من جهة ثانية ، ومن ثم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء الاكبر للفرد والمجتمع من جهة ثالثة (بركات ،2004 : 155) .

ويلاحظ على بعض الأنظمة السياسية داخل منطقة النظام الإقليمي العربي بأنها تستند في شرعيتها على مكونات مثل : الوراثة في الحكم ، أو الانقلابات والتغييرات العاصفة المعتمدة على السيطرة على المؤسسة العسكرية ، وهذا ما أضعف حالها لدى شعوبها وأمتها ، لأنها استلمت دفة الحكم من دون سند شرعي ، وبناءً على ماتقدم ، فإن من أسباب هذه الأزمة الشرعية كانت غياب مصادر الشرعية بشقيها التقليدية والقانونية ، والتي أورثت هي الأخرى سيطرة فئة على السلطة سواءاً أكانت أسرة أو حزب أو جماعة أو مؤسسة .. الخ دون غيرها ، ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناول أزمة الشرعية السياسية من خلال مطلبين رئسيين هما :

المطلب الأول : غياب الشرعية التقليدية

المطلب الثانى : غياب الشرعية القانونية

المطلب الأول :

غياب الشرعية السياسية (التقليدية والقانونية)

بدايةً لا بد من تحديد مصادر الشرعية ، لنرى هل هذه المصادر متوافرة في الأنظمة السياسية التي تقع ضمن منطقة النظام الإقليمي العربي ، وهذه المصادر هي ما ذهب إليها ماكس فيبر ، حيث حددها بـــ : التقاليد ، القانون ، والكاريزما ، فالشرعية التقليدية تتأسس على الإعتقاد بإلزامية التقاليد والأعراف المستقرة في ضمير أو عقل المجتمع ، وفي ضرورة تمشي الحكام وفق هذه التقاليد والأعراف ، ويتحصل مناط الشرعية القانونية العقلانية في مراعاة أحكام الدستور والقانون ، في الوصول إلى السلطة وممارستها ، وتتولد الشرعية الكارزمية من إعتقاد المحكومين بوجود قيادة إستثنائية ، أو فئة كالأنبياء والقادة الملهمين ، وهذه مصدر مؤقت للشرعية السياسية وهذا المصدر لا تتناوله في الدوائر (الموسوعة السياسية ، 1994 : 484) .

وإن الأنظمة السياسية في أي مكان على هذا الكوكب ، إذا ما راعت مصادر الشرعية السياسية للحاكم ومن معه من النخب السياسية، فلا شك أنها سوف تشعر بالاستقرار ، وتكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة يسودها الإنسجام والرضى ، وأما إذا عمدت الأنظمة السياسية إلى إغتصاب السلطة ومصادرة الشرعية السياسية ، فإن العلاقة التي ستحكم بين الطرفين الحاكم والمحكوم ، ستكون وبلا شك علاقة عدائية ، وسينجم عن هذه العلاقة غير المستقرة مظاهر عديدة، مثل مظاهر العصيان المدني من قبل الجمهور ، وإعتقالات وملاحقات من قبل القائمين على السلطة السياسية ، كما إن شرعية السلطة قد تضعف او تنتهي لاسباب كثيرة ، فغياب الشرعية جعل هذه الانظمة تستخدم الاساليب القهرية للتعامل مع شعوبها ، لأنها لا تمتلك المستندات الشرعية .

والناظر الى الحال في دول النظام الإقليمي العربي يلاحظ وبشكل جلي وواضح غياب مصادر الشرعية لدى الكثير من الأنظمة السياسية العربية ، وفي هذا المطلب سنتناول هذه المظاهر والمتمثلة في عدم مراعاة أحكام الدستور والقانون وهذه هي الشرعية القانونية ، وذلك بالقيام بعملية توريث للسلطة ، أو تعطيل الدستور في حالة الإنقلابات العسكرية ، وبروز ظاهرة القفز فوق إلزامية التقاليد والأعراف المستقرة وهذه ما تسمى الشرعية التقليدية وذلك بإستخدام العنف لإكراه الأخرين للإذعان للواقع الجديد ، وذلك على النحو التالي :

اولا : غياب الشرعية القانونية

ثانيا : غياب الشرعية التقليدية

أولا : غياب الشرعية القانونية : ومظاهر هذا الغياب لهذه الشرعية يتمثل بإغتصاب السلطة بالتوريث ، حيث إن معظم شعوب دول النظام الاقليمي العربي تشعر بالفشل الذريع من جراء القفز فوق الدستور لتسلم دفة القيادة السياسية في دول النظام ، وما ذلك إلا نتيجة حتمية لممارسات أنظمة شمولية مستبدة وصلت إلى الحكم بقوة السلاح أو المال أو بالتوريث ، وتسلطت على الشعوب باللاشرعية ، وحافظت على طغيانها ووجودها بالعنف والقمع والاستبداد وإستخدام القوة ، إن الشعوب في ظل مثل هذه الأنظمة لن تكون قادرة على مواجهة مشاكلها التنموية فضلا عن الهيمنة الاستعمارية ، فالنظم الاستبدادية تقتل في شعوبها إرادة التفكير والتطوير والإبداع وتخلق مجتمعا متأزما لا يقوى على التغيير ولا حتى التفكير ، إن ما نذهب إليه في إغتصاب السلطة بالتوريث هو تعطيل العمل بالدستور ، إذا تعارضت مواده ولم تتطابق مع شخص القادم الجديد ، أو تقوم بتعديل مواده ليتم التطابق ، وهذا يعني تجاوز أهم مصدر من مصادر الشرعية السياسية لتولية الحكم ، حيث أن توريث السلطة يتعارض مع الدستور الذي ينص على الإنتخاب في حالة إنتهاء رئاسة الحاكم السابق أو حالة الوفاة أو الاستقالة ، الاستبداد إلى أحد أشكال الحكم ، والذى تتركز فيه القوة فى أيدى شخص واحد، أو حزب واحد، أو جماعة واحدة، وتتميز النظم الاستبدادية بأنها على درجة عالية من تمركز السلطة(سيمور ، 1992 : 83 – 84) ، والاستبداد فى هذا السياق يشير إلى ممارسة القوة والسلطة على الآخر بشكل مطلق، وبشكل يتم من خلاله نفى الآخر كبنية سيكولوجية واجتماعية، والعمل على قهره من خلال شتى صور القهر، وذلك بداية من قهر الطبيعة للإنسان، وقهر الإنسان أمام القوة والسلطة التى يفرضهما السيد عليه، أو المتسلط، أو الحاكم المستبد، أو رجل البوليس ، أو المالك الذى يتحكم بقوته، أو الموظف الذى يبدو وكأنه يملك العطاء والمنع، أو المستعمر الذى يفرض احتلاله.

وبالطبع هذه السلسلة تترابط حلقاتها لما تقوم بينها من مصالح، كى تقيد الآخر وتفقده السيطرة على مصيره، فارضة عليه قانونها، وبذلك يصبح الآخر الذى لا حق له، ولا مكانة، ولا قيمة، إلا ما شاء الطرف المتسلط أن يتكرم به عليه (حجازي ، 1986 : 36) .

إن ظاهرة توريث السلطة أصبحت اليوم ظاهرة سياسية لدى دول النظام الإقليمي العربي ، إذ أصبح التوريث حاصلا في معظم الأنظمة السياسية العربية بعضها تم فيها ذلك بصورة رسمية ، والبعض الآخر صار التوريث واقعا فيه لكنه لم يستكمل شكله القانوني ، وان معظم رؤساء دول النظام الإقليمي العربي يعملون على اخضاع دولهم للنظام الجمهوري في الظاهر وإلى النظام الملكي من حيث توريث الحكم في الواقع ، فبات عندها النظام الملكي والجمهوري سيان ، لا فارق بينهما إلا باللفظ فقط ، وأما عند تفحص المضمون فيختفي الفارق بينهما ، وإن ذلك ما هو إلا نتاج طبيعي لغياب المؤسسات السياسية الدستورية وفي مقدمتها تعطيل الدستور الذي ينظم الحياة السياسية داخل الدولة ، مما ترتب عليه غياب ثقة المحكومين بالحكام وغياب ثقة الحكام في الشعوب التي يحكمونها ، ففي الوحدات السياسية لدول النظام الإقليمي العربي

ما زالت رابطة الانجاز والكفاءة والفعالية والمؤسسة والتقاليد المهنية ضعيفة ، وأما الغرب على الجهة الأخرى فهو يعيش حياة سياسية تعتبر نتاجاً للتنوير والعقلانية ونتاجاً للمؤسسات الراسخة والثقة بين الناس ، وبدأت رابطة الدم بفقدان قيمتها في السياسة، وحتى في التجارة.

ولم تعد مسألة التوريث في الشأن العام ممكنة، ولم تعد العائلة والأسرة والطائفة والقبيلة هي السبيل لاستمرار المؤسسات ونجاحها ، ولو وقع توريث ، فلا بد عندها من انتخابات مفتوحة يحكمها الدستور والقانون الذي إعتمدته الدول ، وتنافس علني شريف ، وهناك من يعتبر بأن السلطة المطلقة حين نجحت في إضعاف مجتمعاتنا وتفكيكها ، فإنها لم تجد عائقا يحول دون إدامة ذلك الاحتكار للسلطة من خلال التوريث ، الذي يمكنها من أن تحقق هدفين في آن واحد ، الأول يضمن لأهل الحكم الاستمتاع بمباهج السلطة والتقلب في نعيمها وجاهها ، وأما الثاني فيضمن التغطية على المكاسب والثروات الهائلة التي جنيت أثناء البقاء في السلطة ، بالإضافة إلى ذلك يضمن التغطية على الممارسات والتجاوزات التي ارتكبت في تلك الفترة .

إن القوى الخارجية ترغب في ترسيخ ظاهرة التوريث في دول النظام الاقليمي العربي (زايد ، 1996 : 131 – 132) ، وهذا من شأنه تشويه العلاقة بين الشعوب وحكامها ، وهذه هي الأجواء التي تسمح للقوى الخارجية التدخل في شأن النظام الإقليمي العربي من خلال دول النظام وخصوصاً بأن القوى الخارجية تدرك جيداً أن الرأي العام العربي يملك الكثير من مشاعر الرفض والبغض للسياسة الأميركية على سبيل المثال ، والانتخابات الديمقراطية قد تأتي بمن يعبر عن تلك المشاعر ، ومن ثم يهدد المصالح الأميركية ، لذا تذهب القوى الخارجية إلى دعم السلطة التي لا تستند إلى شرعية ، لتبقي سيفها مشرعاً على رقاب شعوبها ، ليبقى الدور الخارجي نافذاً داخل أي دولة من دول النظام الإقليمي العربي ، وتبدو صورة المستقبل معتمة في دول النظام الإقليمي العربي .

وأسباب ذلك أن السلطة لا تمتلك الشرعية التي اليهاا تستند في ممارسة الحكم ، وهذه الشرعية إذا إمتلكتها السلطة ، فإن النتائج المرجوة والمتمثلة بالحكم الرشيد الذي يرضي الشعوب سيحل عندها في ربوع النظام الإقليمي العربي ، إلا أن علاقة الشعب بالحاكم ودائرة القرار ازدادت ضيقا ، وتداول السلطة لم يقع على الرغم من إقرار الدستور بالديمقراطية ، ولقد جاءت النظم الجمهورية في دول النظام الاقليمي العربي بحاكم مدى الحياة وأسرة حاكمة جديدة ، هكذا ولدت من رحم الملكيات القديمة ملكيات جديدة بغطاء جمهوري الشعوب ، ولكنها لا تقوم على رابطة الدم، بل تقوم على رابطة الفئوية ، وليقع التوريث ، وقامت الجمهوريات بعملية إضعاف الأحزاب والتيارات الأخرى، والعمل لابقائها مشتتة هامشية ضعيفة ، ولابد من إضعاف الرأي الآخر ، مهما كان متواضعا ، ولابد من تغيير القوانين والدساتير لتتمكن السلطة من الاستئثار بالحكم في دول النظام الاقليمي العربي ، كما أن النخبة السياسية العربية تعتبر السلطة والحكم بمثابة الملكية الخاصة ، والتي لايجوز لأحد منازعتهم عليها ، ولذلك ليس من حق أحد الحديث عمن

سيخلف من ، ولا كيف تدار شؤون الدولة ، ولا كيف يتم التصرف في ثروات وامكانيات دول النظام الاقليمي العربي ، كما إن الأنظمة في دول النظام تنظر إلى الجدل والنقاش حول موضوع الخلافة ، من منظور الخطر والتهديد لها ، باعتبار أن هذا التفكير هو بمثابة محاولة إنقلاب، أو دعوة لتغيير الحكم والإستيلاء على السلطة ، لتعيش الشعوب العربية في حيرة من أمرها لاتعرف ماذا يحمل لها الغد ولا لأجيالها في المستقبل(زايد ، 2005 : 96) .

ويلاحظ أن الدولة فى النظام الاقليمي العربي ، قد تشكلت وفق نمط قام على خصوصية لا سبيل لإنكارها ، وذلك فى ضوء نمط الحداثة الذى شهدته معظم دول النظام فى تاريخها الحديث ، وتنحصر هذه الخصوصية فى تأسيس الدولة والعلاقات السياسية والخطاب السياسى على أصول موروثة ، من النظم الإمبراطورية السابقة .

ويستنتج الباحث مما سبق أن واقع الحال الذي تمارس فيه السلطة في دول النظام الاقليمي العربي من مظاهرها وضع الدستور جانباً فيما يخص إعتلاء كرسي الحكم ، وما على الشعوب العربية إلا الولاء والطاعة لما يصدره الحكم القافز فوق الدستور ، ويذهب إلى أبعد من ذلك فيمنع من مشاركتهم السياسية وأخذ الدور لممارسة الحكم ، على إعتبار أن إدارة الحكم تحتاج إلى تجربة سياسية ، وهذه التجربة لا يمتلكها إلا الحكام الذين جاءوا من صلب الحاكم السابق وجلسوا على كرسي الحاكمية ، على إعتبارهم إكتسبوها من خلال فترات حكمهم السابقة ، من خلال العيش مع آبائهم الذين هم على سدة الحكم أصلاً ، وهذا يعتبر من أهم الاسباب التي دفعت الحكام إلى تهيئة الأجواء لأبنائهم لتولي القيادة السياسية في الدولة التي يعتلون كرسي الحكم فيها ، وإن إنعكاسات غياب الشرعية القانونية تتمثل بما يلي :

1 – عدم إفساح المجال لأبناء غير النخبة الحاكمة في أخذ الفرصة لتولي زمام السلطة أو المشاركة في قيادة دفتها .

2 – إتساع دائرة الإستبداد بحيث تشمل كافة جوانب الحياة في الدولة ، إنطلاقاً من إحكام القبضة على السلطة السياسية .

3 – إنقسام الشعب إلى قسمين : الأول فئة النخبة السياسية التي عليها أن تأمر ، وفئة الرعية التي عليها الطاعة.

4 – إن العلاقة بين الفريقين تكون علاقة قائمة على عدم رضى المحكومين وتكون العلاقة عندها قائمة على الحذر والتحسب من الشعب من قبل النخب الحاكمة .

5 – تخيم على الدول أجواء تشوبها سحب عدم الثقة ، وهذا لا يوفر الطمأنينة للشعوب أو الحكام على السواء .

وفي هذا السياق فأن التحديات والأزمات التي تمر بها الشعوب العربية وآخرها الحرب الإسرائيلية الأخيرة ضد غزة ، قد برهنت أن عدم شرعية الحكم في دول النظام الاقليمي العربي هو السبب في قصور أدائها ، وأن الفجوة بينها وبين شعوبها وصلت إلى الحد الذي أصبحت فيه أمنيات الشعوب زوال حكم أكثرية دول النظام الاقليمي العربي .

ثانياً – غياب الشرعية التقليدية : والمتمثلة بالإعتقاد بإلزامية التقاليد والأعراف المستقرة في ضمير أو عقل المجتمع لممارسة السلطة والحكم في الدولة ، إلا أن الواقع خلاف ذلك فقد عملت السلطة على إشهار سلاح الإكراه للإذعان ، ومما لا شك فيه أن ظاهرة العنف منتشرة في كل الأنظمة السياسية العالمية بعامة والأنظمة السياسية داخل النظام الإقليمي العربي ، وغالباً ما يستخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية في المجتمعات البشرية ، فظاهرة العنف السياسي صاحبت المجتمعات الإنسانية في الحقب الزمنية المختلفة وفق تطورها ، واختلفت هذه الظاهرة في شدتها باختلاف هذه المجتمعات وأنظمتها السياسية التي نشأت فيها، لكن الاختلاف الجوهري بين ما كانت عليه قديما ، وما أصبحت عليه في الوقت الراهن يكمن في طبيعة العوامل المساعدة على ظهورها ، وكذلك وسائلها وأشكالها إضافة إلى كيفية تعامل الأنظمة السياسية معها ، بهدف احتوائها أو استئصالها .

وبمقدور الأنظمة العربية إذا رغبت أن تنهي كل مظاهر العنف أن تأخذ بأصول الشرعية السياسية وعدم تخطيها ، ولكن القائمين على الأنظمة السياسية في دول الإقليم العربي قد تسلحوا بالأجنبي وأداروا ظهورهم إلى شعوبهم ، غير مكترثين بمشاعر هذه الأمة ، ولقد تماهى مصير الدول في العقل السياسي العربي مع مصير شخص الحاكم. وهذا معناه أن زوال الدول هو بزوال شخصية الحاكم. ومع استحكام العصبية بالدولة العربية أصبح لزاماً أن يقال وفق المنظور الخلدوني للدول: " أن الهرم إذا نزل بالدول لا يرتفع " ، لا بل إن وظيفة الحاكم في الآداب السلطانية بلغت حدًّا من الشطط، جعل من ممكناتها بل ومن علامات عزتها الاستئثار بالماء والهواء فضلاً عن الرأي ، ونظيره ما ذكره الجاحظ: " وأولى الأمور بأخلاق الملك، إن أمكنه التفرد بالماء والهواء ، ألا يشرك فيهما أحداً ، فإن البهاء والعز والأبهة في التفرد (العلام ، 2006 : 123) ، وهذا غاية التعبير عن الموقف السلبي من الشراكة السياسية التي ظلت هي النقيض الطبيعي للنسق السياسي العربي ، إن ظاهرة العنف والإكراه يمكن ملاحظتها من خلال عدة أشكال في دول النظام الاقليمي العربي عند تداول السلطة وهذه الأشكال هي :

1 – الإكراه عند التوريث للسلطة : فنجد القائمين السابقين عليها يعملون بإتجاه تهيئة أبنائهم لتولي السلطة بعدهم ، وفي حالة عدم مطابقتهم لشروط الدستور يتم تعديل الدستور ليلائم الحاكم القادم الجديد ، وهذا يخالف القواعد الدستورية وديمقراطية الحكم ، وعندها ما على الشعوب إلا قبول الأمر الواقع ، وإلا ربما تنزل الدبابات إلى الشوارع بأمر من صاحب السلطة الجديد ، وهذا هو الإكراه بعينه ومخالف للأعراف

والتقاليد في إنتقال السلطة (بلقزيز ، 2001 : 19) ، ففي بعض الدول نجد أن المعترضين قد فقدوا مناصبهم ، ومن ثم أعلنت وسائل الاعلام قيامهم بالانتحار ، والبعض فر هارباً إلى خارج البلاد خوفاً على نفسه ، وذلك لأن الأعتراض الذي أبداه قد يؤدي به إلى السجن أو ما يمكن تسميته بالتصفية ، وأصبح فيما بعد معارضاً للنظام بعد أن كان ولسنين طويلة أحد أعمدة النظام نفسه ، كما أن الشعوب في هذه الحالات ستذعن هي الأخرى للأمر الجديد ، لكونها إذا أبدت أي معارضة فستلاقي الكثير من الذي لا ترغب به ، وبالتالي سيكون الرضى ظاهرياً ، وأما في الباطن تكون الحالة مخالفة وتتمثل بالرفض وعدم القبول ، وعندها تكون الشرعية مغتصبة بثوب الرضى الظاهري ، و الشعوب مكرهة على قبول السلطة الجديدة

2 – الإكراه عند حدوث الانقلابات العسكرية : لقد شهدت دول النظام الاقليمي العربي الكثير من الإنقلابات ووراء كل إنقلاب تستخدم العصا الغليظة من قبل الإنقلابيين لإكراه الشعوب على قبول الأمر الواقع الجديد، وهذا مخالف للأعراف والتقاليد في إنتقال السلطة ونذكر منها : أول انقلابين عسكريين قد حدثا في العراق ، أولهما انقلاب بكر صدقي سنة 1936 ، أما الانقلاب الثاني فقد جرى في الأول من نيسان 1941 ، وكان إجراءً وقائياً من العقداء الأربعة في الجيش العراقي: كامل شبيب ، وصلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد ، وكان هدفهم التخلص من الهيمنة البريطانية على البلاد من خلال التعاون مع دولتي المحور ألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية. ولم يصدر عن حكومة الانقلاب التي ترأسها رشيد عالي الكيلاني برنامج إصلاحي ، أما ثالث الانقلابات العسكرية العربية فكان انقلاب حسني الزعيم في سورية في 30 أذار عام 1949 ، وهو أول الانقلابات العسكرية السورية حيث كان الزعيم قائداً للجيش السوري، وقد اتهم بشراء أسلحة ومواد فاسدة ، فقام بالانقلاب على رئيس الجمهورية شكري القوتلي وحكومة خالد العظم التي كشفت هذا الفساد قبل أن يقدم الى المحاكمة أما الانقلاب العسكري الذي جرى في مصر في 23 ـــتموز عام 1952 ، فقد تحول الى ثورة في الاصلاح والتحديث. وجعلت شعارها: النظام والاتحاد والعمل ، وبدأت بالاصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية في مصر التي كانت نسبة الفلاحين الى مجموع السكان قد بلغت 65,4%. ولجأت إلى منع الاحتكار وتأميم الشركات الأجنبية ، فقضت على الاقطاع والبرجوازية المصرية التي هربت أموالها الى الخارج وعرقلت نمو الاقتصاد الوطني (الدستور الأردنية ، 2 شباط ، 2010) ، إن الإنقلابات تعتبر شكلاً من أشكال الاستيلاء على السلطة في دول الاقليم العربي ، ومظهراً من مظاهر القفز فوق العادات والتقاليد والأعراف في إنتقال السلطة ، فضلاً عن أنها تعد قفزة فوق الدستور ، وهذه الإنقلابات يمكن إجمالها على النحو التالي :

قائمة الانقلابات العسكرية

م	الحاكم (قائد الإنقلاب)	الدولة	سنة الإنقلاب	الحاكم الذي وقع عليه الإنقلاب
1	فؤاد شهاب(المرة الأولى)	لبنان	1952	بشارة الخوري
2	محمد نجيب	مصر	1952	الملك فاروق
3	مأمون الكزبري	سوريا	1954/2/25	أديب الشيشكلي
4	شكري القوتلي	سوريا	1955	هاشم الأتاسي
5	جمال عبد الناصر	مصر	1956	محمد نجيب
6	عبد الكريم قاسم	العراق	1958	فيصل الثاني
7	فؤاد شهاب(المرة الثانية)	لبنان	1958	كميل شمعون
8	إبراهيم عبود	السودان	1958	إسماعيل الأزهري
9	عبد الله السلال	اليمن	1962	محمد البدر
10	عبد السلام عارف	العراق	1963	عبد الكريم قاسم
11	محمد أمين الحافظ	سوريا	1963/7	لؤي الأتاسي
12	لؤي الأتاسي	سوريا	1963/3	ناظم الأتاسي
13	احمد بن بيلا	الجزائر	1963	فرحات عباس
14	هواري بو مدين	الجزائر	1965	أحمد بن بيلا
15	نورالدين مصطفى الأتاسي	سوريا	1966	محمد أمين حافظ
16	عبدالرحمن عارف	العراق	1966	عبدالسلام عارف
17	عبد الكريم الإرياني	اليمن	1967	عبد الله السلال
18	جعفر النميري	السودان	1969	الصادق المهدي
19	معمر القذافي	ليبيا	1969	محمد إدريس السنوسي
20	محمد سياد بري	الصومال	1969	شيخ مختار محمد حسين
21	سيد أحمد الحسن الخطيب	سوريا	1970	نور الدين مصطفى الأتاسي
22	حافظ الأسد	سوريا	1971	سيد أحمد الحسن الخطيب

23	إبراهيم الحمدي	اليمن	1974	عبد الكريم الإرياني
24	إلياس سركيس	لبنان	1976	سليمان فرنجيه
25	أحمد الغشمي	اليمن	1977	إبراهيم الحمدي
26	علي ناصر محمد	اليمن الجنوبي	1978	سالم ربيع علي
27	أحمد عبد الله	جزر القمر	1978	علي صويلح
28	مصطفى ولد السالك	موريتانيا	1978	المختار ولد داده
29	محمد ولد لولي	موريتانيا	1979	مصطفى ولد السالك
30	محمد جوهر	جزر القمر	1979	أحمد عبد الله
31	محمد خونه ولد هيداله	موريتانيا	1980	محمد ولد لولي
32	معاوية ولد سيدي أحمد طايع	موريتانيا	1984	محمد خونه ولد هيداله
33	عبد الرحمن سوار الذهب	السودان	1985	جعفر النميري
34	عمر البشير	السودان	1986	الصادق المهدي
35	بوب دينارد (مرتزق فرنسي)	جزر القمر	1995	محمد جوهر

(البغدادي ، 2003 : 6)

ويتضح في ختام الاستعراض لكيفية انتقال السلطة من حاكم إلى آخر في دول النظام الإقليمي العربي ، غلبة طابع الانقلابات العسكرية والسياسية ، والافتقاد إلى آليات ديمقراطية تضبط تداول السلطة بشكل سلمي، وتوسع دائرة المشاركة السياسية. وهذا الانحسار السلطوي في يد فئة محددة يطرح تساؤلا مهما حول قضية الشرعية السياسية ومصدرها للعديد من الأنظمة العربية (البغدادي ، 2003 : 6) ، وهذه الإنقلابات تقدم على تعطيل الدستور كخطوة أولى لإغتصاب الشرعية ، ومن ثم تكره المجتمع على قبول

حكمهم مع وعود مستقبلية إلى العودة إلى الشرعية ، وذلك بتلويحها راية القيام بإجراء إنتخابات ديمقراطية، وهذا التلويح يكون بداية حتى تتمكن النخبة الإنقلابية من الإستحواذ على كل مقاليد السلطة ، وكثيراً ما يرافق هذه الإنقلابات القتل والعنف وإسالة الدماء ، وهذا له مردوداته والتي منها قبول الشعوب بالحكم الجديد خوفاً وتحاشياً لإزهاق أرواحهم ، وبهذا تكون تلك الشعوب مكرهة على قبول السلطة الجديدة.

3 – الإكراه عند التدخل الأجنبي : إن الاستتباع لنظام أجنبي معاد بات يشكل اليوم ظاهرة جديدة خطيرة تتسم بها بعض من هذه المعارضة ، ويلاحظ ذلك في دول النظام الاقليمي العربي والتي شهد بعضها تدخلاً أجنبياً ، وهذا التدخل من شأنه إقصاء السلطة الحاكمة والإستعاضة عنها بسلطة جديدة تأتي مع الإحتلال وعلى ظهور الدبابات ، وبالتالي تسعى دولة الإحتلال إلى تولي سلطة تتماشى مع أهدافها ومصالحها في هذا القطر أو ذاك ، من أقطار دول النظام الاقليمي العربي ، وتدعم تلك السلطة بكل أشكال القوة ، وتمهد لها الطريق للإمساك بزمام الأمور في الدولة ، وبالتالي تعمل على إرضاخ الشعوب بالقوة لهذه السلطة ، وإن الإذعان للسلطة الجديدة على هذه الشاكلة تؤجج ظاهرة العنف في الدولة ، فمظاهرها مزيداً من القتل وسفك الدماء ، وبالتالي إن قبلت الشعوب بالواقع الجديد الذي هو من صنع الإحتلال ، فيكون القبول بالإكراه لا عن رضى وهذا هو مظهر من مظاهر إستلاب الشرعية أو إغتصابها ، وفي هذا السياق نستذكر الواقع السياسي في العراق بعد الإحتلال الأمريكي ، لقد جاءت المعارضة العراقية على ظهور الدبابات الامريكية، وتسلمت مقاليد الحكم وأكره الشعب العراقي وأجبر على القبول بهذه النخب الجديدة ، والتي كرست الفرقة والطائفية بين العراقيين ، وعم الفساد كل مؤسسات الدولة ، حيث أصرت هذه النخب على اتباع منهج المخاصصة الطائفية ، ولما تسببت بهذا الاحتقان الطائفي المحموم ، ونجم عن ذلك الكثير من الأعمال الدموية بين السنة والشيعة لا بل بين جميع مكونات الشعب العراقي ، والذي بدوره دفع ويدفع الثمن جراء الاحتلال وأدواته الجديدة في العراق ، وكانت السياسة الامريكية في العراق تتدخل في شتى الأمور السياسية والأمنية وغيرها بما لم يكن خافيا على أحد في السلطة أو خارجها والأمثلة على ذلك كثيرة ، فقد أكدوا انهم محتلون لا محررون وإن الإحتلال الأمريكي ما هو إلا ضرب من ضروب الإستعمار (بلقزيز ، 2001 : 43) .

لدلك فإن الإستعمار والذي يعتبر بوصفه أيضاً أكبر ظاهرة عنف في التاريخ الحديث ، حيث أنتج الاستعمار واقعاً جديداً بفعل سياسة إعادة تشكيل المجال المستعمر ثقافيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا ، وأصبح واضحاً أن الكيان العربي كثيراً منه أو قليلاً منه لا يزال مستجيباً لهذا الواقع ، الذي حال دونه وتحقيق سيادته الكاملة(هاني ، 2005 : 78) ، ولقد اجتاح النمط الإستعماري قطاعات الدولة العربية الحديثة في معظم دول الإقليم العربي إن لم تكن كل دوله ، وإن السلطة الجديدة التي تأتي بدعم من قوى خارجية لا بد لها من إخضاع وإكراه الشعوب لها ، وهذه السلطة بالتالي تسير وفق نهج القوى الخارجية

التي ساندتها في تسلم زمام الأمور وذلك من باب الوفاء لما قدمته ، لكن هذه السلطة تبقى في أعين شعوبها على أنها سلطة تأتمر بإمرة الخارج ، كما إن هناك ثمة سمات مشتركة تشترك بها أغلب دول الإقليم وتبعث على تأجيج العنف وهي(شرابي ، 2000 : 30 – 35) :

1 – أنها نظم انتقالية لم تستقر بعد ، أي أنه لا يوجد اتفاق عام داخل المجتمعات العربية حول شكل النظم السياسية ومضمونها. ومن ثم نظم تمر بعملية تغير وتبدل على مستوى أبنيتها التنظيمية والمؤسسية وعلى مستوى أسسها الاقتصادية والاجتماعية.

2 – فهي نظم تابعة ، أي تتحكم في إطار التبعية لقوى خارجية أو ضمن فلك مصالحها.

3– هي عبارة عنً نظم تسلطية تقوم على احتكار السلطة فلا تسمح بتعددية سياسية حقيقية أو أطر ديمقراطية.

4 – تكاد أن تكون نظماً محدودة الفاعلية ، إذ أنها تعثرت بدرجات مختلفة على إنجاز مهام ما بعد الاستقلال .

إن هذا كله على المستوى القطري ، وأما على صعيد النظام الإقليمي العربي بشكل عام فإن الباحث يرى أن الدول الإستعمارية لم تتوانى في إثارة الفتن والقلاقل والعبث بورقة الإستقرار والأمن الداخلي للدولة القطرية ، فورقة الأقليات الدينية والعرقية وغيرها ، أصبحت صالحة للعبث في كل زمان ومكان في ربوع النظام الإقليمي العربي ، حيث جعلت من ورقة الحرية والحق في تقرير المصير وحقوق الإنسان مفاهيم تلوح بها للأقليات ، حتى أصبحت مستساغة لدى أكثريتها ، وهذا يؤدي إلى تشجيعها على المناداة بوجوب إستقلالية هذه الأقليات ، ويمهد الطريق لمد يدها للمستعمر مرة أخرى ، فأذكى المستعمر ظاهرة العنف على الصعيدين الداخلي والخارجي بين أقطار دول النظام الإقليمي العربي ، أضف إلى ذلك أنه لم يقف عند هذا الحد بل لعب بورقة الجوار للنظام الإقليمي العربي ، وأجج ظاهرة العنف بين دول جوار الإقليم ، مستنداً في ذلك على ورقة القومية أحياناً ، فهذا عربي وذاك فارسي ، وأخر تركي وأثيوبي ، وأحياناً أخرى إستند على المذهبية فهذا مسيحي وأخر مسلم ، وهذا سني وذاك شيعي وهكذا ، ولقد نجح الإستعمار الى حد بعيد في إثارة هذه الفتن ، وخلق حالة من عدم الإستقرار الداخلي والخوف من القادم المجهول . كما إن دول النظام الإقليمي العربي عجزت عن كف يد الإستعمار عن اللعب في شأنه الداخلي ، فهو نظام مفتوح للتدخلات الإقليمية الدولية ، ودول الإقليم قد يلعب بعضها دوراً مشجعاً للقوى الخارجية للقيام بدور التدخل في بعضها الآخر تحت لواء الدول الصديقة أو خشية من تهديد القوى الخارجية لهذه الدولة أو تلك من توجيه تهمة الإرهاب إليها أو أي تهمة أخرى فالتهم الغربية كثيرة ، وهذه الدول المساندة

للدور الإستعماري تعمل على إخضاع شعوبها لسياساتها وهي بذلك تصم الأذان لكل الأصوات التي تندد بدور الدولة .

وأخيراً فإن الشرعية السياسية بشقيها التقليدي والقانوني " العقلاني " تكاد تكون إلى حد كبير جداً غائبة في دول النظام الإقليمي العربي ، فالأعراف والتقاليد غائبة وتخطي مواد الدستور أمر واقع فلا قيمة لمواده إذا ما تعلق الأمر بالسلطة السياسية ، وهذا ينعكس سلبياً على الشعوب ويمكن بيان ذلك فيما يلي :

أ – إلحاق الكبت بالشعوب والضيم الذي قد لا تتسع له الصدور .

بـــ – تطلع الشعوب إلى كل جهة يمكن أن تقوم بعمل المنقذ من تصرفات النخبة السياسية والمثل واضح في الحالة العراقية على سبيل المثال .

جـــ – إستخدام العصا الغليظة من قبل السلطة ولذلك عدة مظاهر منها : " السجن ، الملاحقة والتصفية .. إلخ " .

ويرى الباحث أيضاً بأن ما سبق يؤدي إلى إستفحال دور الإستعمار في مناطق الإقليم المختلفة ، وبالتالي تكثر المؤامرات وتذهب ورقة الإستقرار من المنطقة العربية ، وتصبح الشعوب تتلقى الضربات من جانب القوى الخارجية تارةً ومن جانب السلطة السياسية الحاكمة تارةً أخرى ، وتصبح عندها مقدرات الشعوب ومصيرها ومصير أرضها التي تغطي منطقة الإقليم بيد القوى الخارجية والتي تسعى بدورها لتحقيق وتنفيذ إستيراتيجيتها و مصالحها في المنطقة ، وهذا ما نجده على أرض الواقع فالنظام السياسي الذي يقول لا للقوى الخارجية يطاح به من نفس هذه القوى التي أحضرته وتأتي بغيره والذي سيلبي طموحات ومصلحة القوى الخارجية ، فالدولة عندها تشكل واجهة فقط وليس أكثر من ذلك ، وأما الأمر والنهي ورسم السياسات فهو للقوى الخارجية والمؤسسات التابعة لها .

المطلب الثاني :

الفئوية السياسية بين المعارضة وإحكام السيطرة

إن ما ندهب إليه في ما أسميناه " الفئوية والسلطة السياسية " هو الجماعة التي تتألف فيما بينها وتتولى زمام السلطة السياسية ، سواء كانت حزباً أو نخبة أو جماعة أو حتى أسرة وما إلى ذلك ، حيث إن معظم الدول العربية تعيش حالة فئوية تتولى السلطة السياسية في دول النظام الاقليمي العربي ، وإن ادعت بأنها تطبق وتنفذ الديمقراطية في الانتخابات والإختيار من بين المرشحين لتولي زمام السلطة ، لكن السمة التي تحكم دول النظام الاقليمي العربي هي إستمرارية الحكم الفئوي ، وهذا يؤدي إلى إستبداد تلك الفئة بالسلطة، وهي بذلك تكون مغتصبةً للسلطة ، وبالتالي تنفرد في تسيير الأمور وفق ما تمليه عليها مصلحة الحزب لا مصلحة الدولة ، على إعتبار بأن هذه الفئة حزب معين ، انفرد من دون وجه حق في تولية كل جوانب الحياة السياسية لأعضاء الحزب ، والحكم على مثل هذه الصورة الإستبدادية وإغتصاب السلطة من قبل حزب معين ، فإن مثل هذه الحالة لن يكتب لها الإستمرارية في الحكم بمجرد الإعتماد على القوة والجبروت من قبل أعضاء الحزب أو الفئة ، لأن الولاء السياسي هو من أضعف أنواع الولاءآت، فلا بد للأنظمة القائمة على مثل هذا الحكم بأن تتوقع العمر غير الطويل لها في سدة الحكم ، فلا بد للشعب يوما أن ينهض ويثور ويبحث عن حقوقه المسلوبة ولو بالاستعانة بالآخرين من خارج الحدود ، كما حصل في بعض دول الإقليم ، وتلبية لأهداف هذا المطلب فلا بد من تناوله من خلال فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : الفئوية وتهميش المعارضة السياسية
ثانياً : الفئوية وإحكام السيطرة على السلطة

أولاً – الفئوية وتهميش المعارضة السياسية : مما لا شك فيه أن هناك فئة أو جماعة أو أسرة أو حزباً معيناً يتولى كافة الجوانب السياسية في الدولة القطرية العربية وعلى طول وعرض المساحةالتي تؤلف النظام الاقليمي العربي ، وهذه الفئة ليس من صالحها قيام معارضة قوية ، تقف نداً لها ، لكون هذه المعارضة تسعى إلى تحقيق عدة أمور أهمها : تصحيح مسار العقلية السياسية عند إنحرافها ومخالفتها للدستور ، وتعزيز دور المشاركة والتعددية السياسية في تسيير دفة الحكم ، ورقابة الحكومة وكشف ما تعمل على حجبه عن أنظار الشعوب ، ولذلك تسعى الحكومات القطرية العربية إلى تهميش المعارضة السياسية أياً كانت داخل حدودها ، وبغض النظر عن الفكر الذي يغذيها والأساليب التي تتبعها ، وهذا له مبرراته في واحدة منها لتبقى الواجهة الداخلية للدولة مستقرة ، لكون المعارضة السياسية تدب الوعي السياسي بين جمهور الدولة ، وإذا لم تستطع الدولة تهميش المعارضة بصورة كلية ، فإنها على الأقل تعمل على إضعافها، وهذا ما يمكن أن يلاحظ في ربوع دول النظام الاقليمي العربي من المحيط إلى الخليج، ويلاحظ أن المعارضة السياسية باتت عاجزة عن إحداث التغيير الذي ينتظره الرأي العام ، وفي حالات كثيرة تستخدم النظم التسلطية هذا العجز لإقناع الجمهور بأنه لا قيمة للمعارضة ولا جدوى منها فهي غير قادرة على التغيير أو إضافة أي جديد (الشيمي ، 2010 : 3) .

كما إن استقلال النخب السياسية والمتمثلة في الاحزاب والتنظيمات السياسية ، لا يمنع من ارتباطها بممثليها والفئات التي تدعمها، ، وقد بين فيبر ذلك فيما يخص الأحزاب والتنظيمات السياسية ، بحيث أن

القادة الحزبيين في تنافسهم على السلطة غالبا ما يحققون لأنصارهم بعض الرغبات والمطالب ، كما أن بعض الذين هم في مراكز السلطة ، يعون تماما مدى عدم استقرارهم في مناصبهم ، ولذا فإنهم يقيمون اعتباراً للقوى المعارضة ، إذ أنهم أنفسهم كانوا في صفوف المعارضة وسيعودون في يوم من الأيام إلى تلك الصفوف (بوتومور ، 1988 : 118)، وحقيقة الحال إن المعارضة لا تستطيع أن تكون وسيلة تغيير إلا في إطار نظم ديمقراطية ، تعترف بشرعية المعارضة وتحترم حقوقها، وفي مقدمتها حقها في تداول السلطة عند حصولها على أكثرية نيابية ، وخارج هذا الإطار لا يمكن لحركة التغيير أن تستند إلى المعارضة السياسية، خاصة وأن هذه المعارضة تكون سرية أو شبه سرية وبالتالي مقيدة إلى حد كبير ، فوجود المعارضة هو التعبير الأبسط عن وجود السياسة ذاتها. فكما أنه لا مكان للسياسة إلا إذا وجدت المعارضة ، ليس للمعارضة أيضا وجود ولا مكان في مناخ المواجهة والمجابهة والانفجار. فهي صمام الأمان الوحيد ضد احتمال تحول النزاعات الداخلية على المصالح إلى انفجارات أو صراعات وحروب أهلية.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذا هو الوضع القائم للأسف في العديد من دول النظام الاقليمي العربي إن لم يكن في معظمها ، فبسبب إلغاء السياسة واستبعاد المعارضة أو التنكيل المستمر بها وعدم الاعتراف بقيمتها ودورها وحرمانها من الشرعية، تكاد جميع حركات الاحتجاج الاجتماعية تتحول إلى حركات انشقاق إثنية أو طائفية أو عقائدية وتعامل كأنها حركات تقويض للنظام القائم وتمرد عليه. وهو ما يفسر أيضا مناخ المواجهة الدي تعيشه هذه المجتمعات ، بل إن المعارضة السياسية نفسها لا تجد بغياب السياسة، مبررا لوجودها خارج المشاركة في حركة التمرد والانشقاق وتقمص روحها وجدول أعمالها. وهكذا تفقد المعارضة أيضا دورها التوسطي لحل النزاعات الأهلية ، لتتحول إلى فريق احتجاج من نوع آخر، يضاف إلى جماعات الاحتجاج الأهلية الاخرى ، كما إن المجال السياسي التنافسي يتوارى أو ينعدم ، لصالح المجال التضامني المحكوم برمته من قبل السلطة ، والذي يتميز بالخلاف على الفروع وليس على الأصول ، ولا مكان هنا بطبيعة الحال لما يسمى بالمعارضة، إذ أن هذه "المعارضة" في مفهوم تلك النظم هي أقرب إلى النمط "الخارجي" الإسلامي، أي نمط "المروق" و"العصيان" ، ولهذا تواجه هذه المعارضة بعنف وتهميش وذلك من المحتمل بأن يقابل بالرد بنفس الطريقة من قبل المعارضة لأن سبل الحوار أقفلت (بلقزيز ، 2001 : 21) ، وذلك لأن هذه الأنظمة قامت أصلاً بدون سند شرعي ، ولذلك فإنها تخشى بروز أي تنظيم يكشف أمرها ، ويوعي الشعب بحقيقة هذه السلطة ، وضرورة تغييرها ، لأنها فقدت الثقة بينها وبين الشعب ، لذا كان التغيير ضرورة ملحة للمعارضة وللشعب، وبسبب ذلك كله فإن المعارضة غير مرغوب فيها لدى هذه الأنظمة ، وإن الدول عامةً ودول النظام الاقليمي العربي على وجه الخصوص تلجأ إلى وسائل متعددة في تعاملها مع المعارضة وأهم هـــذه الوسائـــل:

أ – المعاملة الايجابية وإغراء قيادات المعارضة السياسية بالمناصب أو بالمال من أجل إختراق صفوف المعارضة ، وذلك من خلال كيل التهم لبعضها البعض ، وبالمحصلة تضعف قوة هذه المعارضة .

ب – المعاملة السلبية تجاه المعارضة ورفض الاصلاحات السياسية التي تنادي بها ، والتلويح بإستخدام القوة ضدها والتضييق عليها ، وذلك بإغلاق صحف المعارضة وسجن بعض القياديين لتخويف البقية من

الأعضاء (هاني ، 2001 : 168) ، والحرمان من بعض الحقوق كتقييد للحريات وغيرها من الاجراءات التي من شأنها التضييق على هذه المعارضة .

جـ - محاكمة رموز المعارضة بتهم الخروج على القانون وإثارة الشغب في الدولة ، وتهمة الإتصال بجهات خارجية للإساءة الى نظام الدولة .

ويرى الباحث بأن تهميش المعارضة السياسية والتنكيل بها ، ما هو إلا سبب رئيسي يسعى له أعداء هذه الأمة ، وذلك لأن هذه المعارضة ستلجأ إليهم لممارسة عملها ، ومحاولتها تغيير الأنظمة السائدة ، عندها تستغل هذه المعارضة كطريق لإستعمار بعض دول النظام الاقليمي العربي ونهب خيراتها ، تحت عدة مسميات أصبحت مكشوفة للجميع مثل : " التحرير ، التغيير ، نشر الديمقراطية ، حقوق الإنسان " ، كما إن المعارضة الحقيقية والتي همها الوطن ومصالحه العامة ، يتوجب عليها العمل من الداخل ومهما كانت النتائج ، لا أن تستغل من جهات خارجية بالإضرار بمصالح الأمة بدلاً من رفع الظلم عنها ، وإن تهميش المعارضة السياسية في دول النظام الإقليمي العربي ، يؤدي إلى سلبيات كثيرة قد تضر بدول الإقليم العربي وبحق الوطن والمواطن في هذا الاقليم ، وهذه السلبيات السياسية نذكر منها :

1 - إن تهميش المعارضة السياسية في دول النظام الإقليمي العربي يؤدي إلى قيام السلطات الحاكمة ، والتي تسير دفة الحكم على نحو جعل هذه الدولة أو تلك دولة إمتيازات لها دون رقابة أو مساءلة ، في حين تقوم المعارضة السياسية بهذه المهمة .

2 - إن المعارضة السياسية تقوم بدور توعوي ، تبصر الشعب بالكثير من هفوات السلطة الحاكمة ، والى حقوق الشعب المفقودة والمسلوبة من قبل هذه الأنظمة ، لذلك فإن غياب أو تهميش المعارضة من شأنه ، أن يبقي الشعب يلهث وراء السلطة ، وعندها تمرر السلطة الحاكمة على الشعب ما ترغب تمريره .

3 - إن السلطة الحاكمة قد تعمل على إيجاد معارضة سياسية ضعيفة ، يسهل على السلطة الحاكمة إستحواذها ، وما تقوم به السلطة الحاكمة ما هو إلا إعطاء صورة ظاهرية على أن هذه الدولة أو تلك تسودها الديمقراطية .

4 - إن تهميش المعارضة السياسية يؤدي إلى دفعها للجوء إلى قوى خارج البلاد ، وهذا ما تنتظره قوى معادية للنظام الإقليمي العربي ، وبالتالي قد يتم فتح الأبواب التي كانت موصدة أمام تلك القوى الخارجية المعادية لدول هذا النظام .

ثانياً - الفئوية وإحكام السيطرة على السلطة : تنتهي حدود العصبية واستجماع القوة الاجتماعية إلى تبوء منصب الرئاسة فحسب ، ففي حال تعاظمها فإنها تتجه إلى الاستحواذ على السلطة وبالتالي أحقيتها في ممارسة القوة وسن التشريعات وإخضاع المحكومين لقوانينها، ومن هنا كانت السلطة أعلى من مرتبة الرياسة كما يشير إلى ذلك ابن خلدون في قوله " الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك " أي السلطة ، وأن تحقيق ذلك يحتاج إلى استجماع قوة كبيرة " التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرئاسة " ، لأن

الرئاسة إنما هي سؤدد وصاحبها متبوع ، وليس له عليهم قهر أحكامه ، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر ، وصاحب العصبية إذا بلغ إلى رتبة طلب ما فوقها، فإذا بلغ رتبة السؤدد والأتباع ووجد السبيل إلى التغلب والقهر، لا يتركه لأنه مطلوب للنفس، ولا يتم اقتدارها عليه إلا بالعصبية التي يكون بها متبوعا فالتغلب الملكي " الاستحواذ على السلطة " غاية للعصبية ، ولذلك تسعى القبيلة التي حازت على القوة بواسطة العصبية أن توسع سيطرتها على التجمعات الأخرى ولو بالقوة، ويكون من حسن حظها إن أدركت الدولة في آخر مراحل تطورها ففي هذه الحالة سهل عليها الاستحواذ عليها ، ولما كانت العصبية هي أساس عملية التحضر والاستحواذ على السلطة، كان ضعفها سببا لذهاب السلطة ويرجع سبب ذلك حسب ابن خلدون إلى تحول اهتمام أصحاب السلطة بالاستهلاك التفاخري والبذخ ، مما قد يضعف قدرتهم واستعدادهم القتالي ويقلل من درجة الترابط الاجتماعي وينجم عن ذلك شيوع المذلة والانقياد، والإباحية وارتكاب المذمومات ، وانتحال الرذائل وسلوك طرقها ، فتفقد الفضائل السياسية منهم بالجملة ، ولا تزال في انتقاص حتى تخرج من أيديهم ، ويتبدل بها سواهم ليكون نعيا عليهم في سلب ما كان الله قد آتاهم من الملك (إبن خلدون ، 1966 : 111 – 128) .

ولما سبق فإن الباحث يرى إن الاستحواذ وإحكام السيطرة على السلطة يكاد يكون ظاهرة سياسية من قبل أعضاء الحزب الحاكم ، فأينما توجهنا في ربوع النظام الإقليمي العربي ، وفي أي دولة من دوله نجد الوظائف الحساسة في تلك الدولة على رأسها حزبي من أعضاء الحزب الحاكم ، وخصوصاً في الوظائف ذات الصبغة الأمنية كالمخابرات وغيرها ، وكذلك في الوظائف التي تمتلك القوة كالجيش والأمن العام داخل الدولة ، كما إن بقية الوظائف في السلطة وذات الصفة الهامشية والخدمية تبقى لبقية أفراد الشعب ، وهذا بحد ذاته يعتبر كمنحة لهؤلاء الافراد أو نقول منة من الحزب الحاكم لهؤلاء الافراد ، ويفاخر بها الحزب الحاكم على إعتبارات تسويقية للحكم ، على أنه ينتهج السبيل الديمقراطي والتي تعتبر المساواة إطار ذلك المنهج الديمقراطي المزعوم ، وإن الاستحواذ على السلطة من قبل الحزب الحاكم يتأتى كخطوة لاحقة بعد تهميش المعارضة السياسية أو إضعافها أو الذهاب والتطويح بها بعيداً ، فبعد أن يستيقن الحزب الحاكم أن الجهات الرقابية كالمعارضة السياسية قد عطلت ، فلم يبق إلا حصر السلطات بيد أولئك المنتمين لهذا الحزب ، ويكون إستحواذ الحزب الحاكم على كافة الوظائف الحساسة في الدولة ، ذلك من شأنه تقوية ساعده في الإبقاء على تصريف الأمور داخل الدولة كيف يشاء ويريد، وبالصورة التي يتمناها من دون السماح لأي صوت يعلو فوق صوت الحزب والمنتمين له، وهذا الأمر قد يخدم الحزب الحاكم ، ولكن ليس على طول الوقت ، لأن هذا قد يؤدي إلى الطغيان والذهاب بالعدل وإحلال الارهاب داخل الدولة ، وتأخذ أجهزة الحكم بممارسة إرهاب الدولة على مواطنيها ، وهذا بدوره يؤدي بالأفراد وخاصة أهل الفكر إلى طلب اللجوء السياسي في الدول الأخرى وخاصة الدول ذات الشوكة ، وهذا طالماإنتظرته تلك الدول ومن هؤلاء ربما يأتي اليوم الذي تصعدهم على ظهور الدبابات ، وتعيدهم فاتحين لدولهم التي هجروها وركنوا إلى الدول الأخرى ،إن الاستحواذ على السلطة من قبل أفراد الحزب الحاكم قد يؤدي إلى التشكيك ببعضهم من قبل البعض الآخر ، وهذا له سلبياته ، إذ قد يحصل الإنشقاق في صفوف الحزب ، كما أن من سلبيات ذلك هو تقسيم الشعب بدوره إلى قسمين وربما أكثر ، فئة الحاكم وفئة المحكومين والفئة الأخيرة تأخذ بالتذمر وترقب الظروف حتى إذا كانت مواتية إنقضوا على النظام عندها يسود الدولة حالة من عدم

الإستقرار والفوضى وهي وقتذاك عنــوان بارز للأوضـــاع في هذا البلد ، أضف إلى ذلك كله أن الدول المعادية تأخذ بترقب الموقف في تلك البلاد، كما وتعمل على زيادة هذا الشرخ ، وتحتضن في بلادها المعارضة التي صنعها أعضاء الحزب بسبب إعتبار الدولة منطقة إمتياز لهم ولأبنائهم .

وينظر أصحاب السلطة إلى أنها لن تكون جديرة بتسمية سلطة من غير اتجاهات مقاومة أي "سلطات مضادة " تدخل معها في علاقات صراع أو تحالفات أو تواطؤ ، وفي العموم يعتمد اقتصار السلطة المهيمنة على طبيعة علاقات القوى وجغرافية صراعاتها في المجال الذي تتحرك فيه أو تجعله في أفق إستراتيجياتها، وهي في المآل الأخير ترغب بأكبر قدر من الربح على صعد التأثير والتحكم والسيطرة مع ضمانات استمرارها. والسلطة تبحث، في النطاق الذي تشمله أهدافها،عن المناطق الرخوة والفراغات كي توسع من انتشارها لذلك فإن الحزب الحاكم في هذا التوجه يعمل على توريث السلطة وذلك في تولية الوظائف وعلى مختلف مستوياتها ، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى عدم رضى بعض الأعضاء المنتمين بالحزب بهذا التوريث ، لكونهم وفي قرارة أنفسهم يصطفون على الدور لتولية المناصب العليا والرفيعة الحساسة في الدولة (رحيم ، 2008 : 5) ، كما إن الباحث يعتقد بأن استحواذ أعضاء الحزب على كل مفاصل السلطة في الدولة يؤدي إلى ما يلي :

1 – إبعاد الرجل المناسب عن الموقع المناسب ، لكون أعضاء الحزب الحاكم إستأثروا بالسلطة ولو لم يكونوا على قدر القيام بها ، وبذلك قدرت أهليتهم لها بالإنتماء للحزب وهذا لا يكفي .

2 – صناعة عدو داخلي للحزب وبالتالي للدولة ، وذلك يعود إلى عدم إعطاء كل الشعب ما تم إعطاؤه لأعضاء الحزب ، مما يؤدي إلى ظهور هذا العدو الداخلي المطالب بحقه المسلوب .

3 – تفشي ظاهرة إرهاب الدولة داخل دولة الحزب الحاكم ، مما يؤدي إلى هرب البعض إلى خارج الحدود، أي إلى الدول ذات الشوكة والقوة ، وهذه الدول تأخذ في إستقبال هؤلاء وتهيء الأجواء المناسبة ، ولكن إلى حين عندها تعمل هذه الدول على تهديد الدولة الأم لهؤلاء المهاجرين المعارضين ، وذلك بإستخدام أبناء نفس الدولة المهددة .

4 – ضعف المقاومة الشعبية وربما إنعدامه عند كثير من فئات الشعب ، لأنها ترى عند غزو بلادهم أن ما سيأتي به المحتل أخف وطأة مما يتلقونه من أبناء جلدتهم من أعضاء الحزب المهيمن والمسيطر على السلطة .

المبحث الثاني :

أزمة الحكم الرشيد ودول النظام

إن الحكم الرشيد غائب في دول النظام الإقليمي العربي لأنها فاقدة للسند الشرعي والقانوني واصبحت القيادة فئوية تقود البلاد في أي دولة من الدول ، ولقد تم التطرق في المبحث الأول إلى أزمة الشرعية في دول النظام الإقليمي العربي ، وقد تمثلت بغياب مصادر الشرعية السياسية وسيطرة الحزب الواحد ، أو إستئثار فئة دون غيرها من الفئات بالسلطة في الدول التي لا تحتكم للحزب الواحد ، كما شكلت ظاهرة تفشي توريث السلطة والتي أدت بدورها إلى فقدان ثمرات الشرعية الحقيقية ، وبروز ظاهرة العنف وتهميش المعارضة السياسية والإستحواذ على السلطة كل ذلك أدى إلى فقدان الحكم الرشيد في دول النظام وقد إستقر في الذهن السياسي الإنساني بأن الحكم الرشيد يعتمد على تكامل عمل الدولة ، ومؤسساتها ومؤسسات المجتمع المدني والافراد الذين يتفاعلون اجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً ، وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية ، ويعرف الحكم الرشيد على أنه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية لإدارة شؤون بلد ما على المستويات كافة ، وهو الانظمة والاجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة السياسية بإسم الدستور ، ومن ذلك إختيار القيادات وتداول السلطة ، وتعتبر المشاركة من أحد المباديء الأساسية في بناء الحكم الرشيد ، وهنالك أيضاً أسس ومرتكزات يقوم عليها أي حكم رشيد والتي تشكل مضمونه الأساس ومنها : الديمقراطية والتعددية ، والشفافية ، وتداول السلطة ، والمساءلة ، والمشاركة السياسية (المشاقبة، 2010 : 58 – 60) ، كما إن غياب الحكم الرشيد له عدة مظاهر منها التباينات بين دول الاقليم ، من حيث أوضاعها المجتمعية ، حيث يمكن بناءً على هذه التباينات أن نتحدث عن مجتمعات عربية وليس عن مجتمع عربي واحد ، وذلك لتباين في درجة عدم الإنسجام حتى بين أفراد الشعب الواحد داخل الدولة القطرية الواحدة ، كما يلاحظ في هده الحالة الجهوية والفئوية أنها تأخذ مكانتها داخل مجتمع الدولة الواحدة ، كما إن الحكم الرشيد من أول مهامه طرح كل المتناقضات بين أفراد الشعب الواحد ، إنطلاقاً إلى بقية شعوب دول النظام ، وعدم تمكن الحكم من طرح ذلك ،يعني أن هناك أزمة حكم أو نظام ، وبالتالي يجب إجراء مراجعة فورية لقواعد الحكم ومؤسسات الحكم ، كما إن غياب الحكم الرشيد أدى إلى عدة سلبيات وأضرت بالنظام بشكل عام ، وهذا ما سيتم تناوله في ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : غياب الحكم الرشيد بتعطيل التعددية والمؤسساتية

المطلب الثاني : الإرتباطات السياسية الخارجية لدول النظام

المطلب الثالث : التحديات الاقتصادية التي تواجه النظام الاقليمي العربي .

المطلب الأول :

غياب الحكم الرشيد بتعطيل التعددية والمؤسساتية

في العديد من دول النظام الإقليمي العربي تبدو الدولة قوية ، وذلك بحكم إحتكار السلطة التشريعية والتنفيذية ، وإصدار القرارات وإتخاذ الإجراءات الأمنية ، بواسطة وجود أجهزة أمنية وقهرية حديثة ومتطورة في خدمتها ، وعلى الرغم من ذلك فإن قدرتها على تنفيذ القرارات والسياسات تبقى محدودة ، بإستثناء الجانب الأمني ، والذي لا يمكن للنخبة المسيطرة على جهاز الدولة أن تتهاون فيه ، وبالتالي فهي دولة ضعيفة في مجال الإنجاز الإقتصادي والإجتماعي والسياسي ، وإن ضعف الدولة في دول النظام الإقليمي العربي يأتي من خلال عدة عوامل لم يعبأ من يجلسون على سدة الحكم بها ، وهذه لها فاعلية كبيرة في المجتمع ، وتتمثل الأولى بضرورة العمل بالتعددية السياسية وعدم تعطيل مؤسسات المجتمع المدني عن المشاركة السياسية ، ومن هنا تبدو الدولة قوية في الظاهر لكنها في الحقيقة ضعيفة ، وهذا ما يمكن تناوله في الفقرتين التاليتين وهما :

أولاً : غياب التعددية السياسية

ثانياً : تعطيل مؤسسات المجتمع المدني

أولاً : غياب التعددية السياسية : فالمقصود بالتعددية السياسيه: مظهر ينم عن الحداثة السياسية و يقصد بها اولاً : وجود مجال اجتماعي تدار به السياسة بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء ، وبالتالي التعايش فى اطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية ، وتعرف على أنها مشروعية تعدد القوى والأراء السياسية وحقها فى التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة فى التأثير على القرار السياسى فى مجتمعها " ، ولكى توجد التعددية السياسية فى دولة ما لابد من توفر او وجود نظام قانونى يؤمن للفئات الاجتماعية حرية الرأى والتعبير عن حقها تحت مظلة تنظيم تشريعى يسمح بذلك ويقننه (هادي ، 1995 : 63 – 65) ، ولابد ايضاً من وجود تنظيمات وسيطة بين الشعب والحكومة تنظم العملية السياسية مثل الأحزاب السياسية والتى قد تصبح ظاهرة سياسيه يصعب التخلي عنها فى النظم السياسيه الديمقراطية (بغدادي ، 1993 : 263) ، وإن إضعاف التعددية السياسية من الممكن أن يؤدي إلى ما يلي :

أ – توفر تربة صالحة لتزايد النفوذ الأجنبي : حيث أدت الحالة الحرجة التي وصل اليها النظام العربي إلى نتيجة ملحوظة مفادها أن التغيير أصبح ضرورة تمليها العوامل الخارجية ، بدلا من أن يصبح رغبة داخلية تدفع نحو التطوير الطوعي والتوجه الاختياري نحو الانعتاق من جمود الماضي، وهو ما قد يعود في جزء كبير منه إلى ضعف ثقافة التغيير العربية – إن وجدت– وعدم قدرتها على النهوض مرة أخرى بعد أن تآكلت مع انتهاء حركة الاستقلال الوطني(العناني ، 2003 : 168) ، وتتقاسم النخب السياسية العربية

الحاكمة مجموعة من الخاصيات المشتركة ، لخصها أحد الباحثين(شقير، 1989 : 23 – 27) في ثلاث خصائص هي: التجربة السياسية المشتركة "الخبرة التاريخية، الخبرة الدينية، الخبرة السياسية" ثم التكوين الفكري المشترك " المعتقد الديني، المعتقد السياسي، التكوين العصري" هذا فضلا عن تشابه طرق تولي الحكم" الوراثة، الانقلاب، الخلافة، الانتخاب"، ورغم بعض مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها بعض النظم العربية بقي العالم العربي من أقل المناطق تأثراً برياح التغيير القوية التي هزت المعسكر السوفياتي والاشتراكي سابقاً ، كما هزت النظم العسكرية والدكتاتورية في معظم دول جنوب أميركا وأفريقيا وآسيا، كما أن تحرر هذا العالم من نير النظام السياسي التسلطي أو الشمولي لا يزال إشكالياً بالمعنى العميق للكلمة، فلا تزال النخب الحاكمة بعيدة جداً عن أن تقر وتعترف بمبدأ صدور السلطة عن الشعب إلا شكلياً ، وبحق هذا الشعب في المشاركة فيها فردياً وجماعيا .

ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات النخب العربية الحاكمة مع تعدد الذرائع التي تسند إليها هذه النخب ووصايتها ، وطرق التعبير عن هذه الوصاية وأشكال ممارستها، فالسياسة سواء أوجدت مظاهر للتعددية أو لم توجد لا تزال معتبرة مسألة اختصاصية ، لا يحق لمن كان ولا لأي كان أن يدلي بدلوه فيها، وبالأحرى المطالبة بالتدخل في مسائلها وقضاياها ، كما إنها محصورة بفئة محددة من السكان ، يمكن أن تكون عائلة أو عشيرة أو أسرة مالكة أو حزباً واحداً أو تياراً سياسياً معيناً يعتبر أن كل ما عداه من تيارات سياسية حتى حين يقر بوجودها ، غير قادر على خدمة المصالح الوطنية والدفاع عنها ، ونتيجة لربط الولايات المتحدة ما عرفته من عمليات إرهابية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، بغياب هامش الحريات والديموقراطية في الأقطار العربية، تزايدت الضغوطات الأمريكية والأوربية المطالبة بعمل إصلاحات ديموقراطية في مجمل الدول العربية (سليم ، 2006 : 16) .

ورغم وجود ارهاصات وتطورات عربية نحو التعددية واجراء انتخابات والقيام باصلاحات دستورية وقانونية وسياسية ، واتساع هامش حرية التعبير وحق المشاركة والحق في التنظيم والرغبة في السير في دروب التنمية والتغيير الديمقراطي ، الاّ أن منطقة دول النظام الاقليمي العربي ، ما تزال تفصلها هوّة كبيرة عن التطور العالمي في هذا الميدان ، وإذا استحضرنا كون التغيير– وكما هو معروف في الأدبيات السياسية – يصبح أكثر فاعلية وصدقية إذا ساهمت القاعدة الجماهيرية العريضة في طرحه وبلورته بما يحقق أهدافها ورغباتها (العناني ، 2003 : 166) ، فإنه وبغض النظر عن هذه المواقف المتباينة ، يمكن القول بأن تزايد هذه الضغوطات الخارجية من جهة ، وتنامي الاستياء الشعبي العربي جراء الركود الذي تعرفه الأوضاع السياسية من جهة ثانية ، يشكلان دليلا على أزمة التغيير الديموقراطي في دول النظام الاقليمي العربي ، ومؤشراً على عجز النخبة السياسية في هذه المنطقة عن بلورة إصلاحات بديلة وفعالة . كما ويتضح مما سبق بأن عدم الالتزام بقواعد وأصول التعددية السياسية من قبل الأنظمة العربية ، ينتج عنه نظام قائم من

دون سند شرعي بعيد كل البعد عن شعبه وأمته ، وبالتالي فإنه يصبح نظاما هشاً وضعيفاً ، يلجأ إلى الغرب لحمايته مما يسهل عملية التدخل الأجنبي في الشؤون العربية ، وتحقيق أهدافه المنشودة بذريعة مد يد العون والمساعدة للأنظمة العربية .

ب – إختلال الوحدة الوطنية في دول النظام العربي : فلم تستطع غالبية الدول تحقيق الوحدة الوطنية وبناء قيم عامة مشتركة لعموم المجتمع وضم الانتماءات والولاءات المحلية كافة في ظل ولاء وطني اكبر أي عدم تحقيق ما يسمى بالإنسجام الإجتماعي " التكامل الإجتماعي "، فليس لهذه البلدان حد أدنى من الاتفاق على الأهداف العامة أو الجماعية، وليس هناك مؤسسات فاعلة، ولا مبادئ أو قيم يتبناها كل أفراد المجتمع، وإنما هناك جماعات ذات أصول مختلفة وتحتفظ كل جماعة بدينها ولغتها وقيمها ، وأساليب حياتها الخاصة، والعلاقات بين الجماعات على هذه الشاكلة ليست علاقات تفاعل، وإنما علاقات تماس فحسب(غابريل ، 1998 : 171) ، وبالتالي فإن الإختلال في الوحدة الوطنية سيكون أمرا حتمياً في دول الإقليم .

ففي دول النظام الاقليمي العربي على سبيل المثال لم تستطع اغلب الدول فيه أن تبدد الانتماءات العشائرية أو أن تكمل بينها عبر نقلة ديمقراطية حقيقية وبقيت في كثير من بقاع النظام الاقليمي العربي دول عشائرية أو طائفية ، تستمد نسق وجودها من التكوينات الصغرى القائمة في المجتمع ، وتعتمدها في الهيمنة على السلطة والمجتمع ، فالنخب الحاكمة والمسيطرة في هذه الدول ، وإن كانت صورياً تدعي الديمقراطية ، إلا أنها وعلى أرض الواقع تمارس غير ذلك ، فهي تريد إبقاء شرائح المجتمع مقسمين وتقليديين متمسكين بالعشائرية والتعصب القبلي البغيض ، كيف لا وهذا سيكون من صالح هؤلاء الحكام والذين ينفذون الأفكار المخابراتية الغربية وبإمتياز، وهم موقنون أن تجربة الاستعمار الغربي في دول النظام الاقليمي العربي هي أكبر درس لهم ليتبعوا نفس السياسة مع شعوبهم ليبقوا بالنهاية على سدة الحكم ولو بالقوة والضغط .

وأن ما نحن فيه إنما هو نتاج الاستعمار الذي اضطر للخروج عسكرياً بعد أن ثبت خلفاءه من العائلات والعشائر في الحكم لتنفيذ أجندته ، وهذا ما يحصل بالفعل ناهيك عن دخول إسرائيل على الخط ونسج علاقات مع النظم الرسمية ، والدخول على خط ما يطلق عليه زوراً وبهتاناً بالأقليات كما يحدث في مصر على سبيل المثال ، وكذلك هو الحال في العراق وجنوب لبنان ، فالمراد من ذلك هو بقاء مكونات الشعوب العربية مقسمة ومجزأة ، ليتم تنفيذ السياسات الغربية بكل يسر ، فالمجتمعات العربية تم تقسيمها الى فئات متفاوتة ، فهناك نخب مستفيدة من قربها الى الحاكم ، وهي تسير معه اينما شاء ، وذلك لمكاسب شخصوية وفئوية ، وأما الفئات والشرائح الاخرى فهي منسية ، ولا تحصل على حقوقها الطبيعية ، حتى إنها إذا طالبت بذلك ، يصنفها النظام الحاكم بأنها معارضة لسياسات الدولة ، حينها تلقى هذه الفئات كل اساليب القمع ، وسلب الحريات ، والاضرار بهم ، بالرغم من انهم من الشرائح الوطنية والتي تريد مصلحة البلاد عكس النخب القريبة من النظام ، ولذلك نلاحظ على أثر ذلك بأن هناك إختلالاً كبيراً بالوحدة الوطنية

وبالتالي تفشي ظاهرة عدم الاستقرار بين شعوب وأنظمة دول النظام الاقليمي العربي ، وبالتالي إستمرار التحديات والتهديد لمستقبل هذا النظام.

ثانياً : تعطيل مؤسسات المجتمع المدني : قبل الخوض في هذا الموضوع لا بد من الوقوف على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني ، فكلمة " مدني " ما هي إلا تعبير عن كل ما هو غير مدرج في قواعد وأنظمة داخل الحكومة ، ويتكون من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات والتي غالباً ما يطلق عليها جماعات طوعية أو مؤسسات ثانوية مثل : الأسرة ، المنظمات الدينية ، إتحادات العمال ، جماعات المساعدة الذاتية ، الجمعيات الخيرية والتنظيمات المهنية مثل نقابة المحامين والمهندسين .. وغيرها ، وهذه التنظيمات توجد خارج الإطار الهيكلي الرسمي لسلطة الدولة وإن هذه المؤسسات تعطي للأفراد حيزاً وافراً من الحرية ، كما أنها تعمل كجهة صد ضد سلطة الحكومة المركزية ، وهذا يتيح للأفراد مناخ للعمل فيه دون خوف من تدخلات الحكومة (ديلو ، 2003 : 18 ، 65) .

إن أهمية مؤسسات المجتمع المدني تبدو على غاية كبيرة من الأهمية ، لكونها تعطي الأفراد وكما أسلفنا جانباً كبيراً من الحرية ليطوروا طاقاتهم الإبداعية ، وينموا وعيهم الذي من خلاله يتم إدراك ما هو حولهم ، ويجعلهم يتطوعون لحماية الحرية الأساسية التي يغلو ثمنها ، وخارج هذه المؤسسات لا يكون للناس أي إهتمام بمعايير الحياة الخلاقة كالتسامح والإحترام المتبادل، والتي إن فقدت هذه المعايير يصبح المجتمع غير متحضر وعدوانياً في الوقت نفسه(ديلو ، 2003 : 85) .

كما إن مؤسسات المجتمع المدني في دول النظام الإقليمي العربي ليست على وفاق مع الأنظمة السياسية لدول الإقليم ، فهي لا تعمل إلا في مساحة محدودة ومحدودة جداً من الحرية ، حيث يبدو الحال على أنه عبارة عن حالة من الانفصام والتنافر بين المجتمع المدني والدولة وعبر عنها : اختراق الدولة للمجتمع المدني أزمة المجتمع المدني ، القبض على المجتمع المدني ، وهذا يدل على الهوة الكبيرة الفاصلة بين المجتمع المدني والدولة إذ إن الدولة تجد في المنظمات غير الحكومية منافسة لها وخطيرة ، تمس أمنها واستقرارها ، لذلك فهي لا تدخر جهداً في تمييعها واختراقها وتخريبها من الداخل وخلق منظمات موازية لها وترغيب وترهيب الناس للانخراط فيها ، للقضاء على منظمات المجتمع المدني فحيثما وجدت دولة مركزية ممتدة الجذور ومجتمع مدني هش تضخمت سلطة الدولة وتغلغلت في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية ، بحيث أصبح ظهور منظمات غير حكومية كتعبير عن قوى اجتماعية متمايزة أمراً مرهوناً بإرادة الدولة وخاضعاً في حركته للرغبةالحكومية، فمنذ أوائل السبعينات انبعث التيار النقدي في الخطاب التنموي العربي بحدة غير معهودة وأخذ يوجه انتقاداته إلى الدولة المركزية التي قبضت على المجتمع ، فقد اختلفت شرعيات القبض ، إلا أنها توحدت شكلاً ومضموناً (الصاوي،1993 :103) ، وإن احتكار مصادر والسلطة والقوة والاستفراد بهما بعد " تسييس المقدس " كرس مفهوم إن الدولة قامت " بتقديس السياسي "

وكانت النتيجة اتساع الهوة الفاصلة بين الدولة والمجتمع وتشدد سلطوية الدولة في آن واحد وإن تعطيل مؤسسات المجتمع المدني من الممكن أن يتم عبر الإجراءات التالية:

أ : إضعاف مؤسسات المجتمع المدني : تم الإستناد هنا إلى بعض أفكار أحد المفكرين العرب بصدد العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ، إذ إنه يقوم بتحليل هذه العلاقة بشكل موضوعي دقيق يبحث المسألة من بداياتها وجذورها ، وفي معرض تحليله لأزمة المجتمع المدني في العالم العربي يتناول التغيرات التي حصلت في هذا العالم على صعيد المجتمع المدني في العصر الحديث ، مع نمو الرأسمالية وانتشار الاستعمار الذي أعقبها في إدخال أنماط الإنتاج والتفكير والاستهلاك والتبادل الجديدة ، وهذه التغيرات هي انهيار الدول التقليدية ، وعلى مستوى الإنتاج انهيار الصناعات الحرفية ، التي حلت محلها تدريجياً قنوات التجارة الداخلية ، تعاظم دور المدن ، تقلص دور الريف ، الهجرة من الريف إلى المدينة ، تبدل أشكال الدين ، ظهور تصورات أساسية نابعة من التفسيرات العقلانية ، والإنسانية الجديدة للمعاني الدينية ، ومن التحليلات العلمية أو التقدم في النظرية التاريخية ؛ هذه التغيرات لا تعني أن المجتمع العربي أصبح عصرياً بالرغم من أنه أصبح حديثاً ، فالحداثة لا تعني المعاصرة ، الحداثة تعني الاستهلاك واقتناء التكنولوجيا وعدم إنتاجها ، وعدم التحرك بها ، لقد حصل انهيار شامل لمنطق اشتغال فاعلية النمط المدني القديم وإفساد عميق لآليات عمل اشتغال النمط المدني العصري ، ومن هذا الانهيار وهذا الإفساد قام البنيان الجديد المدني والسياسي للمجتمع العربي ، كما إن هذا البنيان الجديد ليس عصرياً ولا قديماً لكنه نمط هجين قائم بذاته ، هو نمط المجتمعات "مقطوعة الرأس " التي فقدت توازنها ورشدها واتساقها الداخلي ، وفقدت وتيرة تقدمها وتحولها الخاصة ، وأصبحت حركتها مرهونة بحركة غيرها ، حيث إن المجتمع المدني العربي الجديد يتسم بـــعدم الثبات ، التقلب السريع والمتواصل ، غياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي ، وانعدام آليات تحقيق التوازنات الكبرى المادية والمعنوية ، وان بقاءه في حالته المتناقضة بين القديم والمعاصر يؤدي إلى تدخل الدولة بأجهزتها البيروقراطية والإجهاز على منظمات المجتمع المدني بغية تحسين مواقعها في النظام الاجتماعي العام ، ولقد حولت البيروقراطية الحكومية المجتمع المدني إلى مجتمع سياسي وتدخلت في كل " شاردة وواردة" ، وأحلت السياسة محل الاقتصاد والثقافة في المجتمع ، وأحلت " بيروقراطية الدولة المتشابهة والمتماثلة محل العناصر الفاعلة في كل ثنايا المجتمع " (غليون 1992 :112) .

أما بالنسبة لفكرة وجود مجتمع مدني عربي فهناك من يشكك بوجوده ، وإن وجد فهو غير قادر علي فرض إرادته أو رغباته أو تأثيراته على قرارات الدولة ، بمعنى آخر "أنه من الصعب ان تجد مجتمعاً مدنياً فى دول النظام الاقليمي العربي مستقلاً عن الدولة وقادراً على التأثير عليها "(النجار ، 2004 : 57) ، ولكنه يقبل بفكرة وجود منظمات غير حكومية أهلية مستقلة عن الدولة فى القليل القليل من دول الأقليم ، كما أن الاصوات العربية التي نددت باطروحة المجتمع المدني الجديدة ، لم تنطلق جميعها من رؤية واحدة ، فالبعض وخاصةً الحكومات اعتبرتها تقليعة مستوردة أو مشبوهة ، ونظر إليها البعض الآخر ، من زاوية

اقترابها أو ابتعادها من الصراع مع القوة المهيمنة على المستوى الدولي ، خصوصاً إستغلال التوجهات الإنحيازية أو هكذا يتم تفسيرها احياناً لبعض النشطاء في المجتمع المدني إلى الغرب ، أو تبني بعض اطروحاته مقابل الحصول على التمويل أو مكاسب سياسية ، ويمكن القول بأن الدولة في الوقت الراهن تهاب مؤسسات المجتمع المدني أكثر مما تهاب المعارضة السياسية ، وذلك لأن الدولة استطاعت عبر أجهزتها البيروقراطية والسياسية والإعلامية ، أن تجعل من المعارضة السياسية إما هزيلة وهشة وفاقدة للدعم الشعبي ، أو تابعة " ذيلية أو على الأقل منفية ومطاردة " (غليون ، 1992 : 120) .

وأخيرً فإن منظمات المجتمع المدني إذا ترسخت وانتشرت وتعمقت في الأوساط الشعبية فبإمكانها إحداث تحولات نوعية في علاقة المواطن بالحاكم ، وبالتالي في علاقة المجتمع المدني بالدولة ، وذلك بمشاركة الشعب مشاركة فعالة في تسيير شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بحيث لا تقتصر هذه المهمات على الدولة والحاكم فحسب وإنما مساهمة الشعوب مساهمة فعالة وحرة ضمن إطار مؤسسات حرة ومستقلة ، أي في النقابات العمالية والجمعيات المهنية والمنظمات التطوعية ، وبالتالي تكون أزمة المجتمع المدني العربي قد حررت وأطلق سراحها من قبضة الدولة ، حيث ان النظام الاقليمي العربي وفى نهاية الأمر لابد له أن يسير مع ما تتطلبه التطورات العالمية ، ولا يمكنه أن يعيش فى حالة من الأنفراد والمسير بعكس اتجاه الريح ، لأنه لن يقوى على الصمود كثيراً ، فلا بد له أذا أراد الاستمرارية ان يعود إلى شعبه ومؤسساته المدنية وهذا لا يعني بالضرورة الانفصال عن العالم الخارجي.

ب – تبديد الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة : إن مؤسسات المجتمع المدني في دول النظام الاقليمي العربي لها دور ثانوي في المجتمع وغير فعال ، هذا إذا ما قورنت بنظيراتها في العالم الغربي ، فالبيئة المحيطة بمثل هذه التنظيمات تختلف عن بعضها البعض ناهيك عن التمايز بين طبيعة النظم السياسية في كلٍ من الشرق والغرب ، والذي له بالغ الأثر على نشاط المجتمع المدني في كل مجتمع. فطبيعة النظم السياسية الغربية تتبنى النهج الديمقراطي وهذا بدوره ينعكس إيجاباً في تعاملها من خلال علاقة الدولة بالمجتمع المدني أو بالفرد، لأن الديمقراطية تقتضي تفاعل الفرد مع النظام السياسي عن طريق تمتعه بحق المشاركة السياسية بالإضافة إلى السماح بوجود دور فعال للمجتمع المدني يرجع سببه في الحقيقة إلى قلة القيود المفروضة على هذه المؤسسات من قبل الحكومات الغربية كونها تعتبرها مؤسسات تحمي حقوق الفرد ضمن ضوابط دستورية معينة تعمل في فضائها مؤسسات المجتمع المدني بجميع أنواعها ، وعند مقارنتنا للتجربة الغربية بالتجربة العربية ، فلقد كان من الطبيعي أن يترتب على استنساخ فكرة المجتمع المدني من المجتمعات الغربية ، أن تستنسخ أيضاً مجموعة الخصائص والسمات المكونة لمنظومة تفاعلها النظري والتطبيقي مع محاور تحليلية هامة مثل محور "الدولة"، حيث بدأت بعض الأقلام في هذا الصدد تتساءل عن مدى إمكانية خلق علائقية منسجمة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية تكون مرتكزة على نفس الخصائص والسمات الموجودة في النظم الغربية التي تقوم فيها تلك العلاقة على اشتراطات عدة لعل أهمها

مايلي (مراد ، 2002 : 127) : الإستقلال السياسي عن الاجتماعي " المدني " وتمايزهما وظيفياً ومؤسسياً ، وتكامل السياسي والاجتماعي " المدني " وتعايشهما تفاعلياً ، والإختيار المجتمعي للسياسي على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص ، وحقه في مراقبته ومحاسبته وتغييره سلمياً وشرعياً ودورياً ، **و**إن نضج المجتمع المدني يعطل لجوء الدولة إلى القهر المادي ، ويساهم في الحيلولة دون تغيير السلطة بوسائل عنفية ومباشرة وانقلابية ، ويجعل التغير الاجتماعي مشروطاً بتغير أيديولوجي طويل الأمد ، كما أن ازدهار المنظمات غير الحكومية يساهم في تحصين الدولة ضد الحركات المتطرفة والغوغائية التي تلجأ إلى العنف المنظم أو العشوائية ، وهذا الأمر يعتبره البعض مدخلاً إلى نموذج حضاري جديد قوامه حضور سياسي ومشاركة فعلية للمجتمع المدني بتنظيماته ومؤسساته الأهلية والشعبية ، وجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية غائبة تقريباً في معظم البلدان العربية ، وإن وجدت فهي مخترقة من قبل أجهزة الدولة (الصاوي ، 1993 : 103 - 109) .

وإن المجتمع المدني هو من حيث المبدأ " نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة ، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى ، وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع ، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات ، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها "(ابراهيم ، 2000 : 22) ، كما تعتبر الحرية والاستقلالية من بين القيم الأساسية المشكلة لمفهوم المجتمع المدني ، والضمانة الحقيقية لفعاليته ، والتي تدخل ضمن قاعدة أساسية تؤطر عمل الفاعلين المدنيين ، وهي استقلال السياسي عن الاجتماعي، أي أنه ينبغي أن تبقى هنالك مسافة بين المجتمع المدني والأنظمة بشكل لا يعني المواجهة ، بل يدخل في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية ، والتي تقوم على قاعدة أنه كلما كان المجتمع المدني قويا ومستقلا ومؤثرا كانت قوته الاقتراحية ودعواته الإصلاحية ناجعة ومعقولة ، والمسألة طردية تنعكس عليه وعلى الأنظمة التي يتعامل معها ، فدولة قوية لا تمارس الاستبداد السياسي ومجتمع مدني فاعل ومستقل يكرس الشرعية والاستقرار السياسي ، أما إذا قويت الدولة وضعف المجتمع المدني ، فإن ذلك يفتح الباب والمجال للفوضى وعدم الاستقرار .

وهناك من يضيف بأن تجربة دول النظام الاقليمي العربي في هذا المجال ، تظهر أن هذا التمايز النظري لا يتجسد على أرض الواقع ، فإما أنه توجد تجارب للمجتمع المدني تتماهى مع الخطاب الرسمي وتخضع له ، أو يوجد تعارض بينهما يصل لحد التصادم ، في مقابل هذا يوجد بعض النماذج القليلة التي تخلو من القاعدة العربية القائمة على التبعية للغرب أو المواجهة ، وهو واقع يتغذى من الواقع الديمقراطي في معظم دول النظام الاقليمي العربي ، فقد أخذت الحكومات العربية المعاصرة بمبدأ الاعتراف بالمواطن ذي الحقوق السياسية ، ومنها أساسا حق الانتخاب في إطار دستوري يحدد قواعد وتكوين ممارسة السلطة ، ولكن هذه المبادئ شكلية غير معمول بها **(والي ، 2003 : 244)** .

ويرى الباحث بأن غياب أو ضعف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وبين الدولة ، لهو مؤشر خطير على ضعف هذه الدول وتردي أوضاعها المختلفة ، لأن الوضع الطبيعي لنجاح سياسات الدول وكما هو معمول به في الدول المتقدمة ، فإنه لا بد أن يعطى دوراً مهماً لمؤسسات المجتمع المدني لكي تكون مشاركة وبإيجابية في صنع القرار السياسي ، ولكن هناك من لا يريد لهذه المؤسسات التواجد على الساحة السياسية ، وذلك لهواجس من الخوف أوجدها الإستعمار الغربي وذيوله في المنطقة ، وخاصة خوف من يعتلون سدة الحكم على مناصبهم، ولا بد من إدراك مدى أهمية مؤسسات المجتمع المدني ، وما هو التأثير الذي تتركه فيما لو غيبت عن الساحة السياسية ، فبدون هذه المؤسسات يفقد جسد الدولة جزءاً مهما يصعب تعويضه ، ولذلك فإنه وإذا أردنا دولاً قويةً قادرة على مواجهة التحديات التي تحدق بالأمة وبإستمرار ، فإنه لا بد من تفعيل دور هذه المؤسسات وليس العكس ، لإن من يعي الدور الحقيقي لهذه المؤسسات ، يجد أنه لا بد لأي نظام قوي من العودة لهذه المؤسسات والتي بالنهاية سترفع من سوية العمل والقرار السياسي لأحسن مستوياته ، وذلك كله لمصلحة الدولة القطرية مما يحقق تماسكها وبالتالي يعزز أوجه الاستقرار لدى دول النظام الاقليمي العربي بشكل أو بآخر.

المطلب الثاني :

الإرتباطات السياسية الخارجية لدول النظام

إن سيادة الدولة وإستقلالها السياسي ، كانا يشكلان دائماً الركيزة الأساسية لممارسة الدولة لصلاحياتها ونشاطاتها وقراراتها ، ولكن اليوم وفي دول النظام الاقليمي العربي أصبحت هذه الركائز منوطة بالغرب وما يتناسب مع مصالحه ، حيث نجح الغرب وفي مقدمته أمريكا في نخر الجسد العربي وإنهاكه إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً ، لكي يحقق خططه الطويلة الأمد بتبعية دول الاقليم له ، ومن أجل ذلك أستبيحت الاراضي العربية وأحتلت بعض دول الاقليم ، وبمساعدة عربية تحت مسميات التحالفات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الامنية ، كل ذلك أدى إلى إضعاف النظام الاقليمي العربي وإبعاده عن أهدافه القومية والتي كان ينادي بها كالقضية الفلسطينية والكيان الصهيوني الغاصب ، وأصبح الهم الوحيد لهذه الانظمة السياسية هو إرضاء الغرب والتنافس على خدمته ، مقابل الاستمرار في المكوث في سدة الحكم ، مما يؤدي إلى زيادة التبعية للخارج يوماً بعد يوم وإرتباط السياسة العربية بالغرب ، ولما لهذا الموضوع من أهمية فإنه سيتم تناوله في فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : التحالفات العربية الخارجية .

ثانياً : التعاون العربي الخارجي

أولاً : التحالفات العربية الخارجية : الواقع أن "النظام الاقليمي العربي" – وبالتالي سياساته الخارجية الإقليمية إزاء النظام الدولي لا تعكس منطق "الاعتماد المتبادل ، ولكن منطق "التبعية" بالأساس ، فالنظام الاقليمي العربي هو "الرجل المريض" للنظام الدولي وتحت وصايته ، وقد اقترب هذا "النظام الرسمي" في كثير من الأزمات ، ونقاط التحول الفارقة من حافة الانهيار، وفي كل مرة يتدخل "النظام الدولي المهيمن" لكي يمنحه قدرا من الحياة مع إبقائه في "حالة متداعية مستمرة"، أي أن "النظام الدولي" لا يسمح بانهيار النظام الاقليمي العربي تماما ، لأنه لا يضمن طبيعة ومواقف البديل(قويسي ، 2009 : 16) ، كما أنه لا يسمح بأن يكون على درجة معقولة من القوة والصلابة تمكنه من رسم سياسات خارجية إقليمية معبرة عن رؤيته ومشروعه إن المتغيرات الدولية التي تحدث في العالم ، تؤثر في النظام الاقليمي العربي وقضاياه ، ربما بأكثر من أي منطقة أخرى في العالم ، فالنظام الاقليمي العربي يقع في قلب العالم، ويتسم بسمات جغرافية واقتصادية وثروات إستراتيجية تجعله من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية، وجاذباً لاهتماماتها ولتدخلاتها ، لاسيما في ظل استمرارية العديد من القضايا الإقليمية دون حل ، وعرض بعضها على المنظمات الدولية ، في وقت تتراجع فيه فاعلية النظام الاقليمي العربي ، وتتمزق خطوط

التضامن العربية ، مما أدى إلى المزيد من دوائر التدويل للقضايا العربية ، وجعل اختراق القوى الدولية للمجال السياسي العربي أمراً حتمياً، لاسيما وأن بعض دول النظام الاقليمي العربي سعت إلى إقامة علاقات خاصة مع عدد من هذه القوى والاحتماء بها ، وأصبحت بعض الأطراف العربية لا مرجعية لها إلا خصومها (سلمان ، 2009 : 11) .

وهذه التحولات الداخلية العربية أخذت تدفع النظام الاقليمي العربي إلى القبول بالشراكة مع "إسرائيل" وفق توجيهات أو تعليمات الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش عندما جاء فى يناير 2008 إلى المنطقة وزار عدداً من دول النظام الاقليمي العربي ، وطالبها بالشراكة مع إسرائيل والعداء لإيران ، تحولات تفرضها مصالح مشتركة نابعة من تلك التطورات الداخلية لدول النظام الاقليمي العربي وتحالفها مع قيادة النظام الرأسمالى العالمي ، فالعجز الراهن فى النظام الاقليمي العربي الرسمي ، لم يكن وليد صدفة وليس مجرد إملاءات أمريكية وإسرائيلية ، ولكنه عجز يمكن وصفه بـ "الاختياري" أو "الإرادي" ، فقيادة هذا النظام التى اختارت طريق التسوية وأعلنت أن السلام هو خيارها الاستراتيجي ، كانت تقول أن الحرب أو المقاومة أصبحت خيارات محظورة ، ولعل هذا ما يفسر كيف تحولت "دول المواجهة" إلى "دول طوق" وكيف تحول الطوق من حصار للدولة الصهيونية إلى "سياج حماية" لهذه الدولة والحيلولة دون أى تلاق بين جماهير الشعب العربى التواقة إلى دعم المقاومة وبين الشعب الفلسطينى فى الداخل ، تماماً كما حدث فى الموقف الرسمي للنظام الاقليمي العربي من الأزمة العراقية ، فقد انقسم هذا النظام الرسمى العربي على نفسه بين صامتين عاجزين ، وآخرين قبل بعضهم بالتعاون المباشر مع جريمة الغزو واكتفى آخرون بالتواطؤ غير المباشر (إدريس ، 2010 : 19) ، وهو التواطؤ في إستمرار الموقف العربي الصامت من الاحتلال الأمريكي للعراق ، والتحامل على المقاومة والإصرار على الخلط بينها وبين الإرهاب ، فى محاولة هروبية من تحمل مسؤولية الدفاع عن العراق والمشاركة فى تحديد مستقبله وحماية وحدته وعروبته المعرضتين للتهديد .

وهكذا نستطيع أن نقول أن مواقف النظام الرسمى العربى من الصراع ضد الكيان الصهيوني وتحمل مسؤولية القضية الفلسطينية ، ومواقفه من الغزو الأمريكي على العراق واحتلاله ، ومواقفه من الحرب الإسرائيلية على لبنان (قويسي ، 2009 : 24) ، لم تكن مجرد فشل بل هى خيارات وهى توجهات تكشف عن نقاط مهمة للتلاقي بدوافع مصلحة طبقية وسياسية مع المشروع الإمبريالى الغربى – الصهيوني ، وهذه الخيارات لم تؤد فقط إلى حدوث انتكاسات فى المصالح الاستراتيجية العربية وفى الأمن القومي العربي ، بل إنها حالت دون بلورة مشروع قومي نهضوي حضاري عربي ، قادر على التفاعل مع المشاريع الإقليمية الأخرى ، لدرجة يمكن القول معها إنه إذا تم قبول وجود نظام إقليمي للشرق الأوسط ، فإن دول النظام الاقليمي العربي أضحت بسبب هذه الممارسات والتحالفات ، خارج مركز هذا النظام وأصبحت مجرد

أطراف تجري صراعات القوى الإقليمية الفاعلة فى مركز هذا النظام على أراضيها ، وفي هذا السياق لا بد من إبراز بعض التحالفات العربية الغربية ، ضد أبناء جلدتهم من دول النظام الاقليمي العربي وهي :

أ – التحالف العربي الغربي في حرب الخليج الثانية أو ما يسمى تحرير الكويت عام 1991 : ان الهدف الامريكي من هذة الحملة الضارية مزدوج فمن ناحية تريد الولايات المتحدة الاسراع بعملية التحول الجارية في النظام الدولي في اتجاه تحقيق هيمنتها على بقية دول العالم ومن ناحية اخرى تريد ان تكبح جماح الحركة الشعبية المتنامية في أرجاء الوطن العربي ، واثارة الفرقة بين اقطارنا العربية وامتنا الواحدة ، وتسمى كذلك عملية عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت، فهي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق ، بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي (المؤتمر القومي العربي ، 1992 : 130 – 131) ، وتباينت دول النظام الاقليمي العربي بموقفها من الحرب بين مؤيد ومعارض ، والملاحظ في موقف بعض دول النظام الاقليمي العربي أنذاك ، هو المشاركة الفعلية في الحرب بالمشاركة مع قوات التحالف ، والتي إنتهزت هذا الخلاف لتنخر الجسد العربي وتقسم النظام الاقليمي العربي ، بعد أن تكون قد أجهزت على أكبر قوة عربية والمتمثلة في العراق والتي تشكل تهديداً حقيقياً لاسرائيل ، كما إن أزمة الخليج الثانية عمقت هذه الأزمة بين ما عرف بدول التحالف ودول اللاتحالف ، وأعيدت المباديء القومية والتي عنوانها التعاون العربي إلى نقطة الصفر (الهزايمة ، 2009 : 122) ، ولكن بعض دول النظام الاقليمي والتي تحالفت مع الغرب ضد القوات العراقية ، فهي تحالفت مع الغرب لأنها فقدت الاستقرار السياسي والداخلي ، وفقدت الثقة من قبل شعوبها بها ، ومن المعروف بأنه وكلما إزدادت هذه الدول بالتبعية للغرب ، فإنها بالمقابل تفقد المزيد من رصيدها لدى شعوبها ذلك إن بقي رصيد . وهذه الحرب والتدخل العربي الغربي فيها ضمن هذه التحالفات ، تبين لنا إلى إية حال وصلت اليه هذه الدول من التبعية للخارج ، وفقدانها حتى الاحساس بالعروبة ، فلقد نتج عن هذه الحرب مقتل ما يزيد عن 100 ألف قتيل وإصابة حوالي 300 ألف عراقي ، كل ذلك لتحرير الكويت وكأن السبل كلها نفدت بإستثناء الحروب ، ولكنها السياسة الغربية في تحطيم هذا النظام الاقليمي العربي والذهاب به بعيداً ، والانفراد بدوله ، وإلا فماذا عن تحرير فلسطين من العدو الغاصب الاسرائيلي ومع من سيتحالف العرب لتحرير أراضيهم ؟ ولقد آن الأوان لوضع حد للخلافات العربية العقيمة وأغلبها للأسف ذو طابع شخصي، وأن يتجه كل طرف عربي إلى التفكير بعقل الطرف العربي الآخر، أي تبادل المواقع معه للتفكير من الزوايا التي يرى من خلالها لفهم كيف يدرك هو مشكلاته، ومن ثم كيف يدرك علاقاته معها، وتصوره لحل المشكلات التي تواجهه ومطالبه تجاه الآخر، بغية التوصل للحلول المناسبة لها (سالم ، 2006 : 114) ، فمن الأولى أن تتحد الدول العربية بتحالف كبير إسمه النظام الاقليمي العربي ، وعليها أن لا تنتظر الغرب لكي يحرر أراضيها المغتصبة .

ب – الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة : المحرقة الصهيونية التي جرت في 27 ديسمبر الماضي 2008 واستمرت 23 يوما ضد قطاع غزة ، وراح ضحيتها أكثـــر من 1450 شهيد و5500 جريح ، ودمرت 5000 منزلاً و45 مسجداً بالكامل (العناني ، 2009 : 8) ، ولقد أراد الكيان الصهيوني من هذه الحرب كسر شوكة آخر معاقل المقاومة العربية والمتمثلة بـــ حركة حماس ، حيث كرست إسرائيل كل سبل التضييق ومنها الحصار على قطاع غزة ، وبمساهمة ومشاركة بعض دول النظام الاقليمي العربي ، ومنها جمهورية مصر العربية والتي أغلقت معبر رفح وهو المعبر الوحيد لقطاع غزة والذي يربطه بدول الاقليم العربي ، وكانت الذريعة المصرية بأن هذا المعبر يخضع للإتفاقيات الدولية وإنه لا يمكن فتحه إلا بموافقة إسرائيل، ولكن الأمر تعدى ذلك إذ أنه وبعد أيام قليلة على العدوان الاسرائيلي دعت السودان واليمن إلى عقد قمة عربية طارئة على مستوى الرؤساء العرب ، إلا أن النظام الرسمي في مصر قلل من أهمية ذلك وأقترح بأن يكون الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب ، وكان موقف دول النظام الاقليمي العربي وخاصة الكبرى منها موقف إستنكار كما هو معهود عنها ، من دون أن تحرك ساكناً ، إلى أن تجرأت قطر وظهرت بمظهر قوي ، إذ إنها قطعت علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل ولم تكتف بذلك فحاولت لعب دور محوري عربي تجاه هذا العدوان ، إلا أن ذلك يتعارض مع إرادة الدول العربية الكبرى ، حتى أن وزير خارجية مصر صرح مفتخراً ومبتهجاً " بأن مصر قد نجحت في إفشال قمة الدوحة " معتبراً ذلك أمراً بطولياً تقوم به مصر ، ولحقت موريتانيا بقطر فقطعت علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع إسرائيل، والناظر إلى حال دول النظام الاقليمي العربي ، يجد أنها باتت مشتتة وهزيلة ، وإن معظمها يبحث عن الزعامات التقليدية العربية ، من دون أن يكون لها أي موقف إيجابي تجاه شعوب هذا الاقليم.

ولقد أقحمت دول النظام الاقليمي العربي نفسها في إتفاقيات مع الغرب وإسرائيل ، وأخذتها ذريعة عند الاحتجاج على هذا التهاون والتواطؤ ضد شعوب هذا النظام العربي ، ولا يلبث بأن يصرح المسؤولون بأن هناك معاهدات وتحالفات مع الغرب، ولا بد لنا الالتزام بها ، متجاهلون بذلك بأن إسرائيل لم تف بوعودها ولا معاهداتها يوماً ، ولكن دول النظام العربي أحرص على تطبيق هذه الاتفاقيات والمعاهدات ولأسباب قطرية وداخلية ، إذ أن الانظمة السياسية زادت تبعيتها للخارج الذي أضعفها وأبعدها عن الساحة السياسية (بدرخان، 2009 : 11) ، وبالتالي فإن ذلك يعني إبعاد هؤلاء الحكام عن شعوبهم ، عندها ليس لهم ملجأ إلا الغرب ليحتموا به ويثبتوه على دفة الحكم لمدة أطول ، والغريب في الأمر أنه وبعد التخاذل العربي تجاه العدوان على غزة ، ظهرت قوى إقليمية وسحبت البساط من تحت أقدام الدول التي كانت تزعم بأنها تحمي عرين هذه الأمة ، حيث أن تركيا لعبت دوراً هاماً في إنهاء الحرب على غزة ، وفضح الممارسات والجرائم الاسرائيلية تجاه الاطفال وأهل هذا الجزء من النظام الاقليمي العربي ، ومن خلال ما سبق فإن هذه الحرب والحصار الذي تلاه كان يراد منه إخضاع حركة حماس وإجبارها على القبول بالمعاهدات والتحالفات والانصهار في المجتمع الفلسطيني بعد تجريدها من قوتها ، أي أن تصبح كباقي الشرائح

الفلسطينية ، تقبل بوجود اسرائيل وتعترف بذلك وتقبل جميع الاتفاقيات المنعقدة مع اسرائيل ، مما سيكون له أثر كبير على باقي المجموعات الفلسطينية في دول النظام الاقليمي العربي ، والتي تراهن على صمود حماس ، أي أن يصبح دورها متوافقاً مع دور دول النظام الاقليمي العربي ، والتي تغنت بالسلام وأتخذته نهجاً لها مع كيان لا يوثق به ولا بمواثيقه .

ثانياً – الإتفاقات الامنية العربية الغربية : إن الوضع المتردي الذي وصلت إليه دول النظام الاقليمي العربي، وإزدياد تبعيتها للخارج بعدما ضعفت وساء حالها ، كان لا بد لإنظمتها السياسية بأن تسلك أحد الطريقين ، إما الاستقالة والعودة لشعوبها ، أو الاستمرار في حكمهم شريطة القبول بالإملاءات الأمريكية وتنفيذ سياساتها في المنطقة ، وكما هو معروف فلم نشهد هناك إستقالات من قبل أي من هؤلاء الحكام ، أي أنهم بطريقة أو بأخرى أصبحوا أدوات الغرب النشطة في منطقة النظام الاقليمي العربي ، لذلك يجب على شعوب دول هذا الاقليم بأن لا تتفاجأ من مواقف أنظمتها السياسية والمناصرة للغرب ، لا بل إنهم ينفذون سياسة الغرب بصورة مخلصة وبولاء مطلق ، ما كان الغرب نفسه ليقوم به بهذا التفاني ، ولقد نجح الغرب في إختراق دول النظام الاقليمي العربي واحدة تلو الأخرى وبدون صعوبات تذكر ، ومن ثم فهو يريد رسم تصور جديد للنظام الاقليمي العربي ، فتارة شرق أوسط جديد ، ومن ثم شرق أوسط كبير ، كما إن رغبة الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا بأن توهم الشعوب العربية بأنها المنقذ وإنها من سيخلصهم من الطغيان والظلم الذي هم فيه كما حصل في العراق والنتائج التي ترتبت على حرب المنقذ معروفة للجميع من قتل ودمار وحروب طائفية ، وفساد أخلاقي ومالي وغيره من تبعات الديمقراطية الامريكية الجديدة ، ومن أجل أن تضمن الولايات المتحدة الامريكية الاوضاع في دول الاقليم ، فإنها عزمت على إتخاذ العديد من الاجراءات المشتركة مع الانظمة السياسية العربية ومنها الإتفاقيات الأمنية ، ولتحقيق الغرض من الدراسة سنورد بعض هذه الاتفاقيات الأمنية العربية الامريكية :

أ – الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية : من غريب المفارقات في الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية عدم ذكر كلمة النفط سوى ثلاث مرات في نص بلغ عدد كلماته حوالي الستة آلاف، والتي جاءت ضمن البنود الخاصة بالتعاون في المجالات الاقتصادية؛والأغرب من ذلك أيضا ما أثارته بنية الاتفاقية التي خلت من أي قسم خاص بهذا الموضوع الإستراتيجي، رغم تضمّنها أقساما عديدة لقضايا أقل أهمية.والمضحك المبكي ما ورد من إلزام الطرف الأمريكي نفسه بدعم جهود العراق بهدف استثمار موارده بهدف التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ذلك في نصوص تأويلية لا توضح ولا تحدد معنى الدعم ومجالاته وآلياته وكيفيته، خلافا لما جاء في أقسام أخرى ذُكرت فيها تفاصيل دقيقة يمكن الاستغناء عنها ، رغم ذلك إن التدقيق في نصوص الاتفاقية يظهر ما اخفيَّ من مرجعية تحدد مصير النفط العراقي، وتمنع في نفس الوقت أية حكومة عراقية من التفكير في العودة إلى زمن التأميم.ويؤكد ذلك ما ورد في الاتفاقية عن التزامات عراقية تجاه النظام العالمي، وبخاصة الشريك الأمريكي. وكذلك ما جاء من نصوص بشأن صلاحيات الحكومة العراقية في

مجال تنفيذ الاتفاقية نفسها. وبذلك تتيح الاتفاقية الفرصة للحكومة العراقية لشرعنة الإجراءات التي اتخذتها خلال السنوات الماضية بهدف ترجمة الرؤية الأمريكية المعلنة في الجانب النفطي، وكذلك على القوانين والقرارات والاتفاقات التي يمكن ان تصدرها أو تبرمها مستقبلا.ومهما يكن من تأويل وإبهام في النصوص ثمة اتجاهات ثلاث حددتها الاتفاقية (حسين ، 2009 : 25) :

أ‌ : الإطار العام الذي يُنظِّم العلاقات الاقتصادية بين بغداد وواشنطن ، ولتحديد الآليات التي تحكم عمل الاقتصاد العراقي ، ذلك عبر عدة مسارات متصلة منها: "بناء اقتصاد عراقي مزدهر ومتنوع ومتنام ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي"، و"دعم جهود العراق لاستثمار موارده من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة"، و"إدامة حوار ثنائي نشط حول الإجراءات الكفيلة بزيادة تنمية العراق"، و"تشجيع توسيع التجارة الثنائية من خلال حوار الأعمال التجارية الأمريكي العراقي وبرامج التبادل الثنائية مثل أنشطة الترويج التجاري ، و"الوصول إلى برامج مصرف التصدير والاستيراد". ذلك يعني أن الحكومة العراقية ملتزمة بشروط المنظمات الاقتصادية الدولية، وبخاصة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين ، لجهة تحرير التجارة ، أو فتح الحدود أمام الاستثمارات الأجنبية إلى داخل العراق، كما تعني أيضا أن الولايات المتحدة ستعطى ميزة الدولة الأكثر رعاية في المجالات المذكورة .كما يلاحظ أن الاتفاقية قد وفرت للطرفين العراقي والأمريكي آلية ثنائية لضمان ومراقبة تنفيذ ما جاء فيها، بما في ذلك ملف التعاون الاقتصادي ، عبر لجنة تنسيق عليا تجتمع بصفة دورية، فضلا عن لجان مشتركة إضافية ستتشكل حسب ما تستدعي الظروف.وكجزء من تطبيق الرؤية الأمريكية للانفتاح الاقتصادي العراقي، سيكون ضخ النفط من العراق إلى مصافي التكرير في مدينة حيفا في فلسطين المحتلة جزءا من المشاريع المتوقع تنفيذها في ظل الاتفاقية؛بحسب ما ذكرته صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية، نقلا عن مسؤول في وزارة الدفاع من أنه سيتم نقل النفط من كركوك، حيث ينتج نحو 40% من النفط العراقي، عبر الموصل والأردن ليصل إلى "إسرائيل".

بــــ : خصخصة النفط بحجة التنمية : فالاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في أول كانون الثاني/ يناير2009 ، ستحرر السلطة العراقية من القيود التي فرضها مجلس الأمن طوال العقدين الماضيين ، وبالتالي ستكون نظريا حرة في إدارة شؤون الدولة ، وستمارس سلطانها الكامل على قطاع النفط.أما واقعيا، فتشكل الاتفاقية تتويجا لمجموعة الإجراءات والقرارات التي اتخذها الطرفان على الصعيد النفطي خلال السنوات الخمس الماضية، والتي تأسست على رؤية سلطة الائتلاف المؤقت التي حكمت العراق حوالي 14 شهرا بعد احتلال بغداد ، وتقوم هذه الرؤية التي تبنتها مختلف التشكيلات الحكومية العراقية على ضرورة خصخصة العمل في مجال النفط، وعقد اتفاقيات لتقاسم الإنتاج لتطوير القطاع النفطي ، وإعطاء الأولوية إلى شركات النفط الأمريكية.كما أن الاتفاقية تتوافق مع ما جاء في الدستور العراقي ، الذي ينص على أن "الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط سترسمان السياسات الإستراتيجية الضرورية لتطوير الثروة النفطية والغاز الطبيعي لجلب المنفعة الأكبر للشعب العراقي، اعتمادا على أكثر التقنيات تطورا فيما يخص

مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار".وبحسب الأجواء التي أحاطت بإقرار الاتفاقية الأمنية في مجلس النواب العراقي ، مقدمة لإقرار قانون النفط المتعثر ، والذي ينهي سيطرة الدولة على هذا القطاع ، وينص بشكل صريح على فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وقد أعطيت العديد من هذه العقود ولعدة شركات أجنبية منها : منح حق (امتياز) تطوير حقل القرنة النفطي الضخم- جنوب العراق إلى شركة اكسون موبيل Exxon-Mobil و شل الهولندية الملكية Royal Dutch Shell ، كما تعاقدت حكومة بغداد مع شركة البترول البريطانية Petroleum (BP British) بمنح الشركة حقوق تنمية حقل الرملية الضخم باحتياطيه البالغ 17 بليون برميل. حصة بي بي 38% ، وتهدف الخطة إلى زيادة إنتاج الحقل من حوالي مليون برميل يومياً إلى 2.85 مليون برميل يومياً ، هناك المزيد من الصفقات في طور وضع اللمسات الأخيرة تم تشكيل كونسورتيوم consortium " تكتل مجموعة شركات " ، تضم شركة إيني Eni الإيطالية ، أوكسيدنتال Occidental الأمريكية ، وشركة كورية جنوبية Kogas، وقّعتْ على إتفاق مبدئي لحقل الزبير ويضم 4 بليون برميل احتياطي نفطي مؤكد ، بينما قدّمتْ شركة إيني الإيطالية و Nippon اليابانية العملاقة و Repsolالآسبانية العطاءات bidding لحقل الناصرية وفيه الاحتياطي المتماثل " 4 بليون برميل ، وفي شمال العراق ، تقوم شركة شل الهولندية بالتفاوض للحصول على عقد تطوير المناطق غير المستغلّة في حقول نفط كركوك الكبرى ، ومن المتوقع أن يصل احتياطيها إلى 10 بليون برميل، رغم إنتاجيها منذ العام 1934(رشيد ، 2009 : 3) .

جــ جــ : تعطي الاتفاقية الأمنية الشركات الأجنبية ، وبخاصة الأمريكية ، فرصة الحصول على الحصة الأكبر من النفط الذي ازدادت تقديرات حجم الاحتياطيات المتاحة إلى 350 مليار برميل، ما يعادل ثلاثة أضعاف الاحتياطيات المؤكدة حاليا، كما أنه يتجاوز الاحتياطيات السعودية المقدرة بنحو 264 مليارا، والإيرانية البالغة نحو 137 مليارا ، وإن تحقيق الأهداف والخلفيات غير المعلنة في الاتفاقية يتوقف على مجموعة عوامل متصلة بالوضعين الأمني والسياسي، فعدم الاستقرار الأمني وعجز الحكومة المركزية وقبلها قوات الاحتلال عن حماية حقول النفط وأنابيبه تبقى مسألة مهمة في هذا الإطار (باكير ، 2006 : 11) ، ومن الناحية السياسية ستكون الخلافات بين السلطة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان حول شرعية قيام الأخيرة بتوقيع اتفاقيات منفصلة مع شركات أجنبية دون موافقة أو حتى إشعار وزارة النفط في بغداد ، محددا رئيسا في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي في حقول الشمال ، كما أن التحدّي الآخر يظهر في عدم وضوح أوجه إنفاق عائدات النفط ، حيث يشك كثيرون في توجيه هذه العائدات لتمويل الاحتلال الأمريكي، فيما تصرُّ الحكومة على أنها ستخصصها للنهوض بالبنية الأساسية للبلاد ، ولتحسين الخدمات العامة، وتسديد الديون الخارجية .

ويرى الباحث بأن الوضع الصعب في العراق والنظام الاقليمي العربي بشكل عام ، ما هو إلا نتاج للتبعية العربية للغرب ، الذي يفعل ما يريد وفي أي وقت يريده ، والأنظمة السياسية العربية تشاهد وتترقب

من دون أن يكون لها أي دور إيجابي يذكره التاريخ لها ، فحرصهم على عروشهم بات الهاجس الأوحد لهم ، وهم مستعدون للسير وفق النهج الأمريكي والغربي مهما كان

ب- التعاون الأمني المصري الإسرائيلي : إنه ومن خلال السنوات السابقة إعتاد النظام الرسمي المصري على لعب دور الوساطة بين إسرائيل وحركة حماس وكأنهما طرفان متساويان بالقوة أو بقربهم من النظام الاقليمي العربي ، وبدلاً من أن تلعب مصر الدور الريادي والقيادي لهذه الأمة ، إلا أن نظامها السياسي ينأى بنفسه عن ذلك ، متذرعاً بإتفاقيات السلام المصرية الاسرائيلية ، والغريب في الأمر من أن النظام الرسمي المصري لم يكن وسيطاً نزيهاً بين إسرائيل وحركة حماس ، لأنه ولولا التعاون الأمني الاسرائيلي المصري لما إستطاعت إسرائيل العدوان على قطاع غزة وقتل الالاف من أهله ، ومن ثم حصار مصري إسرائيلي على هذا القطاع ، حتى أن مصر قد أغلقت معبر رفح وهو المعبر الوحيد الذي يربط قطاع غزة مع الشعب العربي في مصر (الشرق الاوسط ، 20 ربيع الثاني 2004) ، ولم تسمح السلطات المصرية حتى من إدخال الأغذية والادوية إلى قطاع غزة ، إلا عندما يكون هناك ضغوطات شعبية مصرية وفلسطينية وعربية بشكل عام ، كما إن مصر قد حددت ألانفاق التي تستخدمها حركة حماس في التزود بالاحتياجات الضرورية للصمود أمام الآلة العسكرية الاسرائيلية الشرسة ، فيما قامت إسرائيل بتدمير هذه الأنفاق الملاصقة للاراضي المصرية ، حتى أن بعض قنابل الطائرات سقطت داخل الحدود المصرية ، من دون أن يكون هناك أي إحتجاج من الجانب المصري ، لذا يفهم من ذلك بأن الخلاص من حركة حماس أصبح مطلباً مصرياً إسرائيلياً في نفس الوقت ، فبالنسبة لإسرائيل فحماس أضحت اخر قلاع المقاومة العربية والتي لا بد أن تزول وتلحق بركب الآخرين ، وبالنسبة للسلطة السياسية في مصر فهي تعاني من مشكلة عدم الثقة بينها وبين شعبها وخاصة الاتجاه الاسلامي في مصر والمتمثل في جماعة الأخوان المسلمين ، والذي يتعاطف مع حركة حماس ويستنكر دائماً الموقف المصري في هذه القضية.

ولهذا فإنه يبدو بأن النظام المصري هو بأمس الحاجة لانهاء حركة حماس ، فبعد أن إستنكرت شعوب العالم بأجمع ، والمنظمات الانسانية والحقوقية إقامة الجدار العازل الذي يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل ، أطل على العالم النظام الرسمي وبدأ بإنشاء أكبر جدار فولاذي يفصل الاراضي المصرية عن قطاع غزة وعزل القطاع بشكل كامل ، ومن هذه القسوة والظلم وعدم الانسانية في هذا الجدار الظالم ، فإنه يبدو أنه فكرة إسرائيلية وليست عربية ، ذلك مما لاقى من الاستحسان الكبير من قبل الادارة الامريكية ودولة إسرائيل المحتلة ، موضحين بأن ذلك يأتي ضمن التعاون المصري الامريكي الاسرائيلي ، ويعلق النظام الرسمي على هذا الجدار الفولاذي العازل بأنه يحمي الاراضي المصرية ، والسؤال هنا يحميها من الجيش الاسرائيلي أو من الشعب الفلسطيني في غزة ، وهل شكلت غزة في السابق أي تهديد لمصر ، بل على العكس تماماً فإن مصر تعتبر خاصرة الشعب الفلسطيني في غزة وملجأها الوحيد وبعدها القومي والعربي ، وحتى إن العلاقة التي تربط الشعبين وصلت إلى حد القرابة والنسب وغيره ، وهذا لم يكن يوماً يشكل أي

تهديد للاراضي المصرية أو الشعب المصري ، ولكنها بالنهاية المعاهدات والاتفاقيات والتعاون الأمني المصري الاسرائيلي الذي يشيد به متحدثو الحكومة الاسرائيلية دوماً (الاتجاه المعاكس ، في 5 – 1 – 2010) ، والحقيقة بأن الشعب المصري من أكثر الشعوب العربية والتي ضحت وقدمت الشهداء من أجل وعلى تراب فلسطين، وإعتبرت مصر ومنذ ذلك الوقت الرمز القومي والعروبي للشعوب العربية ، فلا بد أن يأتي اليوم الذي تستطيع فيه الشعوب العربية من أخذ زمام المبادرة وإرجاع مصر للقيادة العربية بعد أن تواطأ نظامها الرسمي مع العدو الاسرائيلي ولأكثر من مرة .

وفي النهاية فإنه لا بد من اتباع سياسة الحياد الايجابي في علاقة دول النظام الاقليمي العربي مع الدول الكبرى والابتعاد عن سياسة الاحلاف في حدود طاقتنا للحفاظ على كياننا ومصالحنا في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية ، وعموماً ان لدى العرب اتفاقات كثيرة تحقق الامن القومي والمطلوب هو تنفيذ هذة الاتفاقات من خلال رؤيا جديدة لاعادة تنظيم البيت الداخلي لكل قطر عربي بحيث يستوعب كل القوة الجديدة داخله ويلبي حاجاتها الاساسية , ومطلوب عقد مؤتمر قومي جديد لتقنين العلاقات بين الاقطار العربية لتعظيم فرص العمل العربي المشترك وتحديد منطقة حرام لا يجوز الاختلاف حولها مهما كانت الظروف والضغوط ولتكن هذة المنطقة الحرام هي العمل الدفاعي العسكري المشترك وما يستلزمه ذلك من خلق صناعة سلاح عربية مشتركة فالمنطقة الحرام تتسع الى ما لانهاية (طلال ، 1986 : 17 – 18) ، فالامن القومي اذن يتكون من مجموعة اجراءات تقوم بها الامة للحفاظ على سيادتها ووحدة اراضيها ورفاهية شعبها والدفاع عن قيمها ومعتقداتها في مواجهة أي تهديد او عدوان وللامن عمود فقري هو التنمية الشاملة بكل صورها كما ان الامن القومي مصطلح مجتمعي شامل تترابط فيه العوامل العسكرية والسياسية والتكنولوجية والبعد الجغرافي(الظاهر ، 1993 : 76) ومما سبق نستنتج بأن على الانظمة السياسية ، أن تنفذ الاتفاقات المختلفة بين دول الاقليم وبالتالي تفعيل دور النظام الاقليمي العربي ككتلة واحدة قوية ، ومن ثم التعامل مع الغرب على اساس هذه القوة واتباع السياسات التي من شأنها رفعة ونهضة النظام الاقليمي العربي .

المطلب الثالث :

التحديات الاقتصادية التي تواجه النظام الاقليمي العربي

لقد ركزت الدراسة بمجملها على التحديات السياسية التي تواجه النظام العربي وكان لا بد من التطرق باختصار لجملة التحديات الاقتصادية والتي تشكل ثغرة كبيرة لا بد من معالجتها لتقوية هذا النظام ، فمن المعروف أن للاقتصاد دوراً رئيسياً فى حياة الشعوب . فكما كان مدخلاً للاستعمار ونهب الثروات والموارد والهيمنة وإستنزاف طاقات البلاد ، فإنه ايضاً مدخل لبناء البلاد وزيادة قدراتها وامكاناتها ومواجهة التحديات بقوة وصلابة ، وفى قراءة عامة للأقتصاديات العربية نجد أنها تتصف بضعف تاريخي في تحقيق النمو الاقتصادي ، فقد استطاعت هذه البلدان تحقيق بعض النمو فى اواسط القرن العشرين ، لا سيما مع بداية الستينات ، وعرفت فترة الثمانيات أزمة إقتصادية فى معظم الدول العربية تعود إما لأسباب داخلية سياسيه وصراع على السلطة ، او لفشل الحكومات فى تطبيق مشاريعها وخططها الاقتصادية ، او لأسباب إقليمية دولية ناتجة عن الصراع في الشرق الاوسط ، أما مع مطلع القرن الحادي والعشرين فقد ارتفعت معدلات النمو بسبب ارتفاع اسعار البترول ، كما إن دول النظام الاقليمي العربي تمتاز بمميزات عدة منها أرضها الصالحة للزراعة ، والمناخ الملائم لها أيضاً ، ويستطيع هذا النظام القيام بمهمة الاكتفاء الذاتي الغذائي ، من إطعام أهله من إنتاجه ومن مختلف أنواع الغذاء ، فإذا كان الشح في منطقة من مناطق الاقليم ، فإن منطقة أخرى منه تتكفل بسد هذا النقص الحاصل في تلك المنطقة ، وإن المتمعن في الطبيعة المناخية لا ينكر ذلك لأن هناك عدة مناخات تسود هذا الاقليم ، فمن مناخ أمطاره تسقط في الشتاء إلى آخر تسقط أمطاره صيفاً ، الأمر الذي يجعل أرض الإقليم في حالة إنتاج مستمرة وعلى طول اشهر السنة ، وأما من الناحية الغذائية فإن هناك عدة تحديات تشكل عقبات أمام دول هذا الاقليم تعمل في إتجاه عدم الإكتفاء الذاتي، رغم كل الظروف التي تدل على إمكانية هذا النظام على توفير كل مستلزمات الغذاء لابنائه ، هذا مع تسليمنا أن الدول العربية تعمل في إتجاه إعاقة النظام الإقليمي من تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وابقائه في حالة قصور وعجز ، لكي يبقى الغرب منتجاً ودول النظام العربي مستهلكاً ، ومن أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه النظام الاقليمي العربي :

أولاً :إتساع الفجوة الغذائية في النظام الاقليمي العربي

ثانياً : تدني نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي

ثالثاً : ضعف التجارة البينية العربية .

رابعاً : بروز المشاكل الاجتماعية (الفقر والبطالة والتخلف والجهل)

أولاً : إتساع الفجوة الغذائية في النظام الاقليمي العربي : إن من أهم التحديات التي تواجهها دول النظام الاقليمي العربي زيادة الفجوة الغذائية من عام إلى آخر ، وستزداد النتائج السلبية لذلك خلال الفترة القادمة من خلال الارتفاع الدائم في أسعار السلع وخاصة المواد الغذائية الناجمة في أغلبها عن المضاربات الدولية، ولا سيما أن دول النظام الاقليمي العربي تعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم وأنّ المردودية

والإنتاجية تتراجعان من عام إلى آخر ، وتشكل الفجوة الغذائية النسبة الأكبر من الفجوة الزراعية كما في الجدول التالي رقم " 1 " (حيان ، 2008 ، 14 – 15) :

جدول رقم " 1 "

الواردات والصادرات الغذائية العربية للفترة من عام 2001 – 2005 والقيمة بالمليون دولار

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005
المستوردات الغذائية	18991	19663	19360	23276	24670
الصادرات الغذائية	3519	4177	468	5836	6042
الفجوة الغذائية	15472	15486	14792	14440	18628
نسبة الفجوة الغذائية الى الفجوة الزراعية	%79.3	%72.1	%68.9	%62.7	%75.7

(حيان ، 2008 ، 14 – 15)

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن هنالك عدة مؤشرات يمكن ذكرها على النحو التالي :

1 – الازدياد الكبير في قيمة الفجوة الغذائية من 15472 عام 2001 إلى 18628 مليون دولار عام 2005 أي بنسبة مقدارها 120%، وهذه ناتجة عن زيادة المستوردات الغذائية وتواضع زيادة الصادرات
2 – أن الفجوة الغذائية شكلت من إجمالي الفجوة الزراعية للفترة من عام 2001– 2005 كما يلي: " 79.3%– 72.1%– 68.9%– 62.7%– 75.7% "،وهذا ما يؤكد مقدار التبعية الغذائية العربية للخارج.

3 – إنّ أغلب أنواع الفجوة الغذائية يتركز على المواد والسلع الأساسية والتي تعتبر من مقومات الحياة اليومية ومكونات الوجبة الغذائية التقليدية وخاصة في المواد التالية " حبوب ، دقيق بطاطا ، سكر خام ، بقوليات ، بذور زيتية ، زيوت نباتية ، خضراوات ، فواكه ، أبقار وجاموس(حية) أغنام وماعز ، لحوم، ألبان ومشتقاتها ، بيض " ، ومن خلال تحليلنا لمكونات الفجوة الغذائية لنفس الفترة لوحظ أن دول النظام الاقليمي العربي تعاني من عجز كبير في أغلب المواد والسلع ، وهذا ما عبّرت عنه المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تقريرها لعام 2006 كما في الجدول التالي رقم " 2 " (والقيمة بملايين الدولارات).

جدول رقم " 2 "

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005
حبوب	7554	7412	6997	8506	9178
قمح	3856	3796	2936	4453	4343
شعير	772	867	857	868	1388
أرز	1102	859	1048	1245	1167
ذرة	1350	1520	1443	1555	2152
بطاطا	96	148	140	98	87
سكر	1390	1377	1270	1209	1259
بقوليات	352	378	341	381	405
زيوت	1158	1326	1569	2473	2304
خضروات	244	195	117	14-	90-
فواكه	591	401	300	368	427
لحوم	1498	1583	1845	1990	2438
البان	2105	2135	2211	2633	2657
بيض	43	36	14	42	57
سمك	305-	362-	314-	858-	870-

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2006)

من خلال الجدول السابق يتبين أن الفجوة الغذائية شاملة كل السلع الغذائية باستثناء السمك والخضراوات لعامي 2004- 2005 ، وأن أكبر نسبة عجز كانت في " الحبوب والقمح والذرة والألبان " ، أي إن المجتمع العربي تحوّل إلى مجتمع مستورد صاف لمتطلبات عيشه وحياته، ومن المتوقع بأن تزداد النتائج السلبية في المستقبل إذا لم تتدارك الانظمة العربية هذا الخلل من خلال خطة عملية علمية متكاملة ، ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن الفجوة الغذائية في القمح تشكل أكثر من 50% ويليها الزيوت والألبان واللحوم ، وأنّ الطلب على السلع الغذائية ارتفع بنسبة 4% في حين زاد الإنتاج الزراعي العربي بنسبة 2% لعام 2005 وهذا ما أدى إلى تراجع الاكتفاء الذاتي، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء من الحبوب من 55.2% إلى 51% ومن القمح من 53.7% إلى 51% ومن الشعير من 51.6% إلى 33% ومن الزيوت من 31% إلى 28% ومن اللحوم من 83% إلى 81% ...إلخ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2006 : 43) ، ولا بد من الاشارة إلى أن مقدار الفجوة الغذائية قد

وصل الى مستويات حرجة ، هي حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي ، ويعود ذلك إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب أوتباطؤ الإنتاج ، ويمكن إيجازها في النقاط التالية (الراوي ، **1993 : 31**) :

أ – ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي في دول النظام الإقليمي العربي وإزدياد الطلب على الغذاء

بـــ – التحسن في مستويات الدخول لدى الفرد في دول النظام الاقليمي العربي .

جـــ – تدني نسبة الأراضي المزروعة فعلا ، مقارنة بالمساحة الكلية لدول النظام الاقليمي العربي .

د – أهمية الزراعات المطرية مقارنة بالمروية : حيث تعتمد الأولى بشكل أساسي على الظروف المناخية.

هـــ – النمط الاستهلاكي إذ تشكل الحبوب أهم سلعة غذائية استهلاكية في عديد من دول النظام الاقليمي العربي .

و – التوزيع اللامتكافيء للموارد الزراعية في النظام الاقليمي العربي .

ز – ندرة المياه وسوء استغلال المتاح منها وهدره ، مما يؤثر سلباً على الانتاج الغذائي .

ح – تدني الإنتاجية الزراعية وفشل السياسات الزراعية إجمالا ونظرتها الانعزالية أو القطرية.

ثانياً : تدني نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي : فالإكتفاء الذاتي يعني تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانات الذاتية فى انتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية ، ويشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتى خطراً على الأمن الغذائي ، الذى يمثل احد المكونات الاساسية للامن القومى من منظوره الاقتصادى ، فالأمن الغذائي الذى يعنى قدرة المجتمع على تأمين احتياجاتة الاستهلاكية من السلع الغذائية الاساسية بإنتاجها محلياً أو استيرادها من الخارج ، ليس هو الاكتفاء الذاتى الذى غالباً مايعنى انتاج كافة الاحتياجات الغذائية الاساسية محلياً ، وإنما يتعداه إلى تأمين مصادر الحصول على الغذاء محلياً او دولياً ، كما ان تعاظم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتى فى اى بلد يسمح بالقول أن الأمن الغذائي مازال حلماً لم يتحقق فى هذه اللحظات ويتطلب تحقيقه فى المستقبل اتخاذ جملة من المواقف والاجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التى تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص (حمران ، 2008 : 6).

إنه وفى ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، وما رافقها من تحرير التبادل التجاري ، فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل يعتبر مطلباً مرفوضاً من الغرب ، لأنه يؤدي الى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية من الدول الأخرى لذا فان بعض الخبراء والباحثيين الاقتصاديين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائى بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية ايديولوجية (عبد السلام ، 1998 : 69) ، ويشير البعض بأن دول النظام الاقليمي العربي تستورد سلعا زراعية اكثر مما ينتجون ، ففي عام 2004 مثلاً استوردت دول النظام الاقليمي العربي من السلع الزراعية والغذائية

مجتمعة ما قيمته نحو 71,6 مليار دولار ، وكان ذلك مساويا تقريبا لقيمة الانــتاج الزراعي الذي بلغ نحو 71،9 مليار دولار ، ويضيف بأن الفجوة الغذائية لها عدةأسباب متعددة ومتشعبة ، ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق هذه الازمة حسب طبيعة الدول السكانية وتوزيعهم بين الريف والحضر، وندرة او محدودية الموارد الطبيعية والمالية ، أو عدم نجاعة الهياكل الادارية والتنظيمية له ، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية ، وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الانتاج والانتاجية واستغلال الموارد المتاحة(سليمان ، 1986 : 292) .

كما إن الفجوة الغذائية العربية تتصف بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية ، حيث يعاني النظام الاقليمي العربي من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ بداية التسعينات ، وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئا تئن تحت وطأته معظم الموازنات المالية لمعظم دول النظام الاقليمي العربي ، ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي العربي يتجه نحو الأسواق العالمية(السعدي ، 1999 : 147) وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في دول النظام الاقليمي العربي ، إذ تعتبر الحبوب وخاصة القمح من أهم السلع الغذائية المستوردة ، إذ تمثل نسبة وارداتها حوالي 50% من الواردات الغذائية وهو ما يعادل ما قيمته حوالي 6 مليارات دولار عام 1999. كما يستورد النظام الاقليمي العربي ثلثي احتياجاته من السكر وأكثر من نصف احتياجاته من الزيوت والشحوم ، وحوالي ثلث متطلباته من اللبن والبقوليات ، وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه حوالي 100% وترتفع هذه لتسمح بإنتاج فائض للتصدير بالنسبة للأسماك (ولد سيدي محمد ، 2000 : 5) ، إلا أن جهود التكامل العربي مازالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة وقوى ناشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد لدول النظام الاقليمي العربي ، من الأزمات التي يعاني منها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، وقد آن الأوان لإحداث تحولات سياسية جذرية تكرس الديمقراطية ، كما أشار إلى ذلك تقرير التنمية البشرية الأخير(تقرير التنمية البشرية ، 2002 : 237) ، وتفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها ، كما إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللنظام الاقليمي العربي على وجه الخصوص ، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة (عبد السلام ، 1998 : 9) ، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها ، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية ، و نلاحظ الجداول التالية ذوات الارقام (3 و 4) والمتعلقة بتطور الانتاج العربي من السلع الغذائية الرئيسية للفترة من 1998 – 2007 ، وأما الجدول رقم 4 يوضح تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية للفترة من 1998 – 2007 (اللوزي ، 2009 : 27) .

جدول رقم (3)

تطوير الإنتاج العربي من السلع الغذائية الرئيسية (1998- 2007)

المجموعة السلعية	1998 – 2002 مليون طن	2003 – 2007 مليون طن	معدل التغير %
مجموع محاصيل الحبوب	43.3	57.3	32.4
القمح والدقيق	20.0	28.5	42.8
البطاطس	7.1	10.3	45.4
البقوليات	1.3	1.4	11.3
الخضر	38.5	45.3	18.1
الفاكهة	26.3	28.4	8.0
السكر المكرر	2.4	2.8	15.5
الزيوت النباتية	4.6	1.7	3.3
جملة اللحوم	6.0	7.0	16.0
الأسماك	3.0	3.5	17.9
الألبان ومنتجاتها	19.5	23.6	21.1

(اللوزي ، 2009 : 27)

جدول رقم (4)

تطور نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية (1998 – 2007)

	المجموعات السلعية	نسبة الاكتفاء الذاتي %	
		1998-2002	2003-2007
سلع ذات نسب اكتفاء عالية	الأسماك البطاطس الخضر الفاكهة جملة اللحوم	103.1 98.7 99 96.7 85.3	103 100.6 99.9 96.3 81.6
سلع ذات نسب اكتفاء مقبولة	الألبان ومنتجاتها البقوليات القمح والدقيق	70.4 66 48.5	71 60.2 55.2
سلع ذات اكتفاء متدنية	مجموعة الحبوب السكر – مكرر الزيوت النباتية	50.2 34.7 40.7	54.6 35.4 31.3

(اللوزي ، 2009 : 27)

ويلاحظ من خلال القراءة للجداول السابقة 3 و 4 أن هنالك زيادة الصادرات الزراعية العربية ما بين الفترتين من 1998 – 2002 والثانية من 2002 – 2007 ، إذ بلغت نسبة الزيادة 79% أي من 7ر3 مليار دولار إلى 8ر6 مليار دولار كمتوسط سنوي ، وفي المقابل توصلت الدراسة إلى أن الواردات الزراعية العربية إزدادت أيضاً ما بين الفترتين بنحو 40% أي من 1ر22 مليار دولار إلى 8ر30 مليار دولار كمتوسط سنوي ، ومن خلال الارقام السابقة يتضح أن المتوسط السنوي للعجز في الميزان التجاري الزراعي العربي يبلغ نحو 24 مليار دولار للفترة من 2003 – 2007 (اللوزي ، 2009 :27) ومما لا شك فيه بأن دول النظام الاقليمي العربي باتت تشعر بالخطر القادم ، والذي سيكون من تداعيات القصور والعجز الغذائي العربي ، ونأمل بأن يتخذ الحكام العرب الاجراءات والسياسات التي من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وقبل فوات الاوان ، لأن الامر كلما أجل ورحل للايام القادمة سيبدو عندها الامر أصعب من ذي قبل .

ثالثاً : ضعف التجارة البينية العربية : بينت التقديرات الأولية أن قيمة التجارة البينية العربية حققت نمـــواً ملحوظاً وللعام الثاني على التوالي ، بلغ نسبة 33.8 % عام 2005 متجاوزاً بشكل طفيف نسبة النمو المحققة في عام 2004 وقد تزامن هذا النمو المتميز مع تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام 2005 وقد نمت قيمة الصادرات البينيـــة العربيـــة بنسبة 33.2 في المائة لتبلغ 45.3 مليار دولار ، بينما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 34.5 فـــي المائة لتصل إلى 38.9 مليار دولار ، وقد احتلت الكويت الصدارة في نسبة الصادرات البينية ســـنة 2005 بـــ: 108% تلتها تونس بنسبة 59.5%، اليمن 54.3%، ليبيا 51.2%، قطر 50.7%، السعودية 46.2% لتتبعها مصر وعمان والجزائر مابين 37.5% و 24%، وسجلت جيبوتي أضعف نسبة بـــ: 7.2% . بينما احتلت مصر المرتبة الأولى، سنة 2005، في نسبة نمو الواردات البينية بـــ: 111.3% تليهـــا الـــسودان 68%، المغرب 50.8%، عمان 50.1%، وانحصرت بين 38% و 13% لباقي الدول العربيـــة(التقريـــر الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 : 146) ، ويبين الجدول التالي رقم " 5 " أداء التجارة العربية البينية:

جدول رقم " 5

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)				
	2001	2002	2003	2004	2005	2001	2002	2003	2004	2005
التجارة البينية العربية	17.1	20.7	23.5	31.5	42.1	8.0	20.7	13.7	33.6	33.8
الصادرات البينية العربية	17.2	20.9	25.3	34.0	45.3	7.1	21.8	21.0	34.2	33.2
الواردات البينية العربية	17.1	20.4	21.7	28.9	38.9	8.9	19.6	6.3	33.0	34.5

(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 : 145)

وعلى الرغم من هذه النتائج الايجابية نسبيا إلا انه يجب أن نأخذ في الاعتبار بعض المؤشرات الأخرى: حيث أن ملاحظة الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية تبين أن المواد الخام والوقود المعدني هي السلعة المهيمنة على التبادلات التجارية العربية ، إذ قدرت سنة 2005 بـــ: 57.7% من الصادرات البينية و52.2% من الواردات البينية ، بينما لم تمثل الآلات ومعدات النقل إلا 5% من الصادرات و 6.4% من الواردات ، وهو أمر يؤكد عدم تنوع صادرات دول النظام الاقليمي العربي البينية وعدم كثافتها (أبوستيت، 2004 : 183 – 187) ويضيف أحدهم بأن التجارة البينية لدول النظام الإقليمي العربي لم تبلغ نسبتها 10 % من إجمالي التجارة العربية الخارجية ، وانه على الرغم من الجهود والاتفاقيات والاعفاءات والتشجيع والشركات المشتركة والمعارض المتبادلة وغيرها ، ما زالت التجارة البينية العربية لا تزيد عن 40 مليار دولار، مع الإشارة الى أنها نسبة ضعيفة ومتواضعة مقارنة بحجم التجارة العربية الخارجية (أخبار العرب الاماراتية ، 8 – 4 – 2004) ، إلا إن هنالك من يرى أن حجم التجارة البينية العربية ضئيل للغاية ، ويقصر عن الطموحات التي يتطلع لها المواطن العربي ومكانته بين دول العالم ، يرجع ذلك إلى انخفاض درجة النشاط الاقتصادي ، وتخلف العديد من اقتصاديات دول النظام الإقليمي العربي ، وهذا الانخفاض مع هذا التخلف يؤديان إلى انتشار سلوكيات التوجه إلى الداخل ، والتوجس خيفة من عدم عدالة توزيع المكاسب الاقتصادية ، المتوقع تولدها من نمو التجارة البينية والتكامل الاقتصادي ، ومن المشاهد أنه مع الارتقاء على درجة أعلى في سلم التنمية ، تصبح الدولة بصفة عامة عربية كانت أو غير عربية ، أكثر استعدادا لمزيد

من التعاون مع العالم الخارجي سواء في مجال التجارة البينية أو تكامل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وأما الدوافع السياسية التي تقف وراء انخفاض مستوى تعاون دول النظام الاقليمي العربي بما فيه التجارة البينية حددت بثلاثة عناصر هي (ابوعلي ، 2009 : 9) :

أ : عدم رغبة القادة السياسيين تحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي، نتيجة لعدم شعورهم بأن هذا الاتجاه يدعم أوضاعهم السيادية ويتمثل ذلك في الخلافات السياسية أو غياب الارادة السياسية التي تكفل التغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجه إقامة السوق العربية المشتركة ، هذا فضلا عن التأثير السلبي للخلافات والاجواء السياسية بين الدول العربية في التعاون الاقتصادي .

ب : عدم التمكن من إنشاء الأطر المؤسسية الإقليمية الكُفؤة التي تحقق ذلك : والحقيقة هي أن هذه الأطر موجودة من الناحية الشكلية إلا أن الأهم من ذلك هو تفعيلها. وللأسف فإن هذه الفعالية منخفضة جدا في المؤسسات والتنظيمات بين الدول العربية ، كما أن نجاح التعاون الإقليمي يعتمد على قوة التزام الأطراف الداخلة فيه بفوائد هذا التعاون، الذي يميز هويتها، وعلى قوة الترتيبات المؤسسية التي تتم في إطار هذا التعاون. كما أن تنمية التجارة البينية والصيغ الأخرى من التكامل الاقتصادي يتطلب تنمية الثقة المتبادلة بين القيادات السياسية والتعلم من تجارب الآخرين في هذا المجال وتطبيقها في الدول العربية كوحدة واحدة .

جـــ : عدم قبول القادة السياسيين طواعية التنازل عن جزء من السيادة القطرية في سبيل قيام أحد الأعضاء بدور القيادة التي تعطي دفعه قوية لمزيد من التجارة البينية بين الدول العربية،وقد تعود هذه العناصر الثلاثة " عدم الرغبة ، عدم قبول التنازل ، وعدم التمكن من إنشاء المؤسسات الإقليمية ، إلى عدم التيقن من الحصول على مكاسب أكبر نتيجة لنمو التجارة البينية ، ومما سبق نجد أنه لزاما على الانظمة السياسية بأن تتخلى عن جزء من قطريتها لصالح دول النظام الاقليمي العربي بشكل عام ، إذ بدون ذلك وبدون توافر الارادة السياسية ، وفي ظل النزاعات على القيادات والزعامات لهذه الامة والاهتمام بالامور السياسية والخلافات السياسية وغيرها وتهميش الازمات الاقتصادية التي تمر بها دول الاقليم فإن ذلك يعني بداية النهاية لهذا الاقليم ، الذي تتوافر فيه الامكانات والخصائص القادرة أن تجعله من الدول المتقدمة ، ولكن لن يتم ذلك بدون النظر وبجدية لما سبق ذكره .

رابعاً : بروز المشاكل الاجتماعية ذات الصلة " الفقر والبطالة والجهل والتخلف وغيره " : تعتبر أزمة الفقر والبطالة في العالم العربي أزمة مستعصية عن الحل من قبل الحكومات المتعاقبة ليس لعلة في القدرات المالية ، بل لسؤ إدارة البلاد لصالح الوطن والمواطنين من حيث الفهم والتخطيط. ، وسوء توزيع الموارد وغيره ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن بعض الدول العربية استطاعت تخفيض معدلات الفقر، ولاحظ أن الفقر في الدول العربية يأخذ طابعا ريفيا حيث ترتفع معدلات الفقر وتفوق نسبة الفقراء الذين يعيشون في الريف في بعض الدول العربية ثلاثة أرباع الفقراء ما يتطلب التركيز على تفعيل سياسات

مكافحة الفقر بشكل أسرع في تلك المناطق " ، وقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2008 بنحو 334.5 مليون نسمة أي بزيادة بلغت نحو 8 ملايين نسمة عن العام السابق وبمعدل نمو يقدر بنحو 2.4% ، وأكد تراجع معدل البطالة في الدول العربية من 14.3% في المتوسط في عام 2000 إلى نحو 13.7% في المتوسط في عام 2007 ولفت إلى أنه مع ذلك تحتفظ الدول العربية كمجموعة بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7% ، وأخبر التقرير أن الناتج الزراعي للدول العربية كمجموعة بلغ حوالي 103 مليار دولار في عام 2008 أي بزيادة نسبتها 14% مؤكدا أن هناك عوامل أسهمت في زيادة الإنتاج الزراعي منها الظروف المناخية المواتية في بعض الدول الزراعية وزيادة الاستثمارات الخاصة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة ، وقدر العمالة الزراعية بحوالي 25 مليون نسمة أي ما نسبته 25.4% من العمالة الكلية في الدول العربية في عام 2007 وذلك مقارنة مع حوالي 31.8% في عام 2000 ، وتعد ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في مقدمة المعوقات التي تواجه الزراعة العربية التي تعزى في جزء كبير لتدني مستوى الأجور وارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية(التقرير الاقتصادي الموحد : 2009 : 45)وهناك من يشير إلى إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في دول النظام الاقليمي العربي على مدار العقود الثلاثة الماضية ، و خاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدتها فترة بداية السبعينات (زكي ، 1997 : 129) .

وإن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصاديـــة هو وقـــوع أغلب دول النظام الاقليمي العربي في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة 1995 إلى نحو 220 مليار دولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2003 : 121) ، وفي المقابل هروب رؤوس الأمــــوال العربية إلى الخارج و التي تقدرها بعض المصادر بأكثر من 800 مليار دولار أمريكي(أحمد ، 2001 : 30) ، و بالنظر لغالبية السكان في دول النظام الاقليمي العربي ، نجد أنها تقع ضمن شريحـــة الدخل المتـــــدني و خـــاصة في الأرياف ، وأكثر من 10 ملايين لا يحصلون على طعـــام كـــاف (عزي ، 2006: 57) ، هذا إضافة إلى غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي ، وهناك من يرى بأن من أخطاء السياسات التنموية للنظام الاقليمي العربي تتمثل في إعتماده على الإستدانة لتمويل برامج التنمية المختلفة دون مراعاة لإمكانية تسديدها ، أما بالنسبة للأمية والتخلف ففي تقارير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاليكسو) ، أن عدد الأميين في الوطن العربي لدى الفئة العمرية التي تزيد على 15 عاما ،كانت في عام 1970م49 مليون أمي منهم 29 مليون من الإناث ،وفي عام 2000م وصل العدد الأميين إلى 68 مليون أمي ، منهم 44 مليون من الإناث ، ووصل هذا الرقم عام 2005 م إلى70 مليون أمي ، ووصل عام 2007م إلى 99.5 مليون أمي من أصل 900 مليون أمي في العالم لا يعرفون القراءة والكتابة حيث تشكل النساء ثلثي هذا العدد ، وان 75 مليون من إجمالي الأميين في الوطن العربي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 45 عاما ، وان نسبة ألامية بين النساء

تزداد لتصل إلى 64,5% ، وان من بين 22 دولة عربية فان 8 دول عربية لا يوجد بها تعليم إلزامي ، وان نسبة الأمية في الوطن العربي قد تعدت ضعف المتوسط العالمي للامية ، وان عدد النساء الأميات يصل إلى ضعف عدد الذكور الأميين ، فكيف سيستطيع أي مجتمع بهذه المواصفات من تحقيق التنمية المستدامة والتخلص من الفقر والسير قدما في ركب الحضارة والعلم والتقدم ونصفه معطل ،فبدون تعليم النساء وتمكينهن في المجتمع وفي كل ميادين الحياة ، لن يكون هناك أدنى تغيير أبدا ولن نصل إلى شاطئ الأمان مهما حاولنا ذلك (الطميزي ، 2008 : 7) ومما سبق نلاحظ وبشكل واضح وجلي بأن التحدي الاقتصادي الذي يواجه دول الاقليم العربي ، لا بد من مواجهته وبشكل جدي ، وبتظافر الجهود العربية وتوافر الارادة السياسية ، لأن أثار هذا التحدي كما ذكرنا سابقاً يشكل تهديداً للأمن القومي العربي ، فمن الآثار الفقر والبطالة والجهل والتخلف والتبعية للغرب في كل مناحي الحياة في دول الاقليم ، ولهذا فلا بد من إيلاء هذه التحديات المزيد من الاهتمام ، لكي لا تتفاقم الامور وتصل إلى حدود لا يمكن تحملها من قبل شعوب دول الاقليم وبالتالي التأثير على مسيرة النظام العربي ككل .

المبحث الثالث :

التحديات السياسية الغربية للنظام الاقليمي العربي

إن من أخطر التحديات التي واجهت وتواجه النظام الاقليمي العربي هو ذلك التحدي الغربي الذي أخذ أشكالاً وأطراً مختلفة ، فهناك إحتلال غربي لأقسام كبيرة ولأطراف عديدة في دول النظام ، ويختلف هذا الإحتلال من إحتلال واقعي على الأرض من جهة ، ومن غزو فكري ومحاولات إختراق وتمزيق الجسد العربي ، بإستخدام وسائل مختلفة لتحقيق هذه الغاية منها العولمة ، وما أستخدم جديداً من مصطلحات منها " الارهاب ومكافحته ، فالنظرة الغربية للدول العربية بأنها دول تصدر الارهاب ، وغالباً ما أستخدم هذا المصطلح الجديد لتطويع وإذلال الأنظمةالسياسية العربية " فمن ليس مع أمريكا فهو مع الارهاب " ، فعلى ذلك تسير أحوال النظام الاقليمي العربي ، فخدمة الانظمة الغربية بات من أولويات حكامها ، وأما الغرب فإن مخططاته لتمزيق الجسد العربي ، ليست وليدة اليوم ولكنها وضعت مع إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 بموافقة غربية ، ليسهل السيطرة على دول هذا الإقليم ضمن بوتقة واحدة ، وتشكل هذه التحديات هاجس خوف لدى الشعوب العربية ، والتي باتت تشعر بعدم الإستقرار والخوف من المجهول الغربي وكأن لسان حال الشعوب العربية يقول " حان دور الشعب الفلاني ليعاني من الاستعمار والإضطهاد الغربي ، فمتى هو دورنا " ، وأصبح الحال العربي الآن وأرضه مستباحةً لقوى التدخل الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والتي نشطت في هذا الإقليم ونجحت في إدارة الساسة العرب ، كما أنها إقتربت جغرافياً من إسرائيل وذلك بواسطة قواعدها وتواجدها العسكري المترامي الاطراف ، في ربوع الوطن العربي ، وتحت مسميات متعددة كالمناورات العسكرية ، والاتفاقات الامنية وغيرها ، ولاهمية هذا الموضوع فإننا سنتناول هذا المبحث في مطلبين رئيسيين هما :

المطلب الأول : التحدي الأمريكي لدول النظام .

المطلب الثاني : التحدي الاسرائيلي والدعم الغربي .

المطلب الأول :

التحدي الأمريكي لدول النظام الإقليمي العربي

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط هيمنتها على العالم مستفيدة من تفوقها العسكري والاقتصادي ، مما جعلها تنهج سياسة التدخل في سيادة الدول ، خصوصا عندما يتعلق الأمر بإحدى مصالحها الاقتصادية و العسكرية و الإستراتيجية ، فالولايات المتحدة الأمريكية تنهج سياسة التدخل في سياسات الدول ، سواء كان ذلك مباشرا أو غير مباشر وذلك بتدعيم قوى معارضة لنظام الدولة المستهدفة ، أو بممارسة ضغوط سياسية واقتصادية عليها ، أو باستعمال أسلحة منح الامتيازات و المساعدات المالية لتلك الدولة، و ليس بالضرورة أن يكون هذا التدخل عسكريا، فقد يتعدى ذلك و يصل إلى التدخل حتى في السياسة الداخلية للدولة المعنية من خلال توجيه سياستها مع توجهات السياسة الأمريكية، و قد يصل الأمر إلى التدخل في المناهج التعليمية و التربوية للدولة ، وتتفاوت ردود فعل الدول، فمنها من يعارض و يناهض بشكل قاطع هذه التدخلات و لا يتماشى مع توجهاتها و سياستها، وهذه الدول تعتبر مارقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتضعها هذه الأخيرة على رأس أجندتها للتخلص من معارضيها و تطويعها، و هناك من الدول من يبارك سياستها و يتماشى مع السياسة التي تنهجها فتكون مكافأتها الحصول على مساعدات مالية و عسكرية وامتيازات اقتصادية. وغيرها ، ولتحقيق الغرض من الدراسة فإننا سنبرز أهم التحديات التي تشكلها أمريكا لدول النظام الاقليمي العربي وذلك في فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : سيطرة اليمين المسيحي على السياسة الخارجية الامريكية

ثانياً : التدخلات الامريكية " المباشرة وغير المباشرة " في دول النظام

أولاً : سيطرة اليمين المسيحي على السياسة الخارجية الامريكية : إن التحديات الامريكية لا زالت تلعب دور المحرك للسياسة العالمية والسياسة العربية كجزء مهم منها ، والمتتبع للأحداث التي تدور في دول النظام الاقليمي العربي يجد بأن سيطرة هذا اليمين باتت جلية وواضحة فعلى سبيل المثال : **لقد شكلت** أحداث 11 سبتمبر فرصة كبيرة لليمين الأمريكي ولليهود لتأجيج الصراع العربي الإسرائيلي لصالحهم ، ويتضح ذلك بأن استغلت إسرائيل الحملة الأمريكية في الحرب على الإرهاب ، وندرت نفسها بأنها إزاء تحالف تاريخي مع الولايات المتحدة في هذه الحرب وأنها قد وقعت بنفس الأزمة التي وقعت بها الولايات المتحدة في تعرضها للإرهاب ، واعتبرت إسرائيل نفسها بأنها في مواجهة مجموعات إرهابية من الفلسطينيين ، بحاجة إلى دعم وتحالف الولايات المتحدة ، إلى درجة اعتبار اليمين المسيحي الأمريكي إلى أن الخطر الإرهابي الذي يواجه إسرائيل هو نفسه الذي يواجه الولايات المتحدة ، وتأكيداً لهذه الصورة فقـد

جاء هذا الأمر في خطاب بوش في فبراير 2002 بأن مصدر الإرهاب في الشرق الأوسط أصبح الآن في يد حفنه من الإرهابيين ، بإشارة واضحة إلى الفلسطينيين وإلى تنظيم القاعدة ، وقد استغلت إسرائيل هذا الأمر وأصبحت تنظر إلى المنظمات الفلسطينية على أنها جزء من الإرهاب العالمي ، وظهر التأثير البالغ لليمين المسيحي على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في العديد من المواقف ، فكلما إنتقدت الولايات المتحدة أي تصرف إسرائيلي لا يلتزم بالشرعية الدولية كالتوسع في الاستيطان أو الاغتيالات لرموز فلسطينية ، عندها يقوم اليمين المسيحي بتعبئة أنصاره، الذين يقومون بإرسال آلاف من رسائل البريد الاليكتروني، للاحتجاج على انتقادات الولايات المتحدة للسلوك الإسرائيلي ، ويكون العنصر الهام في هذه الرسائل الاليكترونية هو التهديد الذي تتضمنه ومفاده أنه إذا استمرت الضغوط الأمريكية على إسرائيل(تيفنان ، 2006 : 54) ، فإن اليمين المسيحي سيقاطع الانتخابات وخلال 24 ساعة ، عندها سيكون هناك تغير ملحوظ في لهجة الرئيس الأمريكي ويعتذر عما بدر من إدارته ، ويؤكد حينها دعمه لإسرائيل وسياساتها الجائرة في المنطقة ، ويعتبر أن إسرائيل تدافع عن نفسها حينما تقتل الفلسطينيين وتدمر بيوتهم وتهجرهم .

ويعتقد المسيحيون الأصوليون بأن سيطرة إسرائيل وتوسعها الإقليمي ضروري لتسهيل العودة الثانية للمسيح. ورغم أن هذه العقيدة تشكل عنصراً هاماً في تأييد اليمين المسيحي لإقامة دولة يهودية توسعية وعدوانية، فإن الأصوليين المسيحيين في الولايات المتحدة يستندون في تأييدهم لهذه الدولة اليهودية إلى اعتقاد أكثر خطورة، مفاده أن هناك انقساما في العالم بين خير مطلق وشر مطلق ، وهذه العقيدة تعززت بقوة في أعقاب أحداث 11 سبتمبروفي اليوم التالي لهجمات 11 سبتمبر ، أعلن الرئيس بوش أن هناك صراعاً بين قوى الخير وقوى الشر ، وأن الولايات المتحدة ستحارب تنظيمات الإرهاب ومن يساندها ويقف وراءها، مشيراً إلى ثقته في أن الخير سينتصر في النهاية، وستتمكن الولايات المتحدة من قهر أعدائها. وقد أكد بوش على أن الحرب على الإرهاب هي مهمة عهد الرب إليه بها ، من أجل الدفاع عن دولته العظمى وهيبتها والتخلص من قوى الشر(تيفنان ، 2006 : 63) ، كما أن إسرائيل قد استفادت من أحداث 11/أيلول ، بل إن إسرائيل حصلت على دور إضافي أكبر في إطار حلف ما بعد 11/أيلول ، حيث ان شارون والحكومة الإسرائيلية منذ أحداث 11 أيلول التقطوا أنفاسهم ووجدوا بالعمل الذي حدث في نيويورك وواشنطن ذريعة لهم ووجدوا ضالتهم، والمبرر المقتبس عن النص الأمريكي في حق الدفاع عن النفس، واستخدام قوة إسرائيل وتفوقها العسكري الكبير، فارتكبت المجازر والجرائم ضد الشعب الفلسطيني ، واصفة نضاله الوطني المشروع أنه يندرج تحت العنوان الأمريكي للإرهاب ، وعدت إسرائيل جزءاً أساسياً ومهماً من حلف ما بعد 11 أيلول ، إضافة لأمريكا وبريطانيا ، وبذلك كانت إسرائيل والحركة الصهيونية أكبر المستفيدين من أحداث 11/ أيلول في انتقالهم للعمل والتأثير والحصول على دور شريك استراتيجي حاصل على دور عالمي (ديبوراج ، 2003 : 267) .

ومما سبق يجد الباحث بأن السياسة الخارجية الامريكية مرتبطة بسيطرة اليمين المسيحي الامريكي الذي تربطه علاقات وثيقة مع الجناح المتطرف الاسرائيلي والذي يمثله اللوبي الصهيوني في أمريكا ، ولذلك يعتبر هذا من أكبر التحديات التي تواجه النظام الاقليمي العربي ، مما إضطر الكثير من الانظمة السياسية العربية إلى السير وفق رؤية اليمين المسيحي الامريكي ، لأن إرضاء هذا الجناح يعني الاستمرار في الحكم والعكس صحيح ، وتأكيداً لذلك فقد نلاحظ التواطؤ لبعض الانظمة العربية مع الكيان الصهيوني في إعتداءاته المتكررة ضد أبناء جلدتهم من العرب ، لذا يتوجب على هذه الانظمة العربية فيما إذا أرادت الخروج من هذا المأزق لكي لا يلعنهم التاريخ وتلعنهم شعوبهم ، أن ترجع إلى قواعدها الاصيلة وليست المزيفة كما هم عليه الآن، وبالتالي لا بد من خلق وعي عام عربي لما تمر به دول وشعوب النظام الاقليمي العربي من تحديات جسيمة قد تذهب به بعيداً .

وبالضرورة أن تتشارك الشعوب العربية جميعاً في هذا الشعور وأما الاعمال القطرية فإنها تبدواليوم وأكثر من أي وقت مضى هزيلة وضعيفة ، وقد لا تدوم طويلاً فالمسافة بين شعوب المنطقة وحكامهم باتت بعيدة جداً وإذا نجحت هذه الانظمة بالعودة لشعوبها ، عندها تتم المكاشفة بضرورة تشكيل قوة عربية موحدة قادرة على الدفاع عن أي قطر عربي قد يستهدف ، ومع عدم الاستهانة بالقدرات الغربية أو الامريكية أو الاسرائيلية ، إلا أن ما يميز القوة العربية المتوخاة هو وجود إرادة شعبية مؤمنة بحقها في الدفاع عن تراب وشرف أمتها ، فهذه الارادة لا تتساوى معها أي إرادة لشعوب مغتصبة وتحتل أراضي الآخرين بدون وجه حق ، وإن بقيت هذه هي مجرد تطلعات ولكن لا يوجد مستحيل فهذه هي بعض الحلول قبل أن يحل ظلام دامس على هذه الامة العربية وعلى شعوبها ، وعندها لا تجدي التمنيات ولا التطلعات .

ثانياً : التدخلات الامريكية (المباشرة وغير المباشرة) في دول النظام : إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على أثر الفراغ السياسي والعسكري والأيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ، أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم ، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا ، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المُسخَّرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، خاصة وأن العولمة قد "تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساسا ، بصورة همشت المناطق الطرفية التي أصبحت عالما رابعا"(أمين ، 1993 : 79) ، ولقد بات واضحاً أن تطبيق مبدأ "القوة الأمريكية" ساهم بصورة مباشرة في تقويض النظام الدولي في عالمنا المعاصر ، خاصة و أن حالة القبول أو التكيف السلبي، بل و المشاركة أحياناً من البلدان الأوروبية و اليابان و روسيا الاتحادية شجعت على تطبيق ذلك المبدأ ، بعد أن فقدت دول النظام الاقليمي العربي عبر أنظمة الخضوع والتبعية– إرادتها الذاتية و سيادتها ووعيها الوطني وبتراجع دور الدولة الوطني و الاجتماعي ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية ، باسم

الخصخصة و الانفتاح ، مما أدى إلى تفكك الروابط الوطنية و القومية و الإقليمية ، إلى جانب عوامل التفكك و شبه الانهيار المجتمعي الداخلي المعبر عنه بإعادة إنتاج و تجديد مظاهر التخلف بكل مظاهره الطائفية و الاثنية و العائلية و الدينية ...الخ ، التي ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية ومظاهر الفقر المدقع بصورة غير مسبوقة فيها ، وفي ظل هذه الأوضاع كان لا بد لإستراتيجية رأس المال المعولم ، انسجاماً مع نزوعه الدائم نحو التوسع والامتداد ، أن تسعى الى إخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة الأمريكي، وهي استراتيجية تستهدف هدفين اثنين متكاملين هما "تعميق العولمة الاقتصادية ، أي سيادة السوق عالميا ، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية"(أمين ، 1997 : 76) ، وهنا لا بد من إبراز بعض التدخلات الامريكية في شأن دول النظام الاقليمي العربي ، وهذه التدخلات قسمت إلى قسمين وهي :

أ – التدخلات الامريكية المباشرة في دول النظام : أصبحت السيادة في عصر العولمة وفي عصر الفوضى الخلاقة التي تدعو إليها الولايات المتحدة الأمريكية مقتصرة على الدول الكبرى المهيمنة والتي استطاعت أن تسخِّر القانون الدولي والشرعية الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي لصالحها وفي خدمة مصالحها الإستراتيجية، وبالتالي تعززت سيادتها على من سواها من الدول والتي أصبحت سيادتها سيادة شكلية تقبل بمتغيرات السياسة الخارجية للدول المهيمنة بشكل لا تملك معه خيارات أخرى كالندية في التعامل مثلا، بل الامتثال والرضوخ لسياسة تصنعها الدول الكبرى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت تعزز سيادتها حتى ولو باستعمال القوة العسكرية على حساب سيادة الدول الأخرى للتدخل في شؤونها الداخلية بدعاوى كثيرة منها دعوى حماية الأقليات(الدعجة ، 2003 : 93) ، وبهذا فالسيادة في حاجة إلى إعادة تصنيف جديد تقتضيه الظروف الدولية الراهنة وتأخذ في الحسبان المتغيرات الجديدة ، وفي هذا السياق لا بد لنا من ذكر بعض التدخلات الامريكية المباشرة في دول النظام الاقليمي العربي وهي كالأتي :

1- إحتلال العراق : من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها للعراق وقبل ذلك أفغانستان، وإعلان إدارتها "التزام أجيال بمساعدة شعوب الشرق الأوسط على تطوير منطقتهم" قد ابتعدت عن موقفها التقليدي، في التمسك بالأمر الواقع الإقليمي، نحو سياسة تدخل نشط، فالاستراتيجية الجديدة تصر على العمل الاستباقي –إن لم يكن الوقائي– الانفرادي ليحل محل المذاهب " المبادئ " ، التي توالت خلال القرنين الماضيين ، الانعزال ثم الاحتواء والردع (شعيبي ، 2004 : 109) ، ولا يمكن تفسير هذا بصورة جوهرية ، على أنه استجابة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، لأن أصله يرجع إلى أوائل تسعينات القرن الماضي ، حينما وضعت شبكة من السياسيين والمسؤولين الحكوميين (عاروري ، 2003 : 26) ، الأساس الفكري للثورة التي يطلق عليها اليوم "المحافظة الجديدة" ، حيث وجهت هذه الجماعة نداءً مباشرا إلى كلينتون، قالت إنه من أهدافها الرئيسية ، إسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، وإلا "فإن سلامة القوات

الأمريكية في المنقطة وسلامة جزء كبير من مخزون النفط العالمي ، ستكون معرضة للخطر" وأصدرت هذه الجماعة مشروع القرن الأمريكية تقريرا سريا لاحقا في سبتمبر 2000 ، قالت فيه: "إن صدام حسين سيوفر عذرا للتوسع العسكري الأمريكي في المنطقة" (هارسون ، 2004 : 66 –67) ، وإن الشرق الأوسط الكبير ما هو إلا حقل اختبار للمشروع الأمريكي الجديد ، والعالم العربي في داخله هو قاعدة الانطلاق لأنه يعتبر مصدر الخطر الجديد، الأسوأ " حسب واشنطن" حتى من التهديد السوفياتي القديم ، فالإرهابيون الإسلاميون كونهم غير عقلانيين- يحوزون أسلحة دمار شامل متدنية المستوى التقني ، يمكن حملها ، وبالتالي غير قابلة للاحتواء ، فبإمكانهم أن يضربوا في عمق الأراضي الأمريكية ، ما لم تتم تصفيتهم بطريقة استباقية ، إن الشرق الأوسط حسب واشنطن ، هو حقل لتربية الإرهاب ، وينبغي ليس فقط اجتثاث التنظيمات الإرهابية من جذورها وإنما لابد من القضاء على المستنقع ، الذي تعيش فيه ، فالمهمة الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ليست مجرد استخدام القوة على نحو نشط فحسب ، بل إعادة تشكيل البيئة الداخلية للعديد من "الدول الفاشلة" في الشرق الأوسط ، والتي ترعى أنظمتها التربوية ، ومنظماتها الدينية ، وحكوماتها التي تفتقر إلى الكفاءة ، واقتصاداتها المصابة بالجمود(سيمونز ، 2004 : 397) ، ولعل التدخل العسكري الأمريكي في العراق قد تم وفقا لهذه الاستراتيجية الجديدة ، حيث افترضت الولايات المتحدة إمكانية إقدام العراق على مهاجمتها يوما ما بأسلحة دمار شامل إما مباشرة أو عبر وكلاء(عاروري، 2003 : 26) ، وهو ما يعطي انطباعا أوليا بأن الولايات المتحدة لم تعد راضية عن إمكانياتها داخل الأمم المتحدة وعن الهامش الذي يتيحه لها استخدام المجلس كآلية لشرعنة تدخلاتها ، لتنتقل إلى تصفية حساباتها بنفسها ، وإن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ، ودعمها لحكومة شارون في إبادة الشعب الفلسطيني ، زاد من نسبة العداء والعمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر ردة فعل على ارهاب الدولة الامريكي الصهيوني بحق دول وشعوب النظام الاقليمي العربي .

2 – القواعد العسكرية الامريكية والمساس بسيادة دول النظام : أن الوجود العسكري الأميركي تحديدا ، يمثل أحد الملامح الأساسية التي تشكل واقع النظام الاقليمي العربي وحتى النظام الشرق أوسطي ، كعنصر فاعل من عناصر المعادلات الإستراتيجية الحاكمة لتفاعلاته، لكن ذلك لا يوضح الصورة تماما ، فهناك طوق من القواعد العسكرية الرئيسية الأميركية والبريطانية تحيط بالنظام الاقليمي العربي (المعهد الدولي للدراسات الاستيراتيجية ، 2001 – 2002) ، وبالرغم من أن مبدأ عدم التدخل يشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية ، فإن الممارسات الدولية تكشف عدم تقيد أمريكا في سياساتها الخارجية ، فهي تبرر التدخل إذا إتفق مع مصالحها فقط ، وتستنكره إذا لم يكن لها مصلحة فيه ، وبالتالي تعرض هذا المبدأ للإهتزاز ، وإذا كانت دول النظام الاقليمي العربي ، قد تمسكت بمبدأ عدم التدخل بإعتباره مبدأً عاماً وجامداً يشمل جميع الدول بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم فيها ، وإنه لا يقبل أي إستثناء حتى لو كان الأمر متعلقاً بحماية حقوق الانسان كما تدعي أمريكا ، بإعتبار أن أي سلوك دولي لا يلتزم بهذا

المبدأ يعني توحيد مسار معين للدولة المعنية وفرض أسلوب محدد عليها ، وهو ما يعد إنتهاكاً لسيادتها ، وهذا ما تفعله أمريكا في دول النظام الاقليمي العربي (عبد الهادي ، 1984 : 112 – 116) ، كما إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق السلام الدولي ، كما إنه ضمان يقدم الحماية للدول الصغيرة من سياسات القوى الكبرى ، حيث يضمن حرية الضعيف في وجه القوي ويحقق الاستقلال الذي هو المضمون الثابت للسيادة ، وتحقيق الحرية للشعوب العربية (سعدالله ، 1991 : 39 – 41) ، ولكن أمريكا تسخر من القانون الدولي ومؤسساته ، وتنفذ سياساتها الخارجية بمساعدة المؤسسات الدولية المزعومة بأنها أنشئت لأجل السلم العالمي ، فما هو محرم دولياً قد لا يكون كذلك إذا تجاوزت أمريكا القانون الدولي أو أعتدت عليه ، فهذه هي الغطرسةوالتغول الأمريكيين بات واضحاً من خلال التدخلات الامريكية في شؤون دول العالم بأجمع ودول النظام الاقليمي العربي بشكل خاص ، متمثلاً بالقواعد الامريكية العسكرية والتواجد العسكري في دول النظام (عبد السلام ، 2004 : 5) ، وبهذا المعنى فإنه لا يمكن التعامل ببساطة تحليليا أو عمليا، مع قضية الوجود العسكرى الدولي في المنطقة، من منظور قيمي بمنطق أنها مسألة سلبية أو إيجابية ، رغم أن التيار السائد بالمنطقة يتعامل معها غالبا بهذه الصورة، فما يثار عادة هو أن آثاره السلبية تفوق بكثير الآثار الإيجابية، بل إن الشعار الأساسي الذي رفعه تنظيم القاعدة كدافع لاستهداف الولايات المتحدة هو "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب" ، لكن معظم المحللين يرون أنه "لا يمكن المحافظة على أمن الخليج –على سبيل المثال– دون انخراط الغرب" (أوغلو ، 1995 : 81) ، خاصة أنه يستند كما تمت الإشارة – على أسس تعاقدية ترتبط بمصالح أمنية أو سياسية مشتركة لأطرافها الإقليمية والدولية والمشكلة الحقيقية هى أن هناك مستويات متفاوتة من العدائيات والحساسيات المزمنة بين بعض دول النظام العربي ودول الشرق الأوسط من جهة وبعض القوى الكبرى التي تتواجد قوات لها في المنطقة ، خاصة الولايات المتحدة في التسعينيات من جهة أخرى ، كنتيجة لخبرات ماضية أو مشكلات حالية ، تشكل أسساً لتوجهات سائدة في المنطقة ، فقد شهدت سنوات التسعينيات – وصولا إلى الفترة الراهنة– عدائيات مستحكمة بين كل من العراق وإيران وليبيا مع الولايات المتحدة ثم بريطانيا، إضافة إلى علاقات غير مستقرة بين سوريا والسودان مع الولايات المتحدة أيضا ، وقد اقترنت تلك العدائيات بتفاعلات مسلحة عنيفة وصلت إلى الحرب الشاملة بين الولايات المتحدة والعراق عام 1991، والتي تبعتها سلسلة من العمليات العسكرية المحدودة الأميركية البريطانية ضد العراق ، يضاف إلى ذلك "احتكاكات عسكرية" مختلفة بين الولايات المتحدة وكل من إيران وليبيا، ومستويات متفاوتة مع الحصار أو الحظر أو الضغط الاقتصادي أو العسكري أو السياسي من جانب الولايات المتحدة ، أو بقيادتها ضد تلك الدول ، في مواجهة مناوأة مكشوفة من جانب هذه الدول لمصالح وسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بحيث أصبحت بعض هذه الدول كإيران ، تعتبر أن "الوجود العسكري للقوى الخارجية" حولها في الخليج العربي ، والقواعد العسكرية في تركيا وشمال العراق ، والاتفاقات الأمنية بين الكويت والدول

الغربية "مصادر للاهتمام والقلق" (مشهدي ، 1995 : 98) ، كما أن العراق تعتبر الوجود العسكري الأميركي البريطاني في منطقة الخليج مصدر تهديد مباشر لأمنه ، ولدى ليبيا أيضا حساسيات تجاه الوجود العسكري الأميركي في البحر المتوسط ، وفي النهاية يتضح ما سبق أن الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط ، والذي يتضمن وجود قواعد عسكرية رئيسية ، يمثل أحد المعطيات الأساسية في معادلات الأمن الإقليمية ، ويتيح للولايات المتحدة حرية حركة واسعة في مواجهة ما تعتبره مصادر تهديد لأمنها القومي ، وتحكم واسع النطاق في اتجاه التفاعلات السياسية بالمنطقة ، لكنه يواجه تحديات ذات أهمية خاصة تتصل بمواقف بعض الدول والتيارات السياسية في مواجهته، ويتصاعد التوجهان " الوجود والعداء " معا في الوقت الحالي.

بـــ : التدخلات الامريكية غير المباشرة في دول النظام : من نافلة القول التأكيد بأن مبدأ التدخل بجميع أشكاله شكل أهم العناوين الرئيسية للسياسة الخارجية الاميريكية منذ إعتماد واشنطن سياسة الباب المفتوح بعد عقود من العزلة والإنغلاق، والإنطلاق نحو العالم الخارجي مع نهاية القرن التاسع عشر، فمنذ ذلك التاريخ تكرس التدخل الأميركي في دول العالم تحت شعارات مختلفة بدءا بشعارات حق تقرير المصير والإستقلال، مرورا بإستراتيجيات الإحتواء للخطر الشيوعي وما يعرف بنظرية الدومينو، وصولا إلى الحرب على الإرهاب ومحاور الشر والتدخل الإنساني فكل هذه التدخلات قصدت بلوغ السيادة العالمية المنوطة بتحقيق الخير والمجد للبشرية ، ويقول صموئيل بي هانتنغتون في هذا الصدد "عالم بدون سيادة الولايات المتحدة الأميركية سيكون عالما أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الإقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أية دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية.إن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية وأمن الأميريكيين ولمستقبل الحرية والديمقراطية والإقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العالم" (بريجنسكي ، 2007 : 48) ، ولما سبق فإن سياسة أمريكا بالتدخل في شؤون دول العالم الأخرى وعلى رأسها دول النظام ما زالت مستمرة ومن هذه التدخلات غير المباشرة :

أولاً – التدخل الامريكي في دعم جنوب السودان : استمر النزاع المسلح بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان بقيادة جون جارانج لأكثر من عقدين، بعد أن أعلنت الحركة العصيان ومقاومة سلطة حكومة الخرطوم استهدافا لاستئثار قادتها بحكم جنوب السودان وإعادة توزيع ثروات هذه المنطقة الغنية بما يضمن حصولهم على نصيب عادل منها، وهي المعركة التي نجحت فيها حركة جارنج في استقطاب الإدارة الأمريكية التي لم تتوقف عن اتهام الحكومة السودانية بقتل وإبادة أبناء الجنوب، وقد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا على حكومة السودان خلال جولات المباحثات المستفيضة التي عقدت بين الجانبين في أكثر من عاصمة لقبول الكثير من شروط جارنج إلى أن تم توقيع اتفاق السلام" مشاكس

ونيفاشا" ، والذي تمت بموجبه الاستجابة لعدد من المطالب الجنوبية من حيث مشاركة قادته في تولي المناصب الرسمية وتوزيع الثروة ، ولعب اليمين المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية دورا بما يحدث في السودان باعتباره حربا بين الشمال العربي والجنوب الأفريقي وقامت منظمات تبشيرية مثل منظمة التضامن المسيحي الدولي ومجلس الكنائس العالمي اليمين المسيحي المتطرف ، والمجموعة المضادة للعبودية الأمريكية واستطاعت أن تشكل ضغطا على الحكومة الأمريكية[1]، حيث مثلت احدى الطرفين المتصارعين في السياسة الأمريكية تجاه السودان مع لوبي شركات النفط وهو الاتجاه المعارض للحل السياسي السلمي، فهو يحمل أجندة حرب فقد أيدت هذه المنظمات إدارة الرئيس كلينتون لأسباب بعضها أيديولوجي وبعضها نفعي ، تلك الإدارة التي كانت تمارس سياسة عدائية ضد السودان، تتكون من عنصرين كلاهما يتعارض مع مصلحة شركات النفط الأمريكية بمنعها من دخول ساحة التنقيب عن النفط وإنتاجه في السودان، وأخذت تمد قوات جارنج بالأسلحة والمال والدعم اللوجستي (مرعي ، 2006 : 46 – 47) ، وأولت هذه المنظمات اهتماما أكبر لسلاح الدعاية ، من خلال حملة إعلاميه في الوسائل العالمية المتاحة لهم، قوامها تحقيقات صحفية وأفلام تسجيلية ومقابلات تلفزيونية وإخبارية تتعلق بجنوب السودان وجون جارنج ، ومن ثم تربط بين النفط السوداني ومستقبل شعب جنوب السودان .

وبناء على الرسالة الإعلامية المسيحية الأمريكية ، قامت جماعات ضغط مثل التضامن المسيحي العالمي والمجموعة المضادة للعبودية الأمريكية وهم من المؤيدين لإسرائيل والمسيحيين الإنجيليين الأمريكيين بتحريف قضيتهم الرئيسية وهي العبودية في السودان ، وقاموا بترويج "إسلام مقابل مسيحية" ، حيث يرون أن الحرب في السودان امتداد نزاع أوسع بين الأصوليين الإسلاميين المعادين للولايات المتحدة الأمريكية والمسيحيين السلميين،لذا طالبوا باتخاذ إجراءات قاسية في التعامل مع الأصوليين الإسلاميين في الخرطوم، بسبب الاضطهاد الديني ، الأمر الذي أدى لتحالف السياسيين اليمينيين والحزب الجمهوري وأعضاء لجنة الكونجرس التحضيرية الديمقراطية السوداء،فقد تقدمت منظمة التضامن المسيحي العالمي بعد زيارات إلى أجزاء جنوبية في السودان بطلبات إلى منظمة مكافحة العبودية الدولية ، إحدى منظمات حقوق الإنسان والتي تهتم بقضايا العبودية والممارسات شبه العبودية في العالم، للتحقيق فيما يتعلق بإدعاءات العبودية وممارسات شبه العبودية في السودان وانتشار تجارة العبيد ، حيث قامت باتهام القوات الحكومية بالقيام بمداهمات للاستيلاء على العبيد ، ولكن وضعت منظمة مكافحة العبودية الدولية مخاوف حول نوع الطلبات المقدمة، حيث شكت بأن تصبح القضية أداه للإجحاف العشوائي والغير مستحق كلياً ضد العرب المسلمين، كما شككت بطلبات أخرى قدمت أيضا من قبل منظمة التضامن، في إدعاءاتها بأن عشرات الآلاف من الناس استعبدوا في السودان في العام 2004 ، ورغم هذا التشكيك إلا أن التضامن المسيحي العالمي مستمر في تقديم هذه الطلبات(اسماعيل ، 2004 :45) ، كما أن التضامن المسيحي ليس موجوداً في السودان لضمان إعادة تأكيد الهوية السودانية ، بل تحويل الجنوب إلى المسيحية ، بينما يرى مدافعو

السلام أن الحرب في السودان ليست مسيحي مقابل مسلم أو أفريقي مقابل العربي، كما يرى الإنجيلين ، لكن الكفاح لتصميم النفس ضد الدكتاتورية الاصولية ، وأتخذ الأسقف الكاثوليكي جون ريكاردو هذا الخط من بيساكولا تالاهاسي، الذي قاد جولة بالمؤتمر الأساقفة الكائوليكيين في السودان ، حيث يرى أن كل المحاولات لتحويل الحرب إلى أي عامل واحد يحرف الحقيقة ولا يخدم قضية السلام ، حيث يوجد في النزاع بعض الجنوبيين في صفوف الجيش الحكومي، بينما هنالك العديد من المسلمين يعيشون في الجنوب ، وفي نفس الوقت جنوبيين يحارب أحدهم الآخر، فمن هنا نجد الأساقفة الكاثوليك الأمريكان اتخذوا خطاً معتدلاً وأكثر واقعية ،مما يوحي بأهمية وجود مبعوث خاص للسودان ، ولا يمكن إخفاء دور منظمات اليمين المسيحي في لجنة الحرية الدينية الأمريكية، حيث أن الموقف من المسألة السودانية متبلور بتفصيلاته منذ سنوات شأنه شأن مواقف أخرى تجاه قضايا عديدة، وذلك في إطار ما يمكن تسميته " تديين العلاقات الدولية" أي إعادة النظر في دور الدين في العلاقات الدولية، أو إدراج البعد الديني في هذه العلاقات على الأقل ، أنها عودة لحالة كان يعرفها العالم قبل معاهدة وستفاليا 1648، حيث تم توظيف الدين لبلوغ المصالح أو تغطيتها، ففي أكتوبر 1998 ،كما أقر الكونجرس الأمريكي بمجلسيه" الشيوخ والنواب" قانون الحرية الدينية في العالم ، وهو القانون الذي بموجبه فوضت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لرصد ومتابعة أوضاع الحرية الدينية في العالم، وتخويل الإدارة الأمريكية باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة ، وقد صدر القانون والذي أبرز دور اليمين المسيحي واللوبي اليهودي من عام 1995 ، وكان السودان على قمة الدول التي تم الاهتمام بها ، وقد سمي هذا القانون باسم قانون وولف سبكتور(رسلان ، 2004 : 134) ، فقد خص السودان بقسم كبير حيث اشتمل على ثلاثة عشر قسماً، وأعتبر السودان من الدول الراعية للإرهاب ، ويلاحظ في مسودة هذا القانون عام 1997 ما يلي(مرعي ، 2006 : 48) :

أ‌أ – أن السودان المطلوب معاقبته ، أو أي جهة سودانية تتحالف مع حكومة الشماليين.

بـــبـــ – أن الحديث عن العقوبات الاقتصادية يحمل بدرجة أو أخرى أهمية السيطرة على الثروات الطبيعية السودانية وخاصة النفط والغاز.

ولقد بدأ الاهتمام الأمريكي بالسودان منذ زمن بعيد في السبعينات ، ولكن ظهر هذا التدخل وبشكل جلي وواضح بعد أحداث 11 سبتمبر وكنتيجة للحرب الأمريكية على الإرهاب ، شكل التعاون السوداني مع الولايات المتحدة جانباً مهماً في تسهيل دخول الولايات المتحدة وبقوة في السودان ، فالحرب على الإرهاب دفعت السودان لفتح الملفات الأمنية، فتنبهت الولايات المتحدة للحجم الكبير من المعلومات التي حصلت عليها حول الجماعات الإرهابية وخاصة القاعدة، إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للسودان ، حيث يشكل النفط جانباً كبيراً من اهتمام الولايات المتحدة في السودان ، لاسيما إذا ما أدركنا بأن أغلبية النفط في السودان يتركز في جنوب السودان، والدي تتمركز فيه أيضاً الأغلبية المسيحية والتي تشكل مجال اهتمام

وضغط اليمين المسيحي الأمريكي على الإدارة الأمريكية لحمايتهم وتميزهم عن أخرهم من الأقليات الأخرى، أدركت الولايات المتحدة ضرورة زيادة تركيزها على حل الصراع في جنوب السودان بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان ويأتي هذا التصور من خلال مايلي(رأفت ، 2004 : 37) :

1 - الضغط الذي تمارسه اليمين المسيحي الأمريكي واللوبي اليهودي، بضرورة مساعدة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في النزاع مع حزب المؤتمر الوطني"حكومة الإنقاذ" ، والعمل على ممارسة الضغوطات الدولية والإقليمية ، وإستمرارفرض العقوبات الاقتصادية على السودان أن لم تقدم الحومة السودانية تنازلات تضمن السيادة والسيطرة للحكومة الجنوبية على إقليم جنوب السودان.

2 - إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها السودان من ثروات نفطية ومعادن، وضرورة دخول الولايات المتحدة بقوة من خلال الاستثمارات والشركات الأمريكية، لاسيما أن الولايات المتحدة بدأت تخشى من النفوذ الاقتصادي لدول مثل: الصين، اندونيسيا وماليزيا وغيرها .

3- أصبح لدى الولايات المتحدة الأمريكية تصور بأن الحرب على الإرهاب ، حرب تدفع الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول ، ذلك أن الشؤون الداخلية لم تعد أمراً سيادياً للدولة في ظل وجود الجماعات الإرهابية وبالذات النظرة الأمريكية إلى أن مصدر الإرهاب هي الدول بحد ذاتها، لذلك فمشكلة السودان : " النزاع في جنوب السودان " لم يعد شأنناً داخلياً سودانياً ، لاحتمالية استغلال هذا الوضع من الجماعات الإرهابية لتمارس نشاطاتها، خاصة بأنها بدأت تبحث عن مصادر عدم استقرار في العالم كنتيجة لخروجها من أفغانستان بعد سقوط حكومة طالبان ، ففي السودان نجد أن الأسباب الأصلية للأزمة هي سياسية، وقاعدتها صراع المصالح ، حيث يتداخل المحلي مع الإقليمي مع الدولي، ويفيد كل طرف حسب قدرته على استثمار نفوذه. وأصبح مجلس الأمن مرجعية للصراع السياسي بين الحكم والمعارضات المختلفة، بعد إضفاء صورة الإبادة العربية على بعض وجوه الصراع ، فأصبح مجلس الأمن في عصر الهيمنة الأميركية المطلقة ، المرجعية الوحيدة للشئون التي كانت عربية فدّولت لصالح المصالح الغربية المشتركة .

ثانياً – القوة الناعمة الامريكية ودول النظام : إن تلك القوة الناعمة التي تتسلل بخفة هي السبب في تحقيق الامركة بكافة معطياتها في دول النظام الاقليمي العربي ، وانما الدعاية الرمادية التي تبثها الحكومة الخفية وتعتمد على مبدأ الضبابية الفكرية والسياسية بالاعتماد على الإبهام والغموض للتغطية على سرية الأهداف الاساسية في بسط الهيمنة من خلال التبشير بـــ " الاستعمار الديموقراطي " مع استخدام المعايير المزدوجة في حل أو تفسير أو تعليل القضايا الداخلية والاقليمية والدولية . كما أن هذه الدعاية لا تتورع عن الكذب والغش والاختزال من اجل تمييع تلك القضايا الى حد التناقض ، أو التخلي عن حلها أو التملص من العهود والوعود

الملزمة لها أو القيام باستفزاز عدواني لتبرير ذلك التخلي أو التملص من العهود . حيث يتجسّد هنا عدم الأنصاف، والدجل السياسي وقلة الوضوح ، وغياب الهدف الأساس ، والتضليل وضبابية المواقف ، التي تتصف بها الدعاية الرمادية . ومن هنا فإنه يقصد بالقوة الناعمة " الاحتكار الأميركي للإعلام الدولي " نتيجة قيام شركاتها العابرة للقارات – من خلال اباطرة الاعلام غيتس وتيرنر ومردوخ – بعولمة الاعلام دوليا وقيام الإدارة الاميركية ، بعد إعلان حربها الاستباقية وغزوها العراق ، باحتكار نشر الصورة والخبر والإعلان – الذي اعتقد بأنه القوة الناعمة الحقيقية التي أطلقت عليها تسمية الدعاية الرمادية (الداقوقي ، 2005 : 23 – 31) التي تمارسها الحكومات الخفية للايديولوجيات المسيطرة في العالم ، من اجل تحقيق الهيمنة واستلاب تراث دول النظام الاقليمي العربي المادية والمعنوية بإعادة استعمارها من جديد بحجة نشر الديموقراطية أو مكافحة الإرهاب . في حين أن القوات الاميركية المحتلة للعراق ، تتلكأ – في مكافحة الإرهاب ومافيا تجارة الأسلحة والمخدرات والرقيق الأبيض ولا في منع تسلل الإرهابيين بالجدية المطلوبة ، رغم أن أقمارها الصناعية التجسسية تستطيع الكشف عن محتويات اضابير دوائر الدولة وتصوير أرقام السيارات الجاثمة على الأرض ومن هنا فإن الامبريالية الاميركية المعولمة " هي السرطان الذي ينخر جسد دول النظام نتيجة خذلان حكامها المستبدين لشعوبها المتطلعة نحو الحرية والديموقراطية المنبعثة من صميم إرادة تلك الشعوب " مما يستدعي مكافحة ذلك وبلا هوادة ، ليس لاننا ضد الديموقراطية الليبرالية أو نحسد الاميركيين على النعيم الذي يعيشونه ، وانما لأنها تستعمل المعايير المزدوجة في النظر الى الشؤون الدولية من جهة ، وبالتالي فان سياساتها وطروحات قادتها الفكرية لا تكتسب المصداقية من جهة أخرى ، وهذا هو السبب الحقيقي في العداء المستشري عالميا ضد الإدارة الاميركية ، وليس ضد الشعب الأميركي كما يدعي القادة ، وهي الكذبة المسطحة التي تنشرها إدارة المحافظين الجدد لاقناع دافع الضرائب الأميركي لمساندة " حربهم العادلة " المعلنة ضد دول الاقليم العربي ، دون اخذ مصالحها الحيوية في تلك البلدان بنظر الاعتبار ، أو التغاضي عنها لمصلحة الآخرين وهذا ما يطلق عليه الصراع الحضاري ، كما تروج له الدوائر الاستخباراتية الامريكية .

ثالثاً – طمس الهوية العربية : إذ تمثل الهوية رابطة روحية ضميرية بين الفرد وأمته , بمقتضاها يسعى إلى إعلاء شأن هذه الأمة ورفع مكانتها بين الأمم ، كما تحتم هذه الرابطة على الفرد أن يعيش مدركاً لمقومات ذاتية أمته التي هى في ذات الوقت عوامل تمايزها إزاء غيرها من الأمم وأن يسعى دوماً إلى الحفاظ على تلك المقومات في مواجهة أسباب التحلل والانهيار ، وذلك إلى جانب اعتزاز الفرد برموز أمته وإجلالها واحترامها والولاء لها ، و يتمثل أبرز مقومات هوية الأمة في الدين ، واللغة، والسلالة، والتاريخ ، في حين يشكل العلم أحد أهم رموز الهوية(وهبان ، 2007 : 79 – 89) ، والحق أن الوعي بالهوية لدى أفراد أمة ما لابد أن يكون مقترناً بسواد روح العصبية لديهم فيما يتصل بهويتهم وذاتيتهم ومقومات هذه الذاتية وتلك الهوية , فالأمة لا تكون إلا بالعصبية أي بشعور التضامن والتلاحم الجماعي تجاه الأمم الأخرى، وإلا كان الهزال وربما الزوال مصيرها(غليون ، 1988 : 44) ، فالتعصب للأمة لدى أفرادها

يتعين أن يكون بالقدر الذي يحفظ لها تماسكها ، ويقوي شوكتها ، ويلهب حماسها ، ويجمع شتاتها في مواجهة أولئك الذين يتربصون بها ، ويرومون فناءها ، وبشكل عام فإن استمساك أفراد الأمة بهويتهم والتفافهم حول مقوماتها ورموزها وإجماعهم على الاعتزاز بها هي أمور من شأنها التأكيد للترابط الوثيق فيما بينهم ، وترسيخ مفهوم "نحن" في نفوسهم كتعبير جماعي عن وحدتهم كأبناء النظام الاقليمي العربي في مواجهة مفهوم "هم" الذي به يعبرون عن كل من لا ينتمي إلى هويتهم و أمتهم . إننا هنا بصدد فكرة الولاء الواحد ، و المستقبل الواحد ، والأمة الواحدة ، والمصير الواحد ، و الهدف الواحد ، والرؤية الواحدة للآخر و للعالم ، وفي كلمة إننا بصدد الهوية الواحدة وتأسيساً على ذلك سعى الأمريكيون ، الذين باتوا فجأة ينفردون بتقرير مصير النسق الدولي ، إلى تكريس ما يعرف بالنظام العالمي الجديد ، ثم سرعان ما راحوا يخرجون على العالم بمفهوم العولمة وكعادتهم فقد راح الأمريكيون يبشرون باقي شعوب العالم بأن العولمة إنما هي واقع عالمي سعيد تسوده قيم السلام والشرعية الدولية ، وفي رحابه ينعم بنو البشر بالرفاهية والسعادة و المساواة الحرية والعدالة ، والأخوة الإنسانية التي في ظلها لا مجال للتمييز بين الناس بسبب الجنس أو السلالة أو الدين أو العقيدة أو غيرها (وهبان ، 2008 : 53) .

وما تقدم يعطي مؤشرات من المفترض أنها متوفرة في النظام الاقليمي العربي ، وذلك ما يشكل هاجس خوف لدى الغرب وأمريكا من هذه الوحدة سواءاً أكانت إقتصادية أو سياسية وغيره ، لأنه سينبثق عنها فيما لو أستكملت خطواتها – خطراً كبيراً على الغرب وذلك لأن الوحدة والاعتزاز بالهوية العربية من شأنه أن يحد من التبعية للغرب ، وخاصة أن دول النظام العربي مؤهلة لتقود العالم فيما لو إتحدت ، فهي تملك المؤهلات لذلك ، كل ما سبق يبرر الهجمة الامريكية الغربية على دول النظام الاقليمي العربي ، وكأنها أصبحت معركة تقرير مصير للغرب ، ولذلك إستعملت الدول الغربية كل جهودها وخاصة بعد سيطرتها على العالم على أثر سقوط الاتحاد السوفييتي ، إذ أصبح العالم يوجه من قبل هذه الدولة أي عالم أحادي القطبية ، وبمساعدة الغرب فقد هوجمت بعض دول النظام الاقليمي العربي وأحتلت ، وافتعل الغرب الكثير من المشاكل والفتن وأذكاء العنف داخل دول الاقليم ، كما أنه نجح في زرع أدوات له في المنطقة تكبر كلما كبر الحلم الامريكي ، والهجمة الامريكية الشرسة لم تقتصر على الحروب العسكرية المدمرة ، بل إتخذت كل الوسائل اللازمة لإخضاع النظام الاقليمي العربي ، للسير في الفلك الأمريكي ، وعليه فقد هوجمت دول الاقليم إقتصاديا وتم غزوها فكرياً ، وسوقت شعوب النظام العربي على أساس أنها شعوب تنتج الارهاب ، وحتى من الناحية الإجتماعية فإن الغرب نجحوا في تفكيك أواصر الاخوة العربية بتقسيم هذا النظام العربي إلى دويلات ، وتفككت الروابط الاسرية حينها في كل دولة من دول النظام العربي ، وأما من يريد قول لا لأمريكا من الانظمة الرئاسية العربية ، فإن مصيره يبقى مجهولاً فهذا ذنب لا تسمح أمريكا به ، وخاصة إذا كانت دولته تتمتع بالثروات الاقتصادية الهائلة ،فأمريكا مستعدة لقتل الملايين من أجل تغيير هذا النظام والسيطرة على هذا البلد لنهب ثرواته الاقتصادية وإضعافه ، من أجل عدم إستغلال مدخرات هذه الدولة

العربية من قبل هذا الحاكم العربي ، وبالتالي تقوية هذه الدولة مما يشكل تهديداً للغرب والكيان الاسرائيلي الغاصب ، والحالة العراقية خير دليل على ذلك ، وأخيرا فإنه وللأسف لا بد لنا من الاعتراف بأن النظام الاقليمي العربي بات يحتضر ، وإن الغرب وأمريكا نجحوا في تقليل مشاعر الوحدة والقومية العربية ، واخترقوا الشعوب العربية وعملوا على إفسادها بعد تبني الغرب للعولمة ، في الوقت الذي لم تكن الشعوب العربية تعي ذلك جيداً ، ولم تستفد من النواحي الإيجابية لهذه العولمة ، فلقد غرس فينا الغرب سياسة الإستسلام والإنبطاح عن طريق إضعاف دول النظام الاقليمي العربي إقتصادياً ، في حين بات الغرب يسيطر على معظم دول الاقليم وينفذ السياسات التي يريدها في هذه المنطقة المهمة من العالم ، حتى أصبح البعض يتردد قبل أن يقول أنا عربي ، لأن عربي حسب النظام العالمي الجديد تعني إرهابي ، وهذا ما زعزع وخلخل الهوية القومية العربية ، فبدلاً من الدفاع عن هذه الهوية، إكتفينا بالهوية القطرية فهذا أردني وذاك عراقي وأخر لبناني ، وكانت هذه بداية التفرقة والتجزئة التي أراد الاستعمار الغربي تحقيقها بين دول النظام الاقليمي العربي ، ولا أحد يستطيع التكهن بزمن نهاية هذا الاستعمار الغربي فيما إذا كان له نهاية .

ومن خلال القراءة السابقة تم التوصل إلى ما يلي : إن الولايات المتحدة الامريكية نجحت في تفتيت دول النظام الاقليمي العربي وبسط الهيمنة الامريكية على معظم دول النظام ، حتى أنها باتت تتدخل في الشأن الداخلي العربي ، وتوجه السياسات العربية كيفما تشاء وبما يخدم مصالحها المشتركة مع اسرائيل ، وأستخدمت الولايات المتحدة كل الوسائل المتاحة لتحقيق اهدافها في دول النظام العربي سواءً كانت وسائل عسكرية واستخباراتية ، أو تدخلات مباشرة وغير مباشرة كما وأستخدمت ذريعة وحجة مكافحة الارهاب لكي تتدخل في شأن أي دولة عربية لتحقيق مصلحتها مستغلةً هذا المصطلح ، حيث باتت المقاومة حسب النظرة الامريكية هي إرهاب ، وأما الإرهاب الامريكي الاسرائيلي وقتل المدنيين الأبرياء والحصار الجائر على العراق وإحتلاله ، وحصار غزة وتجويع أطفالها وشعبها ، كل ذلك أصبح حقاً مشروعاً للولايات المتحدة وبمباركة من مجلس الأمن .

كما إستخدمت الولايات المتحدة وسائل أخرى كالعولمة لطمس الهوية والثقافة العربية ، والفوضى الخلاقة لتحقيق أجندتها وبوسائل مبررة للأمريكان ، كإحتلال العراق لنشر الديمقراطية بعد قتل الملايين من العراقيين ، أو التهديد بإستخدام السلاح من أجل تأجيج مشاعر الشعوب وإثارتها على حكامها ، وخلق بلبلة وفوضى مقصودة لخدمة المصلحة الأمريكية كما حدث في أفغانستان والعراق وغيرها ، وأضحت الولايات المتحدة لا تثق كثيراً بعمل مندوبيها من بعض حكام دول النظام العربي ، ولهذا فأمريكا تتدخل بنفسها وفي أي مكان تريد وتستهدفه ، وها هي عازمة على ترتيب الأوراق في دول النظام العربي ، وتريد خلق وتأسيس نظام عالمي جديد يخدم المصالح الأمريكية الإسرائيلية بصورة مضاعفة عن خدمات الماضي والتي أصبحت غير مرضية ، خاصة بأن السيطرة على العالم قد تكون حصرياً للولايات المتحدة ، وبغطاء الأمم

المتحدة ومجلس الامن الذي يتعامل بإزدواجية ، وحسب الرغبة الأمريكية ، ونجد ذلك واضحاً بالتواجد العسكري الأمريكي في معظم دول النظام تارةً على شكل قواعد عسكرية وأخرى على شكل مناورات عسكرية مشتركة وثالثةً بعقد الاتفاقات والتحالفات العسكرية مع بعض الدول العربية وتزويدها بالسلاح وبأسعار باهظة ، مع قناعة الامريكان بأن هذا السلاح لن يصوب عليهم يوماً ، كما نجحت الولايات المتحدة بالسيطرة على الإقتصاديات العربية وفرض التبعية الغذائية العربية لها والتي هي أساس باقي التبعيات العربية الأخرى للغرب كالتبعية السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، كما وتبين للباحث قوة وأثر اللوبي الصهيوني في أمريكا ، وقدرته على الضغط على صناع القرار السياسي عند اللزوم ، ووقف أي قرار قد يمس فقط بسمعة إسرائيل ، وفي الجهة المقابلة ظهر جلياً ضعف وهشاشة العرب الامريكيين ، حتى أن حالهم ليس بأفضل من أبناء جلدتهم العرب ، والغريب في الأمر أنه وعندما تريد دولة مثل العراق إستنهاض وإسترجاع الهيبة والقوة العربية والروح القومية ، وقف فوراً أبناء جلدتهم من بعض الحكام العرب في وجههم ، ونفذوا التعليمات الأمريكية وبإمتياز ، وساعدوا قوى الظلام والطغيان على إحتلال العراق ، وسفك دماء أهله ولأجل غير مسمى ، وكذلك الحال في السودان إذ كان للوبي الامريكي المسيحي دور فعال في توجيه السياسة الأمريكية بضرورة فصل جنوب السودان المسيحي بدولة مستقلة تنهب ثروات السودان وتصبح موطأ قدم لكل المسيحيين في العالم ، للقدوم إليها وبذلك تنجح أمريكا في إضافة نخر جديد في جسد هذه الأمة ، من أجل إنهاء هذا النظام العربي أو إستبداله .

المطلب الثاني :

التحدي الإسرائيلي لدول النظام الإقليمي العربي

إسرائيل في طبيعة نشأتها وادوات عملها وسبل نشاطها، أخذت تتطور بنيتها نحو ما يشبه " الدولة القلعة " ، ومن هنا نشأت مقومات أمنها الاستراتيجي. فأول ما تحتاجه الثكنة هو حماية رقعة وجودها ، وهو الأمر الذي يتطلب تهويد الارض عبر جلب اليهود اليها باستمرار الى جانب الغاء حضور سكان البلد الأصليين .ويقوم الشرط الثاني لأمنها على صلتها بمصدر الامداد والتموين وهو ما تحققه العلاقة مع المركز الأم " دولة عظمى" ، ويتصل الشرط الثالث بأمن المحيط " الامن الاقليمي" ، ويتطلب توفيره التفوق والهيمنة. ولأن اسرائيل ــ بوصفها ثكنة عسكرية ــ تقع في قلب المحيط الذي تستهدفه، فان دورها هو بالضرورة هجومي وعدواني، كما تعد حركتها في سبيل تحقيق مشروعها العامل المفجر للصراع في المنطقة. وبما ان قادة المشروع ينظرون الى واقع اسرائيل على انه لم يستكمل هدفه بعد وهو اقامة دولة على ارض اسرائيل الكاملة تتسع لغالبية اليهود، فانها "اسرائيل" ستبقي امنها في خدمة مشروعها الفريد من نوعه وهي بذلك علة الاخفاق في مسارات التسوية وعملية السلام ، ولقد حاولت اسرائيل تبرير عدم ثبات رقعة الارض ، ورفضها تحديد حدودها ، باحالة ذلك الى الصراع مع العرب، وادعت أن السلام والتسويات يقدمان حلاً لهذه المسألة. إلا أن تاريخ الصراع ومجرياته قد أظهرا عكس ذلك ، إذ استمر الصراع ذاته في أحد جوانبه ، وتصاعد واحتدم بسبب الطبيعة التوسعية للمشروع الذي لم يستكمل بعد وفق ما تطرحه الصهيونية. حتى الدولة الأكثر رعاية لإسرائيل، الولايات المتحدة الامريكية، واجهت ــ ومازالت ــ في خضم المعترك الدبلوماسي مشكلة رقعة الدولة الاسرائيلية وموضوع حدودها(عبد الحق ، 1990 : 87) ، وسيتم التناول في هذا المطلب أهم المؤشرات على وجود التهديد الاسرائيلي لدول النظام الاقليمي العربي وهي كالآتي :

أولاً : غياب الدستور الاسرائيلي والتوسع الاستيطاني

ثانياً : الدور الصهيوني والصراعات الداخلية العربية

أولاً : غياب الدستور الاسرائيلي والتوسع الاستيطاني : لم تحدد اسرائيل حتى الآن، ورغم مضي ما يزيد على خمسين عاماً على إعلان الدولة ، الرقعة الجغرافية التي تقوم عليها، كما أنها بعيدة عن عنصر ثبــات السكان، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة مشروعها الاستيطاني التراكمي الذي لم يستكمل بعد ، كما تختلف عن المجتمعات المبنية على الهجرة، مثل المجتمع الأمريكي والمجتمع الاسترالي، باقتصار الهجرة اليها على اليهود ورفضها استيعاب غيرهم، التزاماً من الدولة الإسرائيلية بصهيونيتها ، وبالمشروع الذي تسعى اليــه باسم يهود العالم من أجل عودتهم الى أرضهم التاريخية لبناء دولتهم القومية ، ولقد بينت استنتاجات عدد من الباحثين، المغزى البعيد لغياب الدستور في إسرائيل الذي صدر بدلاً منه ما يسمى " القانون الانتقالي" ليصبح

الأساس الدستوري للدولة، فعدم وجود دستور لإسرائيل يعني مسألة أكثر أهمية ألا وهي أن إسرائيل في حدودها الحالية " مازالت دولة في طريق التكوين"، وأن الدولة لم تكتمل بعد، وانها لم تستكمل مقوماتها الدستورية قبل ان تستكمل مقوماتها الواقعية، أي ان تقوم الدولة في حدودها التاريخية(هلال ، 1980 : 19) ، وهي حتى الآن تعمل باصدار قوانين جديدة تسميها " القوانين ذات الصفة الدستورية(شوفاني ، 1996 : 420) ، ولقد عبّر عن الطبيعة غير المكتملة للدولة " المشروع " رئيس أول حكومة اسرائيلية، ديفيد بن جوريون ، في خطاب له ألقاه عام 1952 قال فيه: "(أن الدولة قامت على جزء من ارض اسرائيل " (خطاب ، 1971 : 32) ، وفي عام 1995 أكد بنيامين نتنياهو " ان الصهيونية لاتزال تواجه مهمتها الرئيسية، جلب غالبية الشعب اليهودي الى ارض اسرائيل " (نتنياهو ، 1995 : 259) ، وتؤكد ذلك حقيقة ان " استمرار الحركة الصهيونية في العمل بعد قيام اسرائيل يحمل معنى أيديولوجياً، وهو ان الحركة الصهيونية مازال لديها ما تكافح من اجل الوصول اليه ، وبذلك فإن اسرائيل المعاصرة يجب ان ينظر اليها على أنها دولة يهودية تجريبية، إذ إنها لم تنجح بعد في تحقيق حدودها التاريخية ولا في جذب اغلبية يهود العالم إليها(هلال ، 1980 : 29 – 30) .

إذاً فالنظام الاقليمي العربي بات اليوم أمام وعي صهيوني مزدوج ومتناقض ، فهو يدمج كيف يشاء ويفصل حين يشاء ، يقارب ويباعد ، وفي الحقيقة فإن هذا الوعي يبقى محكوما بشروط نشأته التاريخية وظروف تكوينه العقائدي من رافدين واستعماريين استيطانيين ، رافد عدم الاندماج في المجتمعات الأوروبية وما تمخض عنه من عقد العداء للسامية والسعي لإيجاد حل استعماري تقليدي للتخلص منها على الطريقة الإنجليزية الاستعمارية ، ومن رافد الاندماج الثقافي اليهوسيحي البروتستانتي الاستيطاني الأمريكي ويسعى "البطل الصهيوني" في فلسطين إلى إعادة استنساخ التجربة الاستيطانية "الناجحة" للمستوطن الأبيض في أمريكا ، معتقدا أن نجاح تلك التجربة وصعودها الاستقلالي المذهل عن إنجلترا "الأم" وصولا إلى حكم العالم كفيل بنجاح النسخة الصهيونية الجديدة ، ولا شيء يذكر عن اختلاف الجغرافيا والتاريخ والوقائع والتجارب البشرية عن بعضها البعض ، فكل شيء قابل للتشكيل والصياغة ، والدمج أو الفصل القسري ، والنسخ والاستنساخ والانتساب أو الإقصاء والإلغاء من منظور عقائدي ذاتي مركزي لاهوتي صارم ، "فثمة حس بالهوية المشتركة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية لأسباب عديدة متنوعة من بينها "العهد القديم" .

إن الولايات المتحدة أكثر دولة متدينة في العالم ، ففي استطلاع رأي أجري منذ سنوات قليلة ، اعتقد 88% من الأمريكيين أن الله يحبهم ، ومن ثم كان من السهل جدا عليهم التوحد مع إسرائيل(سعيد ، 2001 : 28) ، وبالتالي نتفهم من ذلك طبيعة العلاقات الاسرائيلية الامريكية ، ومدى تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الامريكية ، وخاصة فيما إذا كان الامر يتعلق بدولة الكيان الصهيوني " إسرائيل " .

ثانياً : الدور الصهيوني والصراعات الداخلية العربية : من المعروف أن الكيان الصهيوني هو جسم غريب زُرع في الوسط من جسد الأمتين العربية والإسلامية، ولكن المناعة في الجسدين العربي والإسلامي ظلت تلفظه باستمرار واصرار لا مثيل له، مما يهدد بلا شك وجود هذا الكيان المغتصب، ولكي يحافظ الكيان الصهيوني على وجوده وبقائه ويستطيع تحقيق المزيد من التوسع كان لا بد أن يحاول تحطيم وتفتيت الجسدين العربي والإسلامي، وذلك لإضعاف مناعتهما ، ومن هنا فإنه لا يخفى الصهاينة رؤيتهم للمنطقة العربية، وإستراتيجية التعامل معها إذ يقول أحد مسئوليهم ما يلي: "الشرق الأوسط ليس سوى موزاييك شعوب وثقافات وأنظمة تحكم شعوبًا ومجموعات غير راضية، إذا استطاع الكيان الصهيوني الاتصال بهذه المجموعات كافة ، المعادية للإسلام والعروبة، فإنها ستتمكن من تفتيت العالم الإسلامي قطعيًا "(رندل ، 1984 : 155) ، وهناك العديد من المشاريع الصهيونية والتصريحات الرسمية لمسئولي الكيان الصهيوني تتحدث بلا مواربة عن إستراتيجية التفتيت والتجزئة للعالمين العربي والإسلامي إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية وعرقية ، فشارون عندما كان وزيرًا للدفاع في الثمانينات لم يتوقف عن الدعوة إلى الاتصال بالأقليات في الدول العربية لتفتيت وتقسيم العالم العربي (حسين وأخرون ، 199 : 158 – 180) وفي ضوء هذه الإستراتيجية والغاية فإن الكيان الصهيوني أدى دورًا واضحًا في تقديم الدعم المادي والعسكري والفني لأقليات طائفية ودينية وعرقية في بعض الدول العربية، وذلك لتأجيج النزاعات في دول النظام الاقليمي العربي ، ومن أمثلة هذا الدور الصهيوني الخبيث دعم بعض مليشيات " الكتائب" المسيحية في لبنان ، ودعم قوات المتمردين جنوب السودان ضد الحكومة السودانية ، والاتصالات والدعم الخفي لبعض الفصائل الكردية في صراعها ضد الحكومة العراقية (عساف ، 1997 : 154 – 155) .

إن هذه العوامل والمحركات الداخلية التي تطرقنا إليها تؤكد بكل وضوح أن هناك حاجة إلى آليات لفض المنازعات الداخلية العربية ، تستند على أساس التصالح ما بين "الدولة" العربية مع مجتمعها الداخلي على أسس من حرية الإرادة والاختيار والمشاركة في القرار؛ وذلك حتى يتم إيجاد البيئة الوقائية المقاومة لمسببات الصراع الداخلية والخارجية ، كما أن هناك حاجة أو ضرورة للتفكير في أجواء "للإنذار المبكر" التي تساعد على استكشاف أية أسباب أو محركات للصراعات قبل تفاعلها أو تطورها إلى مراحل تؤدي بها إلى السلوك العنيف ، وأخيرا إن أية محاولة لاستئصال أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية بعيداً عن التعاون والتضامن العربي، والشعور بوحدانية الأمن القومي العربي. فإن محركات الصراع ستبقى ، وفي نفس الوقت ستمتد لتطال جميع دول النظام العربي، ومن خلال ما سبق نجد بأن دولة الاحتلال الاسرائيلي وبدعم أمريكي إستطاعت أن تسيطر على دول النظام العربي ، وتعزلها عن فلسطين تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية تماماً ، وفي الوقت نفس فقد نجح الكيان الاسرائيلي في المضي قدماً في مشروعه الاستعماري والتوسع في الاستيطان والاستعمار ، بعد أن بث الفتنة في البيت الفلسطيني نفسه وسط صمت عربي ، وفشل مؤسسة العرب الأولى في إنهاء مثل هذا الخلاف ، إذاً وفي النهاية عزل للقضية الفلسطينية

عن باقي الاطراف العربية ، وخلاف فلسطيني فلسطيني ، وإستمرار التدخلات الامريكية والاسرائيلية في الشؤون الداخلية العربية ، مثل التغلغل في العراق واثارة الفتن الطائفية فيه ، ونهب ثرواته ، والاجهاز عليه لكي لا يقوى على النهوض مرة أخرى ، وكذلك التدخل في جنوب السودان المسيحي ، ليكون دولة مسيحية مستقلة في الجنوب ، تسيطر على نفط السودان وثرواته الطبيعية ، وتدق إسفيناً آخر في الجسد العربي ، الذي بات لا يحتمل وسط تخاذل معظم حكامه تجاه هذا المشهد المؤلم الذي يتعرض له النظام الاقليمي العربي ككل , كذلك تعاطيها الاقتصادي والفني مع جميع دول منبع نهر النيل ودفعها باثارة المشكلات بين تلك الدول " دول المنبع والدول العربية وبالذات جمهورية مصر العربية .

الفصل الرابع

الأثار السياسية ومستقبل النظام الإقليمي العربي

إن التحديات السياسية التي تواجهها الأمة العربية كثيرة ومتعددة وخطيرة ، ولكن رغم ذلك يكاد يكون مصدرها واحداً هو الخارج ، حتى التحديات الداخلية منها بفعل الخارج ، فلو ترك الأمر لها وملكت قرارها دون ضغط الخارج وتأثيراته لتغلبت على كافة التحديات كما فعلت في سابق تاريخها ، وهذه التحديات تعتبر ضرائب الموقع والأهمية والموارد؛ فالأمم العظيمة لا تستطيع التهرب من ضرائبها، وضرائب الأمم، خلاف ضرائب الأفراد التي يدفعها القادرون عليها قبل المكلفين بها، لأن توزيع ضرائب الأمم لا تحسب على وعاء الثروة المالية، ولكن على حساب عمق التجربة الحضارية التي تملكها الأمة العربية ، ورغم أن العرب سبقوا العالم في تحقيق الوحدة والاتحاد ، بل والانضواء تحت لواء واحد وحكم واحد ، فالخلافة الإسلامية كانت نموذجاً تحلم به البشرية، وفي العصر الحديث سبق العالم العربي العالم – وبخاصة الاتحاد الأوروبي – في تحقيق الوحدة؛ فإنشاء جامعة الدول العربية في مارس 1945م كان قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بكثير، ومع هذا السبق للعرب في هذا المجال إلا أن الاتحاد الأوروبي أصبح على أبواب دولة واحدة، والعرب لازالوا أكثر من عشرين دولة منفردة ونظام كل دولة لا يختلف عن نظام جارتها بل يتصادم معه ويتقاتل ، ويرجع نجاح الاتحاد الأوروبي وفشل العرب في ذلك إلى أن الأول بدأ الوحدة والاتحاد من أسفل إلى أعلى ، فغرس النبتة في الأرض – وهذا هو الوضع الطبيعي ، بينما العرب بدأوا الوحدة من أعلى وليس من أسفل ، فمنعوها من أن تصل إلى الشعوب ، فظلت النبتة في الهواء دون غراسٍ في الأرض فأوشكت على الذبول وللتحديات السياسية الداخلية عدة آثار سنتطرق لبعضها في مطلبين رئيسيين :

المبحث الأول : الأثار السياسية والنظام الاقليمي العربي

المبحث الثاني : مستقبل النظام الإقليمي العربي

المبحث الأول :

الأثار السياسية والنظام الاقليمي العربي

لقد تزايدت التحديات والضغوطات التي تواجه النظام الاقليمي العربي ، وأصبحت دول هذا النظام مستباحة من قبل الغرب ، وما الوجود العسكري في دول الاقليم إلا أكبر دليل على الانهيار والاستسلام العربي للهجمة الامريكية والغربية ، فأصبح التدخل يشمل معظم الدول العربية سواءً أكان تدخلاً مباشراً أم غير مباشر ، وباستخدام كل الوسائل المتاحة والمشروعة وغير المشروعة لأن أمريكا هي التي تشرعن أعمالها الأرهابية بواسطة مجلس الامن والامم المتحدة ، وهي بذلك تسيطر على العالم العربي وعلى ثرواته ونفطه وحتى على إنسانه ، فلقد إستخدمت وعبر مندوبيها من بعض الانظمة العربية سياسة التجويع وإضطهاد الشعوب العربية ، لكي يكون همها الأكبر هو البحث عن وسائل العيش الكريم ، بعيداً عن السياسة والسياسيين ، وبذلك وبشكل عام فلقد نجح الغرب في أجهاض المشروع الوحدوي العربي ، حتى أنه عمل على إثارة الفتن والقلاقل في معظم دول النظام العربي ، بحيث تبقى في حالة عدم إستقرار وفي حالة إظطراب مستمر لا يهدأ ، وبالتالي يكون هذا إسفين دق في داخل الجسد الواحد ، وما ينجم عنه من الإختلال في الموازين الاجتماعية والاخلاقية الداخلية في كل قطر عربي ، وهم بهذا يكونون قد أوجدوا عدواً بديلاً من داخلهم وبالتالي تخفيف الضغوط ومن حدة النظرة العربية تجاه العدو الصهيوني ، وسار ذلك تفعيلاً لمقولة " فرق تسد " ، فما من دولة عربية إلا وأثيرت فيها الفتن وخاصة في الاقليات في هذه الدول ، وعلى أثر ذلك نجد بأن النظام الاقليمي العربي تم تهميشه ، وباتت هذه الانظمة تعاني اختلالات بنيوية كبيرة ، حتى أصبحت هذه النخب الحاكمة عبئاً على شعوبها ، فلا هي وفرت سبل العيش الكريم ، ولا هي دافعت عن حقوق شعوبها ودولها ، مما حدا في بعض الشعوب إلى الاستنجاد بالغرب للاطاحة بنظامهاا الاستبدادي، متوهمين بأن الحل الغربي سيكون لصالحهم وأنى لهم ذلك ، فالغرب أهدافه وخططه معروفة ، فأينما تكون له مصلحة وفي أي دولة عربية فإنه يتدخل وبالطريقة التي تناسبه ، ولما سبق فإن السياسات الغربية لا تزال تنخر في الجسد العربي قاصدةً القضاء عليه تماماً ، ولمعرفة أثار هذه التحديات ، فإنه سيتم تناول هذا المبحث في مطلبين رئيسيين هما :

المطلب الأول : تهميش النظام الأقليمي العربي

المطلب الثانى : تبديد أواصر قومية النظام العربي

المطلب الأول :

تهميش النظام الإقليمي العربي

النظام السياسي العربي يعاني من اختلالات بنيوية ، وهو بحاجة الى إصلاح، والمشكلة الرئيسية انه لا يزال بعيدا عن أن يبدأ بالإصلاح ، فلا زالت التحديات الداخلية السياسية والإقتصادية وغيرها من التحديات تنخر في جسد النظام العربي ، وأصبحت تدار أمور الدول في هذا النظام من نخب مسيطرة تحكم بالقوة والإستبداد ، مهمشةً بذلك معظم التيارات والمؤسسات السياسية في داخل هذه الدول ، وخاصة هؤلاء ممن يعارضون هذه الانظمة الحاكمة ، وبالتالي فإن النظام العربي يبدو مستسلماً لهذه التحديات حتى أصابه الضعف والوهن ، مما جعله غير قادر على مواجهة التحديات الخارجية التي تعصف به وبإستمرار وبالرغم من إمتلاك هذه الأمة الكثير من ألامكانات وخاصة الثروة النفطية والتي يحتاجها العالم أجمع ، إلا أنها تعاني من التهميش الغربي ، وذلك لأنها وبنفس الوقت لا تملك الامكانات السياسية والارادة السياسية ، لمواكبة التطور واللحاق بالأمم المتقدمة ، المصالح العامة ونظرة الأخرين لهذا النظام الذي أصبح غير قادر على لعب دور وحدوي معين ، فقد غلبت المصلحة الشخصية والقطرية على النخب الحاكمة لهذا النظام ، حتى أضحت المشكلات الداخلية سمة من سمات دول هذا النظام ، حتى إمتد ذلك لتكون الخلافات العربية العربية عنواناً بارزا لهذا النظام ، وذلك كله مما أوصله إلى هذا المستوى من التهميش ، وعدم السماح له بلعب أي دور مؤثر في المنطقة ، ليفتح المجال أمام دول خارجية أخرى للعب مثل هذا الدور ، لتنفيذ البرامج والسياسات التي يريدها الغرب وسيتناول الباحث ذلك في فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : توطئة لتهميش النظام الأقليمي العربي
ثانياً : تعميق أزمة النظام الاقليمي العربي

اولاً : توطئة لتهميش النظام الأقليمي العربي : يرى الباحث بأن الشعوب العربية ، وخصوصاً الفئات القيادية من غير الجالسين على سدة الحكم ، يتطلعون للقوى الخارجية للخلاص من الفئة التى تستأثر بالسلطة دون غيرها من الفئات ، والتى تحكم دون سند شرعي وذلك من أجل هدفين اولهما : إسقاط السلطة من يد الزعامة الحاكمة وهذا بلا شك يتطلب تدخلاً خارجياً تباركه القوى الداخلية الرامية للتخلص من الزعامة السياسية حتى تتبوأ مركز القيادة داخل دول النظام الأقليمى العربي، فيعملون بكل جهد ممكن لإستقدام القوى الخارجية ومن ثم الشد على ايديها لتحقيق الهدف ، وهذه القوى لا تأتى بلا ثمن بل وتاتي معها اجندة خاصة ، فتعمل على تنفيذها فمن ناحية الربحية المادية إبتزاز خيرات تلك الدول ونهبها حتى أخر قطرة ، وربط تلك الدول بمعاهدات شاءت أم أبت هدفها البعيد تكريس الهيمنة لتلك القوى ولمدة زمنية

أطول من المتوقع ، وهذا هو الأستعمار بعينه ، ويعبر عن ذلك الوضع في العراق ، والتعاون الاستخباراتي الامريكي مع المعارضة العراقية للاطاحة بنظام الرئيس صدام حسين ، وما نجم عن ذلك من إحتلال كامل للعراق وتدمير إمكاناته وقدراته ، ونهب ثرواته ، وإثارة الفتن والخلافات العراقية لكي لا يعافى البلد من جراحه ، وهذه هي الديمقراطية الأمريكية المزعومة ، وأما الهدف الثاني فهو تبؤ السلطة من قبل الفئة التى تناوئ السلطة السابقة ، ولكنها في نهاية الأمر تكون مقيدة بمشيئة القوة الخارجية التى تدخلت لإسقاط الزعامة السابقة ، وأما مايترتب على إنتقاء الشرعية والتي تخلق بدورها غياباً للحكم الرشيد من أمور سياسية تلحق بالنظام الإقليمي العربي ، فهي تتمثل فيما يلي :

1- خلق معارضة حقيقة تبرر ماتذهب إليه هذه المعارضة ، من أن السلطة لا تقبل بالرأي الآخرنتيجة رفضها التعددية السياسية ، وإن كانت قد قبلت بها فترفع المعارضة صوتها لتقول أن ما قبلته السلطة السياسية من تعددية سياسية ماهو الا قول بلا فعل ومداد لوسائل الأعلام التى تتبع السلطة وتزين اعمالها ، كما إن السلطة المستبدة و"المعارضة الديمقراطية" هما في الظاهر خصمان ، لكنهما في الواقع توأمان يرى كل واحد منهما نفسه في وجه الآخر. فكل واحد منهما معزول عن الشعب ولا يستطيع الانتصار على خصمه إلا بمعونة الأجنبي ، والمستفيد الوحيد من هذا الوضع في النهاية هو الاستعمار لأنه يبسط نفوذه على الطرفين ويستعمل أحدهما ليضغط به على الثاني ، ولهذا السبب يبدي الاستعمار حرصا شديدا على إقصاء الإسلام عن الساحة السياسية بكل الوسائل (السميعي ، 2004 : 10) ، وهذه هي النتيجة الحتمية لكل نظام قمعي يعبث بمقدرات وامكانيات بلده ، متناسيا بأن هناك شعباً يمتلك إرادة التغيير ، والتي لا يمتلكها حكامه ، الذين سلبت ارادتهم بفعل غربي .

2- تدب في البلاد مظاهر التذمر والأضطراب وحالة من عدم الأستقرار والطمأنينة في مؤسسات المجتمع المدني بداية ، و تتسرب هذه الظواهر إلى فئات المجتمع الأخرى والتي بدورها قد تظهر عليها حالات عدم الرضا عن السلطة وتبرز مظاهر ذلك في مايلى :

أ – المظاهرات التى تعبر عن سخط الشعب على النظام: لم تعد هناك مصادر تهديد توحد النظم العربية سوى الشعوب ، ولا مصلحة مشتركة لها سوى البقاء من خلال الاندماج في المشروع الأمريكي في المنطقة، وبالتالي نحن أمام احتمالين : الأول انهيار النظام العربي وأفوله ، وتغير سمات الأنظمة الحالية ، وانهيار جامعة الدول العربية ، وهذا الأمر هو محصلة طبيعية لانتهاء الأسباب والشروط التي كانت تقف خلف النظام العربي الرسمي القديم بشقيه الإقليمي والقطري . ولعل هذه النتيجة هي ذاتها التي وصلت إليها توقعات وكالة المخابرات الأمريكية من خلال مراكز الدراسات التابعة لها ، والتي تقوم بوضع مقاربات لاستراتيجيات بعيدة المدى ، فقد وضع عدد من الخبراء الأمريكيين المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط مشروعا يستشرفون فيه طبيعة المرحلة القادمة منذ الآن إلى عام 2020 . وقد وصل الخبراء إلى أن الشرق

الأوسـط سيشهد تغيرا سياسيـا كبيرا , في طبيعة النظم السياسية إما أن يأخـذ هذا التغيـر طابعا سلميـا وإما أن يأخذ طابعا ثوريا ؛ فالفجوة بين الحكام والمحكومين في هذه المنطقة تتسع بشكل كبير ، بسبب السخط الشعبي من عجز وفساد الأنظمة ، وبسبب الدور المتزايد لوسائل الإعلام في تقوية دعائم الرأي العام ودوره ، إلاّ أن المشروع يرفض التكهن بطبيعة التغيرات الجدية واتجاهاتها فذلك له إحتمالات متعددة ومتشعبة(سليمان ، 2004 : 10) ، ولذلك لن تبقى هذه الشعوب صامتة إلى الأبد ، فلقد مستهم السياسات الخاطئة ، وكدرت عيشهم الكريم ، فلا بد من التعبير عن سخطهم بعد صمتهم الطويل ولا بد من الاستماع لهم ، واشراكهم في صناعة القرارات السياسية ، لأنهم جزء متضرر من نتاج هذه السياسات التي تخدم الغرب ، اكثر مما تخدم الشعوب العربية .

ب – العصيان المدني الذي له من السلبيات والتي لا يحمد عقباها على الوطن والمواطن : إذ إن العصيان المدني لا بد أن ينفذ بشكل هاديء ،وبدون إستفزاز للقائمين بتغطية هذه العصيانات من جهة الحكومة كالشرطة وغيرها من الاجهزة الأمنية ، وإذا حدث عكس ذلك ورضخ منفذو هذا العصيان لإستفزازات الآخرين ، فإن ذلك يعتبر بداية لفشل هذا العصيان ، والذي من أهم شروطه توصيل الاحتجاج والمعارضة لمشروع ما ، بإسلوب حضاري وبشكل سلمي ، وإلا فإنه يعتبر عملاً غير قانوني يعطي الذريعة للأجهزة الحكومية لإتخاذ أشد الإجراءات القانونية بحق القائمين والمشاركين في هذا العصيان المدني ، وبالتالي فشل هذا العصيان مما يعيد أصحابه للمربع الأول ، من دون تحقيق أي هدف أو إيصال أي فكرة تقنع الجمهور ، بل على العكس تماما ، وإذا فإن على كل من يمارس العصيان المدني عليه أن يعلم بأن ذلك سلاح ذو حدين، لذا فعليهم أن يتمتعوا بالهدوء اللازم وأن لا يتحول العصيان إلى عنف ، لانه بذلك يفقد شرعيته كعمل سياسي مشروع ولكي يتحول العصيان المدني إلى حركة حقوقية احتجاجية شعبية ناجحة لا بد من تأكيد المبادئ التالية ، والتي من المفترض لا بل من الواجب على منفذي هذا العصيان بأن يتفهموه وبشكل دقيق من أجل تحقيق الهدف والغاية المنشودة من هكذا إحتجاج وإيصال الفكرة الرئيسية منه ، وهذه المباديء يمكن إيجازها على النحو التالي (حسين ، 2010 : 5) :

أأ – اعتبار العصيان المدني حقاً طبيعياً من حقوق الشعب، لا يمكن التنازل عنه بأي صورة من الصور.
ب ب – اعتبار العصيان المدني وسيلة حضارية من وسائل التحول السياسي والمعارضة .

جـ جـ – ضرورة تعميم العصيان المدني عبر نشر ثقافة اللاعنف وتنميط الأدوات والأساليب وتحويلها إلى قيم ثقافية في المجتمع والجماعات الكبيرة والصغيرة لتحقيق الغاية من هذا العصيان.

د د – توعية المواطن على أهمية العصيان المدني كوسيلة من وسائل المطالبة بحقوقه المشروعة وممارسة المعارضة السلمية ، وإخراجه من دائرة اللامبالاة والخوف وعدم تحمل المسؤولية.

هـ هـ –قيام مؤسسات المجتمع المدني بتدريس الأسلوب وتعميمه على كل طبقات المجتمع وتحويله إلى قوة ايجابية لا تخريبية عنيفة.

3 – نزوع المعارضة ومن ورائها الشعوب إلى قبول مبدأ مد اليد إلى القوى الخارجية لتتلقى منها العون لإسقاط النظام الحاكم وتقوم الجهات الخارجية بعدها بعدة أدوار منها :

أ – العمل على زيادة الوضع الداخلي سوءاً ، وهذا يؤدي إلى تعبئة النفوس بكل أشكال الحقد والكراهية على السلطة الحاكمة ، فمثلاً الحصار يؤدي إلى العبث في متطلبات الشعب اليومية ، وهذا هو الباعث على زيادة العصيان المدني والقيام بالمظاهرات .

ب – إمداد المعارضة بكل سبل القوة لإثارة ظاهرة عدم الإستقرار داخل دولة النظام ، مما يستوجب عندها المطالبة بتغيير هذا النظام ، ومن المفهوم بأن هذه المعارضة لن تكون قادرة على التغيير إلا بدعم غربي ، الذي هو جاهز لأي تغيير يخدم مصالحه أولا.

جـ – العمل على إيجاد تحالفات بين دول القوى الخارجية ليتم من خلالها الإستعداد للتدخل في شؤون البلاد، حيث شاهدنا التحالف الدولي الذي قادته أمريكا لاحتلال العراق ، وتغيير النظام الحاكم بالقوة التدميرية ، لكي تجلب الديمقراطية إلى العراقيين ، وبمساعدة المعارضين الذي وضعوا أنفسهم تحت تصرف الاحتلال الظالم ، من أجل أن يشاركوا في نهب خيرات بلادهم ، ولتبوء المناصب التي يراها الغرب مناسبة لهم ، ليديروا دفة الحكم بتوجيه غربي .

ثانياً – تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي : قبل إنفصال المنطقة العربية عن جسم الإمبراطورية العثمانية ، والغرب يعمل على تأزيم المنطقة العربية من كل جانب السياسي ، الأقتصادي والإجتماعي ، وتحقق ذلك كله في إنشاء الدولة القطرية العربية ، والتي تعني تجزئة المصلحة العامة العربية إلى عدة مصالح ، وصناعة عددا كبير من الدول القطرية في الكيان العربي ، فتجزأت مصلحة الكل إلى عدة مصالح ، عرفت كل منها بإسم المصلحة الوطنية ، وقدمت هذه المصلحة على مصلحة النظام الاقليمي العربي ككل ، وهناك من يرى بأن الأزمات الكبرى والتي يمر بها العالم قد تعمق من أزمة النظام الاقليمي العربي ، فها هي أحداث أيلول في الولايات المتحدة أدت إلى تعميق أزمة النظام العربي برمته ، والأنظمة القطرية المشكلة له، وتمثل جوهر الأزمة بما نطلق عليه " أزمة الشرعية المزدوجة " ؛ إذ أنّ هذه الدول قد فقدت كل مبررات الشرعية على المستوى الداخلي ، فلم تبق لا شرعية دينية شكلية ولا شرعية تاريخية مرتبطة بالأحلام القومية والصراع العربي – الإسرائيلي ، ولا شرعية الإنجاز الاقتصادي والتنمية ، ولم تكن بالطبع تمتلك أية شرعية شعبية أو قانونية ، وأصبح لكل دولة شأن أخر لا يعنيها شأن الدول الأخرى .

كما إن مظاهر تعميق أزمة النظام العربي تتجلى فيما يلي : قيام الغرب بإعادة تجزئة المجزأ ، والتي بدأت بإتفاقية سايكس بيكو عام 1916م ، والحيلولة بين العرب حتى لا يصلوا إلى الحد الأدنى من التعاون والتضامن العربي ، وتعطيل أعمال مؤتمرات القمة العربية وتعطيل قرارات جامعة الدول العربية إذا ما تعارضت مع المصلحة القطرية للدول الأعضاء ، والذهاب الى المحكمة الدولية لحل المشاكل العربية ، وكل ذلك كان من شأنه العمل على تصديع لجدران النظام العربي وتفكيكه ، وخلخلة هذا النظام بأدوات عربية (الهزايمة ، 2009 : 122) ويتمثل ذلك في النقاط الرئيسية التالية :

أ – إذكاء ظاهرة العنف وإزدياد التسلح : فمن المعروف بأن الغرب من مصلحتهم دوما إثارة الفتن داخل الدول العربية ، وذلك لأن أي مشروع لتحقيق الوحدة العربية ، يعتبره الغرب تهديدا حقيقيا لمصالحه في المنطقة ، لذا فالغرب يسعى لتكريس مفهوم " فرق تسد " على الدول القطرية العربية ، وبالتالي تشتت شرائح وتيارات ومكونات هذه الشعوب ، مما يؤدي إلى إفشال وتعطيل الجبهة الداخلية لدولة النظام العربي، وينجم عنه إفشال للمشروع القومي العربي ، فعلى المستوى الوطني لعب الغرب بورقة الإثنيات ، وعلى المستوى القومي لعب بورقة الجوار ، فثارت الفتن في ظل غياب الوعي ، وكان من شأن ذلك زيادة عمليات التسليح بين الأطراف في الداخل ، وكذلك بين الدول المتجاورة بعضها البعض ، وكا هو معروف فإن أمريكا تبيع السلاح للعرب ، والعرب يستخدمون هذا السلاح في مواجهة بعضهم البعض ، فهم تناسوا بذلك عدوهم الرئيس الذي يغتصب الأرض العربية ، والذي في الوقت نفسه يتذرع بشراء العرب للسلاح ، فيقوي أسلحته التدميرية ، ويظهر صورته إعلامياً بأنه يمتلك هذه الأسلحة للدفاع عن نفسه ، وسط ذهول شعبي عربي ، لسخافة أنظمته التي تبحث عن المصالح القطرية والشخصية ، وغيرها من الأمم يسعى للتطور والتقدم دوما ، وعديدة هي المؤشرات والحقائق التي تؤكد أن المشهد السياسي العربي يعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية ، التي لا تؤثر على راهن العرب فحسب، بل على مستقبلهم ، وبسبب هذه الأزمات والمشكلات البنيوية التي يعانيها المشهد السياسي العربي، تعمل الكثير من النظم والمؤسسات على ممارسة أنواع العنف كلها لتجاوز نقاط الضعف البنيوية. وبدلا من أن تبحث هذه المؤسسات عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات ، فإن استخدامها للعنف يفاقم من المشكلة ، ويوفر لها المزيد من أسباب وعوامل الحياة ، ومن الطبيعي تماماً أن ينتهي إقفال الحقل السياسي أمام المجتمع، بإعمال القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع هذا المجتمع إلى سلوك مسارب أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج على التسلط الدولتي المتغوّل، أي على العنف الرسمي بعنف مضاد، قد يستعيد فيه المجتمع مخزونه الرمزي وتقاليد المقاومة لديه– وقد جربها حديثاً مع الاحتلال– لتحصيل حقوقه ، وينبغي أن ندرك تماماً معنى أن يشعر قسم من المجتمع بالغبن والاضطهاد، ويفقد الثقة في العملية السياسية برمتها، وفي مدونة النزاعات والمنافسات السلمية، وخصوصاً حينما يكون مرجعه الثقافي عسير الانفتاح على منظومة السياسة الحديثة (بلقزيز ، 1999 : 40) ، فرؤية متزنة وواعية ورشيدة للكثير من نماذج العنف

في الفضاء العربي ، تجعلنا نعتقد أن هناك أسباباً سياسية مباشرة لبروز هذه الظاهرة ، وهذا بطبيعة الحال لا يسوِّغ ممارسة العنف ، ولكننا بحاجة إلى تحديد دقيق لأسباب هذه الظاهرة ، ولا شك أن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة ، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ، ولَّد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي ، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف.

ب – اللعب بورقة الجوار الإقليمي العربي : لقد نجح الغرب في تسويق أفكاره الأستعمارية في المنطقة ، فقد عمل على تسميم العلاقات العربية – العربية من جهة وعلاقات الدول العربية مع دول الجوار من جهة أخرى ، وهم بذلك أي الغرب يكونون قد نجحوا في إستبدال علاقة حسن الجوار بعلاقة متوترة هاجسها الخوف وعدم الثقة ، كما أن الغرب أصبح بالمفهوم الزعاماتي العربي ، هم المنقذون والذين تتجه اليهم أنظار الدول العربية ، لحمايتها من التخوفات من دول الجوار والتي صنعها الغرب بنفسه (عثمان ، 1985: 42) ، كما نجحت السياسة الغربية في إستغلال التباين المذهبي والطائفي في تاجيج الصراع بين العرب ودول الجوار ، حتى بات لدول الجوار ما يبرر الصراع المستقبلي بينهما ، فأصبحت تركيا وإيران أعداء للعرب والعكس صحيح، مما نجم عنه توترات وخلافات مثل قضية الجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى والخلاف مع إيران على سيادتها وذلك للنظرة المستقبلية لإيران بالسيطرة على مضيق هرمز وسير الملاحة فيه ، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا فقد أجج الغرب مسألة عدم الثقة والصراعات المستقبلية فيما بين تركيا والعرب ، حتى وصل الأمر مضايقات تركيا لدول عربية مثل التقليل من نسبة تدفق مياه الفرات على الدول العربية ، ونتيجة لسعي تركيا للإنضمام للاتحاد الأوروبي ، إرتأت أن تتفق سياساتها مع الغرب ضد العرب ، لكي تتم عملية الإنضمام ، فالعلاقات التركية الإسرائيلية كانت إلى وقت قريب علاقات جيدة ، ويشتركان بالمناورات العسكرية (الهزايمة ، 2009 : 121) ، إلا أنه ومن الملاحظ في السنوات القليلة الماضية ونظرا لعدم تلبية الرغبة التركية في الانضمام للاتحاد الاوروبي ، فقد عادت لتبني علاقات جيدة مع الدول العربية في ظل غياب شبه كامل للنظام الرسمي العربي عن الاحداث التي تدور على أراضيه ، أي أن تركيا تستخدم سياسة العصا والجزرة مع العرب .

وقد برز على ساحة الصراع الإقليمي خطر قديم جديد ، تم تغذيته ليس فقط من الغرب بخبث وذكاء، ولكن تم تغذيته من الجمهورية الإيرانية ، انعكس على مكونات النظام العربي الإسلامي السني في مواجهة النظام الإيراني الفارسي الشيعي ، وبهذا يتم الإسقاط المتوالي لثابت الصراع والتناقض الأساسي مع العدو الصهيوني ، واستبداله بخطر وعدو افتراضي جديد، ليصبح عدوا يعتبر عربيا اخطر من العدو الصهيوني أو يساويه ، من حيث احتلال الأرض العربية وزعزعة الاستقرار من تحت أقدام تلك الأنظمة العربية ، بل الأخطر من ذلك بكثير هو تبدل العداء الإسلامي اليهودي كتناقض ديني وتاريخي ، إلى خطر

يتم إظهاره على انه يوازيه فعلى سبيل المثال تجاوز الفروع إلى الأصول ليصبح عداء سنياً شيعياً دامياً ، قفز بخطورته عن حدود عداء الهيمنة الإقليمية السياسي وصولا إلى تغذية السني والشيعي مسؤول عنها قبل الأنظمة الغربية ، حتى بات الخلاف أصوليا من سب صحابة وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى الاختلاف على كون القرآن الذي لا يأتيه الباطل مصدرا شرعيا لحسم الخلافات الفقهية، ولا نريد أن نتعمق في هذا الموضوع ، إنما كان الهدف هو القول بخطورة استبدال درجة الخطورة والتناقض السياسي الديني من صهيوني يهودي إلى فارسي شيعي ، وبهذا تكون الأرضية خصبة لاصطياد الغرب والشرق وكل أعداء الأمة العربية والإسلامية للاصطياد في مياه تلك العداوات العكرة، والمحصلة ميلاد شبح الخوف العربي من تغول الخطر الفارسي الشيعي، مما افرز بما لايدع مجالا للشك تقاربا بشكل مباشر أو غير مباشر مع الكيان الإسرائيلي، حيث بدا واضحا أن الدول العربية عامة والخليجية خاصة تبني تحالفاتها الأمريكية الأوروبية على المستوى السياسي والعسكري في مواجهة خطر تصدير الثورة الشيعية الفارسية كما تعلن تلك الأنظمة، وبناء على هذه المستجدات الإستراتيجية، يتم دون مواربة إعداد القوى والتسليح ونشر القواعد العسكرية في الخليج قاطبة ، استعدادا لحرب قادمة إن لم تكن مؤكدة فهي محتملة، بل وأصبح الخطر الإيراني كما أسلفنا بشكل مباشر أو غير مباشر (موسى ، 2009 : 5) .

وفي هذا السياق لا بد من التطرق للأزمة اللبنانية التي استمرت عدة سنوات أصبح لبنان فيها ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية والحروب بالوكالة، وبعد أن أصبحت الأزمة اللبنانية مستعصية على الحلول العربية لجأت بعض الدول العربية إلى التشاور مع عدة أطراف إقليمية غير عربية وأطراف دولية، سواء كانت فرنسا أو الولايات المتحدة أو غيرهما، للمساعدة لإيجاد مخرج للمأزق اللبناني، وقد قوبلت الجهود الإقليمية بـــ"ڤيتو" أميركي معطل أحياناً و"ڤيتو" أوروبي أحياناً أخرى، حيث وضعت العراقيل أمامها لفترة من الوقت بالاستعانة ببعض القوى الداخلية، ليستمر مسلسل الاحتقان السياسي في لبنان، ويتزايد تدويل الأزمة اللبنانية، والربط بين المصائر اللبنانية والإرادات الإقليمية والدولية ومخططاتها وأجنداتها المعلنة والخفية ، وقد عانى لبنان كثيراً من محيطه الإقليمي، وكان في الواقع مرآة لتناقضاته وللضعف العربي. إلى أن تدخلت دولة قطر في هذه الأزمة، وأسفر الأمر عن تسوية مرحلية لها، التقطت خلالها الأطراف اللبنانية المتصارعة أنفاسها، وبدأت تركز في توجهاتها على الداخل، وإن ظلت أعينها متعلقة بالخارج الدولي .

كما إنه وبالنظر إلى الواقع الإيراني نلاحظ انقسام العرب على الأدوار الإقليمية لها، أو خطفها لأوراق عربية للمزايدة ومصادرة القرار العربي(صحيفة الحياة اللندنية ، 2009 : 12 أذار) ، وكذلك الحال في الشأن الفلسطيني إذ كان تأثير تدخل الأطراف الإقليميةغير العربية والعربية واضحا ولفترة طويلة على أزمة الخلافات والانقسامات بين فتح وحماس ، واللعب على أوتارها وتوظيفها لمصالح غير عربية أو عربية خاصة ، ووصل الأمر إلى درجة الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية نيابة عن أطراف إقليمية ودولية ،

ودفعت القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ثمناً باهظاً نتيجة استمرار هذا الانقسام (غزل ، 2009 : 10) ، ولقد أثبتت تجارب الماضي أنه كلما ازداد تدويل القضية الفلسطينية، كلما أعطى ذلك فرص التدخل الأجنبي والهبوط بالقضية إلى المتاهات ومحاولة تصفية القضية وعزلها عن دول الجوار العربي أي أن تصبح القضية الفلسطينية شأناً فلسطينياً فقط من دون التدخلات العربية المفترضة ، فلكل طرف خارجي أجندته ومصالحه .

جـــ – التحيز الدائم لإعداء النظام الإقليمي العربي : فقد أصبح حال النظام العربي كما المقولة الشهيرة " ملكياً أكثر من الملك نفسه " ، ومما يثير الإستغراب والإستهجان هو أن الأنظمة العربية لا زالت توهم نفسها بأن الأمم المتحدة هي الدواء الشافي للجروح العربية ، متناسية بأن الداء أصلا نابع من هذه المؤسسة التي يحركها الغرب وعلى رأسه أمريكا ، حيث يقررون ما يشاءوا من قرارات ضد الدول العربية، مع عدم السماح بإتخاذ أي قرار يمس إسرائيل الدولة المغتصبة للارض العربية ، فلقد حصر فيها حق الفيتو بالخمس الكبار ، بحيث لم ولن يمرر أي قرار يمس مصالح هذه الدول ، والأمر المكشوف والتأكيد على أن أمريكا وإسرائيل تنهجان نفس النهج والأفكار الإستعمارية ، فأمريكا قد أبطلت أكثر من ثمان وثلاثين قرارا بإستخدام حق الفيتو، لإن هذه القرارات لا تتماشى مع دولة الكيان اليهودي ، وبالرغم من كل هذا وذاك لا تزال الأنظمة العربية تراهن على مؤسسة الأمم المتحدة ، بدلا من أن تراهن على تحقيق الوحدة العربية وهي الدواء الشافي لكل الازمات العربية ، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة ترى بكل صاروخ يسقط على دولة الكيان الصهيوني بعد إغتيال فلسطيني أو تدمير منزله – تعتبره عملاً لا شرعي والأول هو شرعي بنظرها أي أن الدم العربي من الطبيعي إستباحته حسب النظرة الامريكية المتحيزة ، وهذا التحيز له العديد من الاسباب منها : النفوذ الواسع للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، وإقتناع الغرب عقائدياً بضرورة دعم إسرائيل ، على إعتبار أن قيامها ما هو إلا تحقيق لوعود التوراة ، تلك الوثيقة التي يؤمن بها الغرب بنفس الايمان الدي يؤمن به اليهود (الهزايمة ، 2009 : 123)، كما إن الاوضاع السائدة في السودان ، نجد أن الأسباب الأصلية للأزمة هي سياسية ، وقاعدتها صراع المصالح ، حيث يتداخل المحلي مع الإقليمي مع الدولي ، ويفيد كل طرف حسب قدرته على استثمار نفوذه. وأصبح مجلس الأمن مرجعية للصراع السياسي بين الحكم والمعارضات المختلفة، بعد إضفاء صورة الإبادة العربية على بعض وجوه الصراع. فأصبح مجلس الأمن في عصر الهيمنة الأميركية المطلقة، المرجعية الوحيدة للشئون التي كانت عربية فدّولت وصار العرب فيها مجرد متهمين ، وأحياناً شهود زور لا أكثر، وينطبق ذلك على الأزمة اللبنانية ، ومشكلة الصحراء بين الجزائر والمغرب ، والصراع العربي – الإسرائيلي (سلمان ، 2009 : 11) ، ونلاحظ مما سبق بأن النظام الرسمي العربي قد أوشك على الذهاب ، كيف لا وهو لا يدري إلى أي الاتجاهات يسير ، فهو يتخبط وأصبح أعداؤه وللأزل هم أصدقاؤه ، وفي نفس الوقت فقد عادى شعوبه وأمته ، وتنازل عن مبادئه وقيمه وعن الرسالة السامية التي يحملها نيابة عن هذه الأمة العربية العظيمة ،

والتي لا بد أن يأتي يوم وتنهض رغما عن مانعيها ومحبطيها ، لتقوم بمسؤلياتها بكل جدية وإخلاص ، وبدون إستسلام لأية معوقات أو تحديات مفتعلة من الغرب ، مع اليقين بأن إرادة الشعوب في النهاية ستنتصر .

د – فرض الهيمنة الغربية على النظام الإقليمي العربي : إن موقع الدول العربية ، والتي تشكل النظام الإقليمي العربي ، والذي يرمز إلى الوطن العربي الكبير والامكانات المتوفرة في باطن أرضه ، والتجانس الثقافي والعقائدي والحضاري الذي يمتاز به ، جعله محط إهتمام القوى السياسية الغربية ومنذ القدم عندما قامت الحروب الصليبية هادفة تخليص القبر المقدس من المسلمين ، والجدير بالإهتمام بأن السياسات الغربية لا تتغير بتغير الأشخاص ، أو مع تغير الزمان والمكان ، وما يؤيد ذلك إستمرار السياسة الغربية بتبني نفس التوجهات بضرورة فرض الهيمنة على النظام الإقليمي العربي ، وما النكبات والأزمات التي مرت وتمر على النظام العربي إلا أبلغ دليل على ذلك ، فمن سايكس بيكو 1916 ، إلى الزمن الذي نعيشه لا زالت تفرض على هذه الأمة الهيمنة الغربية وبكل صورها وأشكالها ، فالولايات المتحدة اليوم تسيطر على الخليج العربي ، بعد الحروب التي إفتعلتها بالمنطقة لتحقيق هذه الغاية ، فهي تنشر قواتها وبأعداد ضخمة في البلدان العربية (الهزايمة ، 2005 : 183 – 184) .

وقد كان من المفترض أن يقوم تجمع دولي كالاتحاد الأوروبي ، وذلك بحكم روابطه التاريخية والاقتصادية بالمنطقة العربية بدور إيجابي في الصراع العربي/الإسرائيلي لتخفيض حدة التوتر ودعم قرارات الشرعية الدولية. إلا أن دول الاتحاد الأوروبي ظلت مستكينة لأدوارها كداعمة للسياسة الأميركية/الإسرائيلية في المنطقة، وتكتفي بإجراء تحركات سياسية واتصالات دبلوماسية فارغة المضمون، وخالية من أي محتوى سياسي، تتبنى خلالها مواقف أميركية وإسرائيلية ثبت فشلها ، كما إن التدخلات السياسية سواء كانت إقليمية أو دولية ، كرست التشرذم العربي وأوصلته إلى الوضع الذي أصبح معه فصل الصراعات العربية– العربية ، عن سياقها الإقليمي والدولي مستحيلا، إذ يعمد الأعداء الخارجيون للنظام الاقليمي العربي إلى استغلال تفاقم هذه الصراعات لتوجيه ضرباتهم للنظام العربي ، كما كانت البيئة الإقليمية والدولية دائماً عنصراً فاعلاً في أداء هذا النظام ، ويبقى صحيحاً أن التوصل إلى صيغة سليمة لعلاقة النظام الاقليمي العربي ببيئته الإقليمية والدولية ، أمر لا غنى عنه للتوصل إلى استعادة الأداء الفاعل لهذا النظام (مرسي ، 2007 : 12).

ويرى الباحث أن ذلك ما كان ليتم إلا بموافقة حكامها الذين مدوا أيديهم للغرب لحمايتهم من الأخطار الوهمية التي أججت صراعها أمريكا نفسها ، وخاصة مع دول الجوار العربي مثل تركيا وإيران ، ومعلوم لدى الكثيرين ما تهدف أمريكا من وراء زج قواتها في هذه المنطقة البعيدة ، ومن المؤكد بأنه لن يكون نشر الديمقراطية طبعا ، فليس هكذا تنشر الديمقراطية ، إلا إذا كانت هذه ديمقراطية أمريكية جديدة ، فالهدف إذا

هو السيطرة على خيرات البلاد والإضرار بالعباد من سكان هذه البلاد ، وحماية إبنتها غير الشرعية إسرائيل ، وقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية في فرض سياسة الهيمنة على الانظمة السياسية العربية ، مما أثر سلبا على هذه الانظمة التي باتت تعيش بخوف وفزع عندما تتدخل أمريكا ، وبناءً عليه فقد استسلموا وسلموا أنفسهم اليها من جميع النواحي ، وتولد على أثر ذلك التبعيات المختلفة لأمريكا ، فلقد أصبح الوطن العربي تابعا غذائيا وسياسيا ، ثقافيا ، وحتى إجتماعيا للغرب وبمقدمته أمريكا ، وهذا الذي ما صنعته أيدي الأنظمة السياسية العربية عبر مسيرة الزمن ، ومن خلال القراءة السابقة يمكننا تحليل الحالة التي وصل اليها النظام الأقليمي العربي : فهو نظام أصبح صورياً ومسيطر عليه وبشكل كامل ، حتى أن بعض اعضائه أصبحوا يتحيزون لأعداء النظام العربي نفسه ، لذا فقد أضحى نظاماً هشاً تذروه الرياح ، فتم تهميشه والذهاب به بعيداً عن الساحة الدولية وتم تعميق أزماته سواءاً الداخلية كانت أو الخارجية وكلتاهما بفعل غربي ، وكما أصبح الهاجس الوحيد للنخب الحاكمة العربية هو كيفية المحافظة على سدة الحكم ، ولو بإستخدام القوة المفرطة ضد شعوبهم ، حتى وصل الأمر بأن المؤسسة العسكرية هي التي تدير دفة الحكم في الكثير من الدول العربية ، أي تزايد النظم الاستبدادية بعد اشتداد أزمات هذه الأنظمة ، مما يولد غضباً شعبياً عارماً تجاه الاضطهاد الذي تعاني منه هذه الشعوب مما يولد حالة من عدم الاستقرار الداخلي وينجم عنه عدم الاستقرار مع الدول الاقليمية وحتى الدولية .

وأما الغرب فإنه إستمر بسياساته في التهجم وإستعمار الدول العربية كما هو الحال في العراق ، وإزداد التخوف من قبل بعض الانظمة العربية مما دعاها إلى عقد الاتفاقات الأمنية الغربية الامريكية ، والتحالفات العربية الغربية ، كالتحالف ضد العراق وإحتلال أراضيه ، وبالتالي جعل العراق ساحة يستبيحها من يشاء حتى العدو الصهيوني والجار اللدود للعراق إيران ، ونظراً لهذه التخوفات الغربية والتي أوجدها الغرب ، أثمر ذلك عن زيادة طلب السلاح الامريكي والتعاون الامريكي العربي ، ودعم انظمة الحكم العربية ضد شعوبها أو الاقليات وبالسلاح الامريكي والذي أحضر لهذه الغاية وليس لأي هدف أخر كتحرير فلسطين مثلاً ، ولقد نجح الغرب في تسميم علاقات الجوار العربي ، مع ظهور التهديد الايراني ليلجأ العرب وبمحض إرادتهم إلى أمريكا والغرب ، فهم أضحوا المنقذون وأما الانظمة العربية فهم التابعون ، وفي النهاية وبعد هذا التحليل البسيط تتولد لدينا القناعة بأن النظام الاقليمي العربي يحتضر ، وهو نظام آيل للسقوط ، فهل تعود الحياة لهذا النظام ؟ لا شك بأن الجواب ممكن ولكن بتظافر الجهود جميعها والبعد عن الانانية وإصلاح جامعة الدول العربية وعمل الاصلاحات الداخلية في كل قطر عربي ، وذلك من أجل النهوض بهذا النظام .

المطلب الثاني :

تبديد أواصر قومية النظام الإقليمي العربي

ان أخطر ما يواجه النظام الاقليمي العربي وجارٍ تنفيذه على مراحل، وبعضاً من فصوله وجدت طريقها الى التنفيذ ، هو الملف المتعلق بسياسة التجزئة والتقطيع بمعنى تجزئة القضايا والمسائل المتعلقة بالعرب ، وتقطيع اوصال هذا النظام ، ، فجغرافية المنطقة الجديدة تشير الى أن اطراف المنطقة العربية مهددة بالتجزئة والانفلات وطمس الهوية العربية فالجنوب السوداني من جهة بات واضحاً ان انفصاله اصبح اقرب الى الواقع منه الى الوحدة او الاتحاد مع الشمال ، وشمال إفريقيا يتم التخطيط لسلخه من هويته الدينية والعربية بالكامل من خلال دمجه باقتصاد اوروبا ، اما الخليج فقد باتت علاقاته واتفاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية بالولايات المتحدة مسألة تحتم التسليم بصعوبة عودته الى الحظيرة العربية ، كما إن أمريكا قد قامت بتمزيق وتهميش النظام العربي ، من خلال الأختراق الثقافي لهذا الإقليم ، فثقافة أي أمة من الأمم ما هو إلا مخزون تراثها ورمز هويتها ، فإذا ما تم الإختراق الثقافي الغربي للثقافة العربية ، سيكون ذلك المقدمة للعبث بمكتسباتها ومقوماتها القومية ، ومن الطبيعي أن تكون المنطقة العربية محل تفاعل وتأثير متبادل مع القوى الإقليمية غير العربية ، وكثيراً ما كان دور تلك القوى غير العربية دوراً مهماً في تطورات أحداث المنطقة ، غير أن هذا الدور الإقليمي شهد في الفترات الأخيرة تنامياً كبيراً كماً ونوعا ً ، وكاد أن يصبح عنصراً أساسياً يصعب تجاهله وبالمقابل شهد الدور العربي الإقليمي تراجعاً ملحوظاً في التأثير على القضايا العربية ، ولأهمية هذا المطلب كونه يمس القومية العربية فإنه سيتم تناوله في فقرتين رئيستين هما :

أولاً : تمزيق الهوية القومية العربية

ثانياً : إستبدال ما هو قومي بما هو عالمي .

أولاً : تمزيق الهوية القومية العربية : إن التهميش وتمزيق الهوية القومية العربية يتم من خلال الإختراق والغزو الثقافي لدول النظام الاقليمي العربي ، فإذا ما تم الإختراق الثقافي ، فذلك يعني أن الباب مفتوح على مصراعيه للتدخلات الغربية والعبث بالمقومات الاصيلة لهذا الاقليم ، ففي ظل غياب أي وعي بأهمية الابعاد القومية ومنها الثقافية في حسم العقبات المتشعبة التي تحول دون التماسك الثقافي للموروثات العربية ، وفي ظل عدم إدراك متخذي القرار السياسي في دول الاقليم للأهمية التي تحدثها الثقافة في تشكيل المواقف الوجدانية والفكرية التي تخلق وحدة الموقف القومي والفكري العربي ، والذي يعتبر نواة الوحدة العربية والتماسك الثقافي والحضاري لهذه الأمة (قاسم ، 1989 : 39) ، وأدى ذلك إلى تبني سياسات أجنبية ،

والسير على نهجها في العادات والتقاليد وحتى نظام المعيشة والأسرة وغيرها ، مما يؤدي إلى مزيد من الشخصنة والقطرية التي تتنافى مع أبسط قواعد الفهم القومي العربي ، الباحث عن الوحدة عبر مسيرة تاريخه الطويل، ويعني التخلي عما يجمع هذه الدولة العربية مع تلك ، وهذا الجامع هو العروبة عنوان الهوية التي تعرف بها الأمم والشعوب والدول ، فإذا مزقت الهوية ذهبت الأمم وتفتت مكوناتها الداخلية إلى أجزاء صغيرة جداً، وسقط قناع الدول الذي يحفظ ماء وجهها وعندها يبين وهنها .

ثانياً : إستبدال ما هو قومي بما هو عالمي : وهذا هو الهدف الرئيسي ، والذي تعمل عليه الماكنة السياسية الغربية والامريكية ، فلقد وجدت السياسة الغربية أنه لا بد من تجزئة هذا النظام سياسيا وجغرافيا ، وحتى حضاريا وثقافيا ، وذلك على الطريقة الأمريكية والتي تسعى إلى إسقاط كل مظهر قومي يربط دول الإقليم العربي ببعضها البعض ، وذلك بعد تهميش الهوية القومية العربية وتمزيقها ، حينها ستكون المعاملة بين دول الإقليم كأي دولتين من دول العالم ، وتستمر السياسات الغربية بنهجها هذا ، ومن أجل ذلك فهي تسعى الى تحقيق حرية التجارة الخارجية ، وحرية تدفق رأس المال ، وبالتالي تحقيق التبعية للغرب في كل مناحي الحياة للنظام العربي (مدادحة ، 2008 : 25 – 27) ، ويرى الباحث بأن مثل هذه التحليلات والسياسات الغربية الإستعمارية لا بد لها بأن تكون مكشوفة ومقروءة للحكام العرب ، فإذا كان كذلك فلا بد لهذه الانظمة بأن تخرج عن صمتها وتعود إلى شعوبها ومؤسساتها لتواجه هذا التحدي الجديد ، وإلا فإنها ستضيف بذلك إستعمارا جديدا لجسد هذه الامة .

وهناك من يرى بأن الغرب سينجح في مسعاه إذا ما بقي الوعي العربي في تغييب ، وذلك بسبب ما تتمتع به الدول الغربية من تقدم مقارنة بالوضع العربي المتخلف ، وهذا يجعل دول الإقليم العربي في حالة تلقي ، وبسبب الحالة النفسية التي تتملك الضعيف وتدفعه إلى تقليد القوي والأخذ منه وذلك تماشيا مع شريعة الغاب (الهزايمة ، 2009 : 125) ، وعلى العرب السعي لحل مشاكلهم ، لأنه إذا تراكمت المشاكل العربية دون حل ، سيصبح النظام الاقليمي العربي في مفترق الطرق بين الاضمحلال والنهوض ، وذلك لا يعني أن هناك فرصة متساوية أمام هذا النظام بين النهوض والاضمحلال ، فإذا لم يتم إحياء النظام العربي بتفعيله مستنداً إلى قوى حقيقية ورؤى مشتركة بين أعضائه ، وتنسيق علاقات العرب الإقليمية والدولية ، ستصبح سياسات الأطراف الإقليمية والدولية بديلاً للنظام العربي.(مرسي ، 2009 : 17) ، وآن الأوان لوضع حد للخلافات العربية العقيمة وأغلبها للأسف ذو طابع شخصي ، وأن يتجه كل طرف عربي إلى التفكير بعقل الطرف العربي الآخر، أي تبادل المواقع معه للتفكير من الزوايا التي يرى من خلالها لفهم كيف يدرك هو مشكلاته، ومن ثم كيف يدرك علاقاته معها ، وتصوره لحل المشكلات التي تواجهه ومطالبه تجاه الآخر ، بغية التوصل للحلول المناسبة لها(سالم ، 2006 : 114) ، إلا أنه ومع مظاهر التبعيات المختلفة للغرب ، فإن ذلك يعني نجاح الغرب في تجزئة القومية العربية إلى الدولة القطرية ، وجزأ الدولة

القطرية ، إلى عدة أجزاء ، وبالتالي إرتباط مصير وحياة هذه الدول بيد الغرب ممثلا بأمريكا ، وأدى ذلك إلى ذوبان القومية العربية شيئا فشيئا لتتحول نحو العالمية رغما عنها ، وبذلك يقدم الغرب خدمة لمصالحه وللمصالح الاسرائيلية والتي طالما حلمت بتفتيت الوطن القومي العربي ، لما كان سيشكل هذا النظام من خطورة على وجود اسرائيل في المنطقة ، وبعدئذ فإن الغرب واسرائيل سيطوعون العرب دولة دولة وبإنفراد وسيملى على هذه الدول كل ما يتماشى مع المصالح الغربية والاسرائيلية ، حتى بتنا نشاهد الحروب على دول عربية عزيزة علينا جميعا لما كانت تؤدي من دور عربي قومي ، وقوبل ذلك بصمت غريب لا بل دعمت هذه الحروب الاستعمارية من قبل عدة دول عربية ، ونعني بذلك ما جرى للعراق الشقيق من استعمار أمريكي أوروبي ، وما نجم عن هذا الاستعمار من ويلات وجرائم شهدها العالم أجمع ، وها هو قد قسم العراق وجزأه الى عدة طوائف ، ونهب خيرات هذا البلد وعبث بمقدراته ، والحال نفسه في غزة حيث الحرب الاسرائيلية المجرمة ضد شعب غزة ، وبصمت عربي ، لا بل وحصار عربي مؤلم لابناء جلدتنا ، ولهذا فإن الصورة قد إتضحت فليس هناك ما يدل على وجود القومية العربية ، بإستثناء الشعارات الفردية من هنا وهناك .

المبحث الثاني :

مستقبل النظام الاقليمي العربي

إن النظام الاقليمي العربي ومنذ نشأته عام 1945 ، ممثلاً بجامعة الدول العربية ، ولد في رحم التحديات السياسية التي زرعها الغرب في الجسد العربي ، بهدف إبقاء هذا المولود الجديد ضعيفاً وهزيلاً لا يقوى حتى على بناء نفسه ، لأن الغرب يعي تماماً ما معنى عافية هذا النظام ووحدته ، فمن جهة عمل الغرب على تقسيم هذه التحديات حتى باتت تسمى تحديات داخلية وتحديات خارجية وهما فعليا وجهان لعملة واحدة ، ألا وهي التحديات الغربية لهذا النظام ، فما يسمى تحديات داخلية كغياب الشرعية ، أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغيرها ، كلها ماكانت لتكون لولا التدخل الغربي في شؤون دول النظام ، فالحكام غبر الشرعيين هم قدموا بإرادة غربية كشكر لهم على مواقفهم ، إذاً فالتدخل الغربي وحتى المباشر منه قد بات واضحاً في معظم دول الاقليم ولا بد من الإقرار العربي بأن هناك سيطرة غربية واسرائيلية على دول المنطقة العربية ، ومع ظهور نجم تركيا وتوليه الدور الذي من المفترض أن تلعبه بعض الدول العربية الكبرى ، فلقد بات مصير النظام العربي مجهولاً وبالرغم من وصوله إلى حد الاحتضار ، ولا بد للأنظمة العربية من التحرك الجماعي ولملمة الاوراق وتناسي الخلافات للوقوف ككتلة واحدة فما يجمعهم أكثر بكثير مما قد يفرقهم ، وإن كان ذلك بفعل غربي إشتهر بإثارة الفتن والخلافات والقلاقل لتحقيق مصالحه واهدافه في دول النظام ، ذلك يوصل إلى نتيجة مفادها : أن النظام الاقليمي العربي بات وجوده مهدداً أكثر من أي وقت مضى ، فلا بد من إجراء الاصلاحات اللازمة له من أجل إستمراريته وعدم زواله ، أو حتى إنضمامه لانظمة إقليمية أخرى ، ولما لهذا المبحث من أهمية بالغة فإن الباحث سيتناوله في ثلاثة مطالب يوضح بها السيناريوهات المستقبلية لهذا النظام وهي على النحو التالي :

المطلب الاول : تفكك وتفتت النظام الاقليمي العربي تمهيداً لزواله

المطلب الثاني :إستمرارية النظام الاقليمي العربي بعد إجراء إصلاحات عليه

المطلب الثالث : إستبدال النظام الاقليمي العربي بنظام شرق أوسطي

المطلب الاول :

تفكك وتفتت النظام الاقليمي العربي تمهيداً لزواله

بات النظام الاقليمي العربي غير قادر على إتخاذ أي قرار جامع ومؤثر ، فلقد قسمت دوله في هذه الفترة إلى دول ممانعة ودول إعتدال ، مما نجم عنه بأن هذا النظام بات عاجزاً تماماً ، كما كشفت عن ذلك حرب غزة 2009 عند مواجهة تحدياته الأساسية ، سواء كانت مرتبطة بالاحتلال في فلسطين والعراق ، أو الأزمات الداخلية في معظم دول النظام الاقليمي العربي ، أو بين دول النظام وبعضها بعضا ، كما أن الرهانات الإستراتيجية أمام المحورين تبدو جداً محدودة ، وإذا كان النظام الاقليمي العربي قد دخل منذ أحقاب طويلة هي عمره تقريبا سلسلة من الحروب العربية العربية الباردة والساخنة ، أقلها بالأصالة وغالبها بالوكالة ، وبسببها وفي موازاتها الحروب العربية الخارجية مع إسرائيل ، ومع الدول المجاورة وقوى التحالف الغربية بحيث تركته في طور التداعي والوهن والانهيار ، وغدا النظام الإقليمي الرسمي العربي وجامعته العربية كأنه "بئر معطلة وقصر مشيد" ، حيث أنه انهار فعلا بغزو العراق للكويت" 1990" ، وتكرس انهياره بالاحتلال الأميركي البريطاني للعراق " 2003 ، الأمر الذي سلب النظام الاقليمي العربي أحد شروط إقليميته ، فقد انتقلت قوى النظام الدولي من كونها تمثل نظام التغلغل والاختراق الذي يؤثر على التفاعلات والقرارات في النظام ، إلى كونها صاحبة اختصاص وسلطة لاتخاذ القرار في هذا النظام ، ومن المتوقع وفقا لهذا السيناريو ومع المزيد من سياسات المحاور أن يصل النظام إلى الانهيار دون وجود بدائل حقيقية تقوم بملء فراغ هذا الانهيار ، وقد تناول الباحث هذا المطلب في مؤشرين رئيسيين يؤديان إلى تفكك هذا النظام وهما :

أولا : تزايد الدور الاقليمي بالتأثير على دول النظام .

ثانياً : تزايد التأثير الدولي على توجهات النظام الإقليمي العربي

أولا : تزايد الدور الاقليمي بالتأثير على دول النظام : من الطبيعي أن تكون منطقة النظام الاقليمي العربي محل تفاعل وتأثير متبادل مع القوى الإقليمية غير العربية ، وكثيراً ما كان دور تلك القوى غير العربية دوراً مهماً في تطورات أحداث المنطقة ، غير أن هذا الدور الإقليمي شهد في الفترات الأخيرة تنامياً كبيراً كماً ونوعاً ، وكاد أن يصبح عنصراً أساسياً يصعب تجاهله(مطر ، 1991 : 56) ، وبالمقابل شهد الدور العربي الإقليمي تراجعاً ملحوظاً في التأثير على القضايا العربية ، فعلى سبيل المثال لا يوجد توافق عربي حول التعامل مع إيران ، فهناك تباين في المواقف العربية إزاء تقييم تأثير الاتجاهات والتدخلات الإيرانية على قضايا المنطقة ، فالبعض يرى أن أغلبها يتعارض مع المصالح العربية ، بينما يرى البعض الآخر أن

لإيران طموح مشروع يمكن التعامل معه في إطار من الحوار ، ولعل أبرز مؤشرات ضعف النظام الاقليمي العربي هو ما يلاحظ من تصاعد الدور الإقليمي لدول الجوار على حساب دور دول النظام ومزاحمته فقد أمكن لدول الجوار على هذا النحو، أن تحتل مكانة مؤثرة فاعلة داخله، وفي صلب قضاياه وتوجيه مسارها، كما ارتبط عدد من دول النظام الاقليمي العربي ببعض دول الجوار ضمن إطار استخدم بعيداً عن المصالح العربية الكلية ، بدلاً من توظيفها لخدمتها وهو الأمر المنطقي ، ونتيجة لذلك تزايدت دوائر أقلمة القضايا العربية وتراجعت خطوط التضامن بين دول النظام. وأدى تزايد ضعف الروابط القومية إلى مزيد من ترهل النظام الاقليمي العربي وجعل اختراق مجاله السياسي والقفز فوقه أمراً معتاداً ، وتراجع القوى العربية على هذا النحو، وما لحق بها من ضعف أو إضعاف ، أتاح الفرصة أمام زيادة مساحة تأثير القوى الإقليمية الأخرى على القضايا العربية، ولتحل محل الأدوار العربية. وهذه المساحة كانت ستتضاءل كثيراً لو أن الأطراف العربية المعنية بهذه القضايا ، لم تسمح بوجود فراغ سياسي إقليمي واضطلعت بالدور المنوط بها ، وتصدت لهذه المشاكل بموقف عربي موحد(راشد ، 2003 : 34) .

ودخلت دول النظام الاقليمي العربي في سباق التنافس بين الدول الإقليمية غير العربية ، وأصبحت بمثابة الظهير لكلا المتسابقين، أو لواحد منهما على حساب الآخر ، وهذا السباق الذي شهدته المنطقة وإن بدا سباقاً إقليمياً ، هو في حقيقة الأمر سباق دولي تحركه القوى العظمى عن بعد ، وأما الوضع في فلسطين فقد كان تأثير تدخل الأطراف الإقليمية غير العربية والعربية واضحا ولفترة طويلة على أزمة الخلافات والانقسامات بين فتح وحماس ، واللعب على أوتارها وتوظيفها لمصالح غير عربية أو عربية خاصة ، ووصل الأمر إلى درجة الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية نيابة عن أطراف إقليمية ودولية ، ودفعت القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً نتيجة استمرار هذا الانقسام ، وهدد بتهميش القضية الفلسطينية(غزل، 2009 : 10).

ولقد أثبتت تجارب الماضي أنه كلما ازداد تدويل القضية الفلسطينية ، كلما أعطى ذلك فرص التدخل الأجنبي والهبوط بالقضية إلى المتاهات ، فلكل طرف خارجي أجندته ومصالحه ، ولا يختلف الوضع العراقي شيئاً عن سابقيه ولعلنا نتذكر كيف استطاعت بعض دول الجوار غير العربية أن تزيد منافساتها في العراق ، وتعزز المزيد من العنف وعدم الاستقرار الأمني فيه بتزويدها الفصائل المتحاربة بالأسلحة ، وقد استطاعت إيران في ظل غياب دور دول النظام الاقليمي العربي أن تمتلك حرية المبادرة والحركة السياسية ، واستفادت من انحسار الوجود العربي داخل العراق وبدأت تتغلغل داخله ، إلى أن أصبحت عنصراً فاعلاً في العراق وأصبح الأخير ساحة للتجاذب بين الولايات المتحدة وإيران ، ويُستخدم للمساومة على قضايا غير عربية ، واكتفى العرب بمراقبة تطورات الأوضاع في العراق عن بعد ، كذلك الحال بالنسبة للأزمة اللبنانية التي استمرت عدة سنوات ، وأصبح لبنان فيها ساحة لتصفية الحسابات الداخلية والإقليمية والدولية والحروب بالوكالة ، وبعد أن أصبحت الأزمة اللبنانية مستعصية على الحلول العربية لجأت بعض دول

النظام العربي إلى التشاور مع عدة أطراف إقليمية غير عربية وأطراف دولية ، سواء كانت فرنسا أو الولايات المتحدة أو غيرهما ، للمساعدة لإيجاد مخرج للمأزق اللبناني ، وقد قوبلت الجهود الإقليمية بـــ"ڤيتو" أميركي معطل أحياناً و"ڤيتو" أوروبي أحياناً أخرى ، حيث وضعت العراقيل أمامها لفترة من الوقت بالاستعانة ببعض القوى الداخلية ، ليستمر مسلسل الاحتقان السياسي في لبنان ، ويتزايد تدويل الأزمة اللبنانية ، والربط بين المصائر اللبنانية والإرادات الإقليمية والدولية ومخططاتها وأجنداتها المعلنة والخفية ، وقد عانى لبنان كثيراً من محيطه الإقليمي ، وكان في الواقع مرآة لتناقضاته وللضعف العربي ، واستمر ذلك إلى أن تدخلت دولة قطر في هذه الأزمة ، وأسفر الأمر عن تسوية مرحلية لها ، التقطت خلالها الأطراف اللبنانية المتصارعة أنفاسها، وبدأت تركز في توجهاتها على الداخل ، وإن ظلت أعينها متعلقة بالخارج الدولي ، وإذا نظرنا إلى إيران نلاحظ انقسام العرب على الأدوار الإقليمية لها ، أو خطفها لأوراق عربية للمزايدة ومصادرة القرار العربي(القصباني ، الحياة في 12 – 3 – 2009).

ولا يوجد حتى الآن توافق عربي حول التعامل مع إيران فهناك تباين في المواقف العربية إزاء تقييم تأثير الاتجاهات والتدخلات الإيرانية على قضايا المنطقة ، فالبعض يرى أن أغلبها يتعارض مع المصالح العربية ، بينما يرى البعض الآخر أن لإيران طموحاً مشروعاً يمكن التعامل معه في إطار من الحوار، وأنه مهما كانت تجاوزات إيران الحالية ، فيجب النظر لتطوير العلاقات معها باعتباره ضرورة إستراتيجية.وأياً كان التباين بين هذه الآراء فإن أغلبها تلتقي حول أن الوضع الراهن للعلاقات العربية/الإيرانية لا يتناسب مع إمكانيات وقدرات الجانبين المدعوين لبذل الجهد اللازم لحل المشاكل العالقة بالطرق السلمية (الشرق الاوسط ، في 16 – 3 – 2009) .

إن الدعوة إلى التعامل مع القوى الإقليمية والدولية بحسابات قومية وعدم السماح لهذه القوى أن تضر بالنظام الاقليمي العربي وبصميم أمنه وتكامله، لا يعني الانعزال أو الانفصال عن الإطارين الإقليمي والدولي، بقدر ما يعني إعادة ترتيب دوائر الحركة بحيث تعطى الأولوية للدائرة العربية وبناء على هذا المنطق فإنه لا يجوز أن تتدخل إيران في الشأن العربي بشكل يمثل نقيضاً للعرب، وأن الدور الإيراني مع العرب، أو الدور التركي مع العرب، لابد أن يكون مكملاً ومساعداً، وليس دوراً منافساً. وتفترض هذه النظرة أن التدخل الإيراني في الشأن العربي مرفوض ، وبالمقابل فإن التدخل العربي في الشأن الداخلي الإيراني مرفوض أيضا (الحسن ، 2009 : 15) ، فهل ينجح النظام الاقليمي العربي في تحويل مجمل العلاقات مع إيران من علاقات تعاونية– صراعية إلى علاقات تغلب عليها السمة التعاونية وإزالة أسباب التوتر الحالية ، تلك مسئولية مشتركة فالمستقبل المأمول فيه يُصنع بإرادة سياسية مشتركة ، وحتى لا يكون مستقبلاً عشوائياً ، فلابد أن تعد السياسات والخطط اللازمة لتحقيقه ، ولإزالة كل التوترات غير المرغوبة (ادريس ، 2001 : 20 – 21) ، ولا بد لدول النظام الاقليمي العربي ممثلاً بأنظمتها السياسية أن تقوم

بدورها العربي ، ضمن فريق موحد لكي تلقى القبول من قبل شعوبها ، التي باتت تشكك بقدرة هذه الانظمة على حمايتها أو إظهار الامة العربية والاسلامية والدفاع عنها وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، وإنتهاك المقدسات وغبرها من القضايا الاخرى .

ثانياً : تزايد التأثير الدولي على توجهات النظام الإقليمي العربي : إن المتغيرات الدولية التي تحدث في العالم تؤثر في النظام الاقليمي العربي وقضاياه المصيرية ، ربما بأكثر من أي منطقة أخرى في العالم ، فالنظام الاقليمي العربي يقع في قلب العالم ، ويتسم بسمات جغرافية واقتصادية وثروات إستراتيجية ، تجعله من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية ، وجاذباً لاهتماماتها ولتدخلاتها ، لاسيما في ظل استمرارية العديد من القضايا الإقليمية دون حل ، وعرض بعضها على المنظمات الدولية ، في وقت تتراجع فيه فاعلية النظام الإقليمي العربي ، وتتمزق خطوط التضامن العربية ، مما أدى إلى المزيد من دوائر التدويل للقضايا العربية، وجعل اختراق القوى الدولية للمجال السياسي العربي والقفز فوقه أمراً ميسوراً ومعتادا ، لاسيما وأن بعض دول النظام سعت إلى إقامة علاقات خاصة مع عدد من هذه القوى والاحتماء بها ، ففي السودان مثلاً نجد أن الأسباب الأصلية للأزمة هي سياسية ، وقاعدتها صراع المصالح ، حيث يتداخل المحلي مع الإقليمي مع الدولي ، ويفيد كل طرف حسب قدرته على استثمار نفوذه ، وأصبح مجلس الأمن مرجعية للصراع السياسي بين الحكم والمعارضات المختلفة ، بعد إضفاء صورة الإبادة العربية على بعض وجوه الصراع ، فأصبح مجلس الأمن في عصر الهيمنة الأميركية المطلقة ، المرجعية الوحيدة للشئون التي كانت عربية فدّولت وصارت دول النظام العربي فيها مجرد متهمة ، وأحياناً شهود زور لا أكثر ، وهو ما ينطبق على الأزمة اللبنانية ومشكلة الصحراء بين الجزائر والمغرب ، والصراع العربي الإسرائيلي(سلمان ، 2009 : 11) .

ويتطلع النظام الاقليمي العربي في ظل هذه المتغيرات ، للحصول على التنمية وصولاً إلى درجة مناسبة من الرفاهية الاقتصادية ، ولكنها خيبت الآمال ، وأصبح الوضع في حالة تأزم أعمق وأكثر ظلاماً ، وأزدادت معدلات الاختلال والفقر والمديونية والبطالة والتضخم والتخلف في النمو وتأثرت معدلات التبادل بين الشمال والجنوب ، تبعاً لتزايد تناقضات المصالح بينهما ، كما أخذت دول النظام الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الجديدة تتقبل التنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية لصالح السيادة الكونية ، وخلال 50 سنة رفضت التنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية القطرية لصالح السيادة القومية ، وأخذت دول النظام الاقليمي العربي كذلك تتجرف وراء الرأسمالية وحرية الأسواق الداخلية والقيود الهائلة على نمو صناعاتها الاستخراجية ، وعلى ضرورة التخلي عن الدور الأكبر للقطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة ، ويجري ذلك قسراً بحجة الاصلاح الاقتصادي تحت هيمنة المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي أصبحت منفذاً للتدخل الاقتصادي والسياسي ، لا سيما الدول التي تمتلك موارد طبيعية

لغرض التحكم بها من الشركات المتعددة الجنسية والتي أخذت تنشر تأثيرها بصورة أكبر وأوسع في ظل التغيرات الدولية الجديدة " إذ تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتحقيق درجة عالية من السيطرة على ممكنات القدرة الاقتصادية العالمية " ، لا سيما في ظل عجز القوى الاقتصادية الكبرى ، والتغير الاكثر تأثراً في العلاقات الاقتصادية ، والذي استسلمت له معظم دول النظام الاقليمي العربي ، بل دول الجنوب عامة والذي يكمن في تعمق العولمة وتداخل المثلث الامريكي- الياباني- الاوربي، وتوسعه ليشمل الدول المصنعة الجديدة والانتقال من الاقتصاد الدولي الذي غدا يتكون من نوافذ قاعدية تتضمن مجموعة من الاقتصاديات الصناعية المتمحورة على الذات والمتنافسة ، إلى اقتصاد عالمي يتميز ببروز نظام انتاجي معولم يحل محل النظم الانتاجية الوطنية (عبيد ، 1997 : 28) ، ولهذا فالنظام الاقليمي العربي يعد من أكثر المناطق الاقليمية في العالم حساسية تجاه السياسات الدولية ، وتياراتها وتغيراتها ، والتي تفاجأ بها العرب وجاءت وهم يفتقرون لوحده الصف وزحمة خلافاتهم الصغيرة وهذا ماجعلهم في حالة ارتباك في مواقفهم من التغيرات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختلافهم في فهم حقائق التغير الحاصلة بعد هذا الانهيار ، فاستسلم النظام الاقليمي العربي للتغيرات الدولية واضاع فرصة ذهبية فيما اذا رجع العرب لذاتهم واستغلوا المركز الحضاري والامكانيات العظيمة التي يمتلكونها لتخلصوا من خطر الاستقطاب ومضاعفاته ومستقبله المجهول ، وتغيراته المفاجئة ، ولكي يتحرروا من ما هم فيه من تبعية للغرب ، ومن هذه التغيرات نوجزها كالآتي(لبيب ، 1999 : 157) :

1. استطاعت الولايات المتحدة الامريكية بعد احتلال العراق ان تظهر انها الضامن الرئيس لأمن النفط ، وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الاقليمي الخليجي، فقد اصبحت الطرف الاكثر قدرة على التأثير بين قوى الشمال في نظام النفط العالمي.

2. اصبحت الولايات المتحده الطرف الوحيد والقادر والنشط على تسوية النزاع العربي الاسرائيلي

3. اصبح النظام الأقليمي العربي أكثر تجاوباً واكثر انكشافاً فضلاً عن انه يعيش بعد انتهاء التنافس الجيوستراتيجي تصاعداً في التنافس الجيو- أقتصادي ، فلقد بات لقمة سائغة لدى القطب الاوحد امريكا ، والتي تفعل ما تريد في دول هذا النظام من تدخلات وإحتلال وغيره.

4. هناك مشكلات داخلية في اطار النظام الاقليمي العربي ، ساعدت على التجاوب مع المتغيرات الدولية منها المشكلة الديمغرافية الضاغطة على مجمل الاقطار العربية اذ تصل نسبة الزيادة الى 3% تقريباً , فضلاً عن الاختناقات الاقتصادية العربية لاسباب بنيوية زادتها تعقيداً بعض الاحداث وتداعياتها مثل احتلال العراق ، او عملية التوحد الاوربية فضلاً عن حوافز الاصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق والتخصص ، والذي يسهم اساساً في تنشيط هذا الاتجاه ، فضلاً عن فشل الاشتراكيات العربية الى جانب

الضغوط والحوافز الفعالة التي تمارسها اجهزة المساعدات الاقتصادية ، وهذا ما يؤثر ويثير من حدة التوتر الاجتماعي والسياسي ، مما يجعل الدولة تتخلى عن الكثير من وظائفها ذات الأهداف الوقائية والتوازنية في المجتمع ، وذلك لصالح التوجه الغربي الامريكي ، وتنفيذاً لتوجهاته ومصالحه الخاصة في منطقة النظام الاقليمي العربي.

5. تطور المسار الديمقراطي فيما يتعلق بالحرية السياسية ، التي تبقى مقيدة بغياب مبدأ تداول السلطة ، ومن مظاهر هذا التطور السماح بانتقاد الحكومة عبر الصحف او القنوات الفضائيه وتغيرها وليس الحكم ، فالسائد هو ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغيابها الكلي في بعض الحالات ، فضلاً عن ازمة الصدقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية ، نظراً لارتباطها او ممارستها السياسية السابقة عند وجودها في السلطة ، وكذلك الارتباط والخوف من القوى المغيرة البديلة ، واحداث تراجع في المكاسب الديمقراطية.

6. مخاطر التفتيت التي حدثت في بعض اقطار الوطن العربي ، فمروراً بفلسطين ودعم المحتل الغاصب العدو الصهيوني بحكومة كردية في شمال العراق الى احتلاله وقتل قادته وتمزيق اراضيه و تفتيت ارض الصومال ، ورفع شعار الانفصال في جنوب السودان واحياء دولة العفار التي تقع عبر جيبوتي واثيوبيا والصومال والفتنه بين سوريا ولبنان ، وفرض الحصار على بعض دول النظام الاقليمي العربي .

إن العامل الدولي وبصفة خاصة الدور الأميركي ، ما زال يتصدر قائمة العوامل المؤثرة في مسار ومصير هذا الصراع ، كما إن الثقة المتبادلة بين الأنظمة العربية الحاكمة قد تراجعت وأخذت دول النظام تدخل في منافسات ضارة لاختطاف الأدوار العربية عوضاً عن تنسيقها ، وأصبحت تتدخل في شئون بعضها البعض ، أو احتواء بعضها الآخر، وإن بمساعدة قوى أجنبية أخرى ، وأصبح العنصر الأجنبي هو الفاعل الأكبر في شبكة العلاقات العربية العربية. وتحديد مصير دولها ومستقبلها ، كما إن الدعوة إلى التعامل مع القوى الإقليمية والدولية بحسابات قومية وعدم السماح لهذه القوى أن تضر بالنظام الاقليمي العربي وبصميم أمنه وتكامله ، لا يعني الانعزال أو الانفصال عن الإطارين الإقليمي والدولي ، بقدر ما يعني إعادة ترتيب دوائر الحركة بحيث تعطى الأولوية للدائرة العربية، حتى يتسنى الخروج من حالة الضعف والتشرذم التي تعتري حركة النظام الإقليمي العربي ،حيث إن الأزمة الحقيقية لنظامنا الإقليمي العربي تكمن في طبيعة أنظمتنا العربية نفسها والمكونة لهذا النظام الإقليمي ، وما لم تتوافق هذه الأنظمة مع متطلبات التطور الحضاري وقيمه، فلا أمل يرجى من تفعيل النظام الإقليمي ، ولا بد أولاً من تغليب لغة الحوار فيما بين جميع الدول العربية ، وفي إطار من الوعي بالمصالح العربية الكلية وعدم الإضرار بها، بدلاً من تأزيم الأمور وتحويل كل خلاف في الرأي إلى مشكلة معقدة، ومن ناحية أخرى فالعرب مدعوون أيضاً إلى فتح قنوات الحوار الجاد مع دول الجوار لاستثمار القواسم المشتركة بينهم، ولإقامة علاقات تقوم على الاحترام

المتبادل للحقوق والمصالح، وتحقيق مستقبل أفضل لشعوب المنطقة بعيداً عن شكوك الماضي وسياسات المحاور، وهو مطلوب أيضاً في الحوار مع مختلف القوى الدولية ، وعلى العرب السعي لحل مشاكلهم ، لأنه إذا تراكمت المشاكل العربية دون حل، سيصبح النظام العربي في مفترق الطرق بين الاضمحلال والنهوض، وذلك لا يعني أن هناك فرصة متساوية أمام هذا النظام بين النهوض والاضمحلال، فإذا لم يتم إحياء النظام العربي بتفعيله مستنداً إلى قوى حقيقية ورؤى مشتركة بين أعضائه، وتنسيق علاقات العرب الإقليمية والدولية،ستصبح سياسات الأطراف الإقليمية والدولية بديلاً للنظام العربي(سالم ، 2006 : 114).

ويرى الباحث أنه آن الأوان لوضع حد للخلافات العربية العقيمة وأغلبها للأسف طابعه قطري ، وأن يتجه كل طرف عربي إلى التفكير بعقل الطرف العربي الآخر، أي تبادل المواقع معه للتفكير من الزوايا التي يرى من خلالها لفهم كيف يدرك هو مشكلاته، ومن ثم كيف يدرك علاقاته معها، وتصوره لحل المشكلات التي تواجهه ومطالبه تجاه الآخر، بغية التوصل للحلول المناسبة لها ، لذا يتوجب على الانظمة العربية أن تتوحد فيما بينها لمواجهة ما تمثله إسرائيل من تحد عسكري وسياسي وأمني وأيديولوجي وفكري واقتصادي وحضاري للأمة العربية ، وهو في مجمله يمثل تحديا وجوديا ، ويتصف التحدي الإسرائيلي بعنفه وشموليته وصعوبة التعامل معه بشكل منفرد ، إن هذا التحدي فرق دول النظام الاقليمي العربي بدلاً من أن يجمعها ويوحدها ، وبرزت خلافات سياسية حول سبل مواجهة العدوان الإسرائيلي المتكرر، وحول الأسلوب الأنجع لمواجهة هذا الخطر، وحول الموقف من المقاومة العربية ، وعلى الأطراف العربية التوصل إلى توافق أو اتفاق في الآراء حول الحد الأدنى المشترك المطلوب لمواجهة هذا التحدي ، وما لم يتوافر "العامل الذاتي" المتمثل في قدرة الأطراف العربية على الالتئام معاً حول صيغة للتأقلم الإيجابي مع المتغيرات الإقليمية والدولية واستعدادهم معاً لاستثمار جهد مشترك للسير على الطرق المؤدية إلى أهداف جوهرية لهم، فإن المرجح أن تتجمع العوامل السلبية في التحولات الراهنة على صعيد "البيئة الدولية"، وأيضاً على صعيد "البيئة الإقليمية"، بحيث تدفع أكثر المتغيرات السلبية في البيئة العربية نحو الانكماش الذي يؤدي إلى تقلص وظائف النظام الاقليمي العربي الحقيقية ، إلى الحد الذي تتحول فيه مؤسساته لمنتديات ثقافية ودبلوماسية بحتة لدول النظام ، بما يؤدي إلى اضمحلال النظام العربي والذهاب به بعيداً عن الساحة الدولية ، منتظراً من يعيده إلى شعبه الذي طالما بنى الأمال على هذا المسمى بعد أن تجرى الاصلاحات اللازمة عليه ، للقيام بدوره الطبيعي في مواجهة التحديات التي تواجهه .

المطلب الثاني :

إستمرارية النظام الاقليمي العربي بعد إصلاحه

يعيش النظام الاقليمي العربي في هذه الايام أحوالاً سيئة ، وبدأت مطالب الاصلاح والتغيير تظهر فيما يتفوه به لسان المواطن العربي ، وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 لتكشف عن عمق الأزمة التي يعاني منها النظام الاقليمي العربي ، والتي تتمثل بغياب الحرية والعدالة ، ونقص المعرفة ، وعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء وغيرها من الأمراض والتشوهات التي اعتبرت البيئة الخصبة لنمو الأفكار المتطرفة ونشوء الحركات الإرهابية ، ولذلك أخذ الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغوط على الأنظمة العربية للتوجه نحو الإصلاح وقد استجابت بعض الدول العربية على استحياء لإجراء إصلاحات جزئية أشبه بعمليات التجميل، وذلك لاحتواء الضغوط الخارجية الأمر الذي يعني أن العالم العربي لا زال أمامه طريق طويل، وبحاجة ماسة لإجراء إصلاحات جذرية لمواجهة الأخطار المحدقة به، ولخلق واقع جديد يليق بأبناء هذه الأمة ، فالدولة القوية والناجحة والحريصة على امن وتقدم واستقرار وسعادة مواطنيها ، هي التي تبادر بالإصلاح والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية ، والإصلاح يقتضي صيانة النظام وتحسين أوضاعه الراهنة من خلال طرق وأدوات مرحلية متدرجة ربما تفضي في مراحل لاحقة بحكم التراكم – كما يقال– لحدوث تغيير في إمكانات النظام أو سياساته أو تحالفاته ، وتتأكد صلاحية وقدرات مفهوم "النظام" الإقليمي الرسمي العربي للتعامل مع هذا السيناريو سواء في تأسيسه النظري أو ممارساته العملية ، ولذلك فإن مفهوم "النظام" يتضمن التأكيد على أن غايته–أي نظام– الحفاظ على الاستمرارية والبقاء في إطار التغيير المتدرج الذي يشمل " التكيف" مع التغيرات والسياسات التي يقوم بها، وبصدد الممارسات فإن "الإصلاح" و"التصالح" و"المصالحات" ظلت تطرح مجددا طوال ستة عقود هي عمر هذا النظام الإقليمي الرسمي العربي ، وذلك في أعقاب كل أزمة أو نكبة وما أكثرها منذ سنة 1945 ، وتتناول الباحث هذا المطلب في أمرين رئيسيين تستند عليهما دول النظام الاقليمي العربي في عملية الاصلاح ألا وهما :

أولاً – إصلاح وحدات النظام " الدول القطرية

ثانياً – إحياء مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

أولاً – إصلاح وحدات النظام " الدول القطرية " : إن ضرورات الاستجابة لتحديات الإصلاح السياسي قد أصبحت مسألة حياة أو موت . " فالذي لا شك فيه هو أن البديل لتلكؤ النظم الحاكمة في الاستجابة لمطالب الإصلاح الحقيقي والجدي أو مناوراتها بهذا الخصوص هو فرض التغيير علي هذه النظم بالقـــوة ، وربما يتم تغيير بعضها بتدخلات خارجية أو بانتفاضات شـــعبية داخـــلية (توفيق ، 2004 : 26) ، وأدت

حالة الترهل العربي هذه إلى نتيجة ملحوظة مفادها أن التغيير أصبح ضرورة تمليها العوامل الخارجية، بدلا من أن يصبح رغبة داخلية تدفع نحو التطوير الطوعي والتوجه الاختياري نحو الانعتاق من جمود الماضي، وهو ما قد يعود في جزء كبير منه إلى ضعف ثقافة التغيير العربية – إن وجدت– وعدم قدرتها على النهوض مرة أخرى بعد أن تآكلت مع انتهاء حركة الاستقلال الوطني(العناني ، 2003 : 168) .

وفي أعقاب أحداث 11سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة ، تزايدت الدعوات الأمريكية والأوربية المطالبة بتوسيع هامش الحريات وإقرار الديموقراطية في الأقطار العربية. وكذلك فقد أقر الاتحاد الأوربي في سنة 2003 "سياسة الجار الصالح الجديدة" التي ترمي إلى إعمال إصلاحات سياسية في عدد من الأقطار العربية ، كما شهد العام 2004 بروز تحالف اتحاد دولي معني بالديموقراطية بالشرق الأوسط، ففي أعقاب اقتراح الولايات المتحدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير، تقدمت ألمانيا في فبراير عام 2004 بمقترح يحمل عنوان:" مبادرة الشرق الأوسط الأوسع"، وشاركت فرنسا في رعايتها في وقت لاحق ، وخلال شهر يونيو 2004 تلاقت العديد من المشروعات الأوربية والأمريكية ، من خلال قمة مجموعة الثمانية في الولايات المتحدة والقمة الأورو– أمريكية في "دبلن" وقمة "الناتو" في "إستانبول"(سليم ، 2006 : 18) ، وقد تباينت ردود الفعل العربية إزاء هذه المشاريع الخارجية بين متحمس ، وجد فيها مدخلا لتحريك ملف الإصلاحات الديموقراطية في منطقة توصد فيها الأنظمة السياسية القائمة كل أبواب الحوار مع مختلف الفاعلين السياسيين وتفرض فيها طوقا من حديد على أي إصلاح أو تغيير في هذا الشأن ، وبين معارض متشائم من أية مشاريع "دخيلة" لا تنبعث من خصوصيات وثقافة المنطقة بقدر ما تنطوي على خلفيات مصلحية لطارحيها ، وبغض النظر عن وجود رغبة أو قدرة حقيقية لدى النخب السياسية العربية الحاكمة منها أو المعارضة ، لإجراء تغييرات جدية في الأنساق السياسية العربية أو غيابها.

ويمكن القول إن المشاريع "الإصلاحية" الأجنبية فتحت ملف التغيير في النظام الاقليمي العربي ، وكشفت للعالم أزمة الديموقراطية التي تغرق فيها مختلف دول النظام العربي ، ووضعت مجمل الأنظمة العربية في حرج دولي وداخلي ، ومع ذلك يمكن القول إن الإصلاح الديموقراطي الحقيقي في النظام الاقليمي العربي ، لا ينبغي أن يرتبط بهذه المشاريع بقدر ما يفترض أن يرتكز إلى نبض الشارع العربي ، والوقوف على حاجياته الحقيقية وفتح المجال أمام مختلف الفاعلين داخليا ، لبلورة تصورات ومشاريع إصلاحية ديموقراطية حقيقية كفيلة بتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهذه البلدان وبإخراجها من إخفاقاتها وتخلفها ،بعيدا عن كل إملاءات خارجية لا تحقق في الغالب إلا مصالح مروجيها(لكريني ، 2006 : 172) .

ويرى الباحث بأن الإصلاح أو التغيير الذي لا يتأسس على قاعدة شعبية ويعكس رغباتها وأهدافها يظل في آخر المطاف قاصرا وغير ذي جدوى ، ويشكل تزايد الضغوطات الخارجية من جهة ، وتنامي

الاستياء الشعبي العربي جراء الركود الذي تعرفه الأوضاع السياسية والاجتماعية من جهة ثانية مؤشرا على أزمة التغيير الديموقراطي في دول النظام الاقليمي العربي ، ودليلا على حجم التحديات والمسؤوليات التاريخية المطروحة على عاتق النخب العربية بشتى أصنافها باتجاه بلورة وإعمال إصلاحات تكون في حجم التحديات الداخلية والخارجية.

وهناك من يرى بأن الحديث عن النخب السياسية في الأقطار العربية يقودنا إلى ضرورة التمييز بين نخب فاعلة تحكم وتملك سلطة اتخاذ القرارات الحاسمة وتستأثر بالمراكز الحيوية داخل الدولة؛ وتوظف الدين والإعلام وبعض الأحزاب وجزءا من فعاليات المجتمع المدني.. لصالحها؛ ونخب لا تحظى بقوة أو سلطة فعلية ، توجد خارج مراكز اتخاذ القرارات ، ولا تملك إلا مواقفها؛ وفي كثير من الأحيان تكون بدورها تحت رحمة النخب الحاكمة التي تفرض عليها واقعا سياسيا ضيقا من حيث إمكانية الاحتجاج أو المناورة ، مما يحد من فرص ترسيخ تصوراتها الإصلاحية داخل المجتمع والدولة؛ ويجعل من كل الخطوات "الإصلاحية" المتخذة محدودة الأثر ولا ترقى إلى مستوى حاجات وانتظارات الجماهير ، وتشترك النخب السياسية العربية في مجموعة من الخصائص التي يمكن أجمالها على النحو الآتي (شقير ، 1989 : 23) : التجربة السياسية المشتركة " الخبرة التاريخية ، الخبرة الدينية ، الخبرة السياسية " ، ثم التكوين الفكري المشترك " المعتقد الديني ، المعتقد السياسي ، التكوين العصري " ، هذا فضلا عن تشابه طرق تولي الحكم "الوراثة، الانقلاب، الخلافة، الانتخاب " ، ولقد رفعت مختلف النخب العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار شعارات تهم تعزيز الاستقلال ، من خلال بناء وتحديث وتطوير المؤسسات السياسية ، وإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ، كما تمكن العديد من النخب العسكرية العربية من الانتقال إلى الحكم عبر الانقلابات باسم هذه الشعارات ، غير أن الممارسة الميدانية أبانت بشكل واضح محدودية هذه الجهود ، في بناء دول قوية وتحقيق تنمية شاملة وإقامة أنظمة ديموقراطية ، فبمجرد سيطرتها على مؤسسات الدولة ، قامت غالبية النخب الحاكمة بصد أي محاولات إصلاحية تقودها النخب المعارضة ، وفرضت طوقا أمنيا صارما على شعوبها ، وأضعفت مؤسسات المجتمع المدني ، وعطلت العمل بالمؤسسات في كثير من الأحيان ، الأمر الذي أزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمختلف دول النظام الاقليمي العربي، وأثر بالسلب على أداء النخب السياسية الموازية الأخرى ، وضيق من هامش تحركها وحال دون بلورة أدوارها المفترضة ، وبخاصة وأن السمة الأساسية التي تميز النخب السياسية العربية الحاكمة هو الانغلاق وعدم التجدد باستمرار ، مما يصعب معه اختراقها ، الأمر الذي يولد نوعا من الرتابة في المشهد السياسة ويكرس عزوف المواطن عن السياسية ، وهو أمر غير صحي ويشكل عاملا يمكن أن يهدد كيان المجتمع والدولة في كل حين ، في حين اعتمدت الكثير من الأنظمة العربية في استراتيجيتها التسلطية على النخب السياسية الأخرى ، إلى جانب نظيرتها العسكرية والاقتصادية والدينية ، وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة ، وثبت في كثير من الأحيان تورطها في فساد مالي

وإداري وسياسي ، مما أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وما بين أفراد المجتمع من جهة أخرى ، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها ، الأمر أفقد هذه النخب ثقة الجماهير ، وولد شعورا بالإحباط في أوساط الشعوب العربية ، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها والانزواء بعيدا ، وهكذا نجحت النخب السياسية الحاكمة في مختلف دول النظام الاقليمي العربي إلى حد كبير في تدجين العديد من النخب " المثقفة ، الاقتصادية ، الدينية ، العسكرية ، الحزبية ، الحكومية " تارة بالتهديد والوعيد ، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب ، كما ضيقت من الهامش القانوني لتحركها ، فالنخب المثقفة التي أسهمت على امتداد التاريخ في إثراء الفكر والإبداع الإنسانيين ، عانت في عدد من دول النظام الاقليمي العربي ويلات الظلم والتهميش ، ويصنف البعض(بريون ، 2008 : 48 – 49) هذه النخب إلى مجموعتين : نخب مقيمة "بقيت داخل الوطن رغم تردي الأوضاع فيه وتحكم السياسي في الثقافي ، وسيطرة الدولة على أدوات الفكر والثقافة وقنوات التواصل الجماهيري ، وتوجيه الرأي العام" ، ونخب هاجرت بفعل "اشتداد وطأة الاستبداد السياسي في دول النظام الاقليمي العربي ، وانتشار الظلم الاجتماعي والاقتصادي ، حيث اغتالت الأنظمة الحريات العامة والخاصة في نفس الوقت الذي كانت ترفع فيه شعاراتها وتدعي تطبيقها وحمايتها" ، وعلاوة عن الوضعية الصورية التي تميز عمل المؤسسات السياسية ، نجحت الكثير من الأنظمة العربية إلى حد كبيير في نقل مظاهر الاستبداد والانغلاق والجمود إلى عدد من الأحزاب السياسية ونخبها ، ومختلف الفعاليات المحسوبة على المجتمع المدني ، وهذا أمر طبيعي إذا استحضرنا أن التماهي بالمتسلط يشكل أحد" المظاهر البارزة في سعي الإنسان المقهور لحل مأزقه الوجودي والتخفيف من انعدام الشعور بالأمن والتبخيس الذاتي الذي يلحق به من جراء وضعية الرضوخ ،والتماهي بالمعتدي هو من أقوى عوامل مقاومة التغيير، وعرقلة التحرر الوطني والاجتماعي (حجازي،2005: 123) .

ولقد برزت نخب تبنت تصورات الأنظمة وطروحاتها ودافعت عنها فيما كانت هناك نخب أخرى معارضة لاقت مظاهر مختلفة من التضييق وعانت ويلات التعسف والاعتقال ، وقد كان لهذه العوامل الأثر السلبي على مصداقية هذه النخب ، كما أفقدها ذلك ثقة الجماهير ويذهب أحد الباحثين ، إلى أن هناك اختلافا واضحا بين النخب التي نعيش في ظلها ، وبين النخب التي بنت الحضارة في العالم الغربي ، ويضيف أنه "إذا كانت خبرة الاستعمار هي الخبرة المشتركة بين معظم الدول التي تقع في جنوب العالم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إلا أن هذه الخبرة الاستعمارية قد ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل النخب السياسية في هذه الدول ، ولذلك فتاريخ ما بعد الاستعمار لا يمكن انفصاله عن تاريخ الاستعمار ذاته" ، وأمام هذه المعطيات الموضوعية والذاتية التي تؤكد حجم الإكراهات التي تعيق عمل النخب السياسية تصبح مهمة هذه الأخيرة نحو الإصلاح التغيير أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا ، لقد ثبت أن الاستبداد والقمع ومختلف الممارسات الديكتاتورية ، وسيادة علاقة متوترة يشوبها الحذر والشك بين الأنظمة الحاكمة ومختلف الفاعلين

والنخب السياسية ، تسهم بشكل ملحوظ في القضاء على روح الاعتدال والتسامح والحوار داخل المجتمع ، الأمر الذي يطرح مخاطر وتحديات كثيرة على الدولة والمجتمع(زايد ، 2007 : 40) ، إلا أن الإصلاح السياسي المطلوب في المجتمعات العربية هو الذي يقضي بتحولها بشكل متدرج من مجتمعات استبدادية " شمولية " أو سلطوية إلى مجتمعات ديموقراطية وليبرالية.. ضمن عملية مجتمعية تخص الحاكمين كما المحكومين وترتبط بالقيم وبالمؤسسات ، ويضيف بأن هذه العملية تشمل العديد من المبادئ مثل الإصلاح الدستوري؛ ومبدأ الشفافية والاعتراف بسيادة القانون؛ وانتهاء الحزب الواحد والإقرار بنظام التعدد السياسي وتطوير المجتمع المدني والتداول السلمي على السلطة ، كما يتطلب الإصلاح أيضا إعمال مجموعة من التدابير التي تتوخي تطوير أداء الاقتصاد؛ بالصورة التي تسمح بالحد من اتساع الفوارق الاجتماعية ، وإذا كان الدور القيادي للنخبة على مستوى الإصلاح والتغيير ، ينطوي على أهمية كبرى في مختلف المجتمعات البشرية ، فإن هذا الدور يصبح أكثر أهمية وحيوية وملحاحية في المنطقة العربية ، كما إن النخب السياسية العربية الحاكمة منها أو تلك المتموقعة في صفوف المعارضة ينبغي أن تراهن على الجماهير ، وتستمد منها مشروعيتها وقوتها ، كما أن إيمانها بالديموقراطية مبدأ وسلوكا يعد منطلقا لتحقيق تغيير حقيقي في الأقطار العربية(الغرباوي ، 2009 : 114) .

إن "التحول الاجتماعي المطلوب في الحالة العربية يفترض تغيير موقع النخب العربية وتنظيمها في تقاطعات تشكل مجموعة نقاط محورية لاستعادة دور أولى في التركيبة الاجتماعية المجزأة لمجتمعاتنا"(داوود ، 2007 : 38) ، ويبرز تاريخ البشرية بأن النخب عندما تتحمل مسؤوليتها ، تسهم بشكل كبير في تطور مجتمعاتها ، فقد برزت في الماضي نخب عربية وإسلامية أثرت الحضارة الإنسانية بمواقفها وأفكارها وأسهمت بشكل ملحوظ في تحديث وتطوير مجتمعاتها ، ومن تم فسكوت النخب وعدم فضحها ونقدها لهذه الأوضاع ، يعد في حد ذاته ظلما للشعوب وتواطؤا مع الأنظمة وتشجيعا لها من أجل التمادي في تسلطها ، ولعل الموضوعية تقتضي في ظل الأوضاع المأزومة التي تعيشها مختلف دول النظام الاقليمي العربي في شتى المجالات ، القيام بوقفة صريحة للنخب السياسية مع الذات والاعتراف بالأخطاء والوقوف على العلل ومكامن الخلل ، لأن ذلك هو السبيل الأساسي لتحقيق تغيير في حجم التطلعات والانتظارات الداخلية والتحديات التي يفرضها المحيط الدولي.

ثانياً – إحياء مفهوم التكامل الاقتصادي العربي : يرى الباحث بأن ما يتعرض له النظام الاقليمي العربي من تحديات سياسية ، سواءً داخلية كانت أم خارجية هي بفعل غربي واضح ، حتى رضخ هذا النظام بالتبعية السياسية للغرب ، وأصبح مصيره ومستقبله بأمر غربي محض ، وبرئاسة القطب الأوحد أمريكا ، ولمواجهة مثل هذه الازمات والتحديات السياسية ، فإننا لا بد أن نعود إلى جذور هذه التبعية السياسية للغرب، عندها نجد بأن هذه التبعية السياسية ما كانت لتكون فيما لو كان إقتصاد هذا النظام قوياً ، فالدولة أو

الاقليم الذي يحافظ على إقتصاد قوي ، يمتلك القوة لممارسة العمل السياسي ومواجهة التحديات التي من الممكن أن تحدق به ، وما نلاحظه في النظام الاقليمي العربي هو أن الغرب نجح في إضعاف أقتصاد هذا النظام بإستخدام طرق كثيرة منها : إثارة الفتن الداخلية في دول النظام ، وإستعمار وإحتلال دول أخرى مثل العراق للسيطرة على منابع النفط ، كما نجح الغرب في تفتيت دول هذا النظام إلى دويلات وبالتالي تكريس القطرية بدلاً من القومية العربية ، والتي لا يريدها الغرب ، الذي يعي تماماً ما الدي يمكن أن تقوم به دول النظام فيما لو إجتمعت في بوتقة واحدة ، في ظل النظام الاقليمي العربي ، ولكن وبرغم أمال الشعوب العربية إلا أننا أصبحنا نأكل مما لا نزرع ، ونلبس مما لا ننتج وغيرها ، وبالتالي تحقق مفهوم التبعية الاقتصادية للغرب ، وفقدنا القوة التي وهبها الله لهذا النظام العربي من ثروات وقدرات ضخمة ميزها الله عن باقي الأمم ، فالغرب إذاً نجح في تحقيق عدة أهداف في تبعية النظام العربي للغرب ، فهو من ناحية حقق هدفه في تفتيت دول النظام ،ومن الناحية الأخرى مهد لتبعيات أخرى للغرب منها الثقافية والاجتماعية وبالتالي لتبعية سياسية ملامحها باتت واضحة في يومنا هذا ، فدول النظام باتت ضعيفة وهزيلة ، وتسير وفق النهج الامريكي لا حول لها ولا قوة " ففاقد الشيء لا يعطيه " ، إذاً لا بد للأنظمة السياسية الحاكمة في دول النظام بأن تعود إلى شعوبها وتفعيل مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ، حيث ينصب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي على هذا الأساس على إيجاد وحدة اقتصادية كبيرة بدمج الوحدات القائمة قطرياً وقومياً ، مقابل إنهاء تبعيتها للغرب بهدف بناء القاعدة المادية للوحدة السياسية، وذلك بالتزام التنمية المشتركة عن طريق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية لصالح النظام الاقليمي العربي بكامله ، وهكذا فإن التكامل الاقتصادي العربي إنما هو عملية سياسية واقتصادية طويلة الأجل تقترن بالتزام التنمية المشتركة لتحقيق هدفين مترابطين هما إنهاء التبعية ، وإنهاء التجزئة بما يحقق المصلحة الاقتصادية المشتركة لدول النظام الاقليمي العربي ، ويحمي حقوقها في تعاملها مع العالم الخارجي.

ويجد الباحث بأنه لا بد من ضرورة التنسيق بين مختلف دول النظام الاقليمي العربي ، حيث لا تستطيع هذه الدول مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية من دون جهود مضنية ، كما يصعب القيام بها وإنجازها بنجاح وسرعة بصورة منفردة اعتماداً على القدرات الذاتية القطرية ، إذ أن حل مشكلات هذه الدول يقابله عقبات وموانع كثيرة، منها انخفاض مستويات الانتاجية في جميع ميادين النشاط الاقتصادي تقريباً، وعدم توافر الموارد الطبيعية والمالية في كثير من البلدان العربية، وبطء النمو، وضعف الصادرات مع الاعتماد الهائل على الاستيراد، ووجود تكتلات اقتصادية كبرى وقوية بين الدول الصناعية.. الخ .لذلك أصبح التعاون الاقتصادي العربي قضية مصيرية فعلاً.

ومن أجل تحقيق غايات الدراسة ، لا بد من معرفة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في فقرتين رئيسيتين هما :

أ – أهم العقبات في طريق التكامل الاقتصادي العربي : لقد خلقت التشوهات التي حدثت بفعل عوامل كثيرة، من أهمها الهيمنة الأجنبية على مقدرات النظام الاقليمي العربي سلسلة من التناقضات القطرية والإقليمية ، أبرزها وأكثرها خطورة ظاهرة التجزئة والتفتت. وقد أنتجت هذه الظاهرة بدورها جملة أخرى من التناقضات، مثل التفاوت في مساحات الدول والكيانات العربية، والتفاوت في عدد السكان، وفي الموارد والثروات الطبيعية ، وفي أهمية الموقع الجغرافي، وفي نوعية التكوينات الاجتماعية ، والاستقرار المدني – الحضري، وفي المستويات التعليمية.. الخ ، ولقد عطل عصر الهيمنات الاستعمارية المختلفة النزوع العربي الطبيعي نحو التكامل ، فتحول مجرى التعامل والتجارة نحو الاعتماد على الخارج ، وانقلب شيئاً فشيئاً إلى قيود ربطت الأقاليم ودول النظام الاقليمي العربي ، فُرادى ومجموعات بتلك الأسواق ، وتطور التفاوت بين أجزاء الوطن الواحد إلى وضع معاكس للتكامل المأمول ، وقد شاع هذا الوضع المشوه وتكرس بفعل عوامل كثيرة لا مجال للخوض فيها هنا ، في مقدمتها اتباع سياسات اقتصادية ذات توجهات متنافرة تحكمها عوامل متشابكة من الفرقة والخصام والتناحر، ومنذ مطلع الستينات ورغم الاتفاقيات المعقودة في إطار الجامعة العربية ، انهمكت دول النظام الاقليمي العربي في تنفيذ خطط انمائية جرى تصميمها على أساس من الانكفاء على الذات القطرية ، تحت تأثير أطروحات "الاستقلال الوطني" و"الاكتفاء الذاتي" و"الاعتماد على النفس" فأدت تلك البرامج والتوجهات والسياسات إلى مزيد من التنافر والتضارب والتباعد بدلاً من التقارب والتنسيق والتكامل ، ولا بد من الإشارة إلى حقيقة مرة ، تتجلى في أن انجراف دول النظام العربي في منزلقات الاندماج المباشر وغير المباشر في الاقتصادات الغربية ، كان مركباً ومتعدد الأبعاد والصور، وشاملاً للنواحي الاقتصادية والمالية والتجارية والتقانية.. الخ ، و"كان من نتائج ذلك أن الموارد العربية ، بما فيها رؤوس الأموال ومن الرجال أصحاب الكفاءات وأرباب العمل ، تهاجر تباعاً ، تسللاً أو فراراً نحو الخارج ، بحثاً عن مأوى هناك ، وإذا استمر الحال في التردي على هذا المنوال ، فإنه يهدد بارتهان مستعص ومديد في شراك التبعية للقوى الأجنبية ذات القدرة على الاستغلال والخبرة الطويلة في النهب والاستنزاف(الحمصي ، 1990 : 145 – 146) ، كما أن هنالك جملة من العوائق والعقبات ، أدت إلى فشل التكامل الاقتصادي العربي(شقير ، 1986 : 913 – 915) ، أهمها :

أأ–عوائق اقتصادية : وتتمثل العوائق الاقتصادية لدى دول النظام الاقليمي العربي في الاتي :

1 – إن آثار التبعية العربية للاقتصاد العالمي لم تقتصر على إعاقة نمو وتطور أنماط الانتاج التقليدية، بما تشتمل عليه من قوى إنتاجية وعلاقات إنتاج، بل كرست إضافة إلى ذلك واقعاً اجتماعياً– اقتصادياً شديد التعقيد، يمكن تسميته بالتكوين الاقتصادي- الاجتماعي المشوه أو متعدد الأنماط، الذي يضم كل التكوينات الاقتصادية المعروفة في التاريخ ، ويتسم هذا الاقتصاد غير المتوازن بانعدام التجانس بين البنى المنتمية إلى مراحل اقتصادية مختلفة ، وفي هذا المجال لا بد من الاشارة إلى أن البنى الاجتماعية– الاقتصادية

لدول النظام الاقليمي العربي ، هي حاصل جمعي وعشوائي لأنماط اقتصادية مختلفة ، مع عدم تمتع أي من هذه الأنماط القائمة بالسيطرة على الأسلوب الإنتاجي ، وما دام أن هذه التركيبة الانتقالية التعايشية هي المسيطرة على الاقتصاد ، تبقى البنية الاجتماعية /الاقتصادية انتقالية أيضاً ، وبالتالي يظل الطابع الأساسي للاقتصادات العربية طابعاً انتقالياً كذلك ، وهو أمر يتطلب إحداث تغيير سريع وجوهري في الهياكل الاجتماعية- الاقتصادية متعددة الأنماط والتي تشكل عائقاً موضوعياً كبيراً أمام التطور المطلوب(الجراد ، 1992 : 37 – 69) .

إن محصلة ما شاب التطور الاجتماعي –السياسي لدول النظام الاقليمي العربي من تشويه بسبب الهيمنة الأجنبية على مدى مئات السنين ، انعكس بشكل أو بآخر على بنيانها وهياكلها في الوقت الحاضر، وهو الذي فرض على كل منها ارتباطات قوية بالعالم الخارجي أقرب إلى أشكال التبعية الاقتصادية والعلمية والتقنية ، بحيث أصبحت مع الزمن وتعقد الظروف المحلية والعربية والعالمية أقوى من تلقائية تكاملها بين بعضها البعض اقتصادياً أو تقاربها سياسياً ، ومع التسليم بأن البيانات الرسمية والمعاهدات التعاقدية ، في شأن التكامل العربي ، تعبر عن نوايا صادقة لصانعي القرارات في دول النظام الاقليمي العربي ، فالنتيجة الموضوعية لذلك هي أن نمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وبين العالم الخارجي ، بخاصة الدول الصناعية الغربية، ما زال يتحقق بمعدل أقوى وأكبر مما هو بين دول النظام العربي " أكثر من 15 بالمائة سنوياً في المتوسط ، في مقابل 3 بالمائة لعقد السبعينات" ، وهذه الحقيقة الموضوعية ، لا يمكن تفسيرها إلا على أساس تشوه الهياكل الداخلية لدول النظام العربي الأمر الذي ما زال يكرس من علاقتها غير المتكافئة مع الدول والقوى العالمية التي أحدثت هذا التشويه أو ساهمت في تكريسه ، كل ذلك يعني: "أن تشويه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول النظام ، بفعل الهيمنة الغربية السافرة في الماضي ، خلق اقتصادات عربية متشابهة في تبعيتها ، ومتشابهة في وظائفها ، ولكنها متنافرة وغير متكاملة فيما بينها" (حماد ، 1989 : 97) ، ولهذا لا بد من تفعيل الوحدة الاقتصادية للافلات من فخ التبعية للغرب ، والتي من الممكن أن تهدد الامن القومي العربي في نهاية الامر .

2 – محاولة الاقتباس الآلي والتقليد الشكلي لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم "من حيث الهياكل الإدارية وحيثيات القرارات وليس من حيث التطبيق طبعاً " ، كتجربة السوق الأوروبية المشتركة ، دون النظر إلى الإمكانيات الفعلية لواقع دول النظام الاقليمي العربي، ومدى ملاءمة تلك التجارب للظروف التاريخيةوالاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعلى هذا النحو "سعى كل قطر عربي حتى الأقطار الصغرى إلى إقامة وحدات صناعة حديد ، حيث أن هذه الصناعة قد أصبحت رمز الاستقلال الاقتصادي ، باعتبار الدور التاريخي الذي لعبته في أوروبا والأمر على هذا النحو في الصناعة النووية والصناعة البتروكيماوية على سبيل المثال" (ابراهيمي ، 1982 : 279 – 280) ، لذا لا بد من إصلاح النظام

الاقليمي العربي قبل تلقيه الاملاءات من هنا وهناك ، فلا بد أن يكون هذا النظام صالحاً ، لكي تكون نتيجة التغيير لصالحه وليس العكس .

3 - غياب التصور الشامل ، الذي يحدد الأهداف والوسائل والبرامج الزمنية للتنفيذ بصورة واضحة، مما أدى إلى عجز الفنيين والخبراء عن تقديم توصيات محددة وملزمة للأطراف كافة، كما انعكس هذا الغموض في عدم وضوح الأهداف المرحلية.

4 – غياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين دول النظام الاقليمي العربي ، لتصريف منتجاتها في الأسواق العالمية، واندفاعها في الوقت عينه لتحصل من البلدان الغربية واليابان على التجهيزات ذاتها والتقانة ذاتها والسلع والمواد الكمالية والاستهلاكية ذاتها.

5 – لقد أرجأت بعض دول النظام الاقليمي العربي تطبيق ست عشرة مادة من قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الرامية إلى تقليص التعرفات الجمركية وإزالتها وإلى تحرير المبادلات ، وذلك حماية لمواردها من القطع الذي تحصل عليه من الإيرادات الضريبية الناشئة عن التعرفات الجمركية.

6 – غياب الجزاءات التي يمكن اتخاذها ضد الدول الأعضاء التي تنتهك القرارات المشتركة، والتي لا تفي بالتزاماتها الناتجة عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة، مما يزيد من حجم العوائق الاقتصادية على طريق التكامل المطلوب.

7 – غلبة الاتفاقيات الثنائية وضعف فاعلية الاتفاقيات متعددة الأطراف، الأمر الذي يزيد من حجم الصعوبات التي تواجه الجهد العربي المشترك.

8 – تكاثر المؤسسات المالية والنقدية العربية مع نقص في التنسيق بين دول النظام الاقليمي العربي في الميدان المالي ، يضاف إلى ذلك حدة التناقضات القائمة بين مصارف التوظيفات العربية أو الصناديق العربية ذات الأنشطة المالية والبنكية في البلدان الغربية ، وبين الحاجة الماسة والمتزايدة للتمويل والاعانات ضمن دول النظام الاقليمي العربي (ابراهيمي ، 1982 : 284)

9 – بالنسبة للاستثمارات العربية داخل النظام الاقليمي العربي ، فهي تصطدم بعوائق ناشئة عن البنى الاقتصادية المجزأة والمفتتة من جهة، وبجملة من المصاعب الملازمة للهياكل الأساسية والتداخلات الروتينية والقرارات الاعتباطية وآليات العمل البدائية في الدول المضيفة من جهة أخرى .

10 – عدم الاستقرار الاقتصادي في عدد كبير من دول النظام الاقليمي العربي بسبب الاضطرابات والتضارب في التوجهات الاقتصادية والسياسات الاستثمارية ، وافتقارها إلى قوانين موحدة أو منسقة لتنظيم الاستثمارات ، أو بسبب الغموض العام في نصوص القوانين وفي تفسيراتها.

11 – إن الدراسات المتابعة لتوجهات الاستثمار الخاص الوافد إلى بعض دول النظام الاقليمي العربي ، تشير إلى أن الخيار الأول عند القطاع الخاص هو الاستثمار في العقار ، ولكن علاقة هذه الأنواع من الاستثمارات "العقارية والسياحية" بالتكامل الاقتصادي هي علاقة ضعيفة ، لا تكاد تذكر ، فالسياحة هي نشاط يقدم خدماته للسائحين الوافدين من الخارج وأغلبهم من بلدان أجنبية ، وبالتالي فهذا النشاط يتعامل مع الخارج ، ولا يكاد يتعامل مع قطاعات عربية أخرى إلا قليلاً ، وكذلك حال الاستثمار العقاري الذي يعتبر شبه عقيم بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية عموماً، ناهيك عن خصوصية التكامل الاقتصادي(الحمصي ، 1990 : 135) ، ومما لا شك فيه بأن إختلاف السياسات الاستثمارية في دول النظام بات عائقاً أمام المستثمرين العرب أو الاجانب .

12 – حالات التضخيم الذي تسبب تدهوراً مستمراً في قيمة العملة الوطنية واضطرابات كبيرة في أسعار الصرف ، إضافة إلى الارتباط النقدي بدوائر النقد العالمي ، ولقد تعززت هذه التبعيات النقدية بصورة عميقة ومتينة مع ازدياد الطلب العالمي على النفط العربي ، والتخفيض الفعلي للدولار الأمريكي ، الذي ترتبط به عائدات النفط العربي الضخمة ، مما يوقع خسائر كبيرة في القدرات الحقيقية للأموال العربية النفطية(ابراهيمي ، 1982 : 271) ، وذلك يتطلب وضع السياسات المالية من ذوي الخبرة في دول هذا النظام وهم كثر ، من أجل تجاوز الازمات المذكورة سابقاً ، على أن تلقى هذه السياسات الدعم من الانظمة السياسية العربية من أجل إنجاحها .

بـــ بـــ– عوائق سياسية : من المعروف بأن هنالك عدة عوائق وتحديات سياسية تواجه النظام العربي نذكر منها :

1 – اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيها ، بما يترتب على ذلك تباين في الأولويات الاجتماعية والفكرية ، وفي الاختلاف حول هدف الوحدة الاقتصادية وسبلها ، الأمر الذي أدى عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها عبر مدة معقولة من الزمن.

2 – انعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين دول النظام الاقليمي العربي .

3 – العوامل الخارجية كسياسات الدول الكبرى تجاه منطقة النظام الاقليمي العربي ، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات علاوة بالطبع على دور إسرائيل.

4 – عدم وجود المناخ والآليات الضرورية لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل العربي المشترك ، حيث أن عدداً كبيراً من مؤسسات التنسيق الاقتصادي ، لا يملك حق إصدار القرار ، وإنما يصدر مجرد توصيات ، وحتى تلك التي تملك حق اتخاذ القرار لا تملك القدرة على تنفيذه (حماد ، 1989 : 116) ، ولذلك لا بد من عمل الاصلاحات اللازمة في جامعة الدول العربية ، والمؤسسات التي تتضمنها من أجل أن تصبح قراراتها ملزمة للجميع ، لما فيه مصلحة النظام .

5 – تتفق كل الدراسات الخاصة بتحليل أسباب فشل التكامل الاقتصادي العربي على تشخيص عامل أساسي، وربما وحيد لعرقلة التكامل والوحدة وهو: غياب الإرادة السياسية وغياب الاختيار الحر ، فالقرارات عندما تتخذ في غياب الإرادة السياسية وغياب الاختيار الحر، فإنها تتخذ بوسيلة من ثلاث: إما بالمجاملة، أو بالمسايرة، أو بالإكراه ، إذاً فإن غياب الإرادة السياسية اللازمة كان هوالعامل المباشر الأساسي ، الذي أدى إلى تواضع ومحدودية النتائج التي حققها العمل الاقتصادي العربي المشترك " اللازم للتكامل " منذ بدايته في ظل الجامعة وقت انشائها في عام 1945م حتى الآن ، وإلى عدم تحقيق هذا العمل للأهداف المقصودة منه ، التي نصت عليها وتضمنتها اتفاقاته ومواثيقه العديدة ، والذي حد من فاعليته وعرقل تطويره.

وعلى الرغم من وجود بعض العوامل الأخرى التي أوجدت آثاراً سلبية في هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك ، إلا أنه كان من الممكن علاج هذه الآثار والتغلب عليها جميعاً، بل كان من الممكن أيضاً استبعاد هذه العوامل الأخرى نفسها ، وإذا كانت الإرادة السياسية العربية قد التزمت التزاماً حقيقياً ومخلصاً بهذا العمل الاقتصادي العربي المشترك وعملت على تحقيق متطلباته على نحو حقيقي وفعال ، فلأنها كانت ستعمل عندئذ على إزاحة هذه العوامل والقضاء عليها ، ومن هنا فإن استمرار العوامل الأخرى المعرقلة للعمل الاقتصادي العربي المشترك يمكن إرجاعها ، إلى حد كبير إلى غياب الإرادة السياسية اللازمة لهذا العمل (شقير ، 1986 : 919) ، فيما يرى أخر أنه وفي حال تطبيق الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي ، فإن استمرار تطبيقها غالباً ما يتأثر بما يحدث من تقلبات طارئة في العلاقات السياسية بين الحكومات أو حكام دول النظام الاقليمي العربي الأعضاء ، والواقع أن" هذه الحقائق العديدة ليست كلها سوى مظاهر وآثار لغياب الإرادة أو ضعف الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق العمل الاقتصادي العربي المشترك ونجاحه ، وهي تشير في مجملها إلى أن دول النظام العربي لا يتوافر لديها ما يلزم لعملية التكامل الاقتصادي من إرادة سياسية"(حماد ، 1989 : 118) .

ويوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد أهم التطورات الاقتصادية في العالم العربي للعام 2006 ، إذ لا زال الاقتصاد العربي يواجه تحديات كبيرة ، وقد أشار التقرير في البداية إلى مجموعة من الأرقام المهمة منها أن المساحة الكلية للوطن العربي تبلغ 14.2 مليون كم2, بما نسبته 10.2% من المساحة الكلية

للعالم ،وبلغ عدد السكان العرب في 2006, 318.3 مليون نسمة بنسبة 4.8% من سكان العالم ، وبلغ معدل البطالة 15% ، وبلغت نسبة الاحتياطي النفطي المؤكد 57.6% من الاحتياطي العالمي ، وفي الغاز 29.5% ، كما بلغ إنتاج البترول العربي 23 مليون برميل يومياً ، وبلغت عوائد الصادرات النفطية 419.1 مليار دولار ، في الوقت الذي بلغ فيه الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة 137 مليار دولار ، فوائدها السنوية 27.7 مليار دولار ، ويؤكد التقرير أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية في مجملها لا تزال كبيرة ، ومن أهمها توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل ، وتحقيق قفزة في مجالات التعليم والبحث العلمي والابتكار وتحسين استغلال الموارد ، وتعظيم استفادة الدول النفطية من الفوائض المالية المتزايدة التي تحققها ، من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات النفطية وغير النفطية، ويؤكد التقرير أن مشكلة البطالة تعد أحد أكبر التحديات التنموية التي تواجه اقتصادات الدول العربية باعتبار معدلات البطالة في الدول العربية تعد الأعلى في العالم، ولأن قوة العمل العربية تنمو بمعدل أسرع ، مقارنة بأقاليم العالم الأخرى ، بالإضافة إلى تركز البطالة بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة ، مما يدعو إلى إيجاد حلول سريعة وناجعة لهذه المشكلة في الدول العربية. وقد ارتفعت المساعدات الإنمائية الميسرة ، المقدرة من الدول العربية المانحة في عام 2006 بحوالي 3.3 مليار دولار بارتفاع قدره 70.2% مقارنة بعام 2005 (بدر ، 2008 : 8) .

ومن المؤشرات ذات الدلالة ، قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي الذي وصل إلى 1.1 ألف مليار دولار أميركي في عام 2005 ، أي أن نصيب الفرد العربي بالمتوسط من الناتج المذكور هو 3558 دولارا سنويا، ويتفاوت الدخل الفردي بين دولة وأخرى ، ومن المؤشرات الأخرى الديون المتراكمة، حيث ترزح غالبية الدول العربية تحت وطأة ديون متراكمة وصلت قيمتها في عام 2005 إلى 149.3 مليار دولار أميركي ، وما يزيد من أعباء الديون، خدمة الدين العام الذي وصل إلى 18.8 مليار دولار، وبذلك بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي العربي 36.1%، في حين وصلت نسبة خدمة الدين مقارنة مع حصيلة صادرات السلع والخدمات العربية إلى 10.8%.

بـــ _ تفعيل اليات التكامل الاقتصادي العربي : ففي ضوء المعطيات السابقة وما رافقها من تحليل لأهم الصعوبات والعقبات المعرقلة لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، يمكن ذكر أهم الخطوات والأفكار والخطوط العريضة، التي يجمع أغلب الباحثين والمختصين والاقتصاديين العرب على أنها تشكل في مجملها اتجاهات استراتيجية معقولة لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك بصفة عامة ، والتكامل الاقتصادي العربي على وجه الخصوص ، وتتلخص بما يلي (رزق ، 1991 : 68 – 93) :

1 – في ظل الاخفاقات الحاصلة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي واستمرار التحديات المتمثلة في التناقضات الهيكلية ، وسيادة الأنماط التنموية القطرية ، إضافة إلى المستجدات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية في دول النظام الاقليمي العربي ، فقد بدأت بعض الأصوات ترتفع بضرورة إعادة النظر في قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك المتخذة سابقا ً، والانطلاق من الواقع السياسي والاقتصادي العربي ، وتجنب الطموحات الكبيرة ، التي تتعارض مع المصالح القطرية ، وأن تكون الأهداف المطروحة منصبة على تسريع وتأثر التنمية الشاملة في دول النظام ، والعمل على تنسيق خطط التنمية القطرية فيها، انطلاقاً من الواقع السياسي لدول النظام الاقليمي العربي في المرحلة الراهنة ، وهذا يعني أن التنمية العربية لا بد أن تبدأ بالتنمية القطرية، على ألا ينظر إلى التنمية القطرية بمعزل عن حركة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بل كتطبيقات عملية مكملة ومعززة له.

2 – هناك شبه اجماع بين الدارسين والباحثين بشؤون العمل العربي المشترك على أهمية التجمعات الإقليمية العربية ، حيث يرمي العمل المشترك داخل كل واحدة من المجموعات الإقليمية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق استراتيجية واحدة للتنمية تضمن الوصول إلى هذا الاكتفاء بكلفة أيسر وفي مدى زمني أقصر مما يتيسر انجازه لأي واحد من الأعضاء على انفراد ، ولا شك في أن الانتقال من أوضاع التنمية القطرية المنعزلة، بما لها من حالات عوز ونقص، إلى مرحلة للتنمية الاقليمية المتكافئة ، يتطلب مدى زمنياً ومراحل للتدرج ، لإقامة المشاريع التكاملية مكان التوجهات الانفرادية ، ولبناء التكامل الانتاجي بين وحدات الإنتاج والمشاريع، ولتحقيق التكامل التسويقي وتوسيع نطاق المتاجرة ، وصولاً إلى التكامل الإنمائي الذي يتيح فرصاً جديدة للاستثمار استثماراً مجدياً، وخلق مجالات جديدة لتشغيل القوى العاملة وسائر عوامل الإنتاج المتاحة ، ومن المؤكد تقريباً أن التدرج في إنجاز التكامل بين الاقتصادات الإقليمية العربية يشكل عنصراً جوهرياً يكفل في حال تحقيقه الوصول إلى درجة مواتية من الانسجام الذاتي داخل كل مجموعة إقليمية أولا ً، ومن ثم بلوغ المستويات الرفيعة من التعاون المجدي بينها وبين المجموعة الإقليمية العربية الأخرى أو المجموعات ، التي يمكن أن تنشأ في مراحل لاحقة ، ومن المنطقي أن الانسجام الذاتي داخل كل مجموعة إقليمية أو جهوية مثل " مجلس التعاون الخليجي " شرط مسبق ، إذا توافر تيسر التعاون بينها وبين سائر المجموعات الإقليمية العربية وغير العربية ، وتوضحت فرص هذا التعاون ومضامينه ، إذ لا يمكن أن ينطلق التعاون من فراغ وأن يحصل في غياب قابليات التكافؤ وتناسب المضامين ، ومن غير الحوافز لقيامه ، وإن إنشاء التعاون بين المجموعات العربية، لا بد له أيضاً من خطة مدروسة بعد التعبير عن الإرادة السياسية للعمل على تحقيقه ، وتستند هذه الخطة إلى عوامل الائتلاف بين هذه المجموعات محتاطة لعوامل التنافر، راصدة ميادين التكامل الاقتصادي العربي، بعد الاستفادة من التجارب السابقة والمعطيات الجديدة.

3 – لا بد من إعطاء دور واضح المعالم للقطاع العربي الخاص في المشاركة الفعالة والمحصنة بالنشاطات الاقتصادية المشتركة، والعمل على أن يكون هذا الدور أساسياً واستراتيجياً، لمساعدة الاقتصاد العربي على مواجهة التحديات الحالية، والحد من الخروج وهروب رؤوس الأموال العربية الخاصة إلى الخارج، بحثاً عن الضمانات القانونية وفرص النجاح والاستقرار المؤسساتي والاقتصادي والسياسي وغيره .

4 – في ظل الأوضاع الحالية في دول النظام الاقليمي العربي ، من الأفضل والأجدى فصل السياسة وتبدلاتها ما أمكن عن العلاقات والمؤسسات الاقتصادية لأن الارتباط بين الجانبين ، وخصوصاً إذا طغت الأمور السياسية " وهو ما يجري في أغلب الأحيان " ، سيعيق بالتأكيد مسيرة التكامل ، بينما لو تمكنت الجهات العربية المسؤولة من فصلهما إيجابياً ، لأفسح المجال واسعاً أمام التكامل الاقتصادي للتطور دون عوائق ومفاجآت مخيبة للآمال. وهو تكامل من شأنه أن يسهم في بناء قاعدة اقتصادية ومشاريع مشتركة ورصيد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية المتبادلة يصعب فكها بقرارات سياسية متعجلة أو بردود أفعال آنية.

5 – إن تصحيح ورسم سياسة واقعية لمسيرة العمل العربي المشترك مستقبلاً، يستلزمان تقويم تجارب الماضي بعقلانية وموضوعية وبروح التعاون والتضامن ، بعيداً عن العواطف والشعارات والمواقف الأيديولوجية المسبقة ، وقد يتوصل المعنيون " خصوصاً الخبراء والعلماء والفنيون ورجال الأعمال والاقتصاديون " إلى أساليب وصور جديدة من التعاون والتكامل على صعيد المجموعات الإقليمية مثلاً ، وقد يتوصلون إلى ضرورة التعاون عبر أجهزة الجامعة العربية ، أو قد يتفقون على أن الإطار التعاوني بين المجموعات الإقليمية أفضل وأجدى من الاتفاقيات المعقودة إلى اليوم بين الدول الأعضاء في الجامعة ، فلا بد عندئذ من أن تكون للتعاون المباشر حوافز ومزايا ميسرة لم يتوافر مثلها في الإطار القومي ، المطبق إلى الآن ، تجعله أقل إشكالاً وأقرب للواقع وأسرع إنجازاً وأيسر كلفة. ولولا هذه المزايا وتلك الحوافز والمعطيات لما كان فرق بين ما صدر من قرارات وتوصيات " بلغت الآلاف " بشأن العمل العربي في إطار الجامعة العربية ، وبين هذا اللون الجديد الدي له طابع " التكامل الإقليمي " من التعاون بين الدول الأعضاء ذاتها ، ولما كان هناك من داع لإنشاء هذا الإطار التعاوني الجديد، ولا من مسوغ لوضع التعاون خارج الأطر القومية التقليدية السابقة ، التي لم تثبت نجاحها وجدواها في ضوء التجربة ، التي جرت منذ حوالي نصف قرن إلى اليوم ، والمهم في ذلك كله أن يتوافر شعور عميق بالفاعلية الأكبر للحركة العربية المشتركة، بصرف النظر عن المسميات والأشكال ، أي أن تتحقق مصلحة للأقطار العربية في التنسيق والتكامل أكبر مما يتحقق فيما لو تحركت هذه البلدان فرادى ، وهذا يعني أنه لكي تكون الخطوات والمشاريع المقترحة قابلة للتجسيد والتطبيق العملي، يجب أن تتضمن حوافز جاذبة للمشاركة فيها من الأقطار كافة ، بحيث تجد مختلف الأطراف مصلحتها الحيوية المباشرة في التنفيذ. والأساس في هذه الحوافز والدوافع يكمن في تأمين الفائدة للجميع، وليس لطرف أو لقطر على حساب طرف أو قطر آخر ، فالتعاون

العربي المجدي يجب أن يبنى على التكافؤ، سواء في المنافع أو في التضحيات. مع ضرورة التركيز في المرحلة التأسيسية من التنسيق الاقتصادي على المشروعات التي يمكن أن تحقق أكبر قدر من المنافع الملموسة ، وأقل قدر من الخسائر بالنسبة إلى البلدان الداخلة في عملية التعاون.

6 – أن تكون المشاريع المختارة للتنسيق قادرة على المنافسة مع الخارج ، فعندئذ يمكن أن يحل الاعتماد العربي محل الاعتماد الأجنبي ، أو على الأقل يصبح التعاون العربي مقنعاً ومرضياً وباعثاً على الاستمرار وبذلك بصرف الأموال وإقامة المشاريع. وفي كل الأحوال لا بد قبل التنفيذ من دراسات ميدانية ومتكاملة لمستشاري البلدان الراغبة في التعاون، بحيث تتضمن كيفية استثمار واستغلال الموارد والجهات الأنسب لإقامة المنشآت المشتركة فيها، وضمانات الاستثمار القانونية وغيرها من الضمانات.

7 – أن يقوم الخبراء العرب والأجهزة العلمية والفنية المتخصصة بدراسات دقيقة للموارد الموجودة والمتاحة في الدول المعنية، وإجراء مسح شامل ودقيق للقوى العاملة والكفاءات والخبرات العربية، وإيجاد النواظم الرسمية والقانونية لضمان حرية تنقلها بين دول النظام الاقليمي العربي ، ولكن ليس بصورة عشوائية، بل عن طريق التخطيط الشامل والاتفاقيات البينية المحددة والواضحة لكيفية تنقلاتها واستخدامها، والاستفادة منها، ومن ضمن ذلك –إعادة توزيعها وتأهيلها، ومحاولة استعادة ما هاجر منها إلى خارج منطقة النظام الاقليمي العربي .

8 – من البديهي أن يقوم التنسيق الناجح بين البلدان العربية على إزالة العقبات القائمة حالياً من أمام التجارة العربية البينية، وضرورة تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير، وما يتصل بكل منهما من أنظمة مختلفة، مع دراسة دقيقة لحاجات النظام الاقليمي العربي ومواطنيه من السلع الزراعية والغذائية والاستهلاكية.

9 – وأخيراً دراسة التوجهات العامة للاستراتيجيات والخطط التنموية المطبقة حالياً في دول النظام الاقليمي العربي ، واستكشاف مدى توافق اتجاهاتها أو تعارضها مع أهداف التنمية العربية المتكاملة، بغية وضع الحلول العملية لهذه المسائل الجوهرية باتفاق وتعاون الأطراف كافة.

المطلب الثالث :

إستبدال النظام الاقليمي العربي بنظام شرق أوسطي

الشرق الأوسط عبارة رنانة ما انفكت تتداول على ألسنة كثير من المواطنين العرب حتى نسوا عبارة النظام الاقليمي العربي ، وأصبح الشرق الأوسط من الكلمات التي تتردد بتلقائية شديدة في الكتابات والأحاديث عند تناول المنطقة التي يمثل الوطن العربي قلبها. إن هذه التسمية التي أطلقها الغرب على الوطن العربي ترسخ الدعوات التي تكررت منذ زمن طويل، تلك الدعوات التي تهدف إلى تفكيك الوطن العربي وتمزيق أوصاله وعرقلة أي مشروع يدفع إلى نهضة الأمة العربية وتوحيدها.

فالوطن العربي لخصوصية موقعه وما يتمتع به من أهمية دولية إستراتجية جيوسياسية واقتصادية هائلة علاوة على ما يختزنه من احتياطي نفطي وغازي ضخم وكذلك تنوع قدراته وامتلاكه مخزوناً حضارياً عريقاً كل هذه الامتيازات جعلت منه على مر العصور محور تجاذب وتسابق القوى العظمى وأطماعها الاستعمارية فكثرت مؤامراتهم التي تحاك ضد الأمة العربية والدليل على ذلك ما تشهده الآن المنطقة من مشاريع ومبادرات تهدف في أساسها السيطرة على المنطقة وثرواتها والاستفادة من موقعها الهام فضلاً على أهدافهم الأخرى على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي فلم يعد هناك أدنى شك في أن النفط العربي كان وسيبقى في طليعة الأسباب التي جعلت من الأرض العربية مسرحاً للصراعات وألازمات المستمرة .

ولقد اتخذت أمريكا من الأوضاع المتدهورة في الوطن العربي فرصة للتدخل في الشؤون العربية بعد أن عجزت الأنظمة العربية عن معالجة أوضاع شعوبها وحل أزماتها الداخلية المزمنة مما جعل هذه الأنظمة أدوات لإنتاج الفقر والتخلف والظلم والإرهاب وفي ضوء هذه الأوضاع المتردية والفشل الذريع الذي مُنيت به تلك الأنظمة مما حدا بالإدارة الأمريكية تقديم حلول مقترحة شكلت في مجملها العام إعادة صياغة للمطالب الشعبية المزعومة من خلال وعودهم البرّاقة بتحقيق العدل والرخاء وبناء جنة الرب في بعض دول النظام العربي ، ولتحقيق الغاية من الدراسة فقد تم تناول هذا المطلب في مؤشرين رئيسيين هما :

أولاً : مفهوم الشرق الأوسط في سياق تطورات جغرافيته السياسية

ثانياً : التصور الأمريكي – الإسرائيلي للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي

أولاً : مفهوم الشرق الأوسط في سياق تطورات جغرافيته السياسية : يعتبر الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية من أهم المواقع التي تنقطع عنده الجيوبوليتكا الإسلامية مع الجيوبوليتكا العربية ، حيث اختزن هذا الموقع مساحة كبيرة من الحركة التاريخية ومخزونها الصراعي والفكري والثقافي والسياسي والمجتمعي لدول النظام الاقليمي العربي وللدول الإسلامية وعلى مدار عقود شهدت هذه المنطقة تحولات كبيرة وحساسة في صراعها العسكري والسياسي مع الخارج ، وعندما كان العالم الإسلامي كتلة جيوبوليتكية واحدة كان هذا الموقع الذي تشكل بعد ذلك باسم الشرق الأوسط يحظى بأهمية كبيرة في حركة التاريخ الإسلامي، يمكن تحديد مفهوم الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية البحتة بأن هذه اليابسة تتوزع على ثلاث قارات والفواصل بينها من الناحية الطبيعية تكمن في ضيق البر حتى اختفائه: الدردنيل والبسفور بين آسيا وأوربا، والسويس بين أسيا وأفريقيا، وجبل طارق بين أوروبا وأفريقيا. وتنفتح هذه المضائق على مساحات صحراوية شاسعة تخص قارات مختلفة ، وهذا الانتماء يطيح بالاعتبارات الجغرافية الكلاسيكية ليتمحور حول أزمات وقضايا ، وبذلك تمحور الشرق الأوسط حول قضايا نزاع وصراع عالمي وإقليمي دائم عنوانهما قضية فلسطين والصراع على النفط (حداد ، 1994 : 4 – 48)

وكثرت التفسيرات حول المقصود بمفهوم الشرق اوسطي كما تعددت التحليلات التي اطلقها السياسيون والمثقفون العرب ودراسة ابعاده ومخاطره على المنطقة ، فوصفه البعض على انه عبارة عن اتفاق تجارة حرة ، كما اشار تقرير مجموعة هارفرد لبحث مستقبل الشرق الاوسط في آذار 1994، ذهب البعض الى تحديد هذا المفهوم بانه دلالة على نظام او تركيبة جديدة لنمط من العلاقات الاقتصادية تدعم مسيرة التسوية في اطار اقليمي لازال غير محدد المعالم ، حيث يقول البعض ان الشرق الاوسط مصطلح اوربي حديث يضم فيها بلادا آسيوية غير عربية مثل تركيا وايران وباكستان اضافة الى مصر من قارة افريقيا، هذه المنطقة تشكل كتلة جغرافية وبشرية تتمتع بفسيفساء من القوميات والمذاهب تضم دول النظام العربي والاتراك والاكراد والفرس والتركمان والارمن وغيرهم(غزاوي ،1994 : 45) اضافة الى مجموعة من الاديان مما يعطي المنطقة اهمية بالغة الخطورة والتعقيد ، كما ان هذه التسمية الجديدة جاءت بديلا عن التسمية الواقعية للمنطقة العربية التي تشكل قلب النظام الاقليمي العربي ، واهم مواقعه الاستراتيجية بقصد طمس الهوية العربية وتشويه معالمها القومية وتاريخها النضالي الرافض لكل اشكال السيطرة الاستعمارية ، ومن المعروف بان تاريخ هذه المنطقة يشهد تكالبا استعماريا للسيطرة عليها لموقعها الاستراتيجي ، المسيطر على خطوط المواصلات الدولية الحيوية ، ومخزونها الكبير من النفط عصب الحياة للآلة الغربية مما جعلها مسرحا للكثير من الصراعات والمنافسات الاستعمارية بين القوى العظمى والكبرى ولقرون عديدة كبريطانيا وفرنسا وروسيا ثم الولايات المتحدة الاميركية ، وكما جاء على لسان رئيس الولايات المتحدة الامريكية الاسبق روزفلت " ان زرع الكيان الصهيوني في قلب

هذه المنطقة يمثل خطوة اخرى على طريق السيطرة والهيمنة الاجنبية عليها , وخلق حاجز لفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه " ، والامعان في زرع الفتن والفرقة حتى داخل دول النظام الاقليمـــي العربـــي ، كمـــا يحدث الان في الـــعراق والسودان وفلسطين ولبنان والصومـــال وغـــيرها من دول الاقليم ، وتتوج هذه المحاولات بطرح مشروع النظام الشرق اوسطي لادخال دول اجنبية الى النظام الاقليمي العربي ، امعانا في طمس هويته الحقيقية ومنع اية فرصة للتعاون والتنسيق بين الاقطار العربية (رياض ، 1993 : 25) .

وقد كان للتعريفات الأميركية للشرق الأوسط ، واعادة قراءة وبلورة أبعاده الجيوسياسية، والجيو اقتصادية دور بارز للكشف عن حقيقة الموقع والدور الإسرائيلي في المنطقة، وقد أفصح مارتن إنديك أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عن تصورات وآراء ومواقف امريكا الحالية " إدارة كلينتون " حول «النظام العالمي الجديد» بتطبيقاته الشرق أوسطية حيث ذكر أن «كلينتون يفهم أن الشرق الأوسط في حالة توازن دقيق بين مستقبلين بديلين: الأول: يتمثل في سيطرة المتطرفين المرتدين عباءة الدين أو الوطنية على المنطقة، مستخدمين أسلحة الدمار الشامل المحملة على الصواريخ الباليستية، والثاني: مستقبل تحقق فيه إسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينييون مصالحة تاريخية، تمهد الطريق للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية والاقليمية، ومع انتهاء الحرب الباردة تبرز الحاجة الى إعادة تعريف المنطقة، إذ يجب علينا أن ندخل الدول الإسلامية الحديثة الولادة في أسيا الوسطى كأحد عناصر استراتيجيتنا في المنطقة مع أنها تقع عند أطراف الشرق الأوسط ، فمن الواضح أن الادارة الأميركية تختزن في جعبتها الكثير من التغييرات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للمنطقة، مما يؤكد أن «النظام الأقليمي الشرق أوسطي القادم سيكون صناعة أمريكية" (سيار ، 1994 : 21) ، وسيحمل هذا في داخله هندسة جديدة للمنطقة يكون لإسرائيل فيها موقع مميز يلائم ثقلها ووظيفتها في الاستراتيجية الأميركية المقبلة، وما يميز هذه الاستراتيجية سياسة البحث والترويج " لبدائل عدائية" ، وبهذا يمكن تفسير الأسباب لابراز مخاطر ما يسمونه بالعد والمركزي المقبل للغرب وأميركا واسرائيل «الأصولية الدينية» إن إثارة هذا الموضوع يصب في سياق منهجية سياسية وأمنية شاملة تهيئ المناخ الأقليمي والمحلي للمنطقة الشرق أوسطية لكي تأخذ إسرائيل موقعها كدولة اقليمية ومركزية ومنسجمة مع النسيج المجتمعي للمنطقة، وكمدخل لتحقيق ذلك سيكون عن طريق بوابة النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد، وسياسة التعاون الاقليمي في هذا النظام المتمثلة في طرح " السوق الشرق أوسطية "، وهذا يتطلب الربط بين مجموعة من المفاهيم العملية مثل ربط موضوع «السلام مع إسرائيل» بعملية "التنمية الاقتصادية الاقليمية".

ويعرف الجنرال الإسرائيلي موردخاي غور نائب وزير الدفاع حقيقة السلام «بأن تكون إسرائيل قوية ، وعملت التطورات في المنطقة العربية أيضاً على تهيئة الظروف المناسبة للحديث عن ضرورة إيجاد

نظام جديد يمثل مجموعة القواعد والاتجاهات العامة التي يشترك في اتباعها أفراد أو دول، ويتخذونها أساساً لتنظيم حياتهم الجماعية وتنسيق العلاقات التي تربط بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم، وكذلك ما يجري بينهم من تفاعلات، وما يحكم عملهم المشترك من آلية فالحرب اللبنانية التي مزقت شعب لبنان، والحرب العراقية – الإيرانية التي قضت على إمكانات البلدين، وجعلت انتصار أحدهما أمراً عسيراً، واجتياح الكويت، وما نتج عنه من تصدع النظام العربي جعلت القوى الخارجية والداخلية، تجد فرصتها المناسبة، لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة لإقامة "نظام شرق أوسطي" متناغم مع النظام العالمي الجديد ومتوافق معه، بديل عن النظام الإقليمي العربي الموروث عن النظام العالمي السابق، وهذه التطورات دفعت شمعون بيريز إلى القول: " إن الشرق الأوسط الجديد هو فكرة قد حان وقتها وتستطيع المؤسسات والشركات الكبيرة في العالم أن تساعدنا في تحقيق حلمنا" (بيريز ، 1994 : 127).

ومما سبق نجد بأن مصطلح الشرق أوسط بات يتداوله العرب أكثر من أي وقت مضى ، وكأن بعض الانظمة العربية قد إقتنع بأن هذا النظام الجديد هو الذي سيبقي مقاعدهم في سدة الحكم ، بعد أن إنكشفوا لشعوبهم التي فقدت أصلا الثقة بهم .

ثانياً : التصور الأمريكي – الإسرائيلي للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي : ربط الأمريكيون والإسرائيليون عملية «التسوية السياسية » بالتنمية في المنطقة وبناء المصالح المشتركة. ويذكر شمعون بيريز في كتابه «الشرق الاوسط الجديد» فرضية أساسية اشتراطية وهي ان إرساء نظام اقليمي مرهون بنجاح عملية السلام الإسرائيلية العربية (بيريز ،1994 : 67) ، ويضيف أنه في المرحلة التالية بعد توطيد العلاقات الثنائية والمتعددة تستدعي إقامة صناعات اقليمية من خلال تعاون الهيئات العالمية والاتحادات الدولية المستقلة ، ويصل الى المرحلة الثالثة التي تشمل سياسة الجماعة الأقليمية مع التطور التدريجي للمؤسسات الرسمية(بيريز ، 1994 : 108) ويقترح أنه في حال انقطاع القنوات الدبلوماسية مؤقتا خلال نشوب أزمة ينبغي أن تكون للمنطقة قوات تستطيع الرد على العدوان في الحال بصورة مؤثرة(بيريز ، 1994 : 72) .

أن الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة منذ بداية القرن العشرين,إن التسمية ولو أنها قصد بها وبغيرها تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوربا الغربية إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم يتوسط خريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم " أوربا وآسيا وأفريقيا بصفة خاصة"، وإن الشرق الأوسط إقليم من الصعب تحديده بصورة واضحة وقاطعة ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية منذ أوائل القرن العشرين ولكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولة أو وزارة من

وزارات الخارجية في العالم، ولذلك لم تتفق الموسوعات العالمية على تحديده بصورة قاطعة ،وإن هذه الصعوبة– أو المرونة في تحديد الشرق الأوسط نابعة من أن هذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية وبشرية ذات طبيعة انسياحية شأنها في ذلك شأن معظم الأقاليم إضافة إلى ذلك يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في كل أرجائه ذلك هو عامل المكان والعلاقات المكانية التي ميزت وتميز الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب القديم، وحديثاً الشرق بمضمونه الحضاري– الاقتصادي عامة في آسيا وأفريقيا الشمالية والشرقية والغرب بالمضمون الحضاري – الصناعي العام في أوربا وأمريكا الشمالية وروسيا الاتحادية، هذه الأهمية المكانية جعلت الشرق الأوسط هدفاً للاستعمار الأوربي الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبحت المنطقة أكثر أهمية منذ ما سمي بأزمة الطاقة عام 1973 ، حيث إن هذه المنطقة أصبحت أكبر مصدر للطاقة في الوقت الحاضر، إضافة إلى احتوائها على أكبر مخزون نفطي في العالم يتجاوز ثلثي احتياطي العالم من النفط (ابو الدبس ، 2009 : 25) .

إن ما تقدم يعني إزاحة النظام الاقليمي العربي والذهاب به بعيداً ، بعد أن ضعفت مقوماته بفعل غربي ، مما يسهل إحلال النظام الشرق أوسطي بدلا منه ، وذلك يعني إعادة رسم المنطقة العربية جغرافيا ، سياسيا ، وإقتصاديا ، وعمل الترتيبات اللازمة سواءً الامنية أو الإقتصادية ، والتي تتناسب مع القوى الغربية وممثلها في المنطقة إسرائيل ، وقد يعني ذلك إستبدال الجامعة العربية بأخرى شرق أوسطية تحتل إسرائيل مقعدا دائما فيها ، في حين قد يتم إخراج دول عربية واقعة في الجانب الغربي من الوطن العربي من هذا النظام الجديد على إدعاء أنها ليست مشرقية ، ونستخلص من كل ما سبق أن المقصود هو إدخال ما هو غير عربي في النسيج العربي ، وإخراج ما هو عربي خارج هذا النسيج ، وهذا من شأنه تمزيق الهوية العربية ، والتسهيل على الاستحواذ الغربي على المنطقة العربية (الهزايمة ، 2009 :125) .

إن الحراك السياسي والعسكري المتغير في منطقة الشرق الأوسط ، من اجل صياغة مشهد أوسطي جديد تتبدل معطيات الصراع فيه، وهنا لا ندري أيهما يسبق الآخر حراك عسكري وحروب تحدث تغيرات ما تسهل الصياغة والحراك السياسي ، أم أن الحراك السياسي الحادث حاليا سيزيد زخمه بصياغة شبه كاملة بناء على المعطيات السابقة، وقد يفضي إلى حرب محدودة يكون طرفها إيران بمفردها وفي المقابل بالمشاركة والمساندة يكون العالم الغربي والكيان الإسرائيلي بمساندة لوجستية وعسكرية واقتصادية وسياسية عربية، بهدف إخضاع إيران أو تغيير نظامها خاصة بعد تهيئة الساحة الإيرانية مؤخرا وبروز مشهد مفاده أن ثلث الشعب الإيراني يريد التغيير والانفتاح على العالم عامة ومع الدول المحيطة خاصة بعيدا عن العداء الأصولي (موسى ، 2009 : 6) ، والمجتمعات العربية تشهد منذ عدة سنوات تمدداً بل واختراقاً من دول وقوى وتيارات عدة غير عربية ، والمقلق أن تمدد الآخرين

فيها لم يعد أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً فحسب، بل أصبح أيضاً عقائدياً وفكرياً ، وفي المقابل فإن المنطقة العربية تعاني الفراغ ، نتيجة تراجع فكرة العروبة، أو بمعنى آخر انحسار العروبة "المستنيرة" سياسياً وتراجعها فكرياً ، وبروز ثأر القبائل وكيد العشائر والطوائف في التعامل العربي– العربي ، وفقدان الثقة في رابطة الانتماء القومي بين العرب (عبد المنعم الاهرام المصرية ، في 18 أذار 2008).

ويعتقد الباحث أن فشل النظام الرسمي العربي ممثلا بجامعة الدول العربية ، في إيجاد صيغة وحدوية لهذا النظام ، ذلك مما أفقد الجامعة قوتها ورمزيتها القومية ، مما فتح المجال على مصراعيه للتدخل الغربي والذي كان يتمنى هذه الظروف والازمات بل أنه يعمل بهذا الاتجاه ومنذ زمن وبخطط استراتيجية لا تتغير بتغير الحكام أو الزمان ، لا كما هو حاصل بالدول العربية ، ومنذ سنوات قليلة وأمريكا تسوق للنظام الشرق أوسطي الجديد ، حيث أنها تريد خلط الاوراق في المنطقة وتمزق الدول العربية وتخلطها مع الدول المجاورة ومن ضمنها اسرائيل ليصبح نظام شرق أوسطي جديد ، لا يوجد فيه مطالب للحقوق العربية ، ولا حتى للاراضي العربية المحتلة في فلسطين من قبل الكيان الغاصب إسرائيل، وكل هذا يتم الاعداد له والعرب ما زالوا يختلفون وعلى نطاق دولهم وليس لمصلحة الاقليم ، فالانظمة السياسية العربية بذلك تقدم خدمات جوهرية للغرب في تنفيذ سياساتهم العدائية للعرب والمسلمين ، كما إن الوضع العربي العام شديد التأزم والتعقيد .

كما إن استمرار الحال العربية على ما هي عليه يؤدي إلى تدهور الأوضاع العربية عموماً ، وأن الكارثة الناشئة عن هذا التدهور ستصيب الحكومات والشعوب معاً ، الأمر الذي يوّلد اليأس حيناً، والإحباط حيناً آخر لكن اليأس والإحباط لن يسعف في الخروج من المحنة التي تعيشها دول النظام ، بل يزيدها شدة ويعيد إنتاجها بأشكال مختلفة بهدف شل قدرتنا على مواجهة التحديات التي تهدد وجودنا، وتمنع هذه الأمة من النهوض من كبوتها التي طالت وإذا كانت دروس التاريخ تبين أن هذه الأمة، تجاوزت كل الصعاب التي اعترضت طريقها، فإن المواجهة الحالية تكتسب بعداً نوعياً جديداً، تتطلب منا إدراك خطورتها وامتلاك الإرادة في التصدي لها وتجاوز كل الخلافات العربية الهامشية، لكي نكون أمة تشارك في صناعة تاريخها بنفسها وفق حاجاتها وتطلعاتها، وتبني الإنسان العربي الذي يصون المقدسات ويحافظ على هويته القومية من الضياع وتشارك على قدم المساواة مع الأمم الأخرى في بناء حضارة إنسانية وإذا عجزت الأمة عن إدراك الخطر الذي يهددها وفقدت الإرادة القومية عندها تكف أن تكون أمة وتغدو جماعة يصنع تاريخها خارج حدودها، تلبية لحاجات الآخر وتطلعاته فتبني الكائن الهلامي الذي يعجز عن الارتقاء إلى مرتبة الإنسان ويفقد هويته القومية وثقافته ووطنه ويصبح همه الوحيد تأمين استمرار حياته بعيداً عن أي قيمة إنسانية .

ومن خلال دراسة لفصول هذا البحث يمكن أن نخلص إلى: أن النظام الإقليمي العربي يبدو في حالة ضعف واضحة ، إذ يجد نفسه عاجزا عن التصدي للأزمات الكبرى التي تواجه الأمة العربية . فما تبقى من فلسطين يضيع والفلسطينيون يموتون ألف ميتة يوميا ولا جامعة عربية، والعراق بات تحت الاحتلال ويتشكل من جديد ولا أدنى حضور فعلي للجامعة، والسودان قد يتجاوز حربه الأهلية بلا فضل للجامعة. وإزاء ذلك تبدو الحاجة ماسة لإعادة صياغة هذا النظام بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها المعادلات الجيو – استراتيجية في المنطقة، والتي أضحت تمثل تحديا كبيرا للأمة العربية ومستقبلها السياسي وكينونتها في الخريطة العالمية.

وتبدو أهمية ذلك إذا عرفنا أنّ النظام القائم منذ العام 1945 تقاومه المصالح وتعطله الامتيازات والعادات والمجاملات و" كوتا " الحكومات العربية في مؤسساته وهياكله، بل تحبطه ثقافة سياسية امتهنت التسويف، إذ تخشى نخبة " الكوتا " فيه التصريح بما هو حقيقي، مسايرة لحكوماتها التي أغدقت عليها امتيازات مؤسسات العمل العربي المشترك، إضافة إلى مسايرة الجمهور الذي يحب أن يسمع الكلام المعسول والأماني الوردية، وتسكره أحلام اليقظة وبشائر الوهم ، ولا شك أنّ النظام الإقليمي العربي، الذي تعرض إلى تهديد خطير من قبل النظام الإقليمي الشرق أوسطي منذ انطلاق التسوية العربية – الإسرائيلية في مدريد سنة 1991، ويتـــعرض حاليا لتحدي حكومة اسرائيل العنصرية وصياغة مستقبل العراق ، ويواجه تحديات جسيمة تستوجب إدراكها والعمل الجدي للتقليل من آثارها السلبية ، وكذلك الاستفادة مما يمكن أن تنطوي عليه من فرص لتوليد استجابة عربية إيجابية تجاه التطور الحاصل في النظم الإقليمية وفي النظام الدولي.

وإذا كانت محاولات إصلاح هيكلية الجامعة وتفعيل دورها قد جرت مرات عديدة في الماضي فإنّ هذا الإصلاح أصبح اليوم أكثر إلحاحا وأهمية ، ويبدو أنّ الإصلاح المنشود يثير مجموعة من الأسئلة والفرضيات حول : تقييم عمل الجامعة وهيكلتها ، وطبيعة التغيّرات التي ينبغي إدخالها لتحسين الأداء بهدف الاستجابة للتحديات ، كما إن الحاجة ماسة إلى نظام عربي جديد يتكيّف إيجابيا مع المتغيّرات الدولية ، ويستند إلى دول عربية عصرية تقوم على أسس الحق والقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويدرك عناصر القوة الكامنة لدى الدول العربية ويفعّلها لما يخدم الأهداف المشتركة ، ولا شك أنّ أي إصلاح في بنية وهياكل الجامعة سوف ينطلق من أنها تمثل حكومات دول مستقلة حريصة على سيادتها، فهي " تعبير وانعكاس لوجود عدد من الدول كل منها له سياسته التي يتمسك بها ، وهي ليست سلطة فوق سلطة الدول الأعضاء فيها ، ويضيف الباحث بأنه يرى ومن خلال القراءة السابقة لموضوع البحث بأن النظام الاقليمي العربي، قد تم تفتيته وتفكيكه تمهيداً لزواله ، ولكن النظام الاقليمي العربي ، وبفضل الخصائص والمميزات التي يحظى بها ن فإنه من الممكن لهدا النظام أن يعود بعد إجراء الاصلاحات الهيكلية والقانونية والسياسية

عليه، لكي يمارس دوره إقليمياً ودولياً، وبتمثيل جماعي أي ككتلة واحدة وفريق جماعي واحد ، لأن النظام العربي سيكون أقوى بجامعته وبقراره المدروس واقتصاده القوي .

الفصل الخامس

الخاتمة

إشارة لما تقدم عرضه من حديث حول التحديات الداخلية وأثرها على النظام الاقليمي العربي وبعد الإجابة على الاسئلة التي تم طرحها في الدراسة والمتعلقة بتوضيح مفهوم النظام الاقليمي العربي ، وبيان أهم التحديات الداخلية التي تواجه النظام الاقليمي العربي ، وتبيان أثار التحديات الداخلية على واقع النظام العربي فقد توصل الباحث إلى صحة الفرضية التي ذهبنا اليها والتي مفادها أن هنالك أثاراً سلبية لعدد من التحديات الداخلية تكاد تعصف بالنظام الاقليمي العربي ، وتؤدي في نهاية الأمر إلى تفكيكه وإنهائه أو إلغاء وجوده ، وذلك من خلال الدراسة المعمقة لواقع الحال الذي تعيشه دول النظام الإقليمي العربي ، فقد أصبح نظاماً تغيب فيه مظاهر الديموقراطية ومؤشراتها حيث هنالك شبه غياب للتعددية السياسية والحال نفسه في غياب الحكم الصالح الرشيد حتى أن الأمر تجاوز ذلك ووصل إلى تهاوي وتردي الوضع الإقتصادي وبالتالي سوء الأحوال المعيشية لشعوب دول الإقليم ، وبالمحصلة بتنا نعيش تبعية كاملة للغرب وأصبح أمرنا بأيدي غيرنا .

كما توصل الباحث إلى عدة استنتاجات تطلبت بدورها عدة توصيات ، وهذا ما سيتم تناوله ها هنا في الخاتمة ، ولكن لا بد من تبيان عدة أمور تخص مستقبل النظام الاقليمي العربي وهي :إنه ومن الطبيعي أن تكون المنطقة العربية محل تفاعل وتأثير متبادل مع القوى الإقليمية غير العربية ، وكثيراً ما كان دور تلك القوى غير العربية دوراً مهماً في تطورات أحداث المنطقة. غير أن هذا الدور الإقليمي شهد في الفترات الأخيرة تنامياً كبيراً كماً ونوعاً ، وكاد أن يصبح عنصراً أساسياً يصعب تجاهله ، وبالمقابل شهد الدور العربي الإقليمي تراجعاً ملحوظاً في التأثير على القضايا العربية ، ولعل أبرز مؤشرات ضعف النظام العربي ما ظهر من تصاعد الدور الإقليمي لدول الجوار على حساب دور الدول العربية ومزاحمته ، فقد أمكن لدول الجوار على هذا النحو أن تحتل مكانة مؤثرة فاعلة داخله ، وفي صلب قضاياه وتوجيه مساره، كما ارتبط عدد من الدول العربية ببعض دول الجوارضمن إطار استخدم بعيداً عن المصالح العربية الكلية بدلاً من توظيفها لخدمتها وهو الأمر المنطقي

ونتيجة لما سبق فلقد تزايدت دوائر أقلمة القضايا العربية وتراجعت خطوط التضامن بين الدول العربية وأدى تزايد ضعف الروابط القومية ، إلى مزيد من ترهل النظام العربي وجعل اختراق مجاله السياسي والقفز فوقه أمراً معتاداً ، ولم يقتصر ذلك على دول الجوار بل تعداه إلى قوى دولية ، وتراجع القوى العربية على هذا النحو وما لحق بها من ضعف أو إضعاف، أتاح الفرصة أمام زيادة مساحة تأثير القوى الإقليمية الأخرى على القضايا العربية ، ولتحل محل الأدوار العربية، وهذه المساحة كانت ستتضاءل كثيراً لو أن الأطراف العربية المعنية بهذه القضايا ، لم تسمح بوجود فراغ سياسي إقليمي واضطلعت بالدور المنوط بها ، وتصدت لهذه المشاكل بموقف عربي موحد ، ودخل العرب في سباق التنافس بين الدول الإقليمية غير العربية ، وأصبحوا بمثابة الظهير لكلا المتسابقين ، أو لواحد منهما على حساب الآخر ، وهذا السباق الذي شهدته المنطقة، وإن بدا سباقاً إقليمياً، هو في حقيقة الأمر سباق دولي تحركه القوى العظمى عن بعد.

ولهذا فالنظام الاقليمي العربي يعد من أكثر المناطق الاقليمية في العالم حساسية تجاه السياسات الدولية ، وتياراتها وتغيراتها ، والتي تفاجأ بها العرب وجاءت وهم يفتقرون لوحده الصف وزحمة خلافاتهم الصغيرة، وهذا ماجعلهم في حالة ارتباك في مواقفهم من التغيرات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، واختلافهم في فهم حقائق التغير الحاصلة بعد هذا الانهيار فاستسلم النظام الاقليمي العربي للتغيرات الدولية ، واضاع فرصة ذهبية فيما اذا رجع العرب لذاتهم واستغلوا المركز الحضاري والامكانيات العظيمة التي يمتلكونها.. ليتخلصوا من خطر الاستقطاب ومضاعفاته ومستقبله المجهول وتغيراته المفاجئة ومن هذه التغيرات نوجزها بما يلي (الغرباني ، 2010 : 3) :

1. استطاعت الولايات المتحدة الامريكية بعد احتلال العراق ان تظهر انها الضامن الرئيس لأمن النفط ، وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الاقليمي الخليجي ، فقد اصبحت الطرف الاكثر قدرة على التأثير بين قوى الشمال في نظام النفط العالمي الذي تسيطر عليه امريكا ، ولذلك فهي تسيطر على هذه المنطقة .

2. اصبحت الولايات المتحده الطرف الوحيد والقادر والنشط على تسوية النزاع العربي – الاسرائيلي .

3. اصبح النظام الأقليمي العربي أكثر تجاوباً واكثر انكشافاً فضلاً عن انه يعيش بعد انتهاء التنافس الجيو – ستراتيجي ، تصاعداً في التنافس الجيو– أقتصادي ، إذ لا بد لهذا النظام أن يتكامل إقتصادياُ وتحسين مستوى المعيشة للأفراد ، لكي يتقبلوا أي تغيير مستقبلي محتمل .

4. هناك مشكلات داخلية في اطار النظام الاقليمي العربي ساعدت على التجاوب مع المتغيرات الدولية منها المشكلة الديمغرافية الضاغطة على مجمل الاقطار العربية ، اذ تصل نسبة الزيادة الى 3% تقريباً ، فضلاً عن الاختناقات الاقتصادية العربية لاسباب بنيوية زادتها تعقيداً بعض الاحداث وتداعياتها ، مثل احتلال العراق او عملية التوحد الاوربية فضلاً عن حوافز الاصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق والتخصص، يسهم اساساً في تنشيط هذا الاتجاه فضلاً عن فشل الاشتراكيات العربية ، الى جانب الضغوط والحوافز الفعالة التي تمارسها اجهزة المساعدات الاقتصادية ، وهذا ما يؤثر ويثير من حدة التوتر الاجتماعي والسياسي مما يجعل الدولة تتخلى عن الكثير من وظائفها ذات الأهداف الوقائية والتوازنية في المجتمع.

5. تطور المسار الديمقراطي فيما يتعلق بالحرية السياسية التي تبقى مقيدة بغياب مبدأ تداول السلطة ، ومن مظاهر هذا التطور السماح بانتقاد الحكومة عبر الصحف او القنوات الفضائيه وبغيرها وليس الحكم ، فالسائد هو ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغيابها الكلي في بعض الحالات فضلاً عن ازمة الصدقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية، نظراً لارتباطها او ممارستها السياسية السابقة عند وجودها في السلطة ، وكذلك الارتباط والخوف من القوى المغيرة البديلة، واحداث تراجع في المكاسب الديمقراطية جراء الخوف من التغيير ، إذ إن التخوف من التغيير له عواقب وخيمة جداً على النظام العربي.

6. مخاطر التفتيت التي حدثت في بعض اقطار الوطن العربي ، فمروراً بفلسطين ودعم المحتل الغاصب العدو الصهيوني بحكومة كردية في شمال العراق الى احتلاله وقتل قاداته وتمزيق اراضيه و تفتيت ارض الصومال ، ورفع شعار الانفصال في جنوب السودان واحياء دولة العفار التي تقع عبر جيبوتي واثيوبيا والصومال والفتنه بين سوريا ولبنان وفرض الحصار على بعض اقطار الوطن العربي .

بناء على ما أسلفناه فإن الدراسة أفضت إلى العديد من الإستنتاجات ، والتي إستوجبت العديد من التوصيات ، وها نحن سنتناولها على النحو التالي :

أولاً : الإستنتاجات : توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات نوجزها كالتالي :

1 – إن النظام الإقليمي العربي قد أعيد ترتيب أوراقه بإرادة خارجية ، ودليل ذلك التدخل الأجنبي في منطقة الخليج العربي ، وذلك بعد أزمة الكويت 1991 وإحتلال العراق عام 2003 ، وهذا مؤشر واضح على أهمية النظام العربي ، كونه يمتلك مصدر قوة رئيسي من شأنه أن يتحكم بإستقرار ورفاهية المناطق المركزية العالمية نفسها ألا وهو النفط ، ولذلك فإن الدول الكبرى تسعى إلى طمس الهوية القومية للنظام العربي ، والنيل منه ومن مقدراته والسيطرة على مصدر قوته والمتمثل بالنفط ، وذلك بإختلاق وإفتعال الأزمات المتتالية والتي تصب في خدمة التقسيم المادي والمعنوي على أساس عرقي وديني ومذهبي وسياسي وإقتصادي .

2 – إن النظام السياسي العربي يعاني من إختلالات بنيوية كبيرة ، وهو بحاجة إلى إصلاحات لكي يتمكن من الخروج من المأزق الذي وضع نفسه فيه ، ومن أجل إنهاء حالة التفكك والترهل والفساد الذي يشهده هذا النظام ، وسط صمت وسكوت النخب السياسية والفكرية والمثقفة ، بالرغم من فهمها لواقع هذه الانظمة ومما تعانيه من إختلالات .

3 – لقد تبين ومن خلال تعامل الانظمة السياسية مع التحديات التي احدقت وتحدق بالنظام الاقليمي العربي ، بأن هنالك فجوة كبيرة ما بين الحكام وشعوبهم ، ناجمة عن إنعدام ثقة هذه الشعوب بحكامها ، مما أدى إلى تولد مشاعر الاحباط والقهر عند هذه الشعوب ، وهذا ما جعلها تتعاطف مع أي قوى تعبر عما يجول في خاطرها ، كقوى المقاومة أينما وجدت في دول الإقليم ، وبالمقابل فلقد حصر الحكام العرب أنفسهم في بوتقة واحدة ولجاؤا الى تنفيذ البرامج الغربية لحماية عروشهم ، بعيداً عن مصالح دولهم وأمتهم ، ونتيجةً لما سبق فلقد تزايدت النظم الإستبدادية في دول النظام ، خاصةً مع شعور هؤلاء الحكام بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لبقائهم في سدة الحكم .

5 – لقد نجح الغرب وفي مقدمته أمريكا والدول الكبرى ، في عزل النظام الاقليمي العربي ، بعد أن تم تفتيته وإضعافه ، وبالتالي تنفيذ الأجندة والمصالح الأمريكية الاسرائيلية في المنطقة ، كما نجحت إسرائيل وأمريكا في تصفية القضية الفلسطينية ، وجعلها قضية للفلسطينيين فحسب ، بعد أن كانت قضية العرب الأولى .

6 – أما بالنسبة لواقع علاقات الجوار العربية ، فلقد نجح الغرب في تعكير صفو العلاقات العربية مع دول الجوار وإثارة الخلافات ، وبالتالي إيجاد حالة من الخوف لدى الأنظمة العربية بعد أن أوهمت بإقتراب خطر دول الجوار منها ، مما أرغم هذه الانظمة البعيدة عن شعوبها باللجوء للغرب لحمايتهم من هذه الأخطار ولو كان ذلك على حساب سيادة دول الإقليم، وما وجود القواعد العسكرية الأمريكية في معظم دول الإقليم إلا مؤشر واضح على ذلك .

7 – نجحت أمريكا في نهجها الإستعماري وبتفعيل سياسة فرق تسد ، إذ نخرت الجسد العربي المريض وقسمته إلى قسمين بعد أن فتت كيانه من الداخل ، فبات هناك ما يعرف بدول الممانعة ودول الاعتدال ، وكل له عمقه الإستراتيجي ، وظهر ذلك جلياً أبان الحرب الثالثة على العراق إذ كان هناك سكوت وصمت على هذا العدوان من قبل دول الاعتدال حتى أنها قدمت الدعم اللوجستي لقوى الاستعمار ، وعلى النقيض كان دور دول الممانعة ، وبشكل آخر أكثر وضوحاً كشفته حرب غزة الأخيرة وما صاحبها من مواقف مهينة من قبل بعض الدول العربية، مما خلق إنقساماً حقيقياً في ما بين دول النظام الاقليمي العربي ، وشكل ذلك بداية الإنهيار لهذا النظام ، من دون أن يكون هنالك بدائل حقيقية تقوم بملء فراغ هذا الانهيار .

8 –أظهرت أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة ، بأن هنالك هجمة شرسة على العالمين العربي والاسلامي ، حيث أنطلقت شرارة الارهاب الأولى من الساسة الأمريكان بعد ما أعتبروها حرباً صليبية ، وأن من ليس معهم فهو مع الارهاب ، وتبنت قوى الاستعمار الغربية هذا المفهوم كذريعة للسيطرة على منابع النفط في العالمين الاسلامي والعربي ، لا سيما بعد إحتلال أفغانستان والعراق من بعده ، وأيضاً العدوان على لبنان وعلى غزة ، وإثارة الفتن في جنوب السودان واليمن ، بحيث ظهرت موجات من العنف لم يسبق لها مثيل وبفعل غربي خالص لتنفيذ أجندته وإستيراتيجياته المستقبلية في المنطقة ،خاصةً بأن جميع الحكومات العربية والاسلامية ، لم تكن بمعزل عن الاتهامات بمساعدة أو التشجيع على الارهاب ، تحت حجة الخطر الإسلامي المزعوم.

9 – إن فقدان الإرادة السياسية العربية الجماعية ، جعل نسبة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة والقمم العربية المتعاقبة نسبة هزيلة وغير مستندة إلى توازن قوى فاعلة تحميها وتدخلها في حيز التنفيذ .

10 – لا يزال المحدد الأمني يمثل تعبيراً أساسياً في تفوق الإطار الدولي كبديل لنظيره العربي ، ونجم عنه فشل الأخير في التعاطي مع العديد من الأزمات ، حتى أنه لا يوجد حتى الأن برنامج عربي مشترك للأمن الإقليمي ، وعندما يشار إلى الأمن العربي فإن هنالك إختلافات واضحة في تحديد ماهية هذا المفهوم وماذا يعني بالضبط .

11 – نجح الغرب في السيطرة على الانظمة السياسية العربية وخاصة بعد إحتلال العراق ، وإعدام الرئيس صدام حسين ، والذي كانت خطاباته القومية تلقى قبولاً وتأثيراً في الشارع العربي المقهور ، وبعد هذه المرحلة وخوفاً من التدخل الغربي أصبح النظام العربي يرتكز كلياً على الدولة القطرية في تحقيق خطط التنمية والأمن والدفاع الوطني أو الخارجي من جهة ، ومن جهة أخرى جامعة عربية وظيفتها التعبير الرمزي عن الانتماء الثقافي والتاريخي فقط .

11 – في الوقت الذي تعثرت فيه معظم مشاريع التعاون العربي المشترك على الصعيد الإقتصادي ، خاصة فشل المشروع الأبرز وهو قيام " السوق العربية المشتركة " ، وتأخير قيام منطقة التجارة الحرة ، وما نجم عن ذلك من تردي الأوضاع وإنهاك الإقتصاديات العربية ، وتأثيرها على الشعوب التي أصبحت تعاني من إزدياد الفقر والبطالة وإتساع الفجوة الغذائية العربية وتدني نسبة الاكتفاء الذاتي ، فكان البديل الأمريكي جاهزاً حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توثيق تعاونها الإقتصادي مع دول الإقليم ، وذلك من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة كبرى بحلول عام 2010 ، وهذا فضلاً عن الإتفاقيات التجارية الثنائية مع دول الإقليم العربي ،وتولد نتيجة ذلك التبعية الاقتصادية للغرب ، والتي بدورها أنجبت تبعيات أخرى كالتبعية السياسية والثقافية وغيرها ، " فمن لا يملك قوت يومه لا يملك قراره السياسي " .

12 – إن غياب الديمقراطية والحكم الراشد في دول النظام الاقليمي العربي ، يقف حائلاً دون تحقيق النظام العربي للأهداف التي وجد من أجلها ، فترسخ في هذا النظام سيطرة الحزب الواحد ، وبرز ضعف للتعددية السياسية ، وبرزت مظاهر الإستبداد في الحكم ، إضافةً إلى هشاشة القوى الديمقراطية ، واتباع التصور الأمريكي للديمقراطية ، وحسب المصلحة الأمريكية أي ديمقراطية ذات مواصفات أمريكية ، غير نابعة من الداخل العربي والشعوب العربية .

ثانياً : التوصيات : أن هناك عدداً من التوصيات إستوجبتها تلك الإستنتاجات ، ويمكننا ذكرها على النحو التالي :

1 – إن العالم العربي عليه أولاً أن يبدأ بنفسه ، ونقصد بذلك الأنظمة الحاكمة ، والتي عليها إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية الحقيقية ، وفتح المجال أمام القوى المعارضة لها ، لكي تأخذ حقها في ممارسة العمل

السياسي بكل حرية ووفق النظم والقوانين ، وعلى هذه النظم أن تبادر إلى الإصلاح الحقيقي بدلاً من أن يفرض عليها من الخارج بواسطة الولايات المتحدة الامريكية أو غيرها من القوى الكبرى ، وبالتالي تستطيع أن تحمي نفسها وشعوبها من مخاطر هي في غنى عنها ، كما إن الديمقراطية نظام سياسي لا يمكن أن يتحقق من دون عمل مهما كانت طبيعة ثقافة المجتمعات ونصيبها من الحداثة والتقليد ، وإن هذا العمل لا يمكن ان يكون ناجعا ومنتجا من دون ان يستند الى اسس عقلية سليمة وقانونية ، مع وجود الارادة السياسية لتحقيق ذلك ، وهذه هي بداية الطريق.

3- لا بد من المصالحة الفكرية بين الوطني والقومي ، او بين منطق الدولة ومنطق الامة ،إذ المطلوب تطبيع مفهوم الدولة الوطنية في الفكر القومي ، فالدولة الوطنية تبقى الركيزة لتحويل مفهوم الامة من انتماء وجداني الى واقع حي وفعال ، خاصة من خلال التطور المؤسسي الشامل الذي يحقق المشاركة الفاعلة للقوى الاجتماعية والسياسية داخل كل قطر عربي، والنجاح في انجاز تنمية اقتصادية مجدية، كما انه من المطلوب ايضا تطبيع مفهوم الانتماء الى الامة العربية في الفكر الوطني .

4- ثمة حاجة ماسة للانظمة العربية للانتقال من التفكير في الوحدة على المدى القريب الى العمل الخلاق من اجل التنسيق البناء، او الانتقال من الاكتفاء بخطاب سياسي مساند او متعاطف مع بعضها البعض ، الى ايجاد حالة من التجانس بالمصالح وترك الفردية المفرطة والذهاب باتجاه روح المجموع من التفاؤل والنظر الى المستقبل ، مع ضرورة تجاوز الأزمات الداخلية الراهنة في التكيف مع التحولات الدولية من خلال العمل على حلها داخل النظام الإقليمي ومن خلال التنظيمات الإقليمية ، مما يعكس تماسكاً قوياً في مواجهة التحديات التي تستهدف النظام الاقليمي العربي .

5- ضرورة تفعيل الدور القانوني في المؤسسات الحكومية ، مما يجعل الهدف الواحد يصب في تفرعات جزئية تعمل على تماسك النظام العربي الواحد ، دون ان تدع لمصطلحات دخيلة من النيل منه او تفتيته ، لذا لا بد من تبني عملية تغيير قانونية وممنهجة بهدف التحول نحو بناء دولة القانون من خلال إعطاء الحرية الواسعة ولكن بقيود دستورية كي لا تتحول إلى فوضى لا يمكن السيطرة عليها إلا بالخروج عن مباديء حقوق الإنسان والقانون الدولي ، ولكي لا تصبح هذه الخروقات فيما بعد وسائل وذرائع تشجع التدخلات الأجنبية في الشأن العربي بداعي الإصلاح ونشر الديمقراطية .

6- دعوة الأنظمة السياسية العربية والإقليمية للعمل الجاد والمخلص الذي يسعى إلى تغيير الأطر السياسية والإجتماعية والفكرية ، والإستناد في ذلك على معايير الحكم الراشد والتنمية المستدامة ، مع ضرورة الإنفتاح السياسي على التجارب العالمية الناجحة في الحكم . ولا بد للنظام العربي الجديد أن يستند إلى أنظمة سياسية عربية تنهي الإستبداد ، وتجعل من الشعب وحده مصدراً للشرعية عبر إنتخابات نزيهة وحرة

ودورية ، وتفرض التداول السلمي على السلطة ، وتضمن الحريات الفردية والجماعية ، وتحرم التعذيب ، وترسي إستقلالية القضاء وتفعيل التعددية الفكرية والسياسية ، وتبني أسس النظام الإقليمي العربي الجديد ، ومع إيماننا بأن المنطقة العربية بحاجة ماسة إلى التطور في إتجاه ديمقراطي ، لكن لا بد من التأكيد في الوقت ذاته على أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مجرد تدخل من الخارج فحسب ، وإنما هي أساساً فعل محلي داخلي وطني وتفاعلات شعبية .

7- لا بد للأنظمة السياسية العربية فيما إذا أرادت الاصلاح – عليها أن تتبع وتنفذ بنود الدساتير النافذة فيها ، وذلك عند التطبيق العملي وعدم السير بالضد من هذه الدساتير ، والتي تعتبر المرجعية القانونية للشعب بكافة فئاته السياسية والاجتماعية كما يجب أن تكون مرجعية النظام السياسي ، وخاصة إذا تعلق الأمر في مجال توريث السلطة.

8- لا بد من تطوير جامعة الدول العربية تطويراً جذرياً ، لتكون جامعة أكثر فاعلية ، سواء فيما يتعلق بميثاقها أم بمؤسساتها أم بالاتفاقيات والمعاهدات التي إنبثقت عنها ، وإصلاح العلاقات العربية العربية ، وتجاوز الخلافات ، وذلك كفيل بتفعيل أداء الجامعة ، ويجب أن يكون هذا التغيير مبنياً على دراسات علمية وواقعية ، حتى تصبح الجامعة أداة أفضل وأقدر على تحقيق طموحات وآمال العرب ، وخاصة بأن النظام العربي ككل يواجه تحديات خطيرة تهدد وجوده ، كما يتوجب على الحكومات التي تتصدر مهمة اصلاح الجامعة العربية عليها أن تصلح انظمتها السياسية وبناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية ، وهي مطالب متصاعدة من قبل شعوبها ، اذا فالمطلوب اولا ان تتجاوب انظمة الحكم العربية مع مطالب الاصلاح الداخلية ، وتعيد ترتيب بيتها الداخلي على اسس ديموقراطية سليمة ، فالجامعة في نهاية المطاف هي جامعة حكومات عربية ؛ وليست جامعة شعوب ، وهي انعكاس صادق لاحوال هذه الحكومات وسياساتها .

9 – ضرورة إعادة صياغة العلاقات العربية مع دول الجوار ، فإذا كان مستقبل العلاقات مع إسرائيل مرتبط بمدى فشل أو نجاح عملية التسوية العربية الإسرائيلية ، وما يحمله كل من الإحتمالين من تحديات ، فإن العلاقة مع إيران وتركيا تستوجب صياغة رؤيا عربية إستيراتيجية لتحديد العلاقة مع كل من الدولتين ، ضمن أطر شاملة وذات أفاق مستقبلية ، ولا بد أيضاً من إعادة صياغة علاقات دول النظام العربي على الصعيد الدولي إنطلاقاً من المتغيرات الدولية ، وذلك من خلال إجراء تقويم بشأن كل علاقة ثنائية مع قوى العالم الجديد .

10 – لا بد للنظام الاقليمي العربي من إجراء مصالحة سياسية من خلال إطلاق حوار سياسي عربي ممأسس ومبرمج ، يضم فعاليات حكومية وغير حكومية ، بغية إعادة صياغة العلاقات العربية العربية على قواعد ثابتة وواضحة ومستقرة تسمح بإعادة تشكيل السياج الواقي للنظام العربي ، وتساهم في إيقاف

الإنهيار والتفكك الحاصلين ، وهناك حاجة لتجديد البناء المؤسسي في النظام العربي وتكييفه مع التحديات السياسية والوظيفية الجديدة ليستطيع التعامل معها بفعالية ، مع إبراز مهم لدور المجتمع المدني في هذا البناء ، ولا بد من تفعيل وتعديل بنود الميثاق العربي وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان وإحداث سلطة برلمانية شعبية عربية .

11 – إن على القوى المعارضة السياسية في الانظمة العربية ، أن تطور من مكوناتها وأن تبتدع آليات عملية سليمة وجديدة تساعدها على أن تكون مؤثرة في تطور البنى السياسية والإجتماعية والإقتصادية في السلطة التي تعمل بها .

12 – ضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي مثل الفقر والبطالة والامية والجهل وغيره ، إذ أنه من الضرورة بمكان للنظام الاقليمي العربي فيما إذا أراد النهوض سياسياً والتفاعل مع القوى الاقليمية والدولية ، فعليه أولاً تحقيق التكامل الإقتصادي العربي ، والتخلص من التبعية الغربية ، وذلك عبر توفر الإرادة لمعرفة وفهم سمات وميزات الإقتصاديات العربية وتحليل مشكلاتها ، ومعرفة طبيعة العلاقات الإقتصادية والإجتماعية السائدة في الوطن العربي ، ومعرفة أهمية الإتجاه نحو التكامل والتكتل الإقتصادي في عالم يسير في سباق مع الزمن ، والادراك والوعي لأهمية التكامل الإقتصادي العربي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي ، وضرورة الإعتماد الجماعي على النفس وتحقيق الإكتفاء الذاتي ، وذلك بالإستخدام الأمثل لكل الموارد الذاتية ، وهذه هي الخطوة الرئيسية والمهمة للنهوض بالنظام الاقليمي العربي ، أو أعادة الحياة له بعد أن هزل وضعف ، بالرغم مما يمتلكه من ثروات طبيعية مثل النفط وغيره .

13 – ضرورة بناء مقومات الأمن الوطني والقومي للدول العربية ، وذلك عبر تنمية الإعتماد الإقليمي على الذات في إطار النظام الإقليمي العربي والإنتقال من الإعتماد على الحماية العسكرية الأجنبية إلى بناء قدرات دفاعية لهذه الدول على أن ترتبط هذه القدرات بنظام إقليمي عربي للأمن والإستقرار وعدم الإعتداء وتغليب اللغة الدبلوماسية بدلاً من العدائية .

إن ما سبق من إستنتاجات وتوصيات ما هي إلا إجتهادات ، توصلنا إليها من خلال ما نعتقد أنه يفي بأغراض الدراسة ، ويوفي الإجابة على أسئلتها ، وإننا لنرجو أن نكون قد فتحنا الباب لباحثين أخرين يطرقون هذا الباب ليسدوا تلك الثغرات التي ربما لم يسعفنا عملنا هذا ، أو وقتنا من القيام بذلك ، ومهما كان علم الإنسان فإنه لا يستطيع بأي وجه من الوجوه ، الإحاطة بكل معلومة والتي تهم البحث الذي يقوم به، وإزاء الإعتراف بالتقصير ، فإنني لأرجو أن أكون قد بلغت الغاية من وراء هذا البحث .

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمــراجــــع

* اولا" : الـكـتـب :

1) ابراهيم ، حسنين توفيق (1992) ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية .

2) ابراهيمي ، عبدالحميد (1982) أبعاد العالم العربى وأفاقة ، ترجمة ناجى الدرواشه .

3) أبو ستيت ، فؤاد (2004) التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .

4) أبو هيف ، علي (1975) ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف بالإسكندرية مصر ، الطبعة الحادية عشر .

5) أبو هيف ، علي (1979) ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الثانية عشر ، مصر.

6) أحمد ، احمد عبد الرحمن (2001) مدخل الى إدارة الاعمال الدولية ، دار المريخ للنشر ، السعودية

7) أحمد ، أحمد يوسف ، (1994) ، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية ، بحث في كتاب التحديات " الشرق أوسط " الجديدة والوطن العربي،: مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

8) أحمد عبدالحق ، مسألة عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة (بيروت : مؤسسة بيسان للنشر، 1990) .

9) امين ، جلال ، (1998) ، ماذا حصل للمصريين ، تطور المجتمع المصرى في نصف قرن 1945–1995 – دار الهلال ، القاهرة

11) امين ، سمير (1997) صراع الحضارات أم حوار الثقافات (مجموعة باحثين ــ دار التضامن)

12) بركات ، حليم ، (2004) ، أزمة الحداثة والوعي التقليدي ، لندن ،منشورات رياض نجيب الريس

13)بريجنسكي ، زينغو(2007) رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الأميركية ومتطلباتها الإستراتيجية ، ترجمة أمل الشرقية الأهلية للنشر والتوزيع .

14) بغدادي ، عبدالسلام (1993) ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت

15) بلقزيز ، عبدالاله وآخرون (2001) ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، أزمة المعارضة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى . بيروت

16) بن خلدون ، عبد الرحمن (1966) ، مقدمة إبن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، مؤسسة الطباعة ، دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة .

17) بن طلال ، الأمير حسن (1986) ، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم ، منتدى الفكر العربي ، عمان .

18) بوتومور (1988) ، النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية .

19) بيريز ، شمعون (1994) ، الشرق الأوسط الجديد ، ترجمه محمد حلمي عبد الحافظ إصدار الأهلية، الطبعة الأولى ، عمان .

20) توفيق ، سعد (2003) علاقات العرب الدولية. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان .

21) تيفنان ، ادوارد (2003) اللوبي ... القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسن عبدربه المصري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة .

22) حجازي ، مصطفى (2005) ، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة ، المغرب .

23) حجازي ، مصطفى (1986) ، التخلف الاجتماعي ، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .

24) حسين وأخرون (1997) ، النزاعات الاهلية العربية : العوامل الداخلية والخارجية – الصهيونية والصراعات الأهلية ، مركز دراسات الوحدة العربية .

25) الحصري ،ساطع (1964) ، ابحاث مختارة في القومية العربية ، دار المعارف . القاهرة .

26) الحمد ، جواد (1995) توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

27) الحمصي ، محمود (1983) خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

28) الداقوقي ، ابراهيم (2001) صورة الاتراك لدى العرب ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت .

29) الدعجه ، حسن عبدالله (2003) انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية ، جامعة الدول العربية . معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، رسالة دكتوراة فى العلوم السياسية .

30) دورثي ، جيمس (1985) ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحلي، مكتبة شركة كاظمة للنشر ، بيروت .

31) ديبورا ج. جيرنو (2003) ، الشرق الأوسط المعاصر، ترجمة أحمد عبدالحميد، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة .

32) ديلو ، ستيفن (2003) ، التفكير السياسي والنظرية السياسية ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة .

33) رأفت إجلال ، ورسلان (2004) ، أبعاد الصراع في دارفور : الازمة والافاق المستقبلية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة .

34) رندل ، جونثان (1984) ، ترجمة بشار راضي ، حرب الألف سنة حتى أخر مسيحي : أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الصهيونية في لبنان ، دار العهد للنشر – لبنان

35) زايد ، احمد (1996) ، حول تشكل الذات في سياق التخلف ، ضمن اعمال ندوة الذات والمجتمع في مصر " الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع ، القاهرة .

36) زايد ، أحمد (2005) ، تناقضات الحداثة في مصر– القاهرة ، مركز عين للدراسات والبحوث الانسانية .

37) سالم ، صلاح (2006) ، التفكير السياسي العربي ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة .

38) سعدالله ، عمر إسماعيل (1991) حقوق الانسان وحقوق الشعوب : العلاقة والمستجدات القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

39) سعيد ، إدوارد (2001) ، الحق يخاطب القوة ، طبعة أولى . ترجمة د. فاطمة ناصر .

40) سليمان ، يعقوب (1986) ، الامن الغذائي العربي (مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في الدول النامية) ، منتدى الفكر العربي ، عمان .

41)سويد ، ياسين (1992) ، مؤامرة الغرب على العرب ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق .

42) سيمونز ، جيف (2004) ، عراق المستقبل" ، الطبعة الأولى ، دار الساقي .

43) شبلي ، ابراهيم (1986) ، التنظيم الدولي .المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة ، الدار الجامعية . بيروت.

44) شرابي ، هشام (2000) ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت .

45) شعيبي ، عماد فوزي (2004) ، ندوة "احتلال العراق" مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت.

46) شهاب ، مفيد (1974) ، المنظمات الدولية ، الطباعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

47) عبد القادر اسماعيل ، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، دار النورس،2004

48) عبد الله ، ثناء (2001) ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ، علامات التفاعل والصراع.

49) عبد الله القباع ، عبدالله (1992) العلاقات السعودية اليمنية ، مطابع الفرزدق. الرياض

50) عبد الهادي ، ماهر (1984) ، حقوق الانسان : قيمتها القانونية وأثرها في بعض فروع القانون الوضعي ، دار النهضة العربية . القاهرة

51) عبدالهادي ، النجار ،(1983) الاقتصاد ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .

52) عزام ،عبد المجيد ، ومحمد الهزايمة ، (2004) ، تحديات النظام الإقليمي العربي من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية (دراسة ميدانية) ، مقالة نشرت في مجلة دراسات جامعة العلوم التطبيقية الاهلية .

53) العزاوي ، مهند (2009) ، أزمة العراق غائبة عن الحل العربي والدولي ، مركز صقر للدراسات الاستيراتيجية والعسكرية – العراق .

54) عساف ، ساسين (1997) ، الصهيونية والصراعات الأهلية ، مركز دراسات الوحدة العربية .

55) العلاف ، ابراهيم (2007) موقع العراق في الاستيراتيجية الامريكية المعاصرة ، مركز الدراسات الإقليمية . جامعة الموصل .

56) العلام ، عز الدين (2006) الاداب السلطانية .. دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .

57) العناني ، خليل (2003) ، إشكالية التغيير في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 296 ، لبنان .

58) غانم ، محمد حافظ ، (1965) ، محاضرات عن جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

59) غليون ، برهان (1988) ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، سينا للنشر ، القاهرة .

60) الغنيمي ، محمد طلعت (1974) دراسة قانونية وسياسية ، جامعة الدول العربية ، منشأة المعارف الاسكندرية .

61) فرج ، الياس ، (1973)، الفكر الثوري العربي امام تحديات المرحلة ،دار الطليعة ، بيروت .

62) فهمي، عبد القادر (1999) ، النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية : دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .

63) القاق ، محمد سعيد (1983). التنظيم الدولي، الدار الجامعية ، بيروت .

64) قويسي ، حامد عبد الماجد (2009) مفهوم النظام الرسمي . رؤية نقدية تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات .

65) اللوزي ، سالم وأخرون (2009) ، تحديات الامن الغذائي العربي ، الطبعة الاولى ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان .

66) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (في جزئين) ، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986) .

67) محمودي، عبد القادر (2001). النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر .

68) مدكور ، ابراهيم (1975) (معجم العلوم الاجتماعية) مادة الطغيان ، الهيئه العامة للكتاب ،مصر.

69) مرسي ، مصطفى عبد العزيز (2009) أثر التجاذبات الاقليمية والدولية على فاعلية النظام الرسمي العربي ، مركز الجزيرة للدراسات .

70) مشاقبة ، أمين (2010) الاصلاح السياسي والحكم الرشيد " إطار نظري "، الطبعة الاولى، وزارة التنمية السياسية ، عمان .

71) مشاقبة ، أمين ، والهزايمة محمد ،(2001) ، الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي لدى طلبة جامعة العلوم التطبيقية الأهلية (دراسة ميدانية) .

72) مطر ، جميل و هلال، علي الدين (1983) النظام الإقليمي العربي ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

73) المنذر ، سليمان (1999) السوق العربية المشتركة ، ، مكتبة مدبولي – القاهرة.

74) موسوعة الشباب السياسية (بدون تاريخ) . النظم الإقليمية ،مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع القاهرة.

75) نافع ، بشير (2002) النظام الاقليمي العربي. التحدي والاستجابة ، مركز الجزيرة للدراسات .

76) نتنياهو ، بنيامين (1995) ، مكان تحت الشمس ،: ترجمة دار الجليل . عمّان .

77) النجار ، باقر ، (2004) المجتمع المدني في الوطن العربي : واقع يحتاج الى اصلاح في كتاب المجتمع المدني ودورة في الاصلاح .

78) نسيبة ، حازم (1959) ، القومية العربية فكرتها وتطورها ،ترجمة عبداللطيف شرارة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، لبنان .

79) نور ، عصام (2004) ، الصراعات العرقية المعاصرة ، الاسكندرية – مؤسسة شباب الجامعة .

80) هادسون ، مايكل (2004) : ندوة احتلال العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

81) هادي ، رياض (1995) ، من الحزب الواحد إلى التعددية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة .

82) هاني ، إدريس (2001) ، المفارقة والممانعة ، الطبعه الأولى ، بيروت ، المركز الثقافي العربي.
.

83) الهزايمة ، محمد عوض (2005) ، قضايا دوليه ، دار الحامد ، عمان .

84) الهزايمة ، محمد عوض (1996) ، الأيدلوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة التونسية ، تونس .

85) والي ، خميس (2003) ، إشكالية الشريعة في الأنظمة السياسية العربية "الطبعة الأولى" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

86) وهبان ، أحمد (2007) ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات العرقية ، الطبعة الخامسة ، الاسكندرية.

ثانياً : التقارير :

1) تقرير الميزان العسكري السنوي، الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن للعام 2001-2002 .

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2003 – 2006 – 2009 .

3) استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (1982) ، وثائق اقتصادية رقم 1 ، جامعة الدول العربية .

4) تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2006 .

ثالثاً : الكتب الأجنبية :

1- Yalem , Ronald., (1965) , Regionalism and World Order , Washington , D.C. : Public Affairs Press .

2- Morton . A .kablan : System . and process in international politics . N .Y . john Wiley and sons 1962 .

رابعاً : الدوريات :

1) أحمد سيد أحمد (2002) "مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات" مجلة السياسة الدولية، المجلد (37) العدد (150) القاهرة.

2) ادريس ، هاني ، (2005) ، جدور العنف في السياسة العربية ، مجلة مدارات غربية العدد6.

3) اوغلو ، علي ال عثمان (1995) منظور تركي على ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط ترجمة محمد زهير ذياب ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .

4) باخشب ، عمر بن أبو بكر (2001) "الخلافات الحدودية بين دولتي قطر والبحرين وفقًا لمبادئ القانون الدولي العام" مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد (15) العدد(1) ، السعودية– جدة .

5) باكير ، علي حسين (2006) سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقي ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد 85 ، السعودية .

6) بدرخان ، عبد الوهاب (2009) ، مسارات الانقسام المتدحرج في المشهد العربي ، مركز الجزيرة للدراسات ، برنامج الاتجاه المعاكس ، في 5 / 1 / 2010 .

7) بريون فوزية (2008) في سوسيولوجيا الثقافة العربية: حول أزمة الثقافة والمثقفين العرب؛ مجلة المنتدى الليبي؛ منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية؛ السنة الثانية؛ العدد الثاني .

8) البغدادي ، عصام (2003) السلطة العربية بين الاغتيالات والانقلابات ، مجلة الحوار المتمدن العدد 655 .

9) بيان المؤتمر القومي العربي الثالث ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بغداد العدد 7 .

10) توفيق ، حسنين (2004) ثورة المعلومات والمنظور الديمقراطي في العالم العربي ، كراسات استراتيجية ، العدد 139 .

11) التير ، مصطفي عمر ، (2005) ، لماذا الإصلاح السياسي الآن ضرورة؟ مجلة علوم إنسانية السنة الثانية ، العدد22.

12) الجراد ، خلف محمد (1992) تأثير البنية الأجتماعية الأقتصادية على العملية التنموية فى العالم الثالث والوطن العربي فى : شؤون اجتماعية ، السنة 9 ، العدد 36 ، جمعية الأجتماعيين بالشارقة.

13) حتمي ، ناصيف (1982) مفاهيم التكامل في إطار النظام الإقليمي العربي مجلة شؤون عربية العدد13 .

14) حداد ،معين (1994) مفهوم الشرق الآوسط ، بين الجغرافيا والجيبيوليتيكا ، شؤون الشرق الأوسط ، العدد 33 ايلول سبتمبر 1994 ، بيروت .

15) حرب، أسامة (1978). النظام العربي تحت التهديد"، ورقة قدمت في المؤتمر الإستراتيجي العربي الأول: عمان 15- 1978/9/17، الذي نظمه مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ومركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية.

16) حسين ، خليل ، (2009) ،جامعة الدول العربية ،الاخفاقات وسبل التجاوز ، مجلة شؤن الاوسط العدد 132 .

17) حمّاد ، مجدي (1989) "المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة"، "المستقبل العربي"، السنة 11، العدد121 .

18) الحمصي ، محمود (1990) "دور القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، "المستقبل العربي" السنة 13، العدد 142 .

19) حيان ، سليمان (2008) ، أثار الازمة الغذائية على سوريا والدول العربية وكيفية معالجتها – العدد 531

20) خطاب ، محمود شيت (1971) ، أهداف اسرائيل التوسعية في البلدان العربية، دار الفكر، بيروت.

21) الداقوقي ، ابراهيم (1997) الجمهورية الكردية الحمراء ، مجلة الاصلاح الاماراتية – العدد الصادر في حزيران 1997 .

22) داوود ، سامي (2007) مأسسة النخبة العربية؛ مجلة الديموقراطية؛ السنة السابعة؛ العدد 25 .

23) ذهبي ، عبد الحق (2006) ، وسائل تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 1435 .

24) الراوي ، منصور (1993) الامن القومي العربي ، مفهومه وواقعه ، مجلة شؤون عربية ، العدد75 .

25) رحيم ، سعد (2008) المثقف ومعادلة السلطة المعرفة ، مجلة الحوار المتمدن العدد 2225 .

26) رزق ، فوزي (1991) أهمية التنسيق بين الأقطار العربية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مجلة المستقبل العربي العدد 147 .
27) رسلان ، هاني (2004) ، أبعاد الغير في السياسة الخارجية الامريكية تجاه السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 149 .
28) رشيد ، عبد الوهاب حميد (2009) ، نهب نفط العراق ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2828 .
29) زايد ، احمد (2007) نخب ما بعد الاستعمار؛ مجلة الديموقراطية؛ السنة السابعة؛ العدد 25 .
30) زكي ، رمزي (1997) الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد 226 ، الكويت
31) السعدي ، عباس (1999) التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، عدد 100 .
32) سعيد ، محمد السيد ، (1992) ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، العدد 258 .
33) سليم ، محمد السيد (2006) ، تدويل عمليات الاصلاح في الشرق الاوسط : وجهة نظر عربية ، مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام ، السنة السادسة ، العدد 24 لعام 2006 . مصر .
34) سليمان ، محمد (2004) ، افول النظام الرسمي العربي .. الجامعة العربية .. الأصلاح أم الأقالة ، مجلة العصر بتاريخ 1-4-2004 .
35) السميعي ، أحمد (2004) الشعوب العربية بين قمع السلطة وخداع المعارضة الديمقراطية ، مجلة اقلام العدد 12 .
36) السوري ، ابراهيم (2000) قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية ، ورقة عمل مقدمة للجنة الاقتصادية الإجتماعية للأمم المتحدة غرب أسيا ، القاهرة .
37) سيار ، جميل (1994) المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم ، مجلة دراسات المستقبل العربي ، العدد 184 .
38) سيد أحمد ، رفعت (1984) ، الامن القومي بعد حرب لبنان ، مجلة شؤون عربية العدد 35 .
39) شقير ، محمد (1989) ، خصائص النخبة الحاكمة في الوطن العربي ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، العدد 9 – 10 لعام 1989 .
40) شوفاني ، الياس (1996) ، المنظمة الصهيونية ، دليل اسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
41) الشيمي ، محمد (2010) ، المعارضة السياسية في العالم العربي : تأصيل وتقييم ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2979 .

42) الصاوي ، علي (1993) التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 75 .
43) الطاهر ، شفيق ، (1999) ، العولمة واحتمالات المستقبل ، مجلة دراسات العدد الاول .
44) عاروري ، نصير (2003) "حروب جورج بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة" مجلة المستقبل العربي ، عدد 297 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
45) عباس ، أشواق (2009) ، إشكاليات العالم العربي المعاصر وأبعادها القومية والدولية ، الحوار المتمدن ، العدد 2604 .
46) عباس ، أشواق ، (2006) ، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة ، مجلة الديمقراطي، القاهرة، العدد24 .
47) عبيد ، نايف علي (1997) ، العولمة والعرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 221 .
48) عثمان ، فتحي (1985) ، الصراع العربي الصهيوني ، القوتان العظماتان مجلة المنار ، الامارات ، العدد 100 .
49) العزباوي ، يسري (2009) حول مفهوم الإصلاح؛ مجلة الديمقراطية؛ السنة التاسعة؛ العدد 33 .
50) عزي ، الأخضر (2006) مغالبة سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم انسانية ، العدد 26 .
51) العسلي ، بسام (2004) ، الاستيراتيجية الامريكية والعالم العربي والاسلامي ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية العدد 77 .
52) علوي ، مصطفى (1979) ، التحرك الياباني والتوازن الجديد في أسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 56.
53) العناني ، خليل (2003) إشكالية التغيير في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ؛ عدد 296 ، لبنان .
54) العناني ، خليل (2008) "العرب والتحالفات الخارجية.. هل اندثر النظام العربي"، شئون عربية، ، العدد 133 . القاهرة
55) غزاوي ، زهير (1994) ، حول مشروع النظام الشرق أوسطي ، مجلة العمال العرب العدد322.
56) غليون ، برهان (1992) ، بناء المجتمع المدني ، دور العوامل الداخلية والخارجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 158 .
57) قاسم ، عبده قاسم (1989) ، البعد الثقافي للصراع العربي الاسرائيلي ، مجلة الوحدة ، الرباط العدد 56 .

58) لبيب ، هاني(1999) ، عولمة التحولات المجتمعة في الوطن العربي ، المستقبل العربي العدد 250 .

59) لكريني ، ادريس (2006) " الديموقراطية "الأمريكية لمكافحة "الإرهاب "الدولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، عدد 125 .

60) مجلة أخبار البترول والصناعة (1988) ، العدد 220 ، أبوظبي . دولة الامارات العربية .

61) مجلة شؤون عربية ، العدد 75 لعام 1993 .

62) مجلةالمصور (القاهرية)،العدد4152 ، 7 مايو ، ايار 2004 ،

63) محروس ، صادق سعيد (1995) "منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي: ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري- البحريني والنزاع القطري-السعودي". مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ، المجلد (8) العدد (1) . السعودية- جدة .

64) مراد ، علي (2002) ، المجتمع المدني والديمقراطية (مقاربة تحليلية في ضوء التجربتين السياسيتين الغربية والعربية) ، مجلة دراسات كلية الاقتصاد ، العدد الاول والثاني ، بنغازي .

65) مرسي ن مصطفى عبد العزيز (2007) "قوة التأثير العربية على قضايا المنطقة ومدى تأثرها بالعوامل الإقليمية والدولية"، شئون عربية، القاهرة، العدد 131، خريف 2007.

66) مصالحه ، محمد (1984) مسألة الامن القومي العربي بين المفاهيم والواقع والنصوص , مجلة شؤون عربية عدد(35) .

67) مطر ، جميل (1991) ، حالة الأمة ، التقرير القومي العربي الثالث ، مجلة المستقبل العربي بيروت ، العدد 16 لسنة 1992 .

68) مطر، جميل ، (1992)، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي العدد 4:158، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

69) موسى ، سعيد (2009) ، الشرق الاوسط وحراك الحرب والسلام ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد2703 .

70) ميعاري ، محمود (1992) هوية الفلسطينيين في اسرائيل هل هي فلسطينية – اسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 10 .

71) ناصر ، محمد ناصر (2009) الصراع مع الحوثيين جذور المشكل وأفاق الحل ، مركز الجزيرة للدراسات .

72) نافع ، أحمد (2002) ، النظام الاقليمي العربي .. التحدي والاستجابة ، مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية ، العدد رقم 110 .

73) نافع ، بشير (2002) النظام الاقليمي العربي . التحدي الاستجابة مركز الجزيرة للدراسات .

74) النعيمي ، زياد ، (2009) ، النظام الأقليمي في ظل النظام الدولي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد2702 .
75) هاني ، ادريس (2005) جذور العنف في السياسة العربية ، مجلة مدارات غربية، العدد 6
76) الهزايمة ، محمد عوض (2009) ، نظرية المؤامرة في الفكر العربي ، مجلة دراسات " الاردنية " مجلد " 36 " العدد " 36 " .
77) الهزايمة والعزام (2009) الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية مجلة النهضة ، المجلد العاشر ، العدد الثالث يوليو 2009 .
78) هلال ، رضا (2003) ، اليمين الديني واليمين المحافظ الجديد في السياسة الأمريكية، تحرير اميمة عبود، مركز الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة،؟ العدد 3، مارس ، ص 5- 14.
79) ولد سيدي محمد ، المصطفى (2000) تشخيص أزمة الغذاء العربي ، مجلة الطليعة ، العدد 1795 ، الكويت .
80) وهبان ، أحمد (2008) ادارة الصراع الدولي : دراسة مسحية للادبيات المعاصرة ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للفنون والاداب .
81) ياسين ، السيد ، (1985) ، التقرير الاستيراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والآستيراتيجية بالأهرام .

خامساً : رسائل الماجستير :

1) محمد مرعي ، نجلاء (2006) ، السياسة الامريكية تجاه السودان خلال الفترة من 1989 – 2002 ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة .
2) مدادحة ، حسين (2008) ، العولمة وتأثيرها على سيادة الدولة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، كلية الدراسات العليا .
3) مرعي ، نجلاء محمد (2006) ، السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989-2002 ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة .

سادساً : الندوات :

1) حسين ، خليل (2009) ، الاستيراتيجبة الامريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الامنية ، دراسة قدمت إلى مركز باحث للدراسات ولمؤتمر العراق والاتفاقية الامنية الذي عقد في بيروت .

2) غالي ، بطرس (1982) الجامعة العربية وتسوية المنازعات العربية ، ندوة في جامعة الدول العربية .

سابعاً : الصحف :

1) أبو عوف , عبد الرحمن (2009) ,صراع اليمن , غياب عربي وثورة إيراني القاهرة , صحيفة المصريون المستقلة

2) أخبار العرب الاماراتية بتاريخ 8 – 4 – 2004

3) بلقزيز ، عبدالاله (1999) , العنف والديمقراطية , جريدة الزمن المغربية

4) تركمانى ، عبدالله (2007): النظام الإقليمي العربي.. إلى أين– صحيفة الوقت ، العدد 409

5) جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 27 – 2 – 2010

6) جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) ، 2 تشرين الاول 2004

7) جريده الجمهورية اليمنية بتاريخ 12 تشرين الثاني ، 2008 .

8) الحسن ، بلال (2009) البحث عن استراتيجية عربية موحدة ، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن تاريخ 15–3–2009 .

9) الدستور الأردنية تاريخ 29 آذار 2010 .

10) الراعي ، عبدالله ، (2009) ، ماالمقصود بالنظام الشرق أوسطي ، صحيفة 26 سبتمبر العدد 1299 .

11) رياض ، محمود (1991) ، أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل ، صحيفة الحياة بتاريخ 10 – 9 – 1991 .

12) سامح راشد ، "صعود "الإقليمي" على حساب "العربي"، صحيفة الأهرام، القاهرة، 2003/10/16 .

13) سلمان ، طلال (2009) لامرجعية للعرب .... إلا خصومهم , صحيفة الشروق الجديدة القاهرة بتاريخ 2009/3/11

14) صباغ ، مازن (2006) ، مؤسسة القمة العربية – المؤتمرات والاهداف ، صحيفة الثورة الصادرة عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر .

15) صباغ ، مازن (2007) إضاءات على مؤتمرات القمة العربية ، صحيفة الثورة .

16) صحيفة الرياض السعودية بتاريخ 4 نوفمبر 2009

17) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2009/3/16 .

18) طلال سلمان، "لا مرجعية للعرب.. إلا خصومهم"، صحيفة الشروق الجديدة، القاهرة، 2009/3/11.

19) عباس ، ثائر (2006) المحكمة الدولية في اغتيال الحريري تحل ألازمة اللبنانية جريدة الشرق الأوسط العدد 10244 .

20) عبد المجيد، وحيد (2007). النظام الإقليمي العربي تحت التهديد. جريدة الإتحاد الإماراتية.

21) عبد المنعم، سليمان (2008). تمدد الآخرون حيث تراجعت العروبة، جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 18 – 3 – 2008.

22) العبدالله ، علي (2007) قراءة في أوضاع العرب في عالمهم ، صحيفة الأوان الالكترونية .

23) العلاف ، جريدة الثورة في 12 – كانون الثاني – 2000

24) الغاوي ، رزق (2005) ، وزراء الداخلية العرب إعتمدوا إتفاقية مكافحة الفساد ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 9536 .

25) غزل ، خالد (2009) فلسطين .... قضية فلسطينية أولا وأساسا , صحيفة الحياة في 2009/3/19

26) القصباني ، زهير (2009) ، إختبار المصالحات ، جريدة الحياة بتاريخ 12 – 3 – 2009

27) نافعة ، حسن (2009) ، مقالات في النظام العربي. جريدة الدستور الأردنية

ثامناً : الشبكة العنكبوتية :

1) أبو الدبس ، معتز (2009) ، النظام العالمي الجديد والأمن القومي العربي ، موقع دنيا الرأي – الانترنت .

3) أبو زيد ، أحمد (2010) ، جامعة الدول العربية – الاجتماع الذي لم ينعقد . موقع المعرفة الارشيفية **http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id** .

4) ابو علي ، سلطان (2009) ، أزمة النظام الرسمي العربي وأثرها على التكامل الاقتصادي ، مركز الجزيرة للدراسات تاريخ 1- 4 – 2009 .

5) ادريس ، محمد السعيد (2010) تكامل قوى المقاومة وحركة التحرر العربية ، منتديات الفكر القومي العربي . شبكة الانترنت .

6) بدر ، محمد بدر (2008) ، تحديات كبيرة تواجه الأقتصاد العربي ، شبكة الجزيرة نت .
7) بوزيدي ، بحر (2009) ، عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية ، موقع الجغرافيون العرب . شبكة الانترنت .
8) تركماني ، عبدالله (2005) ، مستقبل العرب بين تحديات الداخل وإيرادات الخارج ، الجزيرة نت .
9) تركماني ، عبدالله ، (2009) ،: أزمة المشروع القومي العربي وآفاقه المستقبلية ، http://www.arraee.net/ .
10) تركماني، عبدالله (2004) . نحو نظام إقليمي عربي جديد. شبكة الإنترنت. http://hem.bredband.net/dccls/s.htm
11) حاتم ، لطفي (2001) ، التدويل والخطاب المضلل للسلطة العراقية ، موقع الثقافة الجديدة . شبكة الانترنت .
12) حسين ، خليل (2009) ، نظام الامن الاقليمي في القانون الدولي العام .. موقع الدكتور خليل .
13) حسين، شبكة الانترنت .
14) حسين ، خليل (2010) في العصيان المدني وشروط انجاحه ، مركز الدراسات والابحاث الاستيراتيجية ، الموقع الخاص للدكتور خليل حسين .
15) حمران ، عبد الكريم (2008) الامن الغذائي ، منتدى الركن الاخضر . شبكة الانترنت .
16) الرشيدي ، احمد (2004) ، الجامعة العربية : 55 عاماً على طريق العمل العربي المشترك . موقع عالم المعرفة . شبكة الجزيرة نت .
17) السهلي ، نبيل (2007) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، موقع المعرفة . شبكة الجزيرة نت
18) الطميزي ، جابر (2008) الامية الابجدية والامية الحضارية ومكامن الخلل ، مركز الاعلام والمعلومات الوطني الفلسطيني – شبكة الانترنت .
19) عبد السلام ، محمد (2004) الوجود العسكري الاميركي في الشرق الاوسط لماذا .. وكيف ، عالم المعرفة . شبكة الجزيرة نت .
20) عبد السلام ، محمد السيد (1998) الامن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، شباط . شبكة الانترنت .
21) عبد العاطي ، محمد (2002) جامعة الدول العربية ، المباديء والأهداف ، موقع المعرفة .
22) الغرباني ، نجيب ، (2008) ، أفاق مستقبل النظام الاقليمي العربي ، منتديات الجزيرة توك .
23) الغزي ، ناجي (2009) ، مفهوم الأحزاب السياسية ، موقع الحقائق, http://alhakaek.com
24) غليون، برهان (2004). نهاية النظام الإقليمي العربي. موقع المعرفه – على شبكة الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net

25) غليون، برهان (2006). العولمة وأثرها على المجتمعات العربية. موقع سورية الحرة على الإنترنت. http://www.free-syria.com
26) مسلم ، طلعت (2008) ، الامن القومي العربي ودور معاهدة الدفاع العربي المشترك : الواقع والمعوقات والافاق ، منتديات حوار . شبكة الانترنت .
27) نافعة ، حسن (2004) ، إحتلال العراق ودول الجوار .. تأثيرات نفسية ، موقع عالم المعرفة شبكة الانترنت .
28) نافعة،حسن(2010)،ثلاثة تحديات تواجه القمة العربية المقبلة .http://www.alquds.com
29) هويدة ، فاروق (2010) ، الجامعة العربية وأزمة البحث عن بديل ، موقع أخبار البشير ، شبكة الانترنت .